هذه ترجمة غير معتمدة للنص الأصلي باللغة الإنجليزية من نشرة الاكتتاب. تم توفير هذه النسخة العربية لغايات التيسير فقط ولا تُعد وثيقة قانونية. يجب على المكتتبين الاعتماد فقط على النسخة الإنجليزية من نشرة الاكتتاب. وفي حالة وجود أي تعارض أو حذف، تُعتَمد النسخة الإنجليزية من نشرة الاكتتاب

طرح للاكتتاب في أسهم من خلال طرح عام في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط

نشرة الاكتتاب للطرح العام لأسهم

شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ش.م.ع (شركة مساهمة عامة مسجلة في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة، ومدرجة في سوق دبي المالي) ("الشركة" أو "دو")

التاريخ: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥

هذه النشرة (**"النشرة"**) معدة لبيع ما يصل إلى ٣٤٢,٠٨٤,٠٨٤ (ثلاثمائة واثنان واربعون مليونًا وأربعة وثمانين ألفًا وأربعة وثمانين) سهمًا عاديًا، بقيمة اسمية قدرها ١,٠٠ (درهم إماراتي واحد) للسهم، تمثل ٧,٥٤٦٧٪ من إجمالي الأسهم المصدرة في رأس مال الشركة (**"أسهم الطرح"**)، والتي سيتم طرحها في هذا الطرح الثانوي المُسوّق بالكامل من قِبل شركة المعمورة دايفرسيفايد جلوبال هولدينغ ش.م.ع (**"المساهم البائع"**) في اكتتاب عام في دولة الإمارات العربية المتحدة (**"دولة الإمارات"**). يحتفظ المساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، بالحق في تعديل حجم الطرح (بحسب التعريف الوارد أدناه) في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديره المنفرد، مع مراعاة القوانين المعمول بها ورهنًا بموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات (**"الهيئة"**) في حال توجب الحصول عليها. أسهم الطرح مُدرجة حاليًا في سوق دبي المالي. يتراوح سعر أسهم الطرح بين ٩,٠٠ و٩,٩٠ درهم إماراتي (**"نطاق سعر الطرح"**).

سيتم الإعلان عن سعر الطرح النهائي ("سعر الطرح النهائي"**) وحجم الطرح النهائي بعد إغلاق فترة الاكتتاب للشريحة الثانية. يرجى مراجعة "طريقة بيع أسهم الطرح في اكتتاب عام" وقسم "آلية البناء السعري" من هذه النشرة، والذي يوضح كيفية احتساب سعر الطرح النهائي.**

لم ولن يتم اتخاذ أي إجراء في أي دولة أخرى يسمح فيها بالاكتتاب العام في أسهم الطرح وفقا لهذه النشرة أو حيازتها أو تداولها أو توزيعها، باستثناء في دولة الإمارات. وبناء على ذلك، لا يجوز بيع أسهم الطرح أو عرضها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يجوز توزيع هذه النشرة أو أي مواد أخرى متعلقة بالطرح أو الإعلان عن الطرح أو أي مستندات أو معلومات أخرى تتعلق بأسهم الطرح أو نشرها، في أي دولة إلا وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها في تلك الدولة.

لا تتحمل الهيئة أية مسؤولية عن محتوى هذه النشرة أو المعلومات الواردة فيها.

ينطوي الاستثمار في أسهم الطرح على درجة عالية من المخاطرة. لذا، يتعين على المكتتبين المحتملين في أسهم الطرح قراءة قسم "مخاطر الاستثمار" و"إشعار مهم" من هذه النشرة بعناية وذلك بغرض الحصول على المعلومات الكافية عن العوامل التي ينبغي لهم أخذها بعين الاعتبار قبل الاكتتاب في أسهم الطرح.

فترة الطرح

تبدأ فترة الطرح للشريحة الأولى والشريحة الثانية (على النحو الموضح لكل منهما في هذه النشرة) في ٠٨ سبتمبر ٢٠٢٥ ومن المتوقع أن تنتهي فترة الطرح في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥، للشريحة الأولى والشريحة الثانية.

هذا طرح ثانوي مسوّق بالكامل (**"الطرح"**) لما يصل إلى ٣٤٢,٠٨٤,٠٨٤ (ثلاثمائة واثنان واربعون مليونًا وأربعة وثمانين ألفًا وأربعة وثمانين) سهمًا من أسهم الطرح في رأس مال الشركة، وهي شركة مساهمة عامة مسجلة في إمارة دبي، دولة الإمارات، ومدرجة في سوق دبي المالي. سيتم عرض أسهم الطرح للبيع من قبل المساهم البائع وسيتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال اتباع آلية البناء السعري حيث يتم إنشاء سجل أوامر الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب المقدمة من قبل المستثمرين المحترفين فقط.

في حال تم الاكتتاب في كل أسهم الطرح وتخصيصها، فإن أسهم الطرح ستمثل نسبة ٧,٥٤٦٧٪ من إجمالي الأسهم العادية المُصدرة في رأس مال الشركة (**"الأسهم"**) (تم احتساب هذه النسبة بناءً على العدد الإجمالي للأسهم في رأس مال الشركة). يحتفظ المساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، بالحق في تعديل حجم الطرح، ويحتفظ كل من المساهم البائع والشركة بحق تعديل حجم الشرائح، في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديرهما المنفرد، مع مراعاة القوانين المعمول بها في دولة الإمارات وموافقة الهيئة عند الاقتضاء، شريطة أن لا يترتب على هذا التغيير في حجم الشرائح زيادة أو خفض الحجم الإجمالي للطرح، وفي هذه الحالة يتم تحديد هذا التغيير في حجم الطرح من قبل المساهم البائع بالتشاور مع الشركة.

تاريخ موافقة الهيئة على إعلان هذه النشرة: ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥.

تحتوي هذه النشرة على بيانات تم تقديمها وفقًا لقواعد الطرح والإفصاح الصادرة عن الهيئة بدولة الإمارات، وقد تم اعتماد إعلان هذه النشرة من الهيئة في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ تحت الرقم ٣٠٩/٢٠٢٥/خ/إ ص ح. ولا يعد اعتماد الهيئة لإعلان هذه النشرة بمثابة اعتماد لجدوى الاستثمار ولا توصية بالاكتتاب بأسهم الطرح، وإنما تؤكد فقط أن النشرة تتضمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وفقًا للقواعد المعمول بها في نشرات الاكتتاب والصادرة عن الهيئة. لا تتحمل الهيئة المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في هذه النشرة أو اكتمالها أو كفايتها، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أية أضرار أو خسائر تلحق بأي شخص نتيجة الاعتماد على هذه النشرة أو أي جزء منها. تتحمل الشركة كامل المسؤولية في ما يتعلق بصحة المعلومات والبيانات الواردة في هذه النشرة، وتؤكد حسب علمها واعتقادها وبعد بذل العناية اللازمة وإجراء التحريات الممكنة، بعدم وجود أية حقائق أخرى أو معلومات جوهرية يؤدي عدم تضمينها بالنشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة أو قد تؤثر، حسب اعتقادها، في القرار الاستثماري للمكتتبين.

طريقة بيع أسهم الطرح في اكتتاب عام:

تمثل أسهم الطرح ما يصل إلى ٣٤٢,٠٨٤,٠٨٤ (ثلاثمائة واثنان واربعون مليونًا وأربعة وثمانين ألفًا وأربعة وثمانين) سهمًا، بقيمة اسمية قدرها درهم إماراتي واحد لكل سهم من إجمالي الأسهم المصدرة في رأس مال الشركة، والتي سيتم بيعها من المساهم البائع وتُطرح للاكتتاب في طرح ثانوي مُسوّق بالكامل، وسيتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال تطبيق آلية البناء السعري، حيث يتم إنشاء سجل أوامر الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب التي يقدمها فقط المكتتبين في الشريحة الثانية. يحتفظ المساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، بالحق في تعديل حجم الطرح، ويحتفظ كل من المساهم البائع والشركة بحق تعديل حجم الشرائح، في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديرهما المنفرد، مع مراعاة القوانين المعمول بها في دولة الإمارات وموافقة الهيئة عند الاقتضاء، شريطة أن لا يترتب على هذا التغيير في حجم الشرائح زيادة أو خفض الحجم الإجمالي للطرح، وفي هذه الحالة يتم تحديد هذا التغيير في حجم الطرح من قبل المساهم البائع بالتشاور مع الشركة.

عند إنشاء سجل أوامر الاكتتاب، سوف تمثل أسهم الطرح المكتتب فيها من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية كل أسهم الطرح المستخدمة عند احتساب سعر الطرح النهائي لكل سهم من أسهم الطرح.

إذا لم يتم الاكتتاب في كل أسهم الطرح للشريحة الأولى، سوف تكون الأسهم غير المكتتب فيها متاحة للاكتتاب من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية، أو يمكن للمساهم البائع كحل بديل، بالتشاور مع الشركة (وبالتشاور مع الهيئة) (١) أن يقوم بتمديد تاريخ الاغلاق في الشريحتين الأولى والثانية و /أو (٢) غلق الطرح عند الحد المستلم من الطلبات. وتلتزم بنوك تلقي الاكتتاب برد مبالغ الاكتتاب الفائضة المستلمة من المكتتبين في الشريحة الأولى للطرح وأي أرباح مستحقة على هذه المبالغ ابتداءً من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب في الشريحة الأولى وحتى اليوم السابق لتاريخ رد هذه المبالغ للمكتتبين من الشريحة الأولى، على أن يتم رد المبالغ في غضون خمسة (٥) أيام عمل من التاريخ المحدد لتخصيص أسهم الطرح إلى المكتبين المقبولين من الشريحة الأولى.

إذا لم يتم الاكتتاب في كل أسهم الطرح للشريحة الثانية، فعندئذٍ يجوز للمساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، تقليص حجم الطرح إلى مستوى الطلبات الواردة.

ولا يجوز للمساهم البائع الاكتتاب في أي من أسهم الطرح، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر أو من خلال أي من شركاته التابعة.

آلية البناء السعري

آلية البناء السعري هي آلية تُستخدم أثناء الطرح لتحديد سعر الطرح النهائي إلى جانب عوامل أخرى.

وتتضمن آلية البناء السعري الخطوات التالية:

أ. يقوم المساهم البائع بتعيين بنك استثماري واحد أو أكثر، يكون مستشارًا ماليًا مرخصًا من الهيئة، لمساعدة المساهم البائع (بالتشاور مع الشركة) في تحديد النطاق السعري الذي يمكن بيع أسهم الطرح به، وصياغة النشرة لتوزيعها على المستثمرين المحتملين.

ب. يقوم مدراء الاكتتاب المشتركون الذين تم تعيينهم بدعوة بعض المستثمرين المحترفين، بما في ذلك عادة، على سبيل المثال لا الحصر، كبار المستثمرين من ذوي الخبرة ومديري الصناديق الاستثمارية، لتقديم طلبات اكتتاب في عدد الأسهم التي يرغبون في شرائها والأسعار التي يرغبون في دفعها مقابل تلك الأسهم، وتسجيل آراء المستثمرين المحترفين في السجل الخاص بأوامر الاكتتاب في أسهم الطرح.

ج. يتم تحديد السعر وفقًا لآلية "البناء" السعري من خلال تقييم حجم الطلب الكلي على الأسهم المطروحة من طلبات الاكتتاب المقدمة. يقوم مدراء الاكتتاب المشتركون بتحليل المعلومات مع المساهم البائع والشركة، وبناءً على هذا التحليل، يحددون مع المساهم البائع (بالتشاور مع الشركة) السعر النهائي للأسهم، والذي يُسمى سعر الطرح النهائي.

د. يتم بعد ذلك تخصيص الأسهم بناءً على طلبات الاكتتاب المقدمة فيما يتعلق بالشريحة الثانية بين مقدمي طلبات الاكتتاب المقبولين وفقًا لتقدير الشركة والمساهم البائع.

يتضمن قسم "*التعريفات والمصطلحات*" قائمة بالتعريفات والمصطلحات الواردة في هذه النشرة.

هيكل الشرائح

(أ) الشريحة الأولى

سوف يتم طرح أسهم للشريحة الأولى وفقا لهذه النشرة. يتم تخصيص ٥٪ (خمسة بالمائة) من أسهم الطرح، بما يمثل ١٧,١٠٤,٢٠٤ (سبعة عشر مليون ومائة وأربعة الاف ومائتان وأربعة) سهمًا، للشريحة الأولى. سيُضمن لكل مكتتب ناجح في الشريحة الأولى تخصيص ما يصل إلى ٥٠٠ سهم بحد أدنى، وفقًا للحدود والشروط المنصوص عليها في هذه النشرة. يتم تخصيص الأسهم في الشريحة الأولى المتاحة للتخصيص والتي تتجاوز تخصيص الحد الأدنى المضمون على أساس *النسبة والتناسب*. يحتفظ المساهم البائع والشركة بحق تعديل الحد الأدنى لمبلغ التخصيص المضمون بعد الحصول على موافقة الهيئة.

تقتصر الشريحة الأولى على الأشخاص التاليين:

- ***المكتتبون الأفراد***

الأشخاص الطبيعيون (بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين من المستثمرين المحترفين المقيمين (كما هو موضح أدناه في البند المتعلق بالشريحة الثانية)) الذين لا يشاركون في الشريحة الثانية، والذين لديهم حساب بنكي ورقم مستثمر في سوق دبي المالي (فيما عدا أي شخص مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو معرّف في قانون الأوراق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٩٣٣، وتعديلاته (**"قانون الأوراق المالية الأمريكي"**)). ولا توجد أي متطلبات للجنسية أو مكان الإقامة للتأهل كمكتتب من الأفراد.

يجوز للقصر التقدم بطلبات للاكتتاب في أسهم الطرح وفقا للإجراءات المعمول بها لدى بنك تلقي الاكتتاب والقوانين السارية والمطبقة في هذا الشأن.

- ***المستثمرون الآخرون***

المستثمرون الآخرون (الشركات والمؤسسات) الذين لا يشاركون في الشريحة الثانية والذين لديهم حساب بنكي (باستثناء أي شخص مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو معرّف في قانون الأوراق المالية الأمريكي).

يجب أن يمتلك كافة المكتتبين في الشريحة الأولى رقم مستثمر في سوق دبي المالي.

يحتفظ المساهم البائع والشركة بحق تعديل حجم الشريحة الأولى في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديرهما المنفرد، مع مراعاة القوانين المعمول بها في دولة الإمارات وبموافقة الهيئة شريطة أن لا يترتب على هذا التغيير في حجم الشريحة الأولى زيادة أو خفض الحجم الإجمالي للطرح، وفي هذه الحالة يتم تحديد هذا التغيير في حجم الطرح من قبل المساهم البائع بالتشاور مع الشركة.

إذا لم يتم الاكتتاب في كل أسهم الطرح للشريحة الأولى، سوف تكون الأسهم غير المكتتب فيها متاحة للاكتتاب من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية، أو يمكن للمساهم البائع كحل بديل، بالتشاور مع الشركة (وبالتشاور مع الهيئة) (١) أن يقوم بتمديد تاريخ الاغلاق في الشريحتين الأولى والثانية و /أو (٢) غلق الطرح عند الحد المستلم من الطلبات.

الحد الأدنى لحجم طلبات الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الأولى ٥,٠٠٠ درهم (خمسة آلاف درهم إماراتي) على أن يتم أي طلبات اكتتاب إضافية بمضاعفات بقيمة ١,٠٠٠ درهم (ألف درهم إماراتي).

لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب للمكتتبين في الشريحة الأولى.

(ب) الشريحة الثانية

سيتم إجراء طرح الشريحة الثانية وفقًا لوثيقة الطرح للشريحة الثانية وهذه النشرة. تخصص نسبة ٩٥٪ (خمسة وتسعين بالمائة) من أسهم الطرح، بما يمثل ٣٢٤,٩٧٩,٨٨٠ (ثلاثمائة وأربعة وعشرين مليون وتسعمائة وتسعة وسبعين ألف وثمنمائة وثمانين) سهم، إلى الشريحة الثانية، والتي يقتصر الاكتتاب فيها على "*المستثمرين المحترفين*" (بحسب التعريف الوارد في قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ١٣/ر.م لعام ٢٠٢١ (بصيغته المعدلة من وقت لآخر))، والذي يشمل على وجه التحديد أولئك المستثمرين الذين يمكن تصنيفهم بالطريقة التالية:

المستثمرون المحترفون

(١) المستثمرون المحترفون بطبيعتهم الذين يشملون ما يلي:

١. الشركات والمنظمات الدولية ممن يكون أعضاؤها من الدولة أو البنوك المركزية أو السلطات النقدية الوطنية؛

٢. الحكومات والجهات والمؤسسات الحكومية والهيئات الخاصة بها الاستثمارية وغير الاستثمارية أو الشركات المملوكة بالكامل لأي منها؛

٣. بنك مركزي أو السلطات النقدية الوطنية الأخرى في أي بلد أو ولاية أو سلطة قانونية؛

٤. مؤسسات سوق رأس المال المرخصة من قبل الهيئة أو من سلطة رقابية مثيلة للهيئة؛

٥. المؤسسات المالية؛

٦. المؤسسات المالية المنظمة أو صناديق الاستثمار المحلية أو الأجنبية أو شركات إدارة صناديق التقاعد الخاضعة للتنظيم أو صناديق التقاعد الخاضعة للتنظيم؛

٧. أي جهة يمثل نشاطها الرئيسي الاستثمار في الأدوات المالية أو توريق الأصول أو المعاملات المالية؛

٨. أي شركة تكون أسهمها مدرجةً أو يُقبل تداولها في أي سوق لدولة عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية؛

٩. وصي ممن لديه خلال الاثني عشر (١٢) شهرًا الماضية أصولاً لا تقل عن ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم (خمسة وثلاثين مليون درهم إماراتي)؛

١٠. حامل ترخيص بموجب لوائح (مكاتب العائلة الواحدة) فقط فيما يتعلق بممارسة الأنشطة لأغراض الوفاء بالالتزامات كـ (مكتب عائلة واحدة)، وبشرط ألا تقل أصوله عن ١٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي (خمسة عشر مليون درهم إماراتي)؛

١١. المشاريع المشتركة أو المؤسسات المدنية التي يكون لديها، أو كان لديها، في أي وقت خلال العامين الماضيين، صافي أصول لا تقل قيمتها عن ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي (خمسة وعشرين مليون درهم إماراتي) (دون خصم قروض الشركاء في حالة المشاريع المشتركة)؛

١٢. هيئة اعتبارية تستوفي (في تاريخ آخر بياناتها المالية) اختبار "التعهد الكبير"، حيث تستوفي ما لا يقل عن ٢ (اثنين) من المتطلبات التالية:

(أ) إجمالي أصول بقيمة لا تقل عن ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم (خمسة وسبعين مليون درهم إماراتي) قبل خصم الالتزامات قصيرة أو طويلة الأجل؛

(ب) صافي إيرادات سنوية لا تقل عن ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم (مائة وخمسين مليون درهم إماراتي)؛ أو

(ج) تمتلك إجمالي نقد واستثمارات في ميزانيته العمومية؛ أو إجمالي حقوق ملكية (بعد خصم رأس المال المدفوع)، لا يقل عن ٧,٠٠٠,٠٠٠ درهم (سبعة ملايين درهم إماراتي)؛

(٢) المستثمرون المحترفون القائمون على الخدمات والذين يشملون ما يلي:

١. أي شخص يمارس نشاطًا يتضمن تقديم تسهيلات ائتمانية لأغراض تجارية لصالح:

(أ) أي مشروع؛

(ب) أي شخص يسيطر على مشروع؛

(ج) أي شركة تابعة للمجموعة ينتمي إليها المشروع؛ أو

(د) أي مشروع استثماري مشترك يكون المشروع شريكًا فيه.

٢. الشخص الذي يمارس خدمة ترتيب التسهيلات الائتمانية والصفقات الاستثمارية المرتبطة بهيكلة وتمويل والشركات؛

(٣) المستثمرون المحترفون المقيمون الذين يشملون:

١. أي شخص طبيعي يمتلك صافي أصول، باستثناء قيمة محل إقامته الرئيسي، لا يقل عن ٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم (أربعة ملايين درهم إماراتي) (**"أصحاب الملاءة المالية المرتفعة"**)؛

٢. الشخص الطبيعي:

(أ) معتمد من الهيئة أو من هيئة رقابية مماثلة؛

(ب) الموظف لدى الجهة المرخصة أو مؤسسة مالية منظمة أو من كان موظفًا خلال العامين الماضيين؛

(ج) لديه معرفة وخبرة كافيتين فيما يتعلق بالاستثمارات ذات الصلة ومخاطرها (بناءً على معايير الملاءمة)؛ أو

(د) تمثله جهة مرخصة من قبل الهيئة.

٣. شخص طبيعي ("**المشارك في الحساب**") لديه حساب مشترك لإدارة الاستثمار مع أحد أصحاب الملاءة المالية المرتفعة ("**صاحب الحساب الرئيسي**")، شريطة استيفاء جميع الشروط التالية:

(أ) يجب أن يكون المشارك في الحساب قريبًا مباشرا أو من الدرجة الثانية لصاحب الحساب الرئيسي؛

(ب) يُستخدم الحساب لإدارة استثمارات صاحب الحساب الرئيسي والمشتركين فيه؛

(ج) الحصول على تأكيد كتابي من الشخص المشترك (أي المشترك في الحساب) أن قرارات الاستثمار المتعلقة بالحساب المشترك يتم اتخاذها نيابة عنه من قبل صاحب الحساب الرئيسي.

٤. الشركات ذات الأغراض الخاصة والصناديق الائتمانية المنشأة لغرض إدارة محفظة أصول استثمارية لأحد أصحاب الملاءة المالية المرتفعة.

٥. أي مشروع:

(أ) يحتفظ بمجموع إجمالي نقد واستثمارات في قائمة المركز المالي أو مجموع رأس ماله المصرح به مخصومًا منه رأس المال المدفوع لا يقل عن ٤,٠٠٠,٠٠٠ (أربعة ملايين) درهم إماراتي؛ و

(ب) لديه المعرفة والخبرة الكافية فيما يتعلق بالاستثمارات ذات الصلة ومخاطرها (بناءً على معايير الملاءمة).

٦. أي مشروع الذي لديه:

(أ) شخص طبيعي مسيطر عليه يمتلك غالبية الحصص في شركة ما أو قادر على السيطرة على أغلبية حقوق التصويت فيها أو لديه القدرة على تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس إدارتها؛

(ب) شركة قابضة أو تابعة؛ أو

(ج) شريك في مشروع مشترك،

وهم الذين تمت الموافقة عليهم، في كل حالة، من قبل المساهم البائع والشركة، بالتشاور مع مدراء الاكتتاب المشتركين، وتنطبق عليهم أي من المواصفات التالية: (أ) أن يكون شخصًا من المؤسسات المؤهلة في الولايات المتحدة الأمريكية استنادًا إلى القاعدة ١٤٤أ من قانون الأوراق المالية الأمريكي ("**القاعدة ١٤٤أ**") وممن يجوز تقديم عرض له استنادًا إلى القاعدة ١٤٤أ، أو (ب) أن يكون خارج الولايات المتحدة الأمريكية وممن يجوز تقديم عرض لهم استنادًا للائحة س (S) بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي، أو (ج) أن يكون شخصًا في مركز دبي المالي العالمي ممن يجوز تقديم عرض له وفقًا للإعفاء من التسجيل بموجب نموذج قواعد السوق الموجودة في الدليل الإرشادي لسلطة دبي للخدمات المالية أو (د) أن يكون شخصًا في سوق أبو ظبي العالمي ممن يجوز تقديم عرض له وفقًا للإعفاء من التسجيل بموجب قواعد الأسواق المنصوص عليها في لوائح الخدمات والأسواق المالية، ولا يقدم العرض سوى للأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير العميل المحترف المنصوص عليها في قواعد سير العمل الصادرة عن سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبو ظبي العالمي.

يجب أن يمتلك جميع المكتتبين من الشريحة الثانية رقم مستثمر في سوق دبي المالي.

إذا لم يتم الاكتتاب بالكامل في جميع أسهم الطرح في الشريحة الثانية، فعندئذٍ يجوز للمساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، تقليص حجم الطرح إلى مستوى الطلبات الواردة.

يحتفظ المساهم البائع والشركة بحق تغيير حجم الشريحة الثانية في أي وقت قبل نهاية فترة الطرح وفقًا لتقديرهما المنفرد مع مراعاة القوانين المعمول بها في دولة الإمارات وبموافقة الهيئة، شريطة أن لا يترتب على هذا التغيير في حجم الشريحة الثانية زيادة أو خفض الحجم الإجمالي للطرح، وفي هذه الحالة يتم تحديد هذا التغيير في حجم الطرح من قبل المساهم البائع بالتشاور مع الشركة.

يبلغ الحد الأدنى لحجم طلب الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الثانية ٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي (خمسة ملايين درهم إماراتي).

لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب من المكتتبين من الشريحة الثانية.

جهاز الإمارات للاستثمار

يحق لجهاز الإمارات للاستثمار الاكتتاب فيما يصل إلى ٥٪ (خمسة بالمائة) من أسهم الطرح، ويجب أن يتم تخصيص النسبة المخصصة للاكتتاب فيها من قبل جهاز الإمارات للاستثمار قبل بداية التخصيص. سوف يتم خصم الأسهم المخصصة، في ظل نظام الحقوق التفضيلية هذا، لجهاز الإمارات للاستثمار من الشريحة الثانية. وفي حالة عدم ممارسة جهاز الإمارات للاستثمار للحقوق التفضيلية الخاصة به فإن النسبة المحجوزة له تكون متاحة للاكتتاب من قبل المكتتبين من الشريحة الثانية.

يتعين على كل مكتتب أن يمتلك رقم مستثمر في سوق دبي المالي ورقم حساب بنكي لكي يكون مؤهلاً للتقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح. لا يجوز للمكتتبين التقدم بطلبات الاكتتاب في أسهم الطرح إلا في شريحة واحدة. وفي حالة تقدم شخص للاكتتاب في أكثر من شريحة، يحق لبنوك تلقي الاكتتاب ومدراء الاكتتاب المشتركون صرف النظر عن أحد الطلبين أو كليهما.

تم الحصول على موافقة الهيئة على إعلان النشرة لبيع أسهم الطرح من خلال اكتتاب عام في دولة الإمارات (خارج مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي). بخلاف التسجيل في دولة الإمارات، لم يتم تسجيل الأسهم لدى أي هيئة رقابية أخرى في أي دولة أخرى.

تمت الموافقة على نشر النسخة الإنجليزية لهذه النشرة من قبل الهيئة بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥.

وستتوفر نسخة من الوثيقة المتعلقة بالطرح للشريحة الثانية (باللغة الإنجليزية فقط) (يشار إليها باسم "**الوثيقة المتعلقة بالطرح للشريحة الثانية**")، والتي لم تراجعها الهيئة، أو تصدِّق عليها أو توافق عليها، على الموقع الإلكتروني www.du.ae/secondary_public_offering. ولا تشكل الوثيقة المتعلقة بالطرح للشريحة الثانية جزءًا من هذه النشرة ولا تدرج المعلومات الواردة فيها في هذه النشرة.

ينطوي الاستثمار في أسهم الطرح على درجة عالية من المخاطرة. لذا، يتعين على المكتتبين المحتملين قراءة قسم "مخاطر الاستثمار" من هذه النشرة بعناية وذلك بغرض الحصول على المعلومات الكافية عن العوامل التي ينبغي لهم أخذها بعين الاعتبار قبل الاكتتاب في أسهم الطرح.

صدرت هذه النشرة في **٨ سبتمبر ٢٠٢٥.**

تتوفر هذه النشرة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة على

www.du.ae/secondary_public_offering

أسماء وبيانات الاتصال الخاصة بالمشاركين في الطرح

مدراء الاكتتاب المشتركون

بنك أبو ظبي التجاري ش.م.ع

المقر الرئيس لبنك أبو ظبي التجاري

شارع السلام

ص.ب. ٩٣٩

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ٠٢٠٣٠ ٠٠٥ ٦ ٩٧١+

الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.ع

الطابق الأول، مبنى المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني

طريق بني ياس، ديرة

ص.ب. ٢٣٣٦

دبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ٢٩٤٠ ٢٠١ ٤ ٩٧١+

بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع.

مبنى بنك أبو ظبي الأول

مجمع خليفة للأعمال - حي القرم

ص.ب. ٦٣١٦

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ٦٠٠٥٠٢٠٣٠

بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي

بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.

المقر الرئيسي

طريق بني ياس، ديرة

ص.ب. ٧٧٧

دبي، الإمارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٤٣١٦٠٣٣٣+ /
٩٧١٤٣١٦٠٠١٨+

بنوك تلقي الاكتتاب

وفقًا لقائمة البنوك المرفقة في الملحق (١) من هذه النشرة

المستشار القانوني لعملية الطرح

المستشار القانوني للشركة بشأن القانون الأمريكي والقانون الإنجليزي

لينكليترز ذ.م.م

الطابق ١٢، آي سي دي بروكفيلد بليس،

شارع المستقبل،

مركز دبي المالي العالمي

ص.ب. ٥٠٦٥١٦

دبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ٥٨٠٠ ٣٦٩ ٤ ٩٧١+

المستشار القانوني للشركة بشأن القانون الإماراتي

شركة التميمي ومشاركوه المحدودة

الطابق السابع، أبراج سنترال بارك

مركز دبي المالي العالمي

ص.ب. ٩٢٧٥

دبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ١٦٤١ ٣٦٤ ٤ ٩٧١+

المستشار القانوني للمساهم البائع وفقًا للقوانين الأمريكية والإنجليزية والإماراتية

كليفورد تشانس إل إل بي

برج السيلا، الطابق ٩

ساحة سوق أبو ظبي العالمي

ص.ب. ٢٦٤٩٢

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ٢٣٠٠ ٦١٣ ٢ ٩٧١+

المستشار القانوني لمدراء الاكتتاب المشتركين فيما يتعلق بالقانون الأمريكي والإنجليزي والإماراتي

وايت آند كيس ذ.م.م

اي سي دي بروكفيلد بليس، الطابق الثامن، صالة الاستقبال شارع المستقبل

مركز دبي المالي العالمي

ص.ب. ٩٧٠٥

دبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ٦٢٠٠ ٣٨١ ٤ ٩٧١+

مدققو حسابات مستقلون للشركة

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

برايس ووتر هاوس كوبرز شراكة محدودة فرع دبي

إعمار سكوير،

البناية ٥، ص. ب. ١١٩٨٧

دبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ٣١٠٠ ٣٠٤ ٤ ٩٧١+

من ١ يناير ٢٠٢٥

شركة كي بي إم جي لوار جلف المحدودة

المكاتب ٥ في ون سنترال

الطابق الرابع، المكتب رقم ٠٤,٠١، شارع الشيخ زايد

ص.ب. ٣٨٠٠

دبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ٠٣٠٠ ٤٠٣ ٤ ٩٧١+

مدققو حسابات الاكتتاب

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

إعمار سكوير، البناية ٢

داون تاون دبي، ص. ب. ٤٢٥٤

دبي، الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ ٩٧١+

مدير علاقات المستثمرين

بيسرات ماركس

البناية ٢، مجمع دبي هيلز للأعمال

دبي، الإمارات العربية المتحدة

ص.ب. ٥٠٢٦٦٦

الهاتف: ٥٥٦٢ ٩٥٣ ٥٥ ٩٧١+

هذه النشرة مؤرخة في ٨ سبتمبر ٢٠٢٥.

إشعار مهم

(يتعين على جميع المكتتبين قراءته بعناية)

- تهدف هذه النشرة إلى تزويد المكتتبين المحتملين بمعلومات تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاكتتاب في أسهم الطرح. ينبغي للمكتتبين المحتملين، عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الشركة، قراءة هذه النشرة بشكل كامل ومراجعة كل البيانات والمعلومات الواردة فيها وفحصها والنظر فيها بعناية قبل اتخاذ أي قرار بالاكتتاب في أسهم الطرح (وعلى الأخص قسم "*مخاطر الاستثمار*") بالإضافة إلى النظام الأساسي للشركة.

- عند اتخاذ قرار بالاستثمار، يجب على كل مكتتب محتمل في أسهم الطرح الاعتماد على دراسته وتحليله للشركة وشروط الطرح، بما في ذلك ما ينطوي عليه هذا الطرح من مزايا ومخاطر، كما ينبغي لمقدمي طلبات الاكتتاب الحصول على المشورة اللازمة والضرورية من مستشاريهم القانونيين والضريبيين والماليين بشأن الاستثمار. سينطوي الاستثمار في أسهم الطرح على مخاطر كبيرة، لذلك ينبغي للمكتتبين المحتملين عدم التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح إلا إذا كانت لديهم القدرة على تحمل خسارة كل استثماراتهم أو جزء منها.

- يعتبر المستلمين لهذه النشرة مفوضين لاستخدامها لغرض النظر في الاكتتاب في أسهم الطرح فقط، ولا يجوز نسخ أو توزيع هذه النشرة أو أي جزء منها، ولا يجوز استخدام أي من المعلومات الواردة بها لأي غرض آخر باستثناء اتخاذ القرار المناسب بشأن الاكتتاب في أسهم الطرح ضمن الشريحة الأولى. ويوافق مستلمو هذه النشرة على الشروط السابقة بمجرد الموافقة على استلام هذه النشرة.

- ينبغي عدم تفسير محتويات هذه النشرة على أنها مشورة قانونية أو تجارية أو مالية أو ضريبية أو أي مشورة أخرى.

- المعلومات الواردة في هذه النشرة لا تخضع لأي مراجعة أو إضافة دون الحصول على موافقة الهيئة وإبلاغ الجمهور بهذه المراجعة أو الإضافة وذلك بالنشر في صحيفتين يوميتين (٢) وفقًا للقواعد الصادرة من قبل الهيئة. يحتفظ المساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، بحق إلغاء الطرح في أي وقت من الأوقات ووفقًا لتقديره المنفرد شريطة الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة.

- الأسهم المطروحة هي أسهم معروضة بموجب هذه النشرة بغرض الاكتتاب في دولة الإمارات فقط. ولا تشكل هذه النشرة ولا تعتبر جزءًا من أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار أو حث على أي عرض لشراء أو الاكتتاب في أي أوراق مالية أخرى غير أسهم الطرح أو أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار، أو حث على الشراء أو الاكتتاب في أسهم الطرح من قبل أي شخص في أي دولة خارج دولة الإمارات (بما في ذلك مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي).

- لن يتم نشر هذه النشرة أو توزيعها ويجب ألا يتم إرسالها أو نقلها إلى أي ولاية قضائية بخلاف دولة الإمارات (بما في ذلك مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي). لم يتم تسجيل أسهم الطرح في أي هيئة تنظيمية في أي ولاية قضائية أخرى بخلاف الهيئة.

- ليس الغرض من هذه النشرة أن تشّكل ترويجًا، أو عرضًا، أو بيعًا أو تسليمًا لأسهم أو أوراق مالية أخرى وفقًا لقواعد الأسواق الصادرة عن سلطة تنظيم الخدمات المالية أو قانون الأسواق الخاص بمركز دبي المالي العالمي أو قواعد الأسواق الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية.

- لم يتم الموافقة على هذا الطرح أو ترخيصه من جانب سلطة تنظيم الخدمات المالية أو سلطة دبي للخدمات المالية، كما أنه لا يعد عرضًا لأي أوراق مالية في سوق أبو ظبي العالمي وفقًا لقواعد الأسواق الصادرة عن سلطة تنظيم الخدمات المالية أو في مركز دبي المالي العالمي وفقًا لقانون الأسواق أو قواعد الأسواق في سلطة دبي للخدمات المالية.

- تمت الموافقة على إعلان هذه النشرة من قبل الهيئة، ولا يجوز اعتبار موافقة الهيئة على إعلان هذه النشرة بمثابة اعتماد أو موافقة على جدوى الاستثمار ولا توصية بالاكتتاب، ولكن يعني فقط أنه قد تم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات قواعد الطرح والإفصاح عن المعلومات المطبقة على النشرة والصادرة عن الهيئة. ولا تتحمل الهيئة ولا سوق دبي المالي أي مسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في هذه النشرة أو اكتمالها أو كفايتها، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي أضرار أو خسارة يتعرض لها أي شخص بسبب الاعتماد على نشرة الاكتتاب هذه أو أي جزء منها.

- أصدرت (أو من المتوقع أن تصدر) لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك أبو ظبي الأول ش.م.ع فتاوى تؤكد، من وجهة نظرهما، أن الطرح متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ينبغي على المستثمرين القيام بإجراءات العناية النافية للجهالة لضمان توافق الطرح مع مبادئ الشريعة الإسلامية لأغراضهم الخاصة.

- وأي مصطلح أو عبارة غير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والمستخدمة في هذه النشرة لوصف أعمال الشركة و/أو عملياتها التشغيلية و/أو وضعها المالي، يُعتبر خارج نطاق هذا الطرح ووثائق الطرح. وعليه، فإن وجوده لا يؤثر على توافق الطرح ووثائق الطرح مع أحكام الشريعة الإسلامية.

اعتمدت الهيئة هذه النشرة بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥.

التعريفات والمصطلحات ٢٣
القسم الأول: شروط الاكتتاب وأحكامه ٣٣
القسم الثاني: معلومات إضافية عن الشرائح ٣٥
القسم الثالث: الجدول الزمني للاكتتاب ٤٧
القسم الرابع: التفاصيل الرئيسية للشركة ٤٨
القسم الخامس :وصف العمل : ٥٢
القسم السادس: المسائل التنظيمية ٧٧
القسم السابع: مسائل تنظيمية أخرى ٨١
القسم الثامن: مخاطر الاستثمار ٨٢
القسم التاسع: الضرائب في دولة الإمارات ١٠٠
القسم العاشر: معلومات مالية أخرى ١٠٤
القسم الحادي عشر: العقود الجوهرية ١٠٧
القسم الثاني عشر: أعضاء مجلس الإدارة والإدارة ١١١
القسم الثالث عشر: حقوق ومسؤوليات المساهمين ١٢٦
القسم الرابع عشر: مدققو الحسابات المستقلون ١٢٩
الملحق (١) ١٣٠
الملحق (٢) ١٤٥

عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

بنود عامة

البيانات المالية للمجموعة، بما في ذلك:

- البيانات المالية الموحدة المدققة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، (التي تشمل المعلومات المالية المقارنة غير المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) والإيضاحات المرفقة بها ("**البيانات المالية لسنة ٢٠٢٣**")؛
- البيانات المالية الموحدة المدققة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (التي تتضمن المعلومات المالية المقارنة غير المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣) والإيضاحات المرفقة بها ("**البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤**" وجمعًا مع البيانات المالية لسنة ٢٠٢٣ "**البيانات المالية السنوية**")؛ و
- البيانات المالية المرحلية الموجزة الموحدة غير المدققة للمجموعة، والتي تمت مراجعتها، كما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ (التي تتضمن المعلومات المالية المقارنة غير المراجعة وغير المدققة كما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤)، بما في ذلك الإيضاحات المتعلقة بها ("**البيانات المالية المرحلية**"، ومع البيانات المالية السنوية، "**البيانات المالية**")،

يمكن الوصول اليها على الموقع الإلكتروني للشركة عبر الرابط التالي: الموقع الإلكتروني للشركة - البيانات المالية، وعلى صفحة الشركة على الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي على الرابط التالي: الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي - البيانات المالية.

البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤ تم إعدادها وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، طبقا للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الامارات رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ ("**قانون الشركات**"). البيانات المالية لسنة ٢٠٢٣ تم إعدادها وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية واجبة التطبيق على الشركات التي تعد تقاريرها وفقا لتلك المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تم تدقيق البيانات المالية السنوية من قبل برايس ووتر هاوس كوبرز شراكة محدودة فرع دبي ("**بي دبليو سي**") وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة على النحو الوارد في تقارير مدقق الحسابات المستقل (*يرجى الرجوع إلى "القسم الرابع عشر: مدققو الحسابات المستقلون"*).

أُعِدَّت البيانات المالية المرحلية وفقًا لمتطلبات "معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ - التقارير المالية المرحلية". تمت مراجعة البيانات المالية المرحلية من قِبَل شركة كي بي إم جي لور جلف المحدودة ("**كي بي إم جي**")، مع مراعاة تطبيق إجراءات محدودة وفقًا للمعايير المهنية لمراجعة هذه المعلومات. يتضمن تقرير مدقق الحسابات المستقل لشركة كي بي إم جي (يرجى الرجوع إلى "*القسم الرابع عشر: مدققو الحسابات المستقلون*") فقرة أخرى تنص على (١) أن المعلومات المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ قد خضعت للمراجعة والتدقيق من قِبَل شركة تدقيق أخرى، و(٢) أن شركة كي بي إم جي لم تُجرِ تدقيقًا ولا تُبدي رأيًا بشأن المعلومات المالية المشار إليها في البند (١). وبناء عليه، يجب تقييد درجة الاعتماد على تقريرها وعلى هذه المعلومات في ضوء الطبيعة المحدودة لإجراءات المراجعة المطبقة.

تنتهي السنة المالية للمجموعة في ٣١ ديسمبر من كل عام. تشير الإشارات إلى أي سنة مالية إلى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر من السنة التقويمية المحددة.

باستثناء ما هو مُشار إليه خلافًا لذلك في هذه النشرة: (١) إن المعلومات المالية للمجموعة كما في وللسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مستمدة من البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤، باستثناء بعض الأرقام كما هو موضح تحت بنود "*عمليات إعادة التصنيف وتغيير العرض التاريخي والتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨* " ادناه، والتي تم إعادة عرضها بما يتماشى مع تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ في البيانات المالية المرحلية (انظر لإيضاح رقم ٢٢ لمزيد من المعلومات)؛ و(٢) المعلومات المالية للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مستمدة من البيانات المالية لسنة ٢٠٢٣، باستثناء بعض الإيرادات القطاعية التي تم تسجيلها سابقًا ضمن قطاعي "خدمات الاتصالات المتنقلة" و"الثابتة" والتي أعيد تقديمها ضمن قطاع "الخدمات الأخرى" عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لتتوافق مع العرض في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤، والتي تم استمدادها من المعلومات المالية المقارنة غير المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ الواردة في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤ (كما هو موضح أدناه)؛ و(٣) المعلومات المالية للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مستمدة من المعلومات المالية المقارنة غير المدققة الواردة في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٣؛ و(٤) المعلومات المالية للمجموعة كما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ مستمدة من البيانات المالية المرحلية؛ و(٥) المعلومات المالية للمجموعة عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ مستمدة من البيانات المالية المرحلية والمعلومات المالية للمجموعة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ مستمدة من معلومات الإدارة.

عمليات إعادة التصنيف وتغيير العرض التاريخي

تمتلك المجموعة أربع قطاعات تشغيلية: خدمات الهاتف المحمول، والخدمات الثابتة، وخدمات الشركات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يتصل بها من خدمات الاتصالات.

خدمات التجوال الدولي ومشاركة المواقع

قبل عام ٢٠٢٥، خدمات التجوال الدولي الواردة ومشاركة المواقع المُقدمة لشركات الاتصالات المحلية والدولية كانت مصنفة ضمن قطاع الخدمات الأخرى (قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصال المرتبطة بها' اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥). اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥، تمت إعادة تصنيف هذه الخدمات من قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصال المرتبطة بها الى قطاع خدمات الشركات. بلغت إيرادات قطاع خدمات الشركات ١,٢٨٣ مليون درهم إماراتي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، في حين بلغت إيرادات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصال المرتبطة بها ٨٧٠ مليون درهم إماراتي. في حال لو كان تم تصنيف الإيرادات المتعلقة بخدمات التجوال الدولي الواردة ومشاركة المواقع ضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصال المرتبطة بها، لبلغت إيراداته ١,١٦٧ مليون درهم، وبلغت إيرادات قطاع خدمات الشركات ٩٨٦ مليون درهم عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥. أعيد تصنيف النتائج المقارنة في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ والواردة في هذه النشرة كما هي مستمدة من البيانات المالية المرحلية، وذلك لتتماشى مع الطرح في الفترة الحالية. لا تعكس النتائج المالية للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ إعادة تصنيف هذه الخدمات من "الخدمات الأخرى" (قطاع 'تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها' اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥) إلى قطاع خدمات الشركات، ونتيجة لذلك فإن النتائج المالية للمجموعة على أساس القطاعات غير قابلة للمقارنة بشكل مباشر.

إيرادات بيع الهواتف وملحقاتها

أُدرجت إيرادات بيع الهواتف وملحقاتها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ضمن قطاع الخدمات الأخرى ("تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها" اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥) في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤، علمًا أن هذه الإيرادات كان يتم تسجيلها ضمن قطاعي خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٣.

أُعيد عرض إيرادات قطاعي خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة البالغة ٩٠٤ مليون درهم إماراتي من بيع الهواتف وملحقاتها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والمُدرجة لأغراض المقارنة في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤، ضمن قطاع "الخدمات الأخرى" لتتوافق مع العرض في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤. انظر الإيضاح ٣٤ المرفق بالبيانات المالية لسنة ٢٠٢٤. لم تؤثر هذه الأرقام المُعاد عرضها على إجمالي الإيرادات أو الأرباح أو الدخل الشامل أو حقوق الملكية المُبلغ عنها سابقًا.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، أُدرجت إيرادات بيع الهواتف وملحقاتها البالغة ٧٨٢ مليون درهم ضمن قطاعي خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة. لا تعكس البيانات المالية ٢٠٢٣ إعادة عرض الإيرادات من بيع الهواتف وملحقاتها من قطاعي خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة إلى قطاع الخدمات الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن إيرادات المجموعة من هذه القطاعات في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، المستمدة من البيانات المالية لسنة ٢٠٢٣، ليست قابلة للمقارنة المباشرة بإيرادات قطاعات المجموعة المضمنة في هذه النشرة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، المستمدة من البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤.

التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨

يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨، الصادر في أبريل ٢٠٢٤، محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١ "عرض البيانات المالية"، وسيكون ساري المفعول للفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ بتاريخ ٠١ يناير ٢٠٢٧ أو بعده. ان التطبيق المبكر ممكنا، وقد اختارت المجموعة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ اعتبارًا من ٠١ يناير ٢٠٢٥، مع التطبيق بأثر رجعي وفقًا لمتطلبات المعيار.

يؤدي تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ إلى تعديل في هيكلة عرض البيانات، يتم بموجبه تصنيف الإيرادات والمصروفات إلى فئات: التشغيل، والاستثمار، والتمويل، وضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لما يتيحه المعيار، قامت المجموعة بإدراج مجاميع فرعية إضافية، إلى جانب الربح التشغيلي والربح أو الخسارة قبل التمويل وضرائب الدخل. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز مستوى الشفافية في البيانات المالية وتقديم ملخص ذي هيكل أكثر تنظيمًا. لضمان التناسق مع عرض المعلومات المالية في الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، فقد تم إعادة عرض الأرقام المقارنة كما في وللفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، عند الضرورة. لم تؤثر الأرقام المعاد عرضها على الدخل الشامل، أو إجمالي حقوق الملكية، أو إجمالي الأصول، أو إجمالي الالتزامات، أو إجمالي التدفقات النقدية في عام ٢٠٢٤.

تم إعادة عرض البنود التالية تماشيًا مع تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨:

- عرض الشهرة التجارية كبند منفصل في قائمة المركز المالي.
- عرض الأصول غير المالية الأخرى كبند منفصل في قائمة المركز المالي.
- يمثل الربح التشغيلي نقطة البداية لعرض قائمة التدفقات النقدية.
- الربح التشغيلي قبل الإهلاك والاستهلاك يعادل "الأرباح قبل ضريبة الدخل والإهلاك والاستهلاك".

البيانات المالية السنوية لسنة ٢٠٢٤ ولسنة ٢٠٢٣، لا تعكس التغييرات المذكورة أعلاه في العرض نتيجةً للتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨. لذلك، تختلف البنود المُعاد عرضها أعلاه في بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (أي الشهرة التجارية والأصول غير المالية الأخرى)، المُدرجة لأغراض المقارنة في البيانات المالية المرحلية، عن تلك المُدرجة في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤، ولا يمكن مقارنتها مباشرة بالبيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كما ورد بالبيانات المالية لسنة ٢٠٢٣.

يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم ٢٢ من البيانات المالية المرحلية لمزيد من التفاصيل بشأن التوفيق بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ لبيان الدخل الشامل الموجز الموحد للأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

المعلومات المالية الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تحتوي هذه النشرة على مقاييس مالية معينة غير معرّفة أو معترف بها، وبالتالي لم يتم حسابها، بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو وفقًا لأي مبادئ محاسبية أخرى معمول بها، بما في ذلك، النفقات الرأسمالية، وكثافة رأس المال، وتحويل النقد، وتوزيعات الأرباح، ونمو الأرباح الموزعة للسهم الواحد، والأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، وهامش الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، والتدفقات النقدية الحرة التشغيلية، وصافي الدين/(النقد)، وحصة القيمة ("المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"). تعتقد المجموعة أن المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقدم معلومات قيّمة وتُعد مؤشرًا مفيدًا، حسبما ينطبق، لقدرتها على تكبد ديون وسدادها ويمكن أن تساعد بعض المستثمرين ومحللي الأوراق المالية والأطراف المعنية الأخرى في تقييم المجموعة. ولا توجد مبادئ معمول بها يخضع لها حساب هذه المقاييس ويمكن أن تختلف المعايير التي تستند إليها هذه المقاييس من شركة إلى أخرى. ولأن هذه المقاييس غير موحدة، فإنها لا توفر في حد ذاتها أساسًا كافيًا لمقارنة أداء المجموعة بأداء الشركات الأخرى وينبغي عدم استخدامها وحدها أو كبديل للربح التشغيلي أو أي مقياس آخر كمؤشر للأداء التشغيلي أو كبديل لاستخدام النقد المحقق من الأنشطة التشغيلية كمقياس للسيولة.

لا تُعد أي من المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مقياسًا للأداء أو السيولة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو أي مبادئ محاسبية أخرى معمول بها، ويجب ألا تُعتبر النفقات الرأسمالية، وكثافة رأس المال، وتحويل النقد، وتوزيعات الأرباح، ونمو الأرباح للسهم الواحد، والأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، وهامش الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، والتدفقات النقدية الحرة التشغيلية، ونمو الأرباح الموزعة للسهم الواحد، وصافي الدين/(النقد)، وحصة القيمة بديلاً عن صافي الدخل، أو الربح التشغيلي، أو غيرها من المقاييس المالية المحددة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو مبادئ المحاسبة الأخرى المعمول بها. تخضع المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لقيود على استخدامها كأدوات تحليلية، ويجب عدم استخدامها وحدها أو كبديل لتحليل الأداء التشغيلي للمجموعة كما هو موضح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتتضمن بعض هذه القيود ما يلي:

- لا تعكس أي دخل نقدي وبعض الضرائب الأخرى التي قد يتعين على المجموعة دفعها فيما يتعلق بذلك الدخل؛
- لم يتم تعديلها لكل الدخل النقدي أو بنود المصروفات التي يتم تسجيلها في قائمة التدفقات النقدية للمجموعة؛
- لا تعكس النفقات النقدية للمجموعة أو متطلباتها المستقبلية للنفقات الرأسمالية أو الالتزامات التعاقدية؛
- لا تعكس التغييرات في احتياجات رأس المال العامل للمجموعة أو المتطلبات النقدية المتعلقة بها؛ و
- على الرغم من أن الاستهلاك والإطفاء يمثلان تكاليف غير نقدية، إلا أنه غالبًا ما يتعين استبدال الأصول التي يتم استهلاكها وإطفائها في المستقبل، ولا تعكس هذه المقاييس أي متطلبات نقدية لأي استبدال من هذا القبيل.

تقع على عاتق الإدارة المسؤولية عن المقاييس المالية الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتستند هذه المقاييس إلى مراجعة الإدارة لنتائجها وتقديراتها المالية، وبناءً على ذلك، لم يتم تدقيق المعلومات الواردة أعلاه أو مراجعتها من قبل أي شركة تدقيق أخرى، ويجب قراءتها بالاقتران مع المعلومات التاريخية المعروضة، ولكن لا يُقصد منها أن تشكل جزءًا من قائمة المركز المالي الموحدة أو قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمجموعة حتى تاريخ إعداد هذه النشرة. وبناءً عليه، يجب على المستثمرين المحتملين ألا يعتمدوا بشكل مفرط على النفقات الرأسمالية، وكثافة رأس المال، وتحويل النقد، وتوزيعات الأرباح، ونمو الأرباح الموزعة للسهم الواحد، والأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، وهامش الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، والتدفقات النقدية الحرة التشغيلية، وصافي الدين/(النقد)، وحصة القيمة الواردة في هذه النشرة.

تعرّف المجموعة:

- "النفقات الرأسمالية" بأنها إضافات الممتلكات والآلات والمعدات للسنة/الفترة إلى جانب إضافات الأصول غير الملموسة للسنة/الفترة؛

- "كثافة رأس المال" بأنها النفقات الرأسمالية مقسومة على الإيرادات / إجمالي الإيرادات، حسب الاقتضاء، ومعبرًا عنها كنسبة مئوية؛
- "تحويل النقد" بأنه الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك مخصومًا منها النفقات الرأسمالية، مقسومة على الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، ومعبرًا عنه كنسبة مئوية؛
- "توزيعات الأرباح" بأنها توزيعات الأرباح لكل سهم مقسومة على الأرباح لكل سهم، ومعبرًا عنها كنسبة مئوية؛
- "نمو الأرباح الموزعة للسهم الواحد" كمعدل الزيادة في الأرباح الموزعة للسهم الواحد للسنة/الفترة الحالية مقسومًا على الأرباح الموزعة للسهم الواحد للسنة/الفترة السابقة، ومعبرًا عنه كنسبة مئوية؛
- "الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك" بأنها (١) الأرباح قبل رسم حق الامتياز الاتحادي على الأرباح وضريبة الدخل على الشركات، باستثناء تأثير حصة الخسارة على الاستثمار المحسوبة باستخدام طريقة حقوق الملكية، وإعادة إضافة إهلاك واستهلاك الممتلكات، والآلات والمعدات، واستهلاك أصول حق الاستخدام، وإهلاك واستهلاك الأصول غير الملموسة، وتكاليف التمويل (باستثناء تأثير مكاسب/(خسائر) الصرف) صافي إيرادات التمويل ورسم حق الامتياز الاتحادي على الإيرادات المنظمة، للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤، و(٢) الأرباح التشغيلية قبل الإهلاك والاستهلاك لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ و٢٠٢٥؛
- "هامش الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك" بأنه (١) الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك مقسومًا على الإيرادات، معبرًا عنه كنسبة مئوية للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤، و(٢) الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك مقسومًا على مجموع الإيرادات، معبرًا عنه كنسبة مئوية لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ و٢٠٢٥؛
- "التدفقات النقدية الحرة التشغيلية" تعني الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك مطروحًا منها النفقات الرأسمالية؛
- "صافي الدين/(صافي النقد)" بأنه إجمالي القروض / التمويل مطروحًا منها مجموع الودائع لأجل /والنقد والأرصدة البنكية؛ و
- "حصة القيمة" بأنها إيرادات قطاع خدمات الاتصالات المتنقلة أو الثابتة للمجموعة مقسومة على إجمالي الإيرادات لقطاع خدمات الاتصالات المتنقلة أو الثابتة في دولة الإمارات (أي مجموع إيرادات الخدمات المتنقلة أو الثابتة، حسب الاقتضاء، للمجموعة واتصالات والمزيد) معبرًا عنها كنسبة مئوية.

المقاييس التشغيلية

تحلل المجموعة أعمالها باستخدام عدد من مؤشرات الأداء التشغيلي الرئيسية. بعض هذه المؤشرات مستمدة من تقديرات الإدارة وتعتمد على بيانات تشغيلية وليست مالية. لا تُعدّ مؤشرات الأداء الرئيسية للمجموعة جزءًا من بياناتها المالية أو سجلاتها المحاسبية، ولم تخضع للتدقيق أو المراجعة من قِبل مدققو الحسابات المستقلين أو أي طرف خارجي مستقل.

قد لا يكون استخدام المجموعة أو احتسابها لمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بنا قابلاً للمقارنة مع استخدام أو احتساب مقاييس تحمل مسميات مماثلة مقدمة من قبل شركات أخرى تعمل في قطاع المجموعة أو من قبل وكالات بحثية أو مدرجة في تقارير عن السوق. وقد تقوم شركات أخرى أو وكالات بحثية أو جهات إعداد تقارير عن السوق بتضمين عناصر أو عوامل أخرى في حساباتها للمقاييس المماثلة وقد تستخدم المجموعة تقديرات وافتراضات معينة لا تستخدمها المجموعة عند احتساب هذه المقاييس. وقد تؤدي هذه العوامل إلى اختلاف حسابات الجهات الأخرى للمقاييس المماثلة بشكل كبير عن حسابات الشركة وكذلك في حال استخدام منهجيات جهات أخرى لحساب مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمجموعة. مؤشرات الأداء الرئيسية ليست مقاييس محاسبية، غير أن الإدارة ترى أن كلاً من هذه المقاييس يوفر معلومات مفيدة تتعلق بأعمال المجموعة. ينبغي عدم استخدام أي من مؤشرات الأداء الرئيسية بمعزل عن غيرها أو كمقياس بديل للأداء عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

باستثناء ما هو مبين بخلاف ذلك أو كما هو معرف أعلاه، يتم تعريف مؤشرات الأداء الرئيسية في هذه النشرة على النحو المبين أدناه:

- "مشترك في خدمة الهاتف المحمول" هو المشترك بنظام الدفع المسبق أو الدفع الآجل الذي قام بأي نشاط اتصال صادر أو وارد (مثل المكالمات الصوتية، أو الرسائل النصية، أو البيانات) خلال التسعين يومًا الماضية؛
- "المشترك في الخدمات الثابتة" هو المشترك في خدمات النطاق العريض الثابت أو *الإنترنت اللاسلكي المنزلي*؛ و
- "متوسط الإيراد لكل مستخدم" هو إجمالي إيرادات الهاتف المحمول لفترة معينة، مقسومًا على عدد الأشهر في تلك الفترة، مع قسمة الناتج على متوسط إجمالي عدد المشتركين في نفس الفترة.

تقديم العملات

جميع الإشارات في هذه النشرة إلى:

- "درهم إماراتي" أو "درهم" هي إشارات إلى العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- "الدولار" يعني الدولار الأمريكي، وهو العملة الرسمية للولايات المتحدة؛ و
- "مليار" يعني ألف مليون.

عملة إعداد تقارير المجموعة هي الدرهم الإماراتي. الدرهم هو العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي تم ربطه بالدولار الأمريكي منذ ٢٢ نوفمبر ١٩٨٠. يتم ربط قيمة الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي بسعر صرف بواقع ٣,٦٧٢٥ درهم إماراتي لكل دولار أمريكي منذ عام ١٩٩٧. تم تحويل المبالغ بالدرهم إلى الدولار الأمريكي في هذه النشرة بسعر الصرف الثابت المشار إليه، ما لم يُنص على خلاف ذلك. ينبغي عدم تفسير هذه التحويلات على أنها إقرارات بأن أي مبالغ بالدرهم الإماراتي قد تم تحويلها أو يمكن تحويلها إلى الدولار الأمريكي بهذا السعر أو بأي سعر صرف آخر.

التقريب

تم تقريب بعض البيانات في هذه النشرة، بما في ذلك المعلومات المالية والإحصائية، والتشغيلية. ونتيجةً لهذا التقريب، فإن مجموع البيانات الواردة في هذه النشرة قد يختلف قليلاً عن مجموع الحساب الفعلي لهذه البيانات. وقد تم تقريب النسب المئوية في الجداول وبالتالي قد لا تصل في مجموعها إلى ١٠٠٪ (مائة في المائة).

الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية

بعض ترتيبات التمويل الخاصة بالمجموعة أو الشركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب تفسير الإشارات المتعلقة بها في هذه النشرة إلى "الفائدة"، أو "المقرض"، أو "المقترض"، أو "السداد"، أو "القروض"، أو "الاقتراضات"، أو "الغرامات"، أو ما شابهها من المصطلحات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على أنها إشارات إلى "الربح"، أو "الإيجار"، أو "تكاليف التمويل"، أو "الممول"، أو "الملتزم"، أو "السداد"، أو "التمويل"، أو "الرسوم ذات الصلة"، وما إلى ذلك، حسب الاقتضاء.

بيانات السوق

أدرجت المجموعة في هذه النشرة بيانات سوق تاريخية معينة، وتوقعات حول القطاع، ومعلومات أخرى عن السوق تتعلق بأعمالها. تؤكد المجموعة أنه أُعيد إعداد معلومات الأطراف الخارجية بدقة، وأنه بحسب معرفة المجموعة وقدرتها على التأكد من المعلومات التي نشرتها تلك الأطراف الخارجية، لم يتم إغفال أي حقائق بما يؤدي إلى جعل تلك المعلومات غير دقيقة أو مُضللة. لا يتحمل المنسقون العالميون المشتركون أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات. يُنصح المستثمرون المحتملون أخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار مع توخي الحذر. بالإضافة إلى ذلك، ضمَّنت المجموعة في بعض المواضع من هذه النشرة تقديراتها وتقييماتها وتعديلاتها وآراءها في إعداد بعض معلومات السوق، والتي لم يتم التحقق منها من قبل أي طرف خارجي مستقل. كما أن هذه المعلومات تتسم بطبيعة غير موضوعية إلى حدٍ ما. ورغم أن تقديرات المجموعة وتقييماتها وتعديلاتها وآراءها معقولة وأن معلومات السوق التي قامت المجموعة بإعدادها تعكس بشكل تقريبي القطاع والأسواق التي تزاول فيها المجموعة نشاطها، إلا أنه لا يوجد ما يضمن أن تقديرات المجموعة وتقييماتها وتعديلاتها وآراءها هي الأكثر ملاءمة لاتخاذ قرارات فيما يتصل بمعلومات السوق أو أن معلومات السوق التي أعدتها مصادر أخرى لن تختلف بشكل جوهري عن معلومات السوق الواردة في هذه النشرة. ما لم يُشار إلى خلاف ذلك، تم استخلاص بيانات السوق الأخرى المستخدمة في هذه النشرة من مصادر قطاعية ومصادر أخرى تعتقد المجموعة أنها موثوقة، علمًا بأن تلك المعلومات والبيانات والإحصائيات قد تكون تقريبات أو تقديرات أو قد تستخدم أرقامًا تقريبية. وقد اعتمدت المجموعة على دقة تلك المعلومات دون إجراء أي تحقيق مستقل لها. يرجى أيضًا الرجوع إلى قسم "*البيانات المستقبلية*".

انتفاء تضمين معلومات المواقع الإلكترونية

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه النشرة، لم يتم التحقق من أيّ من محتويات الموقع الإلكتروني للمجموعة أو أي موقع إلكتروني مرتبط به بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا تُشكّل جزءًا من هذه النشرة، وينبغي للمستثمرين عدم الاعتماد على تلك المعلومات. وفي حال اختلفت المعلومات الموجودة على أي موقع من المواقع الإلكترونية للمجموعة عن المعلومات المقدمة في هذه النشرة أو تعارضت معها، فيجب الاعتماد فقط على المعلومات الواردة في هذه النشرة.

البيانات المستقبلية

تتضمن هذه النشرة بيانات مستقبلية تتعلق بعدة أمور منها خطط المجموعة وأهدافها وغاياتها واستراتيجياتها وأدائها التشغيلي المستقبلي والتطورات المتوقعة في الأسواق التي تعمل فيها والأسواق التي قد تعمل فيها في المستقبل. وتنطوي هذه البيانات الاستشرافية على مخاطر وشكوك معروفة وغير معروفة، ويقع العديد منها خارج نطاق سيطرة المجموعة، وتستند جميعها إلى اعتقادات المجموعة الحالية وتوقعاتها بشأن الأحداث المستقبلية. تعرف تلك البيانات في بعض الأحيان باستخدام مصطلحات استشرافية مثل "يعتقد" أو "يتوقع" أو "يمكن" أو "سوف" أو "قد" أو "ينبغي" أو "يجب" أو "ينوي" أو "يقدر" أو "يتوقع" أو "يهدف" أو "يخاطر" أو "يستهدف" أو "يخطط" أو "يتنبأ" أو "يستمر" أو "يفترض" أو "محتمل" أو "لديه القدرة على" أو "من المتوقع" أو ما يفيد السلب من هذه المصطلحات أو مرادفاتها المختلفة أو ما يماثلها. تشمل هذه البيانات المستقبلية كل الأمور التي لا تمثل حقائق تاريخية. وتوجد هذه البيانات في عدد من الفقرات في هذه النشرة والتي تشمل بيانات حول النوايا والتوقعات الحالية بخصوص نتائج عمليات المجموعة، ووضعها المالي، والسيولة، والتوقعات، والنمو، والاستراتيجيات، وسياسة الأرباح، والقطاع الذي تعمل به المجموعة وغير ذلك من الأمور. وعلى وجه الخصوص، فإن البيانات الواردة تحت العناوين المتعلقة باستراتيجية المجموعة وغيرها من الأحداث أو التوقعات المستقبلية في الأقسام التالية هي بيانات مستقبلية: "*وصف العمل*" و"*مخاطر الاستثمار*".

تنطوي هذه البيانات المستقبلية، وغيرها من البيانات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بأي أمور لا تمثل حقائق تاريخية، على تنبؤات وتستند إلى آراء إدارة المجموعة والافتراضات التي قدمتها الإدارة والمعلومات المتاحة لها حاليًا. ورغم أن المجموعة ترى أن التوقعات المبينة في تلك البيانات المستقبلية معقولة في هذا الوقت، فلا يمكن للمجموعة ضمان تحقيق تلك التوقعات. لذا يتعين عليكم عدم الاعتماد على تلك البيانات المستقبلية بشكل أساسي بالنظر إلى تلك الشكوك. ترد العوامل الجوهرية التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري عن توقعات المجموعة في البيانات التحذيرية في هذه النشرة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بالاقتران مع البيانات المستقبلية المدرجة في هذه النشرة وتحديدًا في قسم "*مخاطر الاستثمار*" أو الافتراضات الأساسية. وتشمل هذه العوامل ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم القدرة على الابتكار بما يتماشى مع التغيرات التقنية السريعة والكبيرة؛
- تدهور الأوضاع الاقتصادية المحلية أو الإقليمية أو العالمية؛
- المنافسة من المشغل القائم وغيره من المشاركين في السوق؛
- الاعتماد على المعايير والبروتوكولات المعمول بها في القطاع؛
- التحديات التي تواجه عملية تطوير شبكة الاتصالات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتوسيعها وصيانتها؛
- أعطال تشغيل الشبكة وتعطيل الاتصال مع مشغلين خارجيين؛
- التعرض للهجمات السيبرانية، وأعطال أنظمة تكنولوجيا المعلومات، واختراقات البيانات؛
- التغيرات في البيئة القانونية أو التنظيمية أو الضريبية؛
- المخاطر الأخرى الموضحة في قسم "*مخاطر الاستثمار*".

إذا تحقق أي من هذه المخاطر والشكوك، أو إذا تبين أن أيًا من افتراضات المجموعة الأساسية غير صحيح، فقد تختلف النتائج الفعلية للعمليات أو الوضع المالي بشكل جوهري عن تلك الموضحة في هذه النشرة حسبما هو متوقع أو مُقدَّر أو مُخطط له أو متنبأ به. ولا يجوز بأي حال من الأحوال اعتبار إدراج مثل تلك البيانات المستقبلية في هذه النشرة بمثابة إقرار أو ضمان من جانب المجموعة أو من قبل المساهم البائع أو المنسقين العالميين المشتركين أو برايس وتر هاوس كوبرز شراكة محدودة فرع دبي أو أي شخص آخر بتحقيق النتائج المبينة في تلك البيانات. للمزيد من المعلومات في هذا الصدد، يرجى الرجوع إلى بند "*مخاطر الاستثمار*".

المخاطر الواردة في القسم المعنون "*مخاطر الاستثمار*" ليست شاملة. عند الاعتماد على البيانات الاستشرافية، يجب على المستثمرين المحتملين دراسة العوامل آنفة الذكر وغيرها من الشكوك والأحداث بعناية، لا سيما في ضوء البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تزاول بها المجموعة أعمالها. تتناول الأوضاع السائدة كما في تاريخ إعداد هذه النشرة. تخلي الشركة والمساهم البائع والمنسقون العالميون المشتركون صراحةً مسؤوليتهما عن أي التزام أو تعهد بتحديث هذه البيانات المستقبلية الواردة في هذا المستند لتعكس أي تغيير في توقعاتهما أو أي تغيير في الأحداث أو الأوضاع أو الظروف التي تستند إليها مثل تلك البيانات إلا إذا كان فعل ذلك لازمًا بموجب القوانين المعمول بها.

معلومات مهمة

لا تشكل أو تمثل هذه النشرة أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار أو التشجيع على أي عرض لشراء أو الاكتتاب في أي أوراق مالية أخرى غير الأوراق المالية موضوع هذه النشرة. كما أنها لا تشكل أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار أو التشجيع على أي عرض لشراء أو الاكتتاب في تلك الأوراق المالية من قبل أي شخص تحت أي ظرف يكون بموجبها هذا العرض أو التشجيع غير قانوني.

يُعتبر المستلمون لهذه النشرة مفوضين لاستخدامها لغرض النظر في الاستثمار في أسهم الطرح فقط، ولا يجوز لهم نسخ هذه النشرة أو أي جزء منها أو توزيعها، ولا يجوز استخدام أيٍ من المعلومات الواردة بها لأي غرض آخر باستثناء اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم الطرح. ويوافق مستلمو هذه النشرة على ما سبق بمجرد قبول استلامها. يجب على المكتتبين الراغبين في الاستثمار قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في أسهم الطرح قراءة هذه النشرة بأكملها (وبالتحديد قسم "*مخاطر الاستثمار*") عند النظر في الاستثمار في أسهم الشركة بالإضافة إلى النظام الأساسي للشركة. عند اتخاذ قرار استثماري، يجب على المكتتبين الاعتماد على تحرياتهم وتحليلاتهم واستفساراتهم الخاصة عن الشركة وشروط الطرح بما في ذلك ما ينطوي عليه من مزايا ومخاطر.

لا يوجد أي شخص مفوض بتقديم أية معلومات أو تعهدات أو ضمانات غير تلك الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بالطرح أو أسهم الطرح. وفي حال تقديم أيٍ منها فإنه لا يجوز الاعتماد على هذه المعلومات أو الضمانات على أنها مقدمة من قبل الشركة أو المساهم البائع أو غيرهما من المشاركين في الطرح. ويقر المُكتتب عند التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح بأنه (١) يعتمد على المعلومات الواردة في هذه النشرة فقط وأنه (٢) لا توجد أية معلومات أخرى مقدمة من قبل الشركة أو المساهم البائع، أو مدراء الاكتتاب المشتركين، أو مدراء سجل الاكتتاب المشتركين، أو أي مشارك آخر في الطرح، أو أي من مستشاري الشركة ("**المستشارون**") أو أي من ممثليهم بأي معلومات أخرى.

لا يشارك أي شخص أو مستشار، بخلاف مدراء الاكتتاب المشتركين وبنوك تلقي الاكتتاب المذكورين في الصفحة ٩ في الاكتتاب العام لأسهم الطرح في دولة الإمارات أو يتلقون أي أموال اكتتاب منه أو يتولون إدارته.

لا يُعتبر محتوى الموقع الإلكتروني للشركة أو أي موقع إلكتروني آخر مشار إليه في هذه النشرة أو محتوى أي موقع إلكتروني يمكن الوصول إليه من الروابط الموجودة على أيٍ من هذه المواقع الإلكترونية، بأنها من محتويات هذه النشرة أو جزء منها، كما لا تتحمل أو تقبل الشركة ولا المساهم البائع أو مدراء الاكتتاب المشتركون أو مدراء سجل الاكتتاب المشتركون أو غيرهم من المشاركين في الطرح أو أيٍ من المستشارين أو أي من ممثليهم أية مسؤولية عن محتويات هذه المواقع الإلكترونية.

لا تقبل الشركة أو المساهم البائع أو المشاركون في الطرح أو مديرو الاكتتاب المشتركون أو مديرو سجل الاكتتاب المشتركون أو المستشارون أو ممثلوهم أية مسؤولية عن دقة أي من المعلومات المقدمة من قبل الصحافة أو وسائل الإعلام الأخرى أو كفايتها ولا عن نزاهة أية توقعات أو وجهات نظر أو آراء أدلت بها الصحافة أو وسائل الإعلام الأخرى فيما يتعلق بالشركة أو الطرح، أو أسهم الطرح أو عن مصداقيتها أو ملاءمتها. لا تقدم الشركة أو المساهم البائع أو المشاركون في الطرح أو مديرو الاكتتاب المشتركون أو مديرو سجل الاكتتاب المشتركون أو المستشارون أو أي من ممثليهم أي تعهد أو ضمان بشأن ملاءمة أيٍ من تلك المعلومات أو النشرات، أو دقتها أو كفايتها أو مصداقيتها.

كما لا تقدم الشركة أو المساهم البائع، أو مدراء الاكتتاب المشتركين، أو مدراء سجل الاكتتاب المشتركين، أو أي مشارك آخر في الطرح، أو المستشارين، أو أي من ممثليهم أية ضمانات أو تعهدات بشأن الأداء المستقبلي للشركة أو عائدات الاستثمارات التي تتم بموجب هذه النشرة.

تم تقديم البيانات الواردة في هذه النشرة كما هي في تاريخ إصدارها، ما لم يتم تحديد وقت سابق يتعلق بهذه البيانات. ولا يعني نشر هذه النشرة (أو أي إجراء يُتخذ وفقًا لها) بأنه تفسير على أنه لم يطرأ أي تغيير على وضع الشركة أو الحقائق الخاصة بها أو شؤونها منذ ذلك التاريخ.

لن تخضع هذه النشرة للتنقيح والمراجعة، ما لم يتم الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة. ولن يسري أي تنقيح على هذه النشرة إلا بعد الإعلان عنه في صحيفتين يوميتين (٢) تصدران في دولة الإمارات. ويحتفظ المساهم البائع، بالتشاور مع الشركة بحق سحب وإلغاء الطرح في أي وقت وفقا لتقديره المنفرد ومع موافقة خطية مسبقة من الهيئة. في حال سحب الطرح، سيتم رد مبالغ الاكتتاب بالكامل إلى المكتتبين، إلى جانب أي أرباح مستحقة. ولا يُعتبر تسليم هذه النشرة أو أي بيع يتم بموجبها، تحت أي ظروف، بمثابة إشارة ضمنية إلى عدم وجود أي تغيير في شؤون الشركة منذ تاريخ إعداد هذه النشرة كما لا يعني أن المعلومات الواردة بها صحيحة في أي وقت لاحق لتاريخ النشر.

تم تعيين بنك أبو ظبي التجاري ش.م.ع وبنك الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ، وبنك أبو ظبي الأول ش.م.ع، بصفة مدراء الاكتتاب المشتركين ("**مدراء الاكتتاب المشتركون**") وسيتولون إصدار أسهم الطرح وتسويقها والترويج لها والتنسيق مع كل من الشركة والمساهم البائع والهيئة والمشاركين الآخرين في الطرح في ما يتعلق بطرح أسهم الطرح في دولة الإمارات. كما تم تعيين بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. أيضًا بصفته بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي ("**بنك الاكتتاب الرئيسي**")، وبناءً على هذه الصفة، سيكون مسؤولاً عن تلقي مبالغ الاكتتاب المحددة بهذه النشرة وفقا للقواعد والقوانين المعمول بها بدولة الإمارات للشريحة الأولى. إن مدراء الاكتتاب المشتركين وبنك تلقي الاكتتاب الرئيسي مرخصون حسب الأصول من قبل الهيئة.

تم تعيين بنك أبو ظبي التجاري ش.م.ع، والإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.ع، وبنك أبو ظبي الأول ش.م.ع، وبنك دولي لتولي صفة مدراء سجل الاكتتاب المشتركين (**"مدراء سجل الاكتتاب المشتركون"**).

يعمل مدراء الاكتتاب المشتركين بشكل حصري لصالح الشركة والمساهم البائع وليس لصالح أي شخص آخر فيما يتعلق بالطرح، ولا يعتبر أي شخص آخر (سواء كان أحد مستلمي هذه النشرة أم لا) عميلاً لأي من المشاركين في الطرح فيما يتعلق بهذا الطرح. سيبذل المستشارون والمشاركون في الطرح وممثليهم عناية الشخص الحريص ويكون كل واحد منهم مسؤولا في أدائه لمهامه. قد يكون مديرو الاكتتاب المشتركين، ومديرو سجل الاكتتاب المشتركون، والمشاركون في الطرح قد اشتركوا (مباشرة أو من خلال الشركات التابعة لهم المعنية) في معاملات مع الشركة والمساهم البائع وقدموا خدمات أعمال مصرفية استثمارية متنوعة وخدمات استشارية مالية وغيرها من الخدمات لهما، وقاموا بتحصيل الرسوم المعتادة نظيرها. ولا تشكل المعاملات السابقة بين مدراء الاكتتاب المشتركين والمشاركين في الطرح والشركة أو المساهم البائع أي تعارض في المصالح.

فيما يتعلق بالطرح، يجوز لكل من مدراء الاكتتاب المشتركين وأي من شركاتهم التابعة شراء بعض أسهم الطرح عن طريق هذا الطرح بصفة رئيسية تمكنهم من الاحتفاظ بأسهم الطرح أو شرائها أو بيعها لحسابهم الخاص، ويجوز لهم عرض هذه الأسهم وبيعها بخلاف ما يتعلق بالطرح. وبناءً على ذلك، يجب قراءة الإشارات إلى أسهم الطرح المعروضة أو المطروحة والواردة في هذه النشرة على أنها تشمل أي طرح أو عرض لأسهم الطرح لأي من مدراء الاكتتاب المشتركين أو أي من شركاتهم التابعة العاملة بهذه الصفة. بالإضافة إلى ذلك، يجوز لبعض مدراء الاكتتاب المشتركين أو شركاتهم التابعة إبرام اتفاقيات تمويل أو التحوط مع المستثمرين. لا ينوي أي من مدراء الاكتتاب المشتركين الإفصاح عن حجم أي من هذه الاستثمارات أو المعاملات باستثناء الإفصاح المطلوب بموجب القانون والمتطلبات التنظيمية.

وقد يوفر مدراء الاكتتاب المشتركون وأي من شركاتهم التابعة تلك الخدمات إلى الشركة والمساهم البائع وأي من شركاتهما التابعة في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يجوز أيضًا لمدراء الاكتتاب المشتركين وأي من شركاتهم التابعة تقديم منتجات إدارة المخاطر للشركة و/ أو المساهم البائع أو أي أطراف ذات علاقة بأي منهما في ما يتعلق بالطرح يمكن بشأنها أن يحصلوا على مبلغ مالي (مبالغ مالية)، أو يحصلوا على أرباح و/أو يتكبدوا أو يتجنبوا خسائر مرتبطة بإغلاق الطرح (ومن المحتمل أن يكون مقدار هذه المبالغ أكبر بكثير من الرسوم التي يحصل عليها مدراء الاكتتاب المشتركين ذوي الصلة مقابل خدماتهم التي يقدمونها بصفتهم مدراء سجل الاكتتاب المشتركين في ما يتعلق بالطرح). ولا تشكل أي من المعاملات السابقة بين مدراء الاكتتاب المشتركين والمشاركين في الطرح والشركة أي تعارض في المصالح بينهم.

تتحمل الشركة المسؤولية عن اكتمال ودقة المعلومات الواردة في هذه النشرة، وتؤكد الشركة، بعد أن بذلت العناية الواجبة، أن هذه المعلومات دقيقة وكاملة في جميع جوانبها الجوهرية، حسب علمها واعتقادها. ولم يتم حذف أي حقائق جوهرية قد يؤدي إغفالها، في رأي الشركة، إلى تضليل أي من البيانات أو الآراء المذكورة في هذه النشرة.

تحتوي هذه النشرة على معلومات مقدمة وفقًا لقواعد ا الطرح والإفصاح الصادرة عن الهيئة.

ويجب على كل من المكتتبين المحتملين، عند اتخاذ قرار استثماري، الاعتماد على تحرياتهم وتحليلاتهم، بعد مراجعة المعلومات الواردة في هذه النشرة (بأكملها) التي تم توفيرها من قبل المساهم البائع والشركة.

لم ولن يتخذ أي إجراء في أي بلد (بخلاف دولة الإمارات) من شأنه أن يسمح بالاكتتاب العام في أسهم الطرح أو بيعها أو حيازة هذه النشرة أو نشرها أو توزيعها أو حيازة أية مواد أخرى متعلقة بالشركة أو أسهم الطرح أو نشرها أو توزيعها في أي بلد أو منطقة حيثما يلزم اتخاذ إجراء لذلك الغرض. وبناءً عليه، لا يتم طرح الأسهم أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يجوز توزيع هذه النشرة أو أي إعلان أو أي مواد اكتتاب أخرى أو مستندات أو أي معلومات متعلقة بأسهم الطرح أو نشرها في أو من أية دولة أو ولاية قضائية باستثناء الحالات التي تسمح بها القواعد والأنظمة السارية في تلك الدولة أو الولاية القضائية. يجب على الأشخاص الذين حصلوا على هذه النشرة أن يحيطوا أنفسهم علمًا بهذه القيود وأن يحرصوا على مراعاتها.

لا تتحمل الشركة ولا المساهم البائع ولا مدراء الاكتتاب المشتركون ولا مدراء سجل الاكتتاب المشتركون ولا أي من المشاركين في الطرح ولا المستشارون أي مسؤولية قانونية عن أي انتهاك يحدث لأية قيود متعلقة بالبيع، أو عرض البيع أو حث أي شخص على شراء أسهم الطرح، سواء كان مشتريًا محتملاً أم لا لتلك الأسهم في أية ولاية قضائية خارج دولة الإمارات (بما في ذلك مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي)، سواءً تم هذا العرض أو الحث شفويًا أم كتابيًا، بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني. كما لا تقدم الشركة ولا المساهم البائع ولا مدراء الاكتتاب المشتركون ولا مدراء سجل الاكتتاب المشتركون ولا أي من المشاركين في الطرح ولا المستشارين أو أي من ممثليهم أية تعهدات لأي من المكتتبين المحتملين في ما يتعلق بمدى قانونية تقدمه للاكتتاب في أسهم الطرح بموجب القوانين السارية والمطبقة عليهم.

بصرف النظر عن المسؤوليات والالتزامات - إن وُجدت - التي قد تُفرض على مدراء الاكتتاب المشتركين أو مدراء سجل الاكتتاب المشتركين بموجب القواعد المنظمة لأي ولاية قضائية يكون فيها استثناء أي مسؤولية بموجب القواعد المنظمة ذات الصلة غير قانوني، أو باطل أو غير قابل للإنفاذ، لا يتحمّل أيٍ من مدراء الاكتتاب المشتركين ومدراء سجل الاكتتاب المشتركين والشركات الفرعية والشركات التابعة لهم ومديريهم، أو الموظفين أو الوكلاء التابعين لهم (أو التابعين لتلك الشركات الفرعية أو الشركات التابعة لهم) أي

مسؤولية سواء كانت ناشئة عن مسؤولية أيًا كانت، ولا يقدمون أي تعهدات أو ضمانات - صريحة كانت أم ضمنية - تتعلق بدقة محتوى هذه الوثيقة أو اكتماله أو صحته ولا أي بيانات أخرى تم إصدارها أو يُزعم إصدارها من جانب الشركة أو نيابةً عنها في ما يتصل بالشركة أو أسهم الطرح أو الطرح، وينبغي عدم الاعتماد على ما ورد في هذه النشرة باعتباره تعهدًا أو إقرارًا في هذا الصدد، سواءً في الماضي أم المستقبل. ويخلي كل مدير من مدراء الاكتتاب المشتركين ومدراء سجل الاكتتاب المشتركين والشركات الفرعية والشركات التابعة لهم والمديرين المعنيين، أو الموظفين أو الوكلاء التابعين لهم (أو التابعين لتلك الشركات الفرعية أو الشركات التابعة لهم) نفسه من جميع وأي مسؤوليات أو التزامات أيًا كانت قد تقع عليهم بأي شكل من الأشكال فيما يتعلق بهذه النشرة أو أي بيان من هذا القبيل أو الطرح العام لأسهم الطرح داخل دولة الإمارات بشكل عام.

اعتمدت الهيئة هذه النشرة بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥.

التعريفات والمصطلحات

البيانات المالية لسنة ٢٠٢٣	البيانات المالية الموحدة المدققة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (التي تشمل المعلومات المالية المقارنة غير المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) والإيضاحات المرفقة بها.
البيانات المالية لسنة ٢٠٢٤	البيانات المالية الموحدة المدققة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (التي تشمل المعلومات المالية المقارنة غير المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣) والإيضاحات المرفقة بها.
نظام الدخول إلى الأراضي الخاصة	نظام الدخول إلى الأراضي الخاصة الصادر عن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٢٠.
بنك أبو ظبي التجاري	بنك أبو ظبي التجاري ش.م.ع.
سوق أبو ظبي العالمي	سوق أبو ظبي العالمي.
المستشارون	مستشارو الشركة فيما يتعلق بالطرح.
درهم أو درهم إماراتي	العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
الذكاء الاصطناعي	الذكاء الاصطناعي.
مبدأ السعر العادل	مبدأ السعر العادل.
البيانات المالية السنوية	البيانات المالية لسنة ٢٠٢٣ والبيانات المالية لسنة ٢٠٢٤.
أبل ام ئي ش.م.ح. فرع دبي	شركة أبل ام ئي ش.م.ح، فرع دبي.
الوسيط المعني	الوسيط أو حافظ الأمين الذي يتعامل معه مشتري أسهم الطرح من خلال عضو المقاصة.
متوسط الإيراد لكل مستخدم	إجمالي إيرادات الهاتف المحمول لفترة معينة، مقسومًا على عدد الأشهر في تلك الفترة، مع قسمة الناتج على متوسط إجمالي عدد المشتركين في نفس الفترة.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للشركة، ويتوفر النص الكامل له على صفحة الشركة على الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي. يمكن الوصول إلى النظام الأساسي الحالي عبر الرابط التالي: رابط للنظام الأساسي.
الهيئة أو هيئة الأوراق المالية والسلع	هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة.
اكسيوم	شركة اكسيوم تيليكوم (ش.ذ.م.م).
مليار	ألف مليون.
المجلس أو مجلس الإدارة	مجلس إدارة الشركة.
مجلس الوزراء	مجلس الوزراء دولة الامارات.
معدل النمو السنوي المركب	معدل النمو السنوي المركب.

تراخيص مصرف الإمارات المركزي	التراخيص الممنوحة لشركة "إي آي تي سي للخدمات المالية ذ.م.م"، العاملة تحت الاسم التجاري "du Pay"، والصادرة من المصرف المركزي لدولة الإمارات.
أعضاء المقاصة	أعضاء المقاصة المعتمدون في سوق دبي المالي الذين يتم من خلالهم مقاصة وتسوية الصفقات من قبل الوسطاء أمناء الحفظ.
تاريخ الاغلاق	١٢ سبتمبر ٢٠٢٥ للشريحة الأولى والشريحة الثانية.
قانون الشركات	المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية وتعديلاته.
الشركة أو دو	شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ش.م.ع، وهي شركة مساهمة عامة، تأسست في إمارة دبي بموجب أحكام قانون الشركات والنظام الأساسي المعتمد للشركة، ومدرجة في سوق دبي المالي.
المقاولين	شركة جيمس ل ويليامز، وشركة ماكلارين.
كوفيد-١٩	جائحة فيروس كورونا.
إدارة قيمة العميل	إدارة قيمة العميل.
عقد إنشاء حي دبي للتصميم	العقد الخاص ببناء مركز بيانات جديد في منطقة d3 للتصميم، دبي، بين المجموعة وشركة جيمس ل ويليامز وماكلارين بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٢٤.
سوق دبي المالي	سوق دبي المالي في دولة الإمارات.
سلطة دبي للخدمات المالية	سلطة دبي للخدمات المالية.
مركز دبي المالي العالمي	مركز دبي المالي العالمي.
عضو المجلس أو عضو مجلس الإدارة	عضو في مجلس الإدارة.
سياسة توزيع الأرباح	سياسة توزيع الأرباح التي تعتمدها الشركة.
اتصالات والمزيد	شركة مجموعة اتصالات الإمارات ش.م.ع.
اتفاقية شراكة مع إكوينيكس	اتفاقية الشراكة بين المجموعة وشركة إكوينكس الشرق الأوسط ش.م.ح. (ذ.م.م) بتاريخ ٠٦ نوفمبر ٢٠١٢، كما تم تعديلها آخر مرة في أو حوالي ٠٧ أبريل ٢٠٢٠.
أعمال شراكة مع إكوينيكس	خدمات التواجد والتوصيل البيني المقدمة إلى سوق العملاء النهائيين الراغبين في العمل ضمن مراكز بيانات عالية الاعتمادية ومتميزة في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وذلك بموجب اتفاقية الشراكة مع إكوينيكس.
المنطقة الاقتصادية الأوروبية	المنطقة الاقتصادية الأوروبية.
جهاز الإمارات للاستثمار	جهاز الإمارات للاستثمار.
طلبات الاكتتاب الإلكترونية	الطلبات المقدمة عبر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال / ونظام التحويلات المالية وأجهزة الصراف الآلي على النحو المحدد من قبل بنوك تلقي الاكتتاب وسوق دبي المالي للمكتتبين في الشريحة الأولى.

بنك الإمارات دبي الوطني	بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.خ بالاشتراك مع شركة الإمارات دبي الوطنية كابيتال المحدودة.
اريكسون	شركة اريكسون إي بي.
اتفاقية اريكسون الإطارية للتوريد	اتفاقية الإطار الخاصة بالتوريد بين المجموعة وشركة اريكسون بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٦.
الحوكمة البيئية والاجتماعية	الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي.
اليورو	اليورو، العملة القانونية للاتحاد الأوروبي.
الأعضاء التنفيذيون أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيون	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيون لدى الشركة.
اللائحة التنفيذية	قرار اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم قطاع الاتصالات.
بنك أبو ظبي الأول	بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع.
المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء	المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
قانون ضريبة الشركات الاتحادي	المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.
سعر الطرح النهائي	سعر الطرح الذي سيشتري به جميع المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثانية كل سهم من أسهم الطرح. سيتم تحديد سعر الطرح النهائي لكل سهم من أسهم الطرح من قبل المساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، بعد عملية البناء السعري للشريحة الثانية، وبعد التشاور مع مدراء الاكتتاب المشتركين. يجب أن تمثل أسهم الطرح المخصصة للمكتتبين في الشريحة الثانية جميع أسهم الطرح التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد سعر الطرح النهائي. عقب إغلاق باب الاكتتاب للشريحة الثانية، ستقوم الشركة بنشر إعلان ينص على سعر الطرح النهائي على الموقع الإلكتروني التالي www.du.ae/secondary_public_offering.
البيانات المالية	البيانات المالية السنوية والبيانات المالية المرحلية، مجتمعة.
السنة المالية	من ٠١ يناير إلى ٣١ ديسمبر.
الشريحة الأولى	طرح أسهم الطرح في دولة الإمارات على المكتتبين من الشريحة الأولى.
تاريخ تسوية الشريحة الأولى	في أو حوالي ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥.
المكتتبون من الشريحة الأولى	المكتتبون من الأفراد والمستثمرون الآخرون (بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين والشركات والمؤسسات) الذين لا يشاركون في الشريحة الثانية والذين يحملون رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي ولديهم حساب بنكي.

اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الثابتة	اتفاقية التعاون بين المجموعة وشركة اتصالات والمزيد بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٤.
المشترك في الخدمات الثابتة	المشترك في خدمة النطاق العريض الثابت أوHome اللاسلكية.
لوائح الخدمات والأسواق المالية	لوائح الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠١٥ الصادرة عن سوق أبو ظبي العالمي.
سلطة تنظيم الخدمات المالية	سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبو ظبي العالمي.
FTTH	خدمة الألياف الضوئية.
نظام التحويلات المالية	نظام التحويلات المالية لدى المصرف المركزي في دولة الإمارات.
مجلس التعاون الخليجي	دول مجلس التعاون الخليجي، وهي دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت ومملكة البحرين.
الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي.
الجمعية العمومية	اجتماع المساهمين في الشركة.
الغازات الدفيئة الخضراء	الغازات الدفيئة الخضراء.
قواعد الحوكمة	قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٣/ر.م) لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة (بحسب ما يطرأ عليه من تعديلات من وقت لآخر).
المجموعة، نحن، لنا، وملكنا	الشركة وأي شركة تمتلك فيها الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، حصة ملكية.
الصحة والسلامة	الصحة والسلامة.
الصحة والسلامة والبيئة	الصحة والسلامة والبيئة.
هواوي	شركة هواوي إنترناشيونال الخاصة المحدودة.
اتفاقية المورد الرئيسية لهواوي	اتفاقية المورد الرئيسية بين المجموعة وهواوي بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٠٩.
مجلس معايير المحاسبة الدولية	مجلس معايير المحاسبة الدولية.
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من المجاس الدولي لمعايير المحاسبة.
لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية	اللجنة التي تصدر التفسيرات الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي.
مدقق الحسابات المستقل	كي بي إم جي (اعتبارًا من ٠١ يناير ٢٠٢٥) وبي دبليو سي (حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤).
المكتتبون الأفراد	الأشخاص الطبيعيون الذين يمتلكون رقم مستثمر وطني في سوق دبي المالي وحساب بنكي (بما في ذلك المستثمرين المحترفين المُقيّمين). لا توجد أي متطلبات للجنسية أو مكان الإقامة.
شركة إنجازات	شركة إنجازات لنظم البيانات - ذ.م.م.

عقد شركة إنجازات	عقد تقديم الخدمات بين المجموعة وشركة إنجازات بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٧.
اتفاقية الربط	اتفاقية الربط بين المجموعة وشركة اتصالات والمزيد.
البيانات المالية المرحلية	البيانات المالية المرحلية الموجزة الموحدة غير المدققة للمجموعة، والتي تمت مراجعتها، للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ (التي تتضمن المعلومات المالية المقارنة غير المدققة وغير المراجعة كما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤)، بما في ذلك الإيضاحات المتعلقة بها.
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.
اتفاقية آيفون	اتفاقية آيفون مع شركة أبل بين المجموعة وأبل ام ئي ش.م.ح. فرع دبي بتاريخ ٠٢ نوفمبر ٢٠٢١، كما تم تعديلها في ٠١ يناير ٢٠٢٥.
التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت	التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت.
المعايير الدولية للمراجعة	المعايير الدولية للمراجعة.
المنظمة الدولية للمعايير	المنظمة الدولية للمعايير.
شركة جيمس ل ويليامز	شركة جيمس ل. ويليامز الشرق الأوسط.
مدراء سجل الاكتتاب المشتركون	بنك أبو ظبي التجاري، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبو ظبي الأول، وبنك دولي.
مدراء الاكتتاب المشتركون	بنك أبو ظبي التجاري ش.م.ع، وبنك الإمارات دبي الوطني كابيتال، وبنك أبو ظبي الأول ش.م.ع.
شركة خزنة	شركة خزنة داتا سنتر ليمتد.
الاتفاقية مع شركة خزنة (أبو ظبي)	اتفاقية تأجير مساحة وبنية تحتية لمركز البيانات (أبو ظبي) بين المجموعة وشركة خزنة بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٢، كما تم تعديلها آخر مرة في ٢٨ فبراير ٢٠٢٤.
الاتفاقية مع شركة خزنة (دبي)	اتفاقية تأجير مساحة وبنية تحتية لمركز البيانات (دبي) بين المجموعة وشركة خزنة بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٢، كما تم تعديلها آخر مرة في ٢٨ فبراير ٢٠٢٤.
مؤشرات الأداء الرئيسية	مؤشرات الأداء الرئيسية.
كي بي إم جي	شركة كي بي إم جي لوار جلف المحدودة.
بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي	بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
الرخصة	رخصة الاتصالات الصادرة للمجموعة من هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA).
الحظر	وفقًا لشروط اتفاقية التخصيص، فقد وافق المساهم البائع تعاقديًا، لمدة ٩٠ يومًا تقويميًا بعد تاريخ تسوية الشريحة الثانية، مع مراعاة بعض الاستثناءات، على عدم القيام بما يلي: (i) إصدار، أو عرض، أو رهن، أو بيع، أو التعاقد على البيع، بيع أو منح أي خيار أو حق أو ضمان أو عقد شراء، أو ممارسة أي خيار للبيع، أو

	شراء أي خيار أو عقد للبيع، أو إقراض أو نقل أو التصرف بأي شكل آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أي أسهم أو أوراق مالية قابلة للتحويل أو الاستبدال بأسهم أو قابلة للممارسة لشراء أسهم أو ضمانات أو حقوق أخرى لشراء الأسهم، أو أي ورقة مالية أو منتج مالي تُحدد قيمته بشكل مباشر أو غير مباشر بناءً على سعر الأسهم، أو تقديم أي بيان تسجيل بموجب قانون الأوراق المالية أو أي مستند مماثل لدى أي جهة تنظيمية للأوراق المالية أو بورصة أو سلطة إدراج فيما يتعلق بأي مما سبق؛ (ii) الدخول في أي مقايضة، أو أي اتفاق آخر أو أي معاملة تنقل، كليًا أو جزئيًا، بشكل مباشر أو غير مباشر، التبعات الاقتصادية لملكية الأسهم، سواء أُسويّت هذه المعاملة بتسليم الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى أو نقدًا أو غير ذلك؛ (iii) الإعلان علنًا عن نية إجراء أي من هذه المعاملات، وفي كل حال، يكون ذلك دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من المنسقين العالميين المشتركين، على ألا تُحجب هذه الموافقة أو تؤجل بشكل غير معقول. ولا يمتد نطاق الفتوى الشرعية الصادرة بشأن الطرح ليشمل المعاملات المذكورة أعلاه، ويتوجب على الأطراف المعنية بأي معاملات تؤدي إلى طلب تنازل عن فترة الحظر تقييم مدى توافق هذه المعاملات مع الشريعة الإسلامية بشكل مستقل.
شيك المدير	شيك مصرفي مصدق مستحق الصرف من بنك مرخص ويعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.
حصة السوق	عدد مشتركي المجموعة في خدمات الهاتف المحمول أو الخدمات الثابتة مقسومًا على إجمالي عدد المشتركين في هذه الخدمات في دولة الإمارات، حسب الاقتضاء، معبرًا عنه كنسبة مئوية.
شركة ماكلارين	شركة ماكلارين للمقاولات ذ.م.م.
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
مايكروسوفت أبو ظبي	شركة مايكروسوفت (فرع أبو ظبي).
عقد إيجار مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات	اتفاقية التواجد المشترك وتأجير مركز البيانات بين المجموعة ومايكروسوفت أبو ظبي بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٩.
اتفاقية خدمات مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات	اتفاقية خدمات التواجد المشترك ومركز البيانات بين المجموعة وشركة مايكروسوفت جبل علي بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤.
شركة مايكروسوفت جبل علي	شركة مايكروسوفت اوبريشنز ٣٨٢٢٤ ش.م.ح – ذ.م.م.
اتفاقية التعاون في مجال الهاتف المحمول	اتفاقية التعاون في خدمات الهاتف المتحرك بين المجموعة وشركة اتصالات والمزيد بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، كما تم تعديلها آخر مرة في ٢٠ فبراير ٢٠٢٥.
مشترك في خدمة الهاتف المحمول	مشترك في الدفع المسبق أو الدفع الآجل قام بأي نشاط حركة صادرة أو واردة (مكالمات صوتية، أو رسائل نصية، أو بيانات) خلال الـ ٩٠ يومًا الماضية.
الوحدات	مساحات مراكز البيانات، وفقًا للاتفاقية مع شركة خزنة (أبو ظبي) والاتفاقية مع شركة خزنة (دبي).

الوزارة	وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
اتفاقية البيع بالتجزئة الرئيسية	اتفاقية البيع بالتجزئة الرئيسية بين المجموعة وشركة اكسيوم بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٠، كما تم تعديلها في ١٣ نوفمبر ٢٠١٧.
اتفاقية الإطار العام للخدمات	اتفاقية الإطار العام للخدمات المبرمة بين المجموعة وشركة نتكراكير أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١، كما تم تعديلها آخر مرة في ٢٢ مايو ٢٠٢٥.
شركة نتكرا كير تكنولوجي إيميا	شركة نتكراكير تكنولوجي إيميا المحدودة.
أنشطة تشغيل الشبكة	(١) إنشاء المباني والتركيبات الأخرى، و(٢) تركيب المعدات والأجهزة، و(٣) إنشاء وتوسيع وتطوير وصيانة شبكات الاتصالات العامة، بما في ذلك مدّ وتمديد الكابلات الأرضية والهوائية وخطوط الخدمة.
رقم المستثمر	رقم مستثمر وطني موحد يحصل عليه المكتتب من سوق دبي المالي وذلك ليقوم بالاكتتاب والتداول في سوق دبي المالي وناسداك دبي.
نوكيا	شركة نوكيا نتوركس ش.ذ.م.م.
اتفاقية المورد الرئيسية لنوكيا	اتفاقية المورد الرئيسية بين المجموعة وشركة نوكيا سيمنز نتوركس أوي بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٠، كما تم تعديلها آخر مرة في ٠٩ أكتوبر ٢٠٢٣، وتم تحويلها إلى شركة نوكيا بتاريخ ٠٩ يوليو ٢٠٢٤.
الأعضاء غير التنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لدى الشركة.
المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	مقاييس مالية معينة غير معرّفة أو معترف بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبالتالي لم يتم حسابها، أو وفقًا لأي مبادئ محاسبية أخرى معمول بها، بما في ذلك النفقات الرأسمالية، وكثافة رأس المال، وتحويل النقد، وتوزيعات الأرباح، ونمو الأرباح الموزعة للسهم الواحد، والأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، وهامش الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، والتدفقات النقدية الحرة التشغيلية، وصافي الدين/(صافي النقد)، وحصة القيمة.
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
المشاركون في الطرح	الكيانات المدرجة في الصفحات رقم ٨ و٩ و١٠ من هذه النشرة.
فترة الطرح	فترة الاكتتاب للشريحة الأولى والشريحة الثانية التي تبدأ يوم ٠٨ سبتمبر ٢٠٢٥ وتنتهي في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥.
نطاق سعر الطرح	النطاق السعري بالدرهم الإماراتي بين ٩,٠٠ و٩,٩٠ لكل سهم من أسهم الطرح، والذي تُطرح به أسهم الطرح.
أسهم الطرح	ما يصل إلى ٣٤٢,٠٨٤,٠٨٤ (ثلاثمائة واثنان واربعون مليونًا وأربعة وثمانين ألفًا وأربعة وثمانين) سهمًا من المقرر أن يبيعها المساهم البائع في عملية اكتتاب عام. ويحتفظ المساهم البائع بالتشاور مع الشركة بالحق في تغيير حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الطرح وفقًا لتقديره المنفرد، مع مراعاة التشريعات المعمول بها وموافقة الهيئة.
الطرح	الاكتتاب العام لعدد يصل الى ٣٤٢,٠٨٤,٠٨٤ (ثلاثمائة واثنان واربعون مليونًا وأربعة وثمانين ألفًا وأربعة وثمانين) سهمًا (التي تمثل ٧,٥٤٦٧٪ من إجمالي الأسهم المصدرة في الشركة) المعروضة للبيع من قبل المساهم البائع.

نظام الطرح	قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١١/ر.م) لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة وتعديلاته.
مزودي خدمات الاتصالات ومحتوى الفيديو عبر الإنترنت	مزودي خدمات الاتصالات ومحتوى الفيديو عبر الإنترنت.
شركة PEACE	الشركة العالمية لشبكة الكابل PEACE Cable International Network Co., Limited.
كابل PEACE	نظام كابل PEACE.
الفترة	فترة زمنية معينة يُحدد خلالها مقدار الأرباح المقترح عرضها على المساهمين للموافقة (أو التصديق) عليها.
اتفاقية التخصيص	الاتفاقية المبرمة بين الشركة، والمساهم البائع، والمنسقين العالميين المشتركين.
المستثمرون المحترفون	المستثمرون المحترفون بطبيعتهم، والمستثمرون المحترفون القائمون على الخدمة، والمستثمرون المحترفون المقيمون، كما هم معروفون في الصفحات من ٤ إلى ٦ من هذه النشرة، والذين تمت الموافقة عليهم، في كل حالة، من قبل المساهم البائع والشركة، بالتشاور مع مدراء الاكتتاب المشتركون، وتنطبق عليهم الخصائص التالية: (أ) أن يكون شخصًا في الولايات المتحدة الأمريكية ومشتريًا من المؤسسات المؤهلة ممن يجوز تقديم عرض لهم استنادًا إلى القاعدة ١٤٤أ- تبعًا لقانون الأوراق المالية الأمريكي، أو (ب) أن يكون شخصًا خارج الولايات المتحدة الأمريكية ممن يجوز تقديم عرض له استنادًا للائحة س (S) بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي، أو (ج) أن يكون شخصًا في مركز دبي المالي العالمي يجوز تقديم عرض له وفقًا للإعفاء من التسجيل بموجب نموذج قواعد السوق الموجودة في الدليل الإرشادي لسلطة دبي للخدمات المالية، أو (د) أن يكون شخصًا في سوق أبو ظبي العالمي ممن يجوز تقديم عرض له وفقًا للإعفاء من التسجيل بموجب قواعد لوائح الخدمات المالية والأسواق ومن الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير العميل المحترف المنصوص عليها في دليل قواعد سلوك الأعمال الصادر عن هيئة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبو ظبي العالمي.
بي دبليو سي	برايس ووتر هاوس كوبرز شراكة محدودة فرع دبي.
المشتري المؤسسي المؤهل	"المشتري المؤسسي المؤهل" كما هو معرف في القاعدة ١٤٤أ.
بنوك تلقي الاكتتاب	مجموعة البنوك التي يقودها بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي على النحو المبين في لائحة بنوك تلقي الاكتتاب المرفقة في الملحق (١) من هذه النشرة.
الأنشطة المنظمة	الأنشطة التي تُعتبر أنشطة منظمة بموجب قانون الاتصالات.
اللائحة س (S)	اللائحة س (S) من قانون الأوراق المالية الأمريكي.
تسهيلات ائتمانية متجددة	تسهيل الائتمان المتجدد للمجموعة بمبلغ يعادل ١,٩٨١ مليون درهم إماراتي (يتكون من ٢١٠ مليون دولار أمريكي و١,٢١٠ مليون درهم إماراتي).
لائحة الإرشادات	لائحة الإرشادات الصادرة عن وزارة المالية.
القاعدة ١٤٤أ	القاعدة ١٤٤أ بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي.

الشريحة الثانية	عرض أسهم الطرح للمكتتبين من الشريحة الثانية بموجب هذه النشرة ووثيقة الطرح للشريحة الثانية.
وثيقة الطرح للشريحة الثانية	هي وثيقة طرح تمت صياغتها بشكل خاص وحصري للمستثمرين المحترفين ضمن الشريحة الثانية وبطريقة تتماشى مع القوانين واللوائح السارية والمقبولة للهيئات المختصة في الولاية القضائية المعنية، ولم يتم المصادقة عليها من قبل الهيئة ولا تشكل هذه الوثيقة جزءًا من هذه النشرة ولا تشكل المعلومات الواردة فيها جزءًا من هذه النشرة. ستكون هذه الوثيقة متوفرة في الموقع الإلكتروني www.du.ae/secondary_public_offering.
تاريخ تسوية الشرحة الثانية	في او حوالي ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥.
المكتتبون من الشريحة الثانية	المستثمرون المحترفون.
المساهم البائع	شركة المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدينج شركة مساهمة عامة.
أعضاء الإدارة العليا أو الإدارة العليا	الإدارة العليا للشركة التي وردت أسماؤهم وتفاصيلهم في هذه النشرة.
المساهم	أي مالك أسهم في رأس مال الشركة.
الأسهم	الأسهم العادية للشركة، كل منها بقيمة اسمية قدرها ١,٠٠ درهم إماراتي (درهم واحد إماراتي)، مدفوعة بالكامل ومصدرة وقائمة والتي تمنح الحقوق المنصوص عليها في النظام الأساسي.
الشريعة	الأحكام والمبادئ الدينية للإسلام.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME).
الرسالة النصية	الرسالة النصية القصيرة.
المكتتب	شخص طبيعي أو اعتباري يتقدم للاكتتاب في أسهم الطرح.
هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)	هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) في دولة الإمارات.
قانون الاتصالات	المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته.
تسهيل قرض لأجل	تسهيل القرض لأجل الخاص بالمجموعة بقيمة ١,٧٨٨ مليون درهم إماراتي ما يعادل (١٩٠ مليون دولار أمريكي و١,٠٩٠ مليون درهم إماراتي).
الشريحة	الشريحة الأولى أو الشريحة الثانية، حسب الحالة.
دولة الإمارات	دولة الإمارات العربية المتحدة.
مركز الإمارات لتبادل الإنترنت	مركز الإمارات لتبادل الإنترنت.
المصرف المركزي	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
UAEPGS	بوابة الدفع لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية وأراضيها وممتلكاتها وأي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ومقاطعة كولومبيا.
قانون الأوراق المالية	قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣، بصيغته المعدلة.
دولار أمريكي أو الدولار الأمريكي	العملة الرسمية للولايات الأمريكية المتحدة.
حصة القيمة	إيرادات قطاع الاتصالات المتنقلة أو الثابتة للمجموعة مقسومة على إجمالي الإيرادات لقطاع خدمات الاتصالات المتنقلة أو الثابتة في الإمارات، حسب الاقتضاء، ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية.
ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة على النحو المحدد في مرسوم بقانون اتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ في شأن ضريبة القيمة المضافة.
اتفاقية ترخيص العلامة التجارية لشركة فيرجن	اتفاقية ترخيص علامة تجارية بين المجموعة ومجموعة فيرجن.
الاتصال الصوتي عبر بروتوكول الإنترنت	الاتصال الصوتي عبر بروتوكول الإنترنت.

القسم الأول: شروط الاكتتاب وأحكامه

التفاصيل الرئيسية لأسهم الطرح المطروحة للبيع للجمهور

- **اسم الشركة**: شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ش.م.ع.
- **رقم الرخصة التجارية للشركة**: ٥٧٦٥١٣.
- **المقر الرئيسي للشركة:** مبنى ٢، مجمع دبي هيلز للأعمال، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- **رأس المال**: تم تحديد رأس مال الشركة اعتبارًا من تاريخ هذه النشرة بمبلغ ٤,٥٣٢,٩٠٥,٩٨٩ (أربعة مليارات وخمسمائة واثنين وثلاثين مليون وتسعمائة وخمسة آلاف وتسعمائة وتسعة وثمانين درهمًا إماراتيًا) مقسمًا إلى ٤,٥٣٢,٩٠٥,٩٨٩ (أربعة مليارات وخمسمائة واثنين وثلاثين مليون وتسعمائة وخمسة آلاف وتسعمائة وتسعة وثمانين) سهمًا مدفوعة بالكامل، بقيمة ١,٠٠ درهم إماراتي (درهم إماراتي واحد) لكل سهم.
- **نسبة أسهم الطرح وعددها ونوعها:** ما يصل إلى ٣٤٢,٠٨٤,٠٨٤ (ثلاثمائة واثنان واربعون مليونًا وأربعة وثمانين ألفًا وأربعة وثمانين) سهمًا، وجميعها أسهم عادية وتشكل ٧,٥٤٦٧٪ من رأس المال المصدر للشركة (تم حساب هذه النسبة بناءً على إجمالي عدد الأسهم في رأس المال كما في تاريخ هذه النشرة). تنتمي كل الأسهم لنفس الفئة وتتمتع بحقوق تصويت متساوية ويتعين تصنيفها *بالتساوي* في كل الحقوق والالتزامات الأخرى.
- **نطاق سعر الطرح لكل سهم:** نطاق سعر الطرح هو ٩,٠٠ و٩,٩٠ درهم إماراتي لكل سهم من أسهم الطرح.

أهلية الفئات المؤهلة من المكتتبين للتقدم بطلب الحصول على أسهم الطرح:

- **الشريحة الأولى:** سيتم فتح باب الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الأولى وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم "*التعريفات والمصطلحات*" من هذه النشرة. ويجب على جميع المكتتبين من الشريحة الأولى أن يكون لديهم رقم مستثمر في سوق دبي المالي ورقم حساب مصرفي. ٥٪ (خمسة بالمائة) من أسهم الطرح، والتي تمثل ١٧,١٠٤,٢٠٤ (سبعة عشر مليون ومائة وأربعة الاف ومائتان وأربعة) سهمًا، مخصصة للشريحة الأولى. يحتفظ المساهم البائع والشركة بحق تغيير حجم الشريحة الأولى في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديرهما المنفرد، رهنًا بموافقة الهيئة، شريطة ألا يترتب على هذا التغيير في حجم الشريحة الأولى زيادة أو خفض الحجم الإجمالي للطرح، وفي هذه الحالة يتم تحديد هذا التغيير في حجم الطرح من قبل المساهم البائع بالتشاور مع الشركة.
- **الشريحة الثانية:** سيتم فتح باب الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الثانية وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم "*التعريفات والمصطلحات*" من هذه النشرة. يجب أن يمتلك جميع المكتتبين من الشريحة الثانية رقم مستثمر في سوق دبي المالي. يتم تخصيص ٩٥٪ (خمسة وتسعين بالمائة) من أسهم الطرح، بما يمثل٣٢٤,٩٧٩,٨٨٠ (ثلاثمائة وأربعة وعشرين مليون وتسعمائة وتسعة وسبعين ألف وثمنمائة وثمانين) سهما، للشريحة الثانية. يحتفظ المساهم البائع والشركة بحق تغيير حجم الشريحة الثانية في أي وقت قبل نهاية فترة الطرح وفقًا لتقديرهما المنفرد مع مراعاة القوانين المعمول بها في دولة الإمارات وبموافقة الهيئة، شريطة ألا يترتب على هذا التغيير في حجم الشريحة الأولى زيادة أو خفض الحجم الإجمالي للطرح، وفي هذه الحالة يتم تحديد هذا التغيير في حجم الطرح من قبل المساهم البائع بالتشاور مع الشركة.

يحظر الاكتتاب من قبل الجمهور في أسهم الطرح كما هو مبين أدناه

يحظر الاكتتاب العام على أي مكتتب تكون عملية شرائه للأسهم مقيدة بموجب القوانين المعمول بها في موطن إقامته أو بموجب قوانين الولاية القضائية التي ينتمي إليها. ويتحمل المكتتب المسؤولية عن تحديد ما إذا كان طلب اكتتابه وعملية الشراء التي قام بها لأسهم الطرح تتوافق مع قوانين الولاية القضائية المعمول بها أم لا.

الحد الأدنى للاكتتاب

تم تحديد الحد الأدنى للاكتتاب في أسهم الطرح في الشريحة الأولى بمبلغ ٥,٠٠٠ درهم (خمسة آلاف درهم إماراتي) على أن يكون أي استثمار إضافي بزيادات قدرها ١,٠٠٠ درهم (ألف درهم إماراتي). وتم تحديد الحد الأدنى للاستثمار في أسهم الطرح للشريحة الثانية بقيمة ٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم (خمسة ملايين درهم إماراتي).

الحد الأقصى للاكتتاب

لا يوجد حد أقصى للاستثمار في أسهم الطرح.

الاكتتاب من قبل المساهم البائع

ولا يجوز للمساهم البائع الاكتتاب في أي من أسهم الطرح، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر أو من خلال أي من شركاته التابعة.

فترة الحظر

الفترة الممتدة من تاريخ اتفاقية التخصيص وحتى ٩٠ يومًا تقويميًا من تاريخ تسوية الشريحة الثانية التي يسري خلالها الحظر.

أسباب الطرح واستخدام متحصلاته

سيحصل المساهم البائع على صافي متحصلات الطرح (بعد سداد عمولة البيع وأي رسوم تقديرية). ولن تحصل الشركة على أي جزء من متحصلات الطرح. يتحمل المساهم البائع جميع نفقات الطرح (بما في ذلك عمولات البيع وأي رسوم تقديرية).

يتم إجراء الطرح لأسباب منها السماح للمساهم البائع ببيع جزء من أسهمه لمستثمرين جدد.

تكاليف الاكتتاب / نفقات الطرح

وسيتحمل المساهم البائع جميع تكاليف ومصاريف المعاملة المتعلقة بالطرح.

القسم الثاني: معلومات إضافية عن الشرائح

١. طلبات الاكتتاب

يتعين على مكتتبي الشريحة الأولى تقديم طلب اكتتاب واحد فقط (١) باسمه الشخصي، في حالة إذا تم تقديم طلب الاكتتاب بواسطة شخص طبيعي (ما لم يكن وكيلاً لمكتتب آخر، في هذه الحالة سيتم تقديم طلب الاكتتاب باسم المكتتب) أو (٢) باسم شخص اعتباري، في حالة ما إذا تم تقديم طلب الاكتتاب بواسطة أي كيان مؤسسي. وإذا قدم أحد المكتتبين أكثر من طلب اكتتاب واحد باسمه الشخصي أو باسم شخص اعتباري، تحتفظ بنوك تلقي الاكتتاب ومدراء الاكتتاب المشتركون بالحق في استبعاد كل أو بعض طلبات الاكتتاب المقدمة من هذا المكتتب وعدم تخصيص أي أسهم له.

على المكتتبين التأكد من حصولهم على رقم مستثمر وطني محدث في سوق دبي المالي واستكمال كل البيانات المطلوبة في طلب الاكتتاب وإرفاق كل المستندات المطلوبة وتقديمها إلى أيٍ من بنوك تلقي الاكتتاب إلى جانب مبلغ الاكتتاب وذلك خلال فترة الطرح المتعلقة بالشريحة الأولى.

يعتبر الاكتتاب في أسهم الطرح موافقة على النظام الأساسي للشركة والالتزام بكل القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية للشركة. وتعد أي شروط تضاف إلى الطلب باطلة ولاغية، ولن يتم قبول أي نسخ من طلبات الاكتتاب. ويجب عدم استكمال طلب الاكتتاب إلا بعد قراءة هذه النشرة والنظام الأساسي بإمعان. ويتعين تقديم طلب الاكتتاب بعد ذلك إلى أي من الفروع التابعة لبنوك تلقي الاكتتاب المحددة في هذه النشرة أو من خلال القنوات الإلكترونية (يرجى الرجوع إلى "*الاكتتاب الإلكتروني*" أدناه).

ويقر المكتتبون أو وكلائهم بصحة المعلومات الواردة بطلب الاكتتاب بحضور ممثل عن البنك الذي قدم الاكتتاب إليه. ويوقع المكتتب أو من ينوب عنه على طلب الاكتتاب أو يصدق عليه بصورة واضحة.

يحق لمدراء الاكتتاب المشتركين وبنوك تلقي الاكتتاب رفض طلبات الاكتتاب المقدمة من أي مكتتب في الشريحة الأولى لأيٍ من الأسباب التالية:

- إذا كان نموذج طلب الاكتتاب غير كامل أو غير صحيح فيما يتعلق بالمبلغ المدفوع أو المستندات المقدمة (ولا يتحمل أيٍ من المشاركين في عملية الطرح أي مسؤولية عن عدم استلام ما تم تخصيصه من أسهم الطرح إذا لم يتم ملء عنوان المكتتبين بشكل صحيح)؛
- إذا تم دفع مبلغ طلب الاكتتاب بطريقة مغايرة لطرق الدفع المسموح بها؛
- إذا لم يتطابق مبلغ الاكتتاب المقدم مع الطلب مع شروط الحد الأدنى المطلوب للاستثمار أو الزيادات المحددة لطرح الشريحة الأولى؛
- إذا كان طلب الاكتتاب المقدم غير واضح أو غير مقروء بشكل كامل؛
- إذا تم إرجاع شيك المدير لأي سبب من الأسباب؛
- إذا كان المبلغ الموجود في الحساب المصرفي المذكور في طلب الاكتتاب المقدم غير كافٍ لسداد مبلغ الاكتتاب المذكور في نموذج طلب الاكتتاب المقدم أو إذا كان بنك الاكتتاب غير قادر على تحصيل المبلغ مقابل الطلب سواء كان ذلك لعدم تطابق التوقيع أم لأي أسباب أخرى؛
- إذا لم يتم تقديم رقم المستثمر إلى سوق دبي المالي أو إذا كان رقم المستثمر غير صحيح؛
- إذا كان طلب الاكتتاب مكررًا وتعود الموافقة على مثل هذا الطلب المكرر إلى السلطة التقديرية للشركة والمساهم البائع فقط؛
- إذا ثبت أن طلب الاكتتاب يخالف شروط الطرح؛
- إذا تبين أن المكتتب قد قدم أكثر من طلب واحد (إذ لا يجوز التقدم بطلبات للاكتتاب في أكثر من شريحة من بين الشريحة الأولى أو الشريحة الثانية، ولا يجوز التقدم بأكثر من طلب في أي شريحة)، ويخضع قبول أي طلب (طلبات) مكرر / متعدد لتقدير الشركة والمساهم البائع وحدهما؛
- إذا كان المكتتب شخصًا طبيعيًا وتبين أنه لم يتقدم بطلب الاكتتاب باسمه الشخصي (إلا إذا كان ممثلاً عن مكتتب آخر)؛
- إذا لم يلتزم المكتتب بالقواعد المعمول بها في الطرح الخاص بالشريحة الأولى أو الشريحة الثانية؛
- إذا تبين أنه من الضروري رفض طلب الاكتتاب لضمان الامتثال لأحكام قانون الشركات أو النظام الأساسي أو هذه النشرة أو متطلبات المصرف المركزي أو الهيئة أو سوق دبي المالي؛ أو

- إذا فشلت الطلبات الإلكترونية أو في حالة عدم كفاية المعلومات المطلوبة في الحقول الخاصة للمضي قدمًا في التعامل مع الطلب.

يجوز لمدراء الاكتتاب المشتركين وبنوك تلقي الاكتتاب رفض الطلب لأيٍ من الأسباب المذكورة أعلاه في أي وقت حتى تخصيص أسهم الطرح، كما أنهم غير ملزمين بإخطار المكتتب المرفوض قبل إرسال إشعار تخصيص الأسهم.

٢. المستندات المصاحبة لطلبات الاكتتاب

يجب على جميع المكتتبين تقديم المستندات التالية مع نماذج طلبات الاكتتاب الخاصة بهم:

فيما يتعلق *بالأفراد* من مواطني دولة الإمارات وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي أو أي دولة أخرى:

- تفاصيل رقم المستثمر؛
- أصل وصورة من جواز السفر ساري المفعول أو بطاقة الهوية الإماراتية سارية المفعول؛ و
- في حالة كان المفوض بالتوقيع شخصًا آخر بخلاف المكتتب، يجب تقديم ما يلي:
  - سند وكالة مصدق حسب الأصول لصالح الشخص المخول له بالتوقيع أو صورة معتمدة من أحد الأشخاص/ الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات مثل كاتب العدل أو حسب الأصول المرعية في الدولة؛
  - أصل جواز سفر/ بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المخول له بالتوقيع للتحقق من توقيعه وصورة من جواز السفر / بطاقة الهوية الإماراتية؛ و
  - صورة جواز السفر/بطاقة الهوية الإماراتية للمكتتب للتحقق من توقيعه؛ و
  - تفاصيل رقم المستثمر؛ أو
- في حال كان المفوض بالتوقيع وصي على قاصر، يتم تقديم ما يلي:
  - أصل وصورة من جواز السفر/بطاقة الهوية الإماراتية للشخص الوصي للتحقق من توقيعه؛
  - أصل وصورة من جواز سفر القاصر؛ و
  - في حال كان الوصي معينًا من قبل المحكمة، أصل وصورة عن سند وصاية مصدق من المحكمة ومن أي جهات مختصة أخرى (مثل كاتب العدل).

فيما يتعلق *بالأشخاص الاعتبارية* بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، وغيرها من الشركات والمؤسسات:

- بخصوص الأشخاص الاعتبارية المسجلين في دولة الإمارات:
  - أصل وصورة من الرخصة التجارية أو السجل التجاري للتحقق أو صورة معتمدة من أحد الأشخاص / الهيئات التنظيمية في الإمارات مثل كاتب العدل أو حسب الأصول المرعية في الدولة؛
  - أصل وصورة من المستند الذي يجيز للمفوض بالتوقيع نيابةً عن المكتتب وتقديم طلب الاكتتاب نيابةً عنه وقبول الشروط والأحكام المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب ونموذج طلب الاكتتاب؛
  - أصل وصورة من جواز سفر /بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المفوض بالتوقيع؛ و
  - تفاصيل رقم المستثمر.

بخصوص *الأشخاص الاعتبارية الأجنبية*: فإن المستندات المطلوبة ستختلف بناءً على طبيعة الشركة ومكان تسجيلها، وبناءً عليه، يُرجى الرجوع إلى مدراء الاكتتاب المشتركين للحصول على قائمة بالمستندات المطلوبة.

في حالة كان المفوض بالتوقيع شخصًا آخر بخلاف المكتتب، يجب تقديم ما يلي:

- سند وكالة مصدق حسب الأصول لصالح الشخص المخول له بالتوقيع أو صورة معتمدة من أحد الأشخاص/ الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات مثل كاتب العدل أو حسب الأصول المرعية في الدولة؛
- أصل جواز سفر/ بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المخول له بالتوقيع للتحقق من توقيعه وصورة من جواز السفر / بطاقة الهوية الإماراتية؛ و
- تفاصيل رقم المستثمر.

٣. طريقة الاكتتاب والدفع للشريحة الأولى

(أ) طريقة الدفع الخاصة بالشريحة الأولى

يتعين على المكتتب تقديم طلب الاكتتاب إلى أيٍ من بنوك تلقي الاكتتاب المذكورة في هذه النشرة وتقديم رقم المستثمر لدى سوق دبي المالي ورقم حسابه المصرفي بالإضافة إلى سداد قيمة أسهم الطرح التي يرغب بالاكتتاب بها، ويتم الدفع بإحدى الطرق التالية:

- شيك مصرفي (شيك مدير) مصدق مستحق الصرف من بنك مرخص يعمل في دولة الإمارات، لصالح "du-FMO "؛
- الخصم من حساب المكتتب لدى أي بنك من بنوك تلقي الاكتتاب؛ أو
- الاكتتاب الإلكتروني (يرجى الرجوع إلى القسم الخاص بالاكتتاب الإلكتروني أدناه).

يجب أن يتم تعبئة التفاصيل الخاصة بالحساب المصرفي للمكتتب في نموذج طلب الاكتتاب حتى لو كان سيتم سداد مبلغ الاكتتاب عن طريق شيك مدير.

لا يجوز سداد قيمة الاكتتاب أو قبولها لدى أي بنك من بنوك تلقي الاكتتاب باستخدام أي طريقة مما يلي:

- نقدًا؛
- شيك (غير مصدق)؛ أو
- أي طريقة دفع أخرى تخالف ما هو مذكور أعلاه.

يرجى الرجوع إلى الملحق (١) لمعرفة الفروع المشاركة لبنوك تلقي الاكتتاب.

(ب) الاكتتاب الإلكتروني

الاكتتاب الإلكتروني من خلال سوق دبي المالي

سيتيح سوق دبي المالي موقعه الإلكتروني الرسمي www.dfm.ae، وتطبيقه الجوال، وتطبيق iVESTOR للمكتتبين الذين لديهم رقم تعريف مستثمر مسجل ويحملون بطاقة iVESTOR صالحة أو من خلال UAEPGS أو من خلال التحويل التقليدي على رقم الحساب المصرفي الدولي المقدم للمستثمر بعد تقديم طلب الاكتتاب الخاص به. يقبل سوق دبي المالي الاكتتاب من خلال تطبيق سوق دبي المالي وتطبيق iVESTOR وبطاقة iVESTOR وUAEPGS حتى اليوم الأخير من الطرح. بالنسبة لخيارات الدفع عن طريق التحويل على رقم الحساب المصرفي الدولي، سيتم إيقافها قبل يومين من إغلاق الطرح.

قد يكون لدى بنوك تلقي الاكتتاب وشركات الوساطة في الأوراق المالية قنواتها الإلكترونية الخاصة (تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأجهزة الصراف الآلي، وتطبيقات شركات الوساطة في الأوراق المالية وقنوات الاكتتاب التي يوفرها سوق دبي المالي، وما إلى ذلك) المتصلة بنظام سوق دبي المالي. يعني تقديم نموذج طلب الاكتتاب الإلكتروني قبول العميل مقدم الطلب ببنود الطرح وشروطه نيابة عن المكتتب وتفويض البنك المُصدر لبطاقة iVESTOR وبنك تلقي الاكتتاب بسداد إجمالي مبلغ الاكتتاب عن طريق خصم هذا المبلغ من بطاقة iVESTOR ذات الصلة أو من الحساب البنكي الخاص بالعميل وتحويل هذا المبلغ إلى الحساب الخاص بالطرح العام الأولي الذي يحقق أرباحًا بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لصالح "du-FMO" لدى بنك الاكتتاب الرئيسي – كما هو مفصّل في طلب الاكتتاب. ويعد تقديم الطلبات إلكترونيًا كافيًا فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات تعريف الهوية وعليه، فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر في هذه النشرة لن تطبق على طلبات الاكتتاب الإلكتروني المعنية في هذا القسم. يجب أن يتم الإخطار بالتخصيص النهائي لأسهم الطرح ورد عائدات أسهم الطرح التي لم تخصص (إن وجدت) مع أي أرباح محققة نتيجة استثمارها عقب إغلاق فترة الطرح، ويتم تنفيذ هذا الأمر والتعامل معه قبل تاريخ تسوية الشريحة الاولى بواسطة بنك تلقي الاكتتاب التي تم تقديم طلب الاكتتاب الأصلي إليه.

في حالة عدم امتثال أي من المكتتبين للشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه النشرة، لا سيما في ما يتعلق بالاكتتاب الإلكتروني و/أو تطبيق iVESTOR و/أو بطاقة iVESTOR، فلا يتحمل سوق دبي المالي ولا المساهم البائع ولا الشركة ولا مجلس الإدارة ولا بنك تلقي الاكتتاب ولا البنك المُصدر لبطاقة iVESTOR بأي حال من الأحوال أدنى مسؤولية عن استخدام خدمة الاكتتاب الإلكتروني من جانب عميل البنك أو المكتتب، ولا الخصم من حساب العميل لدى بنك الاكتتاب الرئيسي أو بنوك تلقي الاكتتاب، ولا خصم البنك المُصدر لبطاقة iVESTOR من حساب هذه البطاقة، وذلك في ما يخص بعض أو كل الخسائر أو الأضرار المتكبدة سواء بشكل مباشر أم غير مباشر نتيجة لخدمة الاكتتاب الإلكتروني و/أو بطاقة iVESTOR.

كما يمكن أن يتم استلام طلبات الاكتتاب عن طريق نظام التحويلات المالية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("**نظام التحويلات المالية**"). وعلى المكتتبين الذي يقررون استخدام نظام التحويلات المالية تقديم رقم مستثمر وطني ساري المفعول، بالإضافة إلى قيمة أسهم الطرح المكتتب بها، في خانة التعليمات الخاصة بطرق دفع مبالغ الاكتتاب.

الاكتتاب الإلكتروني عبر بنوك تلقي الاكتتاب ـ الشروط العامة

وقد يكون لدى بنوك تلقي الاكتتاب قنوات إلكترونية خاصة بها (مثل أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة والموقع الإلكتروني، وما إلى ذلك) والتي يتم ربطها بنظام الاكتتاب العام الأولي لسوق دبي المالي.

ويعتبر تقديم العميل لطلب الاكتتاب الإلكتروني بمثابة موافقة منه على شروط الطرح وأحكامه نيابةً عن المكتتب، كما يعتبر ذلك تفويضًا لبنوك تلقي الاكتتاب باستلام بيانات المستثمر من سوق دبي المالي لتقديم طلب الاكتتاب ودفع إجمالي مبلغ الاكتتاب عن طريق خصم المبلغ من الحساب المصرفي للعميل وتحويله إلى حساب الاكتتاب المُدرّ للأرباح والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لصالح "du-FMO" لدى بنوك تلقي الاكتتاب، وذلك على النحو الموضح في طلب الاكتتاب.

ويعد تقديم الطلبات إلكترونيًا كافيًا فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات تعريف الهوية وعليه، فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر في هذه النشرة لن تطبق على طلبات الاكتتاب الإلكتروني المعنية في هذا القسم.

يجب أن يتم الإخطار بالتخصيص النهائي لأسهم الطرح ورد عائدات أسهم الطرح التي لم تخصص (إن وجدت) مع الفوائد الناجمة عنها عقب إغلاق فترة الطرح وقبل تاريخ تسوية الشريحة الاولى، ويتم تنفيذ هذا الأمر والتعامل معه بواسطة بنك تلقي الاكتتاب التي تم تقديم طلب الاكتتاب الإلكتروني إليها وحدها.

في حالة عدم امتثال أي من المكتتبين لهذه النشرة، لا سيما فيما يتعلق بالاكتتاب الإلكتروني، فلا يتحمل سوق دبي المالي أو المساهم البائع والشركة أو مجلس الإدارة أو بنوك تلقي الاكتتاب بأي حال من الأحوال أدنى مسؤولية عن استخدام خدمة الاكتتاب الإلكتروني من جانب عميل البنك أو المكتتب، ولا الخصم من حساب العميل لدى بنوك تلقي الاكتتاب الرئيسي، فيما يتعلق بأي خسائر أو أضرار متكبدة، بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة خدمة الاكتتاب الإلكتروني.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال بنك الإمارات دبي الوطني

يمكن لأصحاب الحسابات لدى بنك الإمارات دبي الوطني الاكتتاب عبر قناة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق الهاتف المحمول الخاص بالبنك وكذلك من خلال أجهزة الصراف الآلي. يمكن للأشخاص المؤهلين الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي لبنك الإمارات دبي الوطني باستخدام بطاقة الخصم الخاصة بهم، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو تطبيق الهاتف المحمول باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بهم (على النحو المعتاد في هذه القنوات). ويُعد هذا كافيًا لأغراض تحديد الهوية، وبالتالي، فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر في هذه النشرة لن تطبق على طلبات الاكتتاب الإلكتروني المعنية.

يمكن للمكتتبين الذين ليس لديهم حساب لدى بنك الإمارات دبي الوطني، سواء كانوا داخل دولة الإمارات أم خارجها، الاكتتاب من خلال الموقع الإلكتروني المخصص للاكتتاب العام الأولي https://IPO.EmiratesNBD.com والدفع عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من خلال UAEPGS أو من خلال نظام التحويلات المالية أو نظام السويفت.

في حال وجود أي استفسارات أو طلب للدعم، يرجى التواصل مع الفريق المعني بالطرح العام الأولي لدى بنك الإمارات دبي الوطني من خلال مركز الاتصال الخاص بنا على الرقم (476 3623 800) 800 ENBD IPO.

الشروط العامة للاكتتاب الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني

ويعتبر تقديم العميل لطلب الاكتتاب الإلكتروني بمثابة موافقة منه على شروط الطرح وأحكامه نيابةً عن المكتتب، كما يعتبر ذلك تفويضًا لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع باستلام بيانات المستثمر من سوق دبي المالي لتقديم طلب الاكتتاب ودفع إجمالي مبلغ الاكتتاب عن طريق خصم المبلغ من الحساب المصرفي للعميل وتحويله إلى حساب الطرح لصالح "du-FMO"، والمحتفظ به لدى بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.

ويعد تقديم الطلبات إلكترونيًا كافيًا فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات تعريف الهوية وعليه، فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر من هذه النشرة لن تطبق على طلبات الاكتتاب الإلكتروني المعنية في هذا القسم.

يجب أن يتم الإخطار بالتخصيص النهائي للأسهم المطروحة ورد مبالغ الاكتتاب في الأسهم التي لم تخصص (إن وجدت) مع الأرباح المتحققة من استثمارها عقب إغلاق باب الاكتتاب ويتم تنفيذ هذا الأمر ومعالجته بواسطة بنك تلقي الاكتتاب الذي تم تقديم طلب الاكتتاب الإلكتروني إليه فقط.

في حالة عدم امتثال أي من المكتتبين لهذه النشرة، لا سيما فيما يتعلق بالاكتتاب الإلكتروني، فلا يتحمل سوق دبي المالي أو المساهم البائع أ والشركة أو بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. بأي حال من الأحوال أدنى مسؤولية عن استخدام خدمة الاكتتاب

الإلكتروني من جانب عميل البنك أو المكتتب، ولا الخصم من حساب العميل لدى بنوك تلقي الاكتتاب الرئيسي، فيما يتعلق بأي خسائر أو أضرار متكبدة، بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة خدمة الاكتتاب الإلكتروني.

الاكتتاب الإلكتروني عبر بنك أبو ظبي التجاري

خطوات العملية:

الخطوة رقم ١: على عملاء بنك أبو ظبي التجاري زيارة https://www.adcb.com/du والنقر فوق رابط الطرح العام الأولي.

الخطوة رقم ٢: إكمال مصادقة تسجيل الدخول باستخدام الهوية الرقمية أو (معرّف العميل ورقم الجوال وكلمة المرور المستخدمة لمرة واحدة).

الخطوة رقم ٣: إدخال رقم المستثمر.

الخطوة رقم ٤: تحديد الوسيط، وإدخال مبلغ الاكتتاب، وتحديد الحساب ثم الضغط على إرسال.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال مصرف أبوظبي الإسلامي

يمكن الوصول إلى قنوات الاكتتاب الإلكترونية في مصرف أبوظبي الإسلامي، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف أبوظبي الإسلامي www.adib.ae وعبر تطبيق الهاتف المحمول وهي متصلة على النحو الواجب بقاعدة بيانات سوق دبي المالي وهي متاحة فقط لأصحاب حسابات مصرف أبوظبي الإسلامي.

سيصل أصحاب حسابات مصرف أبو ظبي الإسلامي إلى قنوات الاكتتاب الإلكترونية الخاصة بمصرف أبو ظبي الإسلامي باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور ذوي الصلة، وسيعتبر ذلك كافيا لأغراض استيفاء متطلبات التعريف.

يقوم أصحاب الحسابات في مصرف أبوظبي الإسلامي بإكمال نموذج الطلب الإلكتروني ذي الصلة بشريحتهم من خلال تقديم جميع التفاصيل المطلوبة بما في ذلك تحديث لسوق دبي المالي ورقم حساب نشط في مصرف أبوظبي الإسلامي والمبلغ الذي يرغبون في الاكتتاب فيه واختيار حساب الوساطة المحدد.

من خلال تقديم نموذج الاكتتاب الإلكتروني، يوافق صاحب حساب مصرف أبو ظبي الإسلامي على شروط وأحكام الطرح، ويفوض مصرف أبوظبي الإسلامي بخصم المبلغ من حساب مصرف أبوظبي الإسلامي المعني وتحويله إلى حساب الاكتتاب لصالح حساب المصدر لدى مصرف أبوظبي الإسلامي، كما هو مفصل في طلب الاكتتاب.

يتلقى أصحاب الحسابات في مصرف أبوظبي الإسلامي، الذين قاموا بالاكتتاب بنجاح، تلقائيًا إشعارًا بالاستلام عبر البريد الإلكتروني ويجب عليهم الاحتفاظ بهذا الإيصال حتى يتلقوا إشعار التخصيص.

لأي أسئلة إضافية، الرجاء التواصل مع مصرف أبوظبي الإسلامي على ٩٧١٢٦٥٢٠٨٧٨+.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال بنك دبي الإسلامي

يمكن لعملاء بنك دبي الإسلامي تقديم طلبات الاكتتاب في الاكتتاب العام من خلال رحلة واتس آب الرقمية.

أضف٩٧١٤٦٠٩٢٢٢٢+ في الواتس آب الخاص بك واكتب IPOSUB واتبع التعليمات.

للحصول على أي استفسارات أخرى، تفضل بالاتصال ببنك دبي الاسلامي على ٩٧١٤٦٠٩٢٢٢٢+ أو قم بزيارة موقع الإلكتروني لبنك دبي الاسلامي www.dib.ae.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال مصرف الإمارات الاسلامي (ش.م.ع)

يمكن لأصحاب الحسابات لدى مصرف الإمارات الاسلامي الاكتتاب عبر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك وكذلك من خلال أجهزة الصراف الآلي. يمكن للأشخاص المؤهلين الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي التابعة لمصرف الإمارات الاسلامي باستخدام بطاقة الخصم الخاصة بهم، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور ذات الصلة (كما هو معتاد مع هذه القنوات المصرفية الإلكترونية). يعتبر هذا كافيًا لأغراض تحديد الهوية، وبالتالي فإن المستندات الداعمة بطلب الاكتتاب في مكان آخر في النشرة هذه لن تنطبق على التطبيقات الإلكترونية .

الاكتتاب الإلكتروني من خلال مصرف الإمارات الاسلامي (ش.م.ع) - الشروط العامة

يعتبر تقديم العميل لطلب الاكتتاب الإلكتروني بمثابة موافقة منه على شروط الطرح وأحكامه نيابة عن المكتتب، كما يعتبر ذلك موافقة لمصرف الإمارات الاسلامي (ش.م.ع) طلب تفاصيل رقم المستثمر من سوق دبي المالي لتقديم طلب الاكتتاب ودفع إجمالي قيمة الأسهم التي يرغب بالاكتتاب فيها، وذلك عن طريق خصم المبلغ من الحساب المصرفي الخاص بالعميل وتحويل المبلغ لحساب "du - FMO " المفتوح لدى مصرف الإمارات الاسلامي (ش.م.ع).

ويعد تقديم الطلبات إلكترونيًا كافيًا فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات تعريف الهوية وعليه، فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر في هذه النشرة لن تطبق على طلبات الاكتتاب الإلكتروني المعنية في هذا القسم.

يجب أن يتم الإخطار بالتخصيص النهائي لأسهم الطرح ورد عائدات أسهم الطرح التي لم تخصص (إن وجدت) مع العوائد الناجمة عنها عقب إغلاق فترة الطرح، ويتم تنفيذ هذا الأمر بواسطة بنك تلقي الاكتتاب التي تم تقديم طلب الاكتتاب الإلكتروني إليه.

في حالة عدم امتثال أي من المشتركين لهذه النشرة، خاصة فيما يتعلق بالاكتتاب الإلكتروني، لا يتحمل سوق دبي المالي أو المؤسسون أو الشركة أو مجلس الإدارة أو مصرف الإمارات الاسلامي (ش.م.ع) بأي حال من الأحوال ادنى مسؤولية عن استخدام خدمات الاكتتاب الإلكتروني من قبل عميل البنك أو المكتتب وذلك فيما يتعلق ببعض او كل الخسائر أو الأضرار التي تكبدتها بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة خدمات الاكتتاب الإلكتروني.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال بنك أبوظبي الأول

الدخول إل الرابط التالي: https://www.bankfab.com/v1/ar-ae/investment.

الرجاء الاطلاع على "صفحة كيفية الاكتتاب" ومتابعة التعليمات وتقديم الاكتتابات للشريحة العامة.

لعملاء بنك أبوظبي الأول متوفر الاكتتاب من خلال تطبيق بنك أبوظبي الأول للهواتف المحمولة.

في حال الحاجة للدعم، يرجى الاتصال ببنك أبوظبي الأول على الرقم ٩٧١٢٦١٦١٨٠٠+.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال بنك المارية المحلي

للاكتتاب عبر بنك المارية المحلي، يُرجى تنزيل تطبيق Mbank UAE على هاتفك من Apple App Store أو Google Play أوHuawei AppGallery . للحصول على إرشادات خطوة بخطوة حول كيفية التقديم للاكتتاب العام الأولي عبر التطبيق، يُرجى زيارة https://www.mbank.ae/IPO ومراجعة قسم "كيفية الاشتراك."

يمكنك أيضاً تقديم طلبات الاشتراك للقصر من خلال التطبيق.

كما يمكن للمكتتبين إصدار رقم مستثمر لدى سوق دبي المالي من خلال تطبيق Mbank UAE للهاتف المحمول.

تُقبل طلبات الاشتراك لدى بنك المارية المحلي من المقيمين في دولة الإمارات فقط.

في حال وجود أي استفسار أو للحصول على الدعم، يرجى التواصل بمركز خدمة العملاء لدى بنك المارية المحلي على الرقم ٦٠٠٥٧١١١١.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال بنك ويو

تتيح خدمة الاكتتاب الرقمي للاكتتاب العام التي يقدمها بنك ويو للعملاء إنشاء رقم مستثمر وطني مع سوق دبي المالي على الفور وتقديم طلبات الاكتتاب الخاصة بهم. كما يمكن للعملاء المؤهلين الحصول على ميزة الاستفادة من اشتراكاتهم في الاكتتابات العامة .

يمكن لعملاء Wio Personal الحاليين زيارة قسم الاكتتابات العامة داخل التطبيق والاشتراك في الاكتتابات النشطة على الفور.

يمكن للعملاء الجدد الاستفادة من الخدمة من خلال فتح حساب Wio Personal أولاً: قم بتنزيل تطبيق Wio Personal من متجر التطبيقات أو Google Play على جهازك المحمول وتقدم بطلب للحصول على حساب في دقائق. بمجرد الموافقة على طلبك، يمكنك الاشتراك في الاكتتابات النشطة من داخل التطبيق على الفور.

لن يتم قبول طلبات الاشتراك من خلال Wio Bank إلا إذا كانت مقدمة من المقيمين في الإمارات العربية المتحدة.

لأية استفسارات أو دعم، يُرجى الرجوع إلى الأسئلة الشائعة ضمن قسم الاكتتابات العامة في تطبيق Wio Personal. وبدلاً من ذلك، يُرجى الاتصال ببنك ويو على الرقم ٦٠٠-٥٠٠-٩٤٦. لمعرفة المزيد، تفضل بزيارة wio.io.

(ج) مواعيد مهمة لطرق سداد قيمة الاكتتاب

- يجب تقديم مبالغ الاكتتاب المدفوعة عن طريق الشيك المصرفي قبل الساعة ٢:٠٠ ظهرًا من يوم ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥.
- يجب تقديم مبالغ الاكتتاب عن طريق UAEPGS، ونظام التحويلات المالية، ونظام السويفت قبل الساعة ٢:٠٠ ظهرًا من يوم ١١ سبتمبر ٢٠٢٥.
- يجب أن يتم تقديم طلبات الاكتتاب المستلمة عبر أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والموقع الإلكتروني قبل الساعة ١٢:٠٠ ظهرًا من يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥.

(د) مبالغ الاكتتاب

يجب على المكتتبين من الشريحة الأولى تقديم طلبات شراء أسهم الطرح بمبلغ ٥,٠٠٠ درهم (خمسة آلاف درهم إماراتي) أو أكثر، على أن يكون أي استثمار إضافي يزيد على ٥,٠٠٠ درهم (خمسة آلاف درهم إماراتي) بزيادات قدرها ١,٠٠٠ درهم (ألف درهم إماراتي). وبناءً عليه، يتقدم المكتتبون في الشريحة الأولى بمبلغ اكتتاب بالدرهم الإماراتي والذي سيتم استعماله لشراء أسهم الطرح بسعر الطرح النهائي بدلاً من التقدم للاكتتاب في عدد معين من أسهم الطرح.

سيُضمن لكل مكتتب من الشريحة الأولى أن يُخصص له ما يصل إلى ٥٠٠ سهم بحد أدنى، بشرط ألا يتجاوز العدد الإجمالي للأسهم المطروحة المخصصة وفقًا للحد الأدنى من التخصيص المضمون للشريحة الأولى العدد الإجمالي للأسهم المتاحة للشريحة الأولى.

يحتفظ المساهم البائع والشركة بالحق في تعديل الحد الأدنى لمبلغ التخصيص المضمون للتوزيع بعد الحصول على موافقة الهيئة.

(ه) سعر الطرح النهائي

سعر الطرح الذي سيشتري به جميع المكتتبين أسهم الطرح سيكون هو سعر الطرح النهائي.

سيتم بيع أسهم الطرح من خلال هذا الطرح، وسوف يتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال اتباع آلية البناء السعري للسهم حيث يتم بناء سجل أوامر الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب المقدمة من المكتتبين في الشريحة الثانية (لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على من يحق له التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الشريحة الثانية). وسوف يتم دعوة المكتتبين في الشريحة الثانية لتقديم عطاءات لأسهم الطرح ضمن نطاق سعر الطرح باستخدام طلبات متأثرة بالأسعار، (كأن يكون من خلال الإشارة إلى مبالغ الطلبات والتي ستتفاوت في الحجم اعتمادًا على السعر). سيستخدم مدراء سجل الاكتتاب المشتركون المعلومات التي تشير إلى حجم الطلب عند مستويات الأسعار المختلفة المقدمة من قبل المكتتبين من الشريحة الثانية، بالإضافة إلى المعايير المعتادة الأخرى بما في ذلك طبيعة المستثمرين وأي معايير أخرى يحددها المساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، لتحديد وتقديم توصية إلى المساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، بشأن سعر الطرح النهائي (الذي يجب أن يكون ضمن نطاق سعر الطرح) لجميع المشاركين في الطرح.

ويجب أن تمثل الأسهم الخاصة بالمكتتبين من الشريحة الثانية كامل أسهم الطرح المستخدمة في احتساب سعر الطرح النهائي لأسهم الطرح.

(و) عملية الاكتتاب

يجب على المكتتبين تعبئة نموذج الطلب الخاص بشريحتهم، وتوفير كل التفاصيل المطلوبة. إذا لم يتم تقديم رقم مستثمر ساري في سوق دبي المالي وتفاصيل حساب مصرفي، ففي هذه الحالة لن يكون هؤلاء المكتتبين مؤهلين لشراء الأسهم ولن يتم تخصيص أي أسهم لهم.

لا يجوز للمكتتبين التقدم بطلبات الاكتتاب في أسهم الطرح إلا في شريحة واحدة. وفي حالة تقدم أي شخص للاكتتاب في أسهم الطرح في أكثر من شريحة، فيحق لبنوك تلقي الاكتتاب ومدراء الاكتتاب المشتركين عدم الأخذ بأحد الطلبين أو كليهما.

سوف يقوم بنك تلقي الاكتتاب والذي تتم من خلاله عملية الشراء بإصدار إقرار بالاستلام إلى المكتتب والذي يتعين على المكتتب الحفاظ عليه حتى تلقيه إشعار التخصيص. وُتعتبر نسخة طلب الشراء عند تقديمها موقعة ومختومة من قبل بنك تلقي الاكتتاب إقرارًا باستلام طلب الاكتتاب. يجب أن يتضمن إيصال الشراء بيانات المكتتب وعنوانه والمبلغ المدفوع وتفاصيل طريقة الدفع وتاريخ الاستثمار. وسوف يتضمن الإقرار، في حالة الطلبات المقدمة إلكترونيًا عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي، المعلومات الأساسية للطلب مثل رقم المستثمر والمبلغ والتاريخ وتفاصيل حساب العميل.

وفي حالة عدم تسجيل عنوان المكتتب بشكل صحيح، فإن المساهم البائع ومدراء الاكتتاب المشتركين وبنوك تلقي الاكتتاب لا يتحملون أي مسؤولية عن عدم تلقي المكتتب إشعار التخصيص الخاص به.

٤. معلومات إضافية حول عدد من الأمور المرتبطة بالطرح

(أ) فترة الطرح

تبدأ في ٠٨ سبتمبر ٢٠٢٥ ومن المتوقع أن تنتهي في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥ لكل من الشريحة الأولى والشريحة الثانية.

(ب) بنوك تلقي الاكتتاب

- **بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي:** بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
- **بنوك تلقي الاكتتاب:** ترد قائمة بكل بنوك تلقي الاكتتاب في الملحق (١) من هذه النشرة.

(ج) طريقة تخصيص أسهم الطرح لفئات المكتتبين المختلفة

بموجب نظام الطرح، سيخصص المساهم البائع والشركة أسهم الطرح وفقًا لسياسة التخصيص المحددة أدناه.

في حالة تجاوز الحجم الكلي للاكتتابات المستلمة عدد أسهم الطرح، سيقوم المساهم البائع والشركة بتخصيص أسهم الطرح وفقًا لسياسة التخصيص المبينة أدناه وسيقوم أيضا برد مبالغ الاكتتاب الفائضة والأرباح المكتسبة الناجمة عنها للمكتتبين.

(د) الإشعار بالتخصيص

سيتم إرسال إخطار إلى المكتتبين المقبولين من الشريحة الأولى عن طريق رسالة نصية قصيرة تؤكد في البداية قبول الاكتتاب وعدد الأسهم المعروضة المخصصة لهم. وسوف يعقب ذلك إشعارات مفصلة تحدد الأسهم المخصصة لكل مكتتب، وسيتم إرسال هذا الإشعار عن طريق البريد المسجل أو البريد الإلكتروني إلى العنوان المُسجَّل في طلب الاكتتاب لكل مكتتب من الشريحة الأولى.

(ه) طريقة إعادة المبالغ الفائضة للمكتتبين

يتعين تخصيص أسهم الطرح للمكتتبين في موعد أقصاه ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥ (أي خلال ٥ (خمسة) أيام عمل من تاريخ الاغلاق للشريحة الثانية)، ويجب، خلال ٥ (خمسة) أيام من تاريخ التخصيص، رد المبالغ الفائضة وأي عوائد مترتبة عليها إلى المكتتبين من الشريحة الأولى الذين لم يتم تخصيص أسهم طرح لهم وكذلك رد قيمة الاكتتاب وأي عوائد مستحقة عليها للمكتتبين من الشريحة الأولى الذين رُفضت طلباتهم للأسباب المذكورة أعلاه. ويتم إعادة المبلغ الفائض وأي عوائد مستحقة عنه إلى نفس حساب المكتتب الذي تم من خلاله دفع المبلغ الأصلي للطلب، وفي حال قيام المكتتب بدفع مبلغ الاكتتاب من خلال شيك مصرفي معتمد، سيتم إعادة تلك المبالغ من خلال شيك مرسل عن طريق بريد مسجل إلى عنوان المكتتب الموضح على طلب الاكتتاب.

وفقًا لبنود هذه النشرة، سوف يسترد المكتتب الفرق (إن وجد) بين سعر الاكتتاب الذي تمت الموافقة عليه من قبل المساهم البائع ومبلغ طلب الاكتتاب المسدد من قبل ذلك المكتتب.

(و) الاستعلام والشكاوى

على المكتتبين الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم شكاوى حول الأمور المتعلقة بالطلبات المرفوضة أو التخصيص أو رد الأموال الفائضة الاتصال ببنك تلقي الاكتتاب الذي تم الاكتتاب من خلالها، يجب على المكتتب البقاء على اطلاع دائم بحالة أي استفسار أو شكوى من هذا القبيل. وتبقى علاقة المكتتب مستمرة مع جهة تلقي الاكتتاب فقط.

(ز) حقوق التصويت

تنتمي كل الأسهم لنفس الفئة وتتمتع بحقوق تصويت متساوية ويتعين تصنيفها *بالتساوي* في كل الحقوق والالتزامات الأخرى. ويمنح كل سهم لحامله الحق في الإدلاء بصوت واحد فيما يتعلق بكل قرارات المساهمين.

(ح) المخاطر

هناك بعض المخاطر الخاصة بالاستثمار في هذا الطرح. تمت مناقشة هذه المخاطر في قسم "*مخاطر الاستثمار*" في هذه النشرة ويجب أن تؤخذ في الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار بالاكتتاب في أسهم الطرح.

(ط) جهاز الإمارات للاستثمار

يحق لجهاز الإمارات للاستثمار الاكتتاب فيما يصل إلى ٥٪ (خمسة بالمائة) من أسهم الطرح، ويجب أن يتم تخصيص النسبة المخصصة للاكتتاب فيها من قبل جهاز الإمارات للاستثمار قبل بداية التخصيص. سوف يتم خصم الأسهم المخصصة، في ظل

نظام الحقوق التفضيلية هذا، لجهاز الإمارات للاستثمار من الشريحة الثانية. وفي حالة عدم ممارسة جهاز الإمارات للاستثمار للحقوق التفضيلية الخاصة به فإن النسبة المحجوزة له تكون متاحة للاكتتاب من قبل المكتتبين من الشريحة الثانية.

٥. الشرائح

الشريحة الأولى:

الحجم:	١٧,١٠٤,٢٠٤ (سبعة عشر مليون ومائة وأربعة الاف ومائتان وأربعة) سهمًا، تمثل ٥٪ (خمسة بالمائة) من أسهم الطرح. يحتفظ المساهم البائع والشركة بحق تغيير حجم الشريحة الأولى في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديرهما المنفرد، مع مراعاة القوانين المعمول بها في دولة الإمارات وبموافقة الهيئة شريطة ألا يترتب على هذا التغيير في حجم الشريحة الأولى زيادة أو خفض الحجم الإجمالي للطرح، وفي هذه الحالة يتم تحديد هذا التغيير في حجم الطرح من قبل المساهم البائع بالتشاور مع الشركة.
الأهلية:	المكتتبون من الشريحة الأولى وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم "*التعريفات والمصطلحات*" من هذه النشرة.
الحد الأدنى لحجم طلب الاكتتاب:	٥,٠٠٠ درهم (خمسة آلاف درهم إماراتي)، على أن يكون أي استثمار إضافي بزيادات قدرها ١,٠٠٠ درهم (ألف درهم إماراتي).
الحد الأقصى لحجم طلب الاكتتاب:	لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب.
سياسة التخصيص:	في حالة زيادة حجم الاكتتاب في أسهم الشريحة الأولى عن عدد الأسهم المخصص لها، سوف يتم تخصيص أسهم الطرح إلى المكتتبين في الشريحة الأولى *بالتناسب* مع مبلغ الاكتتاب المحدد في الطلب المقدم من كل مكتتب وبناء على سعر الطرح النهائي. وسيتم تقليص الطلبات بناءً على هذا الأساس في حالة زيادة حجم الاكتتاب في الشريحة الأولى. وسيتم تقريب أي مستحقات جزئية ناتجة عن التوزيع التناسبي لأسهم الطرح إلى أقرب رقم صحيح. سيُضمن لكل مكتتب مقبول من الشريحة الأولى أن يُخصص له ما يصل إلى ٥٠٠ سهم بحد أدنى، بشرط ألا يتجاوز العدد الإجمالي للأسهم المطروحة المخصصة وفقًا للحد الأدنى من التخصيص المضمون للشريحة الأولى العدد الإجمالي للأسهم المتاحة للشريحة الأولى. يحتفظ المساهم البائع والشركة بالحق في تعديل الحد الأدنى للمبلغ المضمون للتوزيع بعد الحصول على موافقة الهيئة.
أسهم الطرح غير المكتتب فيها:	إذا لم يتم الاكتتاب في كل أسهم الطرح المخصصة للشريحة الأولى، سوف تكون الأسهم غير المكتتب فيها متاحة للاكتتاب من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية، أو يمكن للمساهم البائع كحل بديل، وبالتشاور مع الشركة (وبالتشاور مع الهيئة) (١) أن يقوم بتمديد تاريخ الاغلاق في الشريحتين الأولى والثانية و/أو (٢) غلق الطرح عند الحد المستلم من الطلبات.

الشريحة الثانية:

الحجم:	٣٢٤,٩٧٩,٨٨٠ (ثلاثمائة وأربعة وعشرين مليون وتسعمائة وتسعة وسبعين ألف وثمنمائة وثمانين) سهمًا، تمثل ٩٥٪ (خمسة وتسعون بالمائة) من أسهم الطرح. يحتفظ المساهم البائع والشركة بحق تغيير حجم الشريحة الثانية في أي وقت قبل نهاية فترة الطرح وفقًا لتقديرهما المنفرد مع مراعاة القوانين المعمول بها في دولة الإمارات وبموافقة الهيئة، شريطة ألا يترتب على هذا التغيير في حجم الشريحة الثانية زيادة أو خفض الحجم الإجمالي للطرح، وفي هذه الحالة يتم تحديد هذا التغيير في حجم الطرح من قبل المساهم البائع بالتشاور مع الشركة.

الأهلية:	المكتتبون من الشريحة الثانية وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم "*التعريفات والمصطلحات*" من هذه النشرة.
الحد الأدنى لحجم طلب الاكتتاب:	يبلغ الحد الأدنى لحجم طلب الاكتتاب ٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم (خمسة ملايين درهم إماراتي).
الحد الأقصى لحجم طلب الاكتتاب:	لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب.
سياسة التخصيص:	سوف يتم تخصيص الأسهم الخاصة بالشريحة الثانية من قبل المساهم البائع والشركة وذلك بالتشاور مع مدراء الاكتتاب المشتركين. ولذلك فإنه من الممكن عدم تخصيص أي أسهم من أسهم الطرح للمكتتبين الذين يقدمون طلبات اكتتاب في الشريحة الثانية أو أن يخصص لهم عدد من أسهم الطرح أقل من العدد المذكور في طلب الاكتتاب الخاص بهم.
التخصيص الاختياري:	يحتفظ المساهم البائع والشركة بحق تخصيص أسهم الطرح الخاصة بالشريحة الثانية بأي طرق يرونها ضرورية. ولذلك فإنه من الممكن عدم تخصيص أي أسهم للمكتتبين الذين يقدمون طلبات اكتتاب في الشريحة الثانية أو أن يخصص لهم عدد من أسهم الطرح أقل من العدد المذكور في طلب الاكتتاب الخاص بهم.
أسهم الطرح غير المكتتب فيها:	إذا لم يتم الاكتتاب بالكامل في جميع أسهم الطرح المخصصة للشريحة الثانية، فعندئذٍ يجوز للمساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، تقليص حجم الطرح إلى مستوى الطلبات الواردة.
التسوية:	سيتم سداد قيمة أسهم الطرح المشتراة فيما يتعلق بالشريحة الثانية بالدرهم الإماراتي. وحسب الاتفاق المبرم بين كل مشترٍ لأسهم الطرح والوسيط المعني، قد يُطلب منه توافر رصيد كافٍ وقت تنفيذ الصفقة في أو حوالي ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، وتسديد كامل قيمة أسهم الطرح للوسيط المعني في تاريخ تسوية الشريحة الثانية. في حال عدم السداد في الوقت المحدد، قد يتحمل مشتري أسهم الطرح رسومًا باهظة، و/أو قد يُعاد تخصيص أسهم الطرح التي كانت مخصصة له. سيتعين على المستثمرين الذين يشترون أسهم الطرح من خلال الطرح أن يدفعوا رسوم وسيط ورسوم سوق وغيرها من الرسوم التي وافقوا عليها وفقًا للشروط التي وضعوها مع الوسيط الذي يكلفونه بشراء أسهم الطرح. سيتم تسوية أسهم الطرح من خلال نظام الصفقات المباشرة في سوق دبي المالي، والذي يتضمن معاملة منفصلة عبر وسطاء، نيابةً عن مشتري أسهم الطرح والمساهم البائع، والذين يقومون بإجراءات الاكتتاب وفقًا لأوامر المستثمر. تتم تسوية المعاملة بمجرد تسجيلها في أنظمة التداول والإيداع من قبل الوسطاء المعنيين. تتم التسوية على أساس التسليم مقابل الدفع، وبالتالي سيتم دفع أسهم الطرح فقط عند مطابقة أوامر البيع والشراء وقبولها بشكل صحيح من قبل الوسيط (الوسطاء) المعني / المعنيين. من المتوقع أن تتم التسوية على نفس أساس اليومين عمل (T+2) المُتبع في صفقات السوق الثانوية الأخرى في سوق دبي المالي. وبما أن عملية التسوية تتضمن وسطاء إضافيين، فلا يمكن ضمان أن تسوية جميع الأوامر سوف تتم في تاريخ تسوية الشريحة الثانية وقد لا يتمكن المستثمرون من التعامل في الأسهم ذات الصلة التي تشكل تخصيصهم في الطرح حتى يتم تنفيذ تسوية أوامرهم من قبل وسطائهم.

طلبات الاكتتاب المتعددة

يجب على المكتتبين التقدم بطلبات الاكتتاب في أسهم الطرح في شريحة واحدة فقط. وفي حالة تقدم أي مكتتب للاكتتاب في أكثر من شريحة، يحق لمدراء الاكتتاب المشتركين وبنوك تلقي الاكتتاب اعتبار أحد الطلبين أو كليهما غير صحيح.

ملاحظات مهمة

سيتم إشعار المكتتبين من الشريحة الأولى عن طريق رسالة نصية قصيرة بما إذا كان قد تم قبول طلب الاكتتاب المقدم منهم في أسهم الطرح أو رفضه.

يتم تسجيل الأسهم في نظام إلكتروني حسبما ينطبق لدى سوق دبي المالي من خلال شركة دبي للإيداع. وستكون المعلومات الواردة في هذا النظام الإلكتروني مُلزمة وغير قابلة للإلغاء، ما لم يُنص على خلاف ذلك في القواعد والإجراءات واجبة التطبيق الحاكمة لسوق دبي المالي.

بعد الحصول على موافقة الهيئة، يحتفظ المساهم البائع والشركة بحق تغيير النسبة المئوية لأسهم الطرح التي ستتم إتاحتها للشريحة الأولى أو الشريحة الثانية.

القسم الثالث: الجدول الزمني للاكتتاب

توضح التواريخ المذكورة أدناه الجدول الزمني المتوقع للاكتتاب. ومع ذلك، يحتفظ المساهم البائع، بالتشاور مع الشركة، بالحق في تغيير أي من تواريخ/مواعيد الاكتتاب، أو تقصير الفترات الزمنية المحددة أو تمديدها عقب الحصول على موافقة الهيئة وسوق دبي المالي ونشر ذلك التعديل خلال فترة الطرح في الصحف اليومية.

الحدث	التاريخ
تاريخ نشر نشرة الإكتتاب	٠٨ سبتمبر ٢٠٢٥
تاريخ بدء الطرح للشريحة الأولى والشريحة الثانية (تستمر فترة الطرح للشريحة الأولى لمدة خمسة (٥) أيام عمل، وذلك لأغراض قبول طلبات الاكتتاب)	٠٨ سبتمبر ٢٠٢٥
تاريخ الإغلاق للشريحة الأولى والشريحة الثانية	١٢ سبتمبر ٢٠٢٥
إعلان سعر الطرح النهائي	١٥ سبتمبر ٢٠٢٥
تخصيص الشريحة الأولى	١٥ سبتمبر ٢٠٢٥
تأكيد التخصيصات النهائية عبر الرسائل النصية للمكتتبين المقبولين من الشريحة الأولى	١٥ سبتمبر ٢٠٢٥
البدء في رد الفائض المتعلق بأموال الاكتتاب الفائضة، وأي ربح ناتج عنها، إلى المكتتبين من الشريحة الأولى وكذلك بدء إرسال رسائل بريد إلكتروني أو بريد مسجل بتخصيص أسهم الطرح.	١٥ سبتمبر ٢٠٢٥
تاريخ تسوية الشريحة الأولى المتوقع	١٦ سبتمبر ٢٠٢٥
التاريخ المتوقع فيه للمكتتبين البدء في تداول أسهم الطرح	١٦ سبتمبر ٢٠٢٥\
تاريخ تسوية الشريحة الثانية المتوقع	١٨ سبتمبر ٢٠٢٥

القسم الرابع: التفاصيل الرئيسية للشركة

نظرة عامة على الشركة

اسم الشركة:	شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ش.م.ع. شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة دبي بدولة الإمارات ومدرجة في سوق دبي المالي.
الأنشطة الرئيسية للشركة:	أ. مباشرة جميع خدمات الاتصالات وفقا لما ورد في الترخيص الصادر للشركة من اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات في الدولة؛ ب. تأسيس أو المساهمة أو المشاركة في الشركات والمشاريع العاملة في قطاع الاتصالات أو التي تستثمر في أنشطة وشركات ومشاريع الاتصالات سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها؛ ج. إدارة وصيانة وتملك وتمويل وتشغيل الأنشطة والمشاريع المذكورة آنفاً سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها؛ د. مزاولة أي عمل أو نشاط والقيام بأي شيء مهما كانت طبيعته والذي يكون، وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة، مرتبطاً أو تابعاً لأي من أغراض الشركة، أو من شأنه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أن يعزز قيمة أو زيادة ربحية كل أو أي من تعهدات الشركة وممتلكاتها وموجوداتها ولتدعيم مصالح الشركة أو المساهمين فيها؛ و ه. القيام بكافة الأعمال التي تؤدي وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة إلى تحقيق كل أو أي من الأغراض المنوه عنها أعلاه أو تعد تابعة لها.
المقر الرئيسي:	مبنى ٢، مجمع دبي هيلز للأعمال، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
بيانات السجل التجاري وتاريخ بدء النشاط:	رخصة رقم ٥٧٦٥١٣، مسجلة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥، حيث بدأت الشركة في تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٠٦.
تاريخ الإدراج في سوق دبي المالي:	٢١ أبريل ٢٠٠٦.
مدة الشركة:	١٠٠ عام، قابلة للتجديد بموجب قرار خاص من مساهمي الشركة.
السنة المالية:	من ٠١ يناير إلى ٣١ ديسمبر.
هيكل الشركة:	يرجى الرجوع إلى الملحق (٢) من هذه النشرة للاطلاع على تفاصيل الهيكل التنظيمي للشركة.

تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة الحاليين

الاسم	الجنسية	الصفة
سعادة/ مالك سلطان راشد آل مالك	دولة الإمارات	رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي، مستقل
السيد/ أحمد عبدالكريم جلفار	دولة الإمارات	نائب رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي
معالي عبد الله البسطي	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل
السّيد / عبدالله بالهول	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي
السّيد / وسام العباس لوتاه	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل
السّيد / خليفة المهيري	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل
السّيد / زياد عبدالله كلداري	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل
السيد/ سركان اوكاندان	قبرص	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل
السّيدة / حصة بالعومه	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل

يوضح الجدول التالي المناصب التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة بصفة أعضاء في مجالس إدارة شركات مساهمة عامة أخرى في دولة الإمارات:

الاسم	اسم الشركة	المنصب
سعادة/ مالك سلطان راشد آل مالك	تيكوم ش.م.ع.	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ أحمد عبدالكريم جلفار	بنك دبي التجاري ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ وسام العباس لوتاه	سوق دبي المالي ش.م.ع	نائب رئيس المجلس
السّيد / زياد عبدالله كلداري	دانة غاز ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
السيدة/ حصة بالعومه	شركة مجموعة بريد الإمارات	نائب رئيس المجلس عضو مجلس إدارة
السيد/ خليفة المهيري	مصرف أبو ظبي الإسلامي ش.م.ع	عضو مجلس إدارة

لم يتم إصدار أي حكم بالإفلاس أو ترتيب إفلاس ضد أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة العليا للشركة.

يمتلك بعض أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأقاربهم من الدرجة الأولى أسهمًا في الشركة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الاسم	المنصب	عدد الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:
سعادة/ مالك سلطان راشد آل مالك	رئيس مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٥٦٢
السيد/ أحمد عبدالكريم جلفار وأقاربه من الدرجة الأولى	نائب رئيس المجلس	٣٠٣,٠٠٠
السّيد / زياد عبدالله كلداري وأقاربه من الدرجة الأولى	عضو مجلس إدارة	٢١٣,٣٥٠
السّيد / عبدالله بالهول	عضو مجلس إدارة	٦٤٢
السيدة/ حصة بالعومه	عضو مجلس إدارة	٥٦٢
السيد/ خليفة المهيري	عضو مجلس إدارة	٥٦٢
السيد/ فهد الحساوي وأقاربه من الدرجة الأولى	الرئيس التنفيذي	١,٠٩٨,٩٠٥

الشركات التابعة والاستثمارات

كما في تاريخ هذه النشرة، فإن الشركات التابعة للشركة واستثماراتها هي كما يلي:

اسم الشركة التابعة/الاستثمار	الأنشطة الرئيسية	نسبة المساهمة	دولة التسجيل	سنة التأسيس
شركة إي آي تي سي إنفستمنت هولدينجز ليمتد	الاحتفاظ باستثمارات في قطاعات أعمال متنوعة	١٠٠٪	دولة الإمارات	٢٠١٠
شركة تيلكو أوبريشنز منطقة حرة – ذ.م.م	خدمات التعهيد	١٠٠٪[1]	دولة الإمارات	٢٠١٤
شركة مشروع منصة دبي الذكية المملوكة بالكامل لشركة إي آي تي سي إنفستمنت هولدينجز (شركة الشخص الواحد) ذ.م.م	تطوير البرمجيات، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وشبكة تكنولوجيا المعلومات وخدمات استضافة أنظمة الحاسوب	١٠٠٪[1]	دولة الإمارات	٢٠١٦
إي آي تي سي سنغافورة برايفت ليمتد	إعادة بيع خدمات الاتصالات/مزودي خدمات الاتصالات الخارجيين	١٠٠٪[1]	سنغافورة	٢٠١٧

شركة إي آي تي سي سوليوشنز ذ.م.م	تركيب شبكات الحاسوب والبنية التحتية، وإدارة المشاريع، وشبكة تكنولوجيا المعلومات وخدمات استضافة مراكز البيانات المشتركة	١٠٠٪[١]	دولة الإمارات	٢٠٢٢
شركة إي آي تي سي للخدمات المالية ذ.م.م	شركة خدمات مالية تستضيف خدمات المحفظة الرقمية، ومدفوعات التجزئة، ووساطة توفير الخدمات، وخدمات بطاقات الولاء	١٠٠٪[١]	دولة الإمارات	٢٠٢٣
شركة مدينة دبي الذكية لسرعات الاعمال ش.م.ح	مركز حاضنة أعمال	٢٣,٥٪[١]	دولة الإمارات	٢٠١٧
شركة ادفانست ريجونال كوميونيكيشن سوليوشنز هولدينج ليمتد	شركة قابضة	٥٠٪[١]	دولة الإمارات	٢٠١٩
شركة إيه آر سي سوليوشنز ذ.م.م	خدمات الحوسبة السحابية، ومراكز البيانات، وخدمات شبكات تكنولوجيا المعلومات، وخدمات استضافة مراكز البيانات المشتركة	٥٠٪[٢]	دولة الإمارات	٢٠٢٠
شركة اي ار سي اس البحرين ذ.م.م	تجهيز البيانات، وخدمات الاستضافة، والخدمات ذات الصلة.	٥٠٪[٢]	البحرين	٢٠٢٠

ملاحظات:

(١) مملوكة بالكامل لشركة إي آي تي سي إنفستمنت هولدينجز ليمتد.

(٢) مملوكة بالكامل لشركة ادفانست ريجونال كوميونيكيشن سوليوشنز هولدينج ليمتد.

القسم الخامس: وصف العمل

يجب على المستثمرين قراءة هذا القسم من هذه النشرة بالاقتران مع الأقسام الأخرى، وعلى وجه الخصوص البيانات المالية للشركة، بما في ذلك الإيضاحات المرفقة بها، الواردة في مواضع أخرى من هذه النشرة.

نظرة عامة

تُعد المجموعة إحدى شركتي الاتصالات العامة المرخصتين فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تُقدم مجموعة واسعة من خدمات ومنتجات الاتصالات لعملائها، بالإضافة إلى عروض مختارة ذات صلة بالاتصالات، تشمل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية. أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي المالي. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، بلغت حصة المجموعة من قيمة خدمات الاتصالات المتنقلة ٣٦,٠%، في حين بلغت حصتها من قيمة خدمات الاتصالات الثابتة ٢٧,١٪.

كما في تاريخ هذه النشرة، يمتلك جهاز الإمارات للاستثمار نسبة ٥٠,١١٦٤٪ من الأسهم، ولديه الحق في تعيين ستة ممثلين في مجلس الإدارة (الذي يتكون من ٩ أعضاء)، وتمتلك شركة DH 8 LLC نسبة ١٩,٦٦٥٧٪ من الأسهم ولها الحق في تعيين ممثلين اثنين في مجلس الإدارة، وتمتلك شركة المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدنج ش.م.ع (شركة مبادلة للتنمية ش.م.ع سابقًا) نسبة ١٠,٠٦٢٢٪ من الأسهم. ويمتلك بقية الأسهم مساهمين عامين يتألفون من أفراد ومستثمرين محترفين من داخل دولة الإمارات وخارجها.

تعمل المجموعة عبر أربع قطاعات تشغيلية:

- **خدمات الاتصالات المتنقلة:** تطرح المجموعة باقة متنوعة من خدمات الاتصالات المتنقلة، تتضمن باقات الدفع الآجل والمسبق مع باقات عروض الصوت والبيانات المتعددة المستويات. تشمل عروض المجموعة باقة واسعة من الخدمات، بما في ذلك خيارات الاتصال والمحتوى والتجوال الدولي، بالإضافة إلى حلول المؤسسات، مثل إنترنت الأشياء وخدمات التنقل المُدارة. شكّل قطاع خدمات الاتصالات المتنقلة ٤٤,٧٪ من إيرادات المجموعة و٤٤,٦٪ من إجمالي إيراداتها، في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، على التوالي.
- **خدمات الاتصالات الثابتة**: تقدم المجموعة الخدمات الثابتة للعملاء من الشركات والأفراد، بما في ذلك الإنترنت السريع عبر الألياف الضوئية، والتلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت، واتصال *اللاسلكي المنزلي*، واشتراكات المحتوى وتطبيقات المحتوى المتميز، وباقات التلفزيون المجمعة، وخدمة الإنترنت والهاتف للأعمال عبر الشبكة الافتراضية الخاصة لبروتوكول الإنترنت. شكّل قطاع خدمات الاتصالات الثابتة ٢٧,٤٪ من إيرادات المجموعة و٢٧,٦% من إجمالي إيراداتها في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، على التوالي.
- **خدمات قطاع الشركات:** تقدم المجموعة عددًا متنوعاً من خدمات الربط البيني للاتصالات العالمية لشركات الاتصالات الوطنية والدولية، وكذلك للشركات الكبيرة متعددة الجنسيات. اعتبارا من ٠١ يناير ٢٠٢٥، تم تصنيف خدمات التجوال الدولي ومشاركة المواقع الواردة ضمن هذا القطاع. وكانت هذه الخدمات قبل ٠١ يناير ٢٠٢٥ مصنفة ضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التجوال الدولي ومشاركة المواقع المرتبطة بها لدى المجموعة (والذي كان يشار إليها سابقًا بـ "الخدمات الأخرى"). شكّل قطاع خدمات الشركات ١٢,٥٪ من إيرادات المجموعة و١٦,٦٪ من إجمالي إيراداتها في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، على التوالي.
- **قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها:** يشمل قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها للمجموعة خدمات التكنولوجيا المالية من خلال "*du Pay*"، وخدمات تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك استضافة مراكز البيانات المشتركة، وخدمات السحابة المتعددة، والدفاع السيبراني، وعروض إنترنت الأشياء، ومبيعات المعدات، وخدمات البث. قبل ٠١ يناير ٢٠٢٥، كان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها (المعروف سابقًا باسم "الخدمات الأخرى") يشمل خدمات التجوال الدولي ومشاركة المواقع الواردة للمجموعة، والتي نُقلت إلى قطاع خدمات الشركات اعتبارًا من ٠١ يناير ٢٠٢٥. شكّل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها لدى المجموعة (والذي كان يشار إليها سابقًا بقطاع "الخدمات الأخرى"، حسبما ينطبق) ما نسبته ١٥,٤٪ من إيرادات المجموعة و١١,٢٪ من إجمالي إيراداتها في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، على التوالي.

في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، حققت المجموعة إيرادات بلغت ١٤,٦٣٦ مليون درهم إماراتي وإجمالي إيرادات بلغ ٧,٧٥٠,٣ مليون درهم إماراتي على التوالي، وأرباح للسنة بلغت ٢,٤٨٧,٥ مليون درهم إماراتي وصافي أرباح بلغت ١,٤٤٩,٣ مليون درهم إماراتي، على التوالي، وأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت ٦,٤٦٩,٨ مليون درهم إماراتي و٣,٦٥٠,٢ مليون درهم إماراتي على التوالي.

تؤمن المجموعة بأن البنية التحتية للاتصالات في دولة الإمارات متقدمة وتوفر أساسًا مستقرًا لقطاع الاتصالات واستمرارية نموه. تضم قاعدة عملاء المجموعة الأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME)، والشركات الكبرى، وشركات الاتصالات، والجهات الحكومية. بصفتها مزودًا للخدمات الرقمية المتكاملة، تسعى المجموعة إلى رفع ميزتها التنافسية من خلال تقديم مجموعة متميزة من حلول الهاتف المحمول، والخدمات الثابتة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحلول البنية التحتية، وخدمات التكنولوجيا المالية. تُركز المجموعة جهودها على تزويد السوق بخدمات اتصالات عالية الجودة وحلول متقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات القائمة مع العملاء وبناء شراكات جديدة، مع العمل بالتوازي على تقديم عروض قيمة وتنافسية تستهدف قطاع المؤسسات والشركات.

تاريخ الشركة

تأسست الشركة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥ كشركة مساهمة عامة، وحصلت في فبراير ٢٠٠٦ على ترخيص مزاولة خدمات الاتصالات من هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA). وبموجب هذا الترخيص، أصبحت الشركة ثاني مزود لخدمات الاتصالات المحلية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، لتنضم إلى جانب شركة اتصالات في هذا القطاع الحيوي. بداءً من ٠١ يناير ٢٠٠٦، قامت المجموعة بالاستحواذ على كامل عمليات وأعمال الاتصالات التي كانت تُشغلها "تيكوم" في وقت سابق ضمن حدود منطقة تيكوم الحرة والمناطق المحيطة بها. وقد شمل هذا الاستحواذ جميع خدمات اتصالات الخطوط الثابتة وخدمات الاتصالات ذات النطاق العريض التي كانت تقدمها. وفي فبراير ٢٠٠٦، أنشأت المجموعة علامتها التجارية التشغيلية الرسمية، "دو".

في أبريل ٢٠٠٦، طرحت الشركة أسهمها للاكتتاب العام الأولي، وشهد الاكتتاب تغطية تجاوزت ١٦٧ ضعفًا، حيث بلغت قيمة الطلبات الإجمالية أكثر من ٤٠٠ مليار درهم إماراتي، وتم إدراجها في سوق دبي المالي.

في عام ٢٠٠٧، تم تفعيل اتفاقية الربط البيني، وذلك بناءً على توجيه رسمي أصدرته هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA). وتُعد اتفاقية الربط البيني الإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقة التشغيلية بين المجموعة وشركة اتصالات والمزيد، وذلك فيما يخص إنهاء المكالمات وتبادل الخدمات الأخرى على شبكة كل منهما. يرجى مراجعة قسم "*العقود الجوهرية— اتفاقية الربط البيني*". في نفس العام، أطلقت المجموعة منتجاتها لخدمات الاتصالات المتنقلة والخدمات المنزلية، وسجلت أول مليون مشترك في خدمات الهاتف المحمول. بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، حققت المجموعة إنجازًا بوصول عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول ثلاثة ملايين مشترك، وبحلول عام ٢٠٠٩، بلغت حصتها السوقية ٣٢٪.

نجحت المجموعة خلال عام ٢٠١٠ في تأمين تمويل بقيمة تقديرية تصل إلى مليار دولار أمريكي، وقد تم تحقيق ذلك من خلال استراتيجية تمويل مزدوجة شملت إصدار حقوق أولوية للمساهمين وتمويل من الموردين. خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ و٢٠١٤، افتتحت المجموعة مركزًا لرعاية العملاء في الفجيرة، وأطلقت أول مركز بيانات عربي، داتا مينا، وأعلنت عن تقنية VoLTE الأولى من نوعها في المنطقة، مما أتاح للمستخدمين التحدث والتصفح عبر الإنترنت في وقت واحد بسرعات 4G وLTE فائقة السرعة.

في عام ٢٠١٦، أصبح "du Teleport" أول مركز بث فضائي في الشرق الأوسط يحصل على شهادة برنامج اعتماد محطات البث الفضائي التابع للرابطة العالمية للمحطات الأرضية. شهد عام ٢٠١٧ إطلاق المجموعة لعلامتها التجارية الثانية للهاتف المحمول، وهي "فيرجن موبايل"، حيث جاء هذا الإطلاق تفعيلاً لبنود اتفاقية ترخيص العلامة التجارية لشركة فيرجن، وبذلك أصبحت "فيرجن موبايل" أول خدمة هاتف محمول رقمية بالكامل تُقدم في دولة الإمارات. في عام ٢٠١٨ أسست المجموعة قسم حلول المؤسسات بهدف دمج وتوحيد كل من قسم اتصال المؤسسات وقسم حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢، قامت المجموعة بإطلاق حزمة متكاملة من الخدمات الجديدة. تضمنت هذه الخدمات تدشين أسرع شبكة 5G في دولة الإمارات، وإنشاء متجر إلكتروني مصمم خصيصًا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) في رحلات التحول الرقمي الخاصة بها. كما شملت إطلاق حلول الإنترنت السريع عبر خدمة اللاسلكي المنزلي بتقنيتي 4G و5G، بالإضافة إلى تقديم حل شبكة 5G خاصة مستقلة تعتمد على تقنية النفاذ الراديوي المفتوحة. في عام ٢٠٢٣، حققت المجموعة إنجازًا كبيرًا على مستوى الشبكة حيث أصبح حركة بيانات 5G هي الأكثر هيمنة على شبكة الهاتف المحمول الخاصة بها.

استمرت المجموعة في تقديم حلول مبتكرة خلال عام ٢٠٢٤، حيث قامت بإطلاق "*du Pay*"، وهي منصتها المتكاملة للخدمات المالية الرقمية. كما أجرت عملية تطوير شاملة لمحفظتها المخصصة لقطاع الشركات، تضمنت إطلاق علامتين فرعيتين جديدتين: الأولى هي "*du Tech*" المتخصصة في تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة للجهات الحكومية، والمؤسسات الكبرى، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME). أما الثانية فهي "*du Infra*"، والتي تركز على توفير خدمات وعمليات شبكات محسنة. كما تم الإعلان عن شراكة استراتيجية مع "تليفونيكا" بهدف تسريع الابتكار وتعزيز النمو المتبادل للأعمال. انضمت المجموعة أيضًا إلى برنامج "أورانج أليانس"، مما يعزز تعاونها مع الشركات الدولية الرائدة في قطاع الاتصالات. يرجى الرجوع إلى قسم "*الشراكات*".

في أبريل ٢٠٢٥، أعلنت المجموعة عن اتفاقية تجارية مع شركة مايكروسوفت لتطوير مركز بيانات جديد فائق النطاق تكون "شركة مايكروسوفت" المستأجر الرئيسي له.

نقاط القوة التنافسية

تؤمن المجموعة أنها تمتلك العديد من نقاط القوة التنافسية الرئيسية التي تمكنها من تحقيق نمو مستدام وطويل الأمد في سوق الاتصالات والخدمات الرقمية بدولة الإمارات، وتشمل هذه النقاط:

مشغل اتصالات يركز على دولة الإمارات ويستفيد من الأساسيات الاقتصادية الكلية التي تدعم نمو القطاع

تُباشر المجموعة عملياتها التشغيلية في دولة الإمارات، وهي دولة تتميز ببيئة اقتصادية كلية تتسم بالاستقرار، ووضوح السياسات، وآفاق نمو واعدة وجذابة على المدى الطويل. وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بنسبة ٤٪ في عام ٢٠٢٥ وبمعدل سنوي متوسط قدره ٤,٧٪ حتى عام ٢٠٢٧، وهي معدلات نمو تتجاوز بكثير معدلات النمو في معظم الأسواق المتقدمة. بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤٨,٨ ألف دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، وهو أعلى بكثير من المتوسط لدول مجلس التعاون الخليجي البالغ ٣٨,٦ ألف دولار أمريكي، وفقًا لتقرير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. تُقدم دولة الإمارات بيئة أعمال مستقرة وجذابة للمستثمرين، مدعومة بعدة عوامل تشمل معدلات التضخم المنخفضة (المتوقع أن تبلغ حوالي ٢٪ في عام ٢٠٢٥، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي)، وارتباط عملتها بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى الإدارة المالية السليمة والرشيدة. بينما لا تزال الهيدروكربونات جزءًا من الاقتصاد، فقد تقدمت دولة الإمارات بثبات في تنفيذ أجندتها الطموحة للتنويع الاقتصادي، حيث ساهمت القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، بارتفاع من ٧١٪ في عام ٢٠١٨، وفقًا للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، مما يعكس تحولاً نحو قطاعات التجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والخدمات المالية والعقارات بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية. تهدف المبادرات الاستراتيجية، مثل "مشاريع ٥٠" و"نحن الإمارات ٢٠٣١"، إلى مضاعفة حجم الاقتصاد الوطني بحلول عام ٢٠٣١. كما تسعى هذه المبادرات إلى ترسيخ مكانة الدولة ضمن الاقتصادات العشرة الكبرى عالميًا، وذلك من خلال التركيز المستهدف على التحول الرقمي، وتطوير الصناعات القائمة على المعرفة، وتعزيز قطاع الطاقة الخضراء.

تُشكل الديناميكية السكانية في دولة الإمارات محركًا هيكليًا إضافيًا يدعم النمو الاقتصادي. تضاعف عدد سكان دولة الإمارات ثلاث مرات تقريبًا كل ٢٠ عامًا منذ عام ١٩٨٠، حيث ارتفع من مليون نسمة في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ١٠,٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٣، وفقًا للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. من المتوقع أن يستمر النمو السكاني، حيث تشير التوقعات على المدى المتوسط إلى أن عدد السكان سيصل إلى ١١,٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، مع تركز النمو في المدن الكبرى مثل دبي وأبو ظبي، وفقًا لصندوق النقد الدولي. وتتميز التركيبة السكانية للدولة بأن معظمها في سن العمل، وتُظهر مشاركة رقمية عالية. على سبيل المثال، في نهاية عام ٢٠٢٣، كان حوالي ٧٩٪ من سكان دولة الإمارات دون سن ٤٤ عامًا، وفقًا لمنصة "بيانات"، مما يدعم الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية واتصال الجوال.

تستمر إصلاحات السياسات مثل "التأشيرات الذهبية" و"التأشيرات الخضراء" طويلة الأجل، إلى جانب إتاحة الملكية الأجنبية الكاملة في عدد من القطاعات الاقتصادية الجديدة، في جذب المهنيين المهرة والاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، أصبح قطاع السياحة مساهمًا مهمًا في الاقتصاد، حيث استقبلت الدولة ٢٤,٨ مليون زائر دولي في عام ٢٠٢٣ ومن المتوقع أن تستقبل ٣١,٢ مليون زائر بحلول عام ٢٠٢٦، وفقًا لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. تدعم الاستثمارات في البنية التحتية للمطارات والفنادق وتطوير المدن الذكية الطلب على خدمات الاتصالات.

وتهدف استراتيجية الاقتصاد الرقمي لدولة الإمارات إلى مضاعفة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣١ من ٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢، وفق بيانات وزارة الاقتصاد الإماراتية. تدعم برامج مثل أجندة دبي D33 ومنصة الابتكار Hub71 في أبو ظبي التنافسية الرقمية الوطنية. ويُعزز هذا النمو كذلك من خلال مبادرات الحكومة الذكية والاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك منصات الحكومة الإلكترونية مثل نظام الهوية الرقمية "UAE PASS"، ومشاريع المدن الذكية مثل "دبي الذكية"، والأطر الوطنية مثل استراتيجية دولة الإمارات للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١، التي وضعتها وزارة شؤون مجلس الوزراء في دولة الإمارات. وتخلق هذه المبادرات طلبًا مستدامًا على الاتصال عالي السرعة والآمن. بالإضافة إلى ذلك، تُرسخ دولة الإمارات مكانتها كمركز إقليمي لشركات الحوسبة السحابية العملاقة، حيث أطلقت شركات عالمية رائدة مثل شركة مايكروسوفت، وأمازون ويب سيرفيسز، ومنصة جوجل كلاود، وأوراكل، مراكز بيانات ومناطق سحابية داخل الدولة. وتتطلب هذه المشاريع التطويرية بنية تحتية للاتصالات قابلة للتوسع ومنخفضة الكمون، وتُعزز كذلك الدور الحيوي لمزودي الخدمات الرقمية المتكاملين.

وتعزز هذه العوامل مجتمعة بيئة الاقتصاد الكلي التي تعتقد المجموعة أنها تدعم بشكل كبير الطلب طويل الأجل على خدمات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الرقمية.

مشغل اتصالات متكامل في سوق اتصالات قوي يضم شركتين، مدعومًا بعوامل نمو قوية للقطاع

تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى بين دول المنطقة من حيث جاهزية الاتصالات، وفقًا لمؤشر جاهزية الشبكة ٢٠٢٤ الصادر عن معهد بورتولانز. تتيح الحالة المتقدمة نسبيًا لسوق الاتصالات في دولة الإمارات لمشغليها تسعير منتجاتهم بما يتماشى مع جودة خدماتهم ومنتجاتهم. وفقًا لجمعية النظام العالمي للاتصالات المتنقلة GSMA 2024، وصل مستوى انتشار الهاتف المحمول في دولة الإمارات إلى ٢٣١٪ في عام ٢٠٢٤، وهو أحد أعلى مستويات الانتشار في جميع أنحاء العالم وأعلى من المستويات المسجلة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مثل الكويت (١٨٤٪)، أو قطر (١٧٢٪)، أو المملكة العربية السعودية (١٢٦٪)، كما ورد في GSMA Intelligence. كما تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط، وتُصنف ضمن الدول الرائدة عالميًا في تغطية الألياف الضوئية، حيث بلغت نسبة تغطية الألياف البصرية إلى المنزل FTTH حوالي ٩٩٪ في عام ٢٠٢٤، متفوقة بذلك على دول مثل قطر (٨٧٪)، والبحرين (٤٩٪)، والمملكة العربية السعودية (٣١٪)، وفقًا لـ IDATE DigiWorld.

سوق الاتصالات في دولة الإمارات كبير الحجم، حيث حقق إيرادات إجمالية تقدر بأكثر من ٥٠ مليار درهم إماراتي في عام ٢٠٢٤، مع إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة التي بلغت ١٩ مليار درهم إماراتي وإيرادات خدمات الخطوط الثابتة التي بلغت ١٦ مليار درهم إماراتي. بالإضافة إلى ذلك، شهد القطاع نموًا متسقًا على مدار السنوات الماضية، حيث نمت إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة بشكل مطرد، مستفيدة من تزايد الطلب على الاتصال والخدمات الرقمية. تواصل الإيرادات من الخدمات الثابتة التوسع، مدفوعة بانتشار النطاق العريض للألياف الضوئية في المناطق المطورة حديثًا من البلاد، وتطوير خدمات الوصول اللاسلكي الثابت، وزيادة طلب الشركات.

تتميز سوق الاتصالات في دولة الإمارات باستقرار هيكلي وديناميات تنافسية قائمة على القيمة. أدى تواجد شركتين رئيسيتين متكاملتين في السوق، وهما "دو" و"اتصالات والمزيد"، عن بيئة تنافسية محتدمة بين مشغلي الاتصالات، على الارتقاء بجودة الشبكة وتحسين مستوى خدمة العملاء. تؤدي هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) دورًا محوريًا في ضمان الالتزام بالإطار التنظيمي وتواصل مشاركتها المستمرة مع المشغلين بشأن مختلف قضايا القطاع، مثل أسعار المنتجات والخدمات، وتنظيم التعريفات، وتحديد أسعار الربط، وحماية المستهلك.

يستند عرض خدمات المجموعة إلى تصميم يركز على العملاء ويوفر الراحة عبر الحلول الرقمية. تقدم المجموعة عددًا كبيرًا من الميزات الرقمية، بما في ذلك دعم بطاقات eSIM، والتسجيل عبر التطبيقات، وأدوات خدمة العملاء المتقدمة.

تتمكن المجموعة من خلال تركيزها على السوق الإماراتي من الاستجابة بفاعلية وكفاءة لاحتياجات السوق المحلي. ويتضح نجاح خدمات ومنتجات المجموعة من خلال نمو حصتها من خدمات الاتصالات المتنقلة من حيث القيمة من ٣٣,٠٪ إلى ٣٦,٠% وحصتها من خدمات الخطوط الثابتة من حيث القيمة من ٢٠,٣٪ إلى ٢٧,١ % خلال الفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥. يُعد الاعتراف الأخير بالمجموعة بصفتها العلامة التجارية العشرين الأقوى عالميًا في مجال الاتصالات من قبل "براند فاينانس تليكومز ١٥٠" (٢٠٢٥)، متجاوزة عتبة ٣ مليارات دولار أمريكي في قيمة العلامة التجارية، إنجازًا مهمًا يسلط الضوء على التزامها بالتميز والابتكار وتعزيز بنيتها التحتية للشبكة، وتحسين تجربة عملائها، وتبني التحول الرقمي.

ومن المتوقع أيضًا أن تدفع اتجاهات القطاع المواتية النمو المستقبلي. وتساهم الرقمنة المتزايدة للأعمال والخدمات الحكومية، وإطلاق تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتبني حلول الحوسبة السحابية والدفاع السيبراني في تعزيز الطلب الهيكلي على البنية التحتية عالية السرعة، والآمنة، والقابلة للتطوير. توفر أجندة التحول الرقمي الوطنية لدولة الإمارات زخمًا إضافيًا، وذلك في ظل تزايد اعتماد الشركات على التقنيات الذكية، وتكامل الخدمات العامة مع المنصات الرقمية الحديثة. ومن المتوقع أن تزيد هذه التحولات من الطلب على مزودي الخدمات المتكاملة مثل المجموعة التي يمكنها دمج الاتصال مع حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المدارة.

تعتقد المجموعة أن خصائص السوق هذه تدعم قطاع اتصالات قوي ومُحفز للابتكار، يتميز بأسس قوية وإمكانات نمو طويلة الأمد مدعومة بالقدرة على الاستثمار، والتي تفوق بكثير الأسواق الأخرى.

استراتيجية السوق الواحدة الواضحة والمركزة التي تُعد جوهر النجاح كمزود لخدمات الاتصالات والخدمات الرقمية في دولة الإمارات

يُعزز تركيز المجموعة على السوق الإماراتي من خلال توافقه مع أولويات السياسة الوطنية الطموحة، فضلاً عن كفاءة عمليات توظيف رأس المال، وتبني نموذج تشغيلي مُصمم خصيصًا لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المحلية بشكل فعال. تُمكن هذه الاستراتيجية التي تركز على سوق واحدة المجموعة من تحقيق توسع فعال عبر كافة شرائح العملاء المستهدفة، والتي تشمل الأفراد والشركات والجهات الحكومية. ويُسهم هذا التركيز في تجنب التعقيدات والمخاطر التشغيلية والمالية التي قد تنجم عن إدارة عمليات واسعة النطاق على الصعيد الدولي.

يرتكز نجاح المجموعة على ركائز استراتيجية رئيسية، بما في ذلك:

- **خدمات ومنتجات مبتكرة وحلول عملاء مخصصة:** قامت المجموعة بتوسيع محفظة منتجاتها من خلال استراتيجيات تجزئة. وتشمل الأمثلة على ذلك خدمة *اللاسلكي المنزلي* للأماكن ذات الوصول المحدود للألياف الضوئية، *بطاقة السعادة* لشريحة العمال ذوي الياقات الزرقاء، وباقات الزوار الحصرية، والتي تتضمن خصومات في المناطق السياحية الرئيسية. وتعكس هذه الخدمات والمنتجات قدرة المجموعة على تخصيص الحلول وتلبية متطلبات الطلب المتنوعة، مما يعزز ملاءمتها لمختلف شرائح العملاء.

- **التوسع في القطاعات المجاورة عالية النمو:** قامت المجموعة بإنشاء وتوسيع منصات خدمات رقمية جديدة بما في ذلك "*du Tech*" (لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) و"du Pay" (للتكنولوجيا المالية). وتعمل هذه المنصات كمحركات للنمو وممكّنات لتحقيق القيمة بما يتجاوز الاتصالات التقليدية، وتشكل جزءًا من التطور إلى مزود خدمات رقمية متكامل. على وجه الخصوص، تدعم "*du Pay*" الشمول المالي للفئات السكانية التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية، من خلال توفير خدمة التحويلات الرقمية للأموال. وتتطلع المجموعة إلى مواصلة تقييم وإطلاق قطاعات مجاورة في مجالات النمو التي لها أوجه تآزر مع قطاع الاتصالات والمجالات التي تتمتع فيها المجموعة بمكانة قوية. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم المجموعة مواصلة توسيع تواجدها في البنية التحتية للحوسبة السحابية ومراكز البيانات. وتدعم اتفاقية المجموعة مع شركة مايكروسوفت لبناء مركز بيانات فائق النطاق في دولة الإمارات والشراكات التعاونية – مثل الشراكة مع " Oracle Alloy" – الطلب من مقدمي الخدمات السحابية الضخمة وتطبيقات السحابة السيادية وتستند هذه المبادرات إلى الأهداف الوطنية لدولة الإمارات لتطوير بنية تحتية رقمية آمنة ودعم قطاعات النمو المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وتدير المجموعة حاليًا خمسة مراكز بيانات تقع استراتيجيًا في جميع أنحاء دولة الإمارات، بما يشمل مرافق في إمارتي أبو ظبي ودبي. وتدعم هذه المرافق اعتماد الحوسبة السحابية للشركات، واستعادة البيانات بعد الكوارث، واحتياجات استضافة البيانات السيادية.

- **تجربة عملاء رقمية بشكل أساسي:** تبنت المجموعة نهجًا يركز على الرقمية أولاً في جميع مراحل رحلات العملاء لديها. ويُعد التفاعل الرقمي جزءًا أساسيًا من تقديم الخدمات، حيث بلغ عدد مستخدمي تطبيق "دو" أكثر من ثلاثة ملايين عميل. وتشمل التحسينات المستقبلية الميزات القائمة على الذكاء الاصطناعي التوليدي للدعم في الوقت الفعلي، والتخصيص الأعمق عبر التحليلات التنبؤية، وأدوات إدارة قيمة العميل الموسعة التي توفر عروضًا سياقية – مثل المساعدة في ركن السيارات وعروض التجوال بناءً على بيانات الموقع بالإضافة إلى المنتجات المخصصة والتذكيرات في الوقت المناسب بناءً على الاستخدام.

- **شبكة متقدمة وهندسة تكنولوجيا المعلومات:** تخضع المجموعة حاليًا لبرنامج تحول في تكنولوجيا المعلومات يهدف إلى ترقية أنظمتها الداخلية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك التحول إلى بنية مرنة تدمج التحليلات والأتمتة والذكاء الاصطناعي عبر تقديم الخدمات. قامت المجموعة بتوسيع شبكتها، ويتم حاليًا نقل أكثر من ٧٠٪ من حركة بيانات الهاتف المحمول الخاصة بها عبر شبكة الجيل الخامس (5G)، مما يوفر اتصالاً عالي الجودة وكفاءات أكبر. تشمل التحسينات المخطط لها نشر تقنية الجيل الخامس المتقدم (5G-Advanced) على نطاق تغطية واسعة داخل المباني، وتوسيع نطاق الوصول اللاسلكي الثابت في المناطق الريفية عبر شبكتها الأساسية للألياف الضوئية.

- **تنمية الكوادر البشرية والمواهب الرقمية:** تواصل المجموعة الاستثمار في تنمية المهارات الرقمية من خلال التدريب المستهدف في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليلات البيانات. تُصنف درجات مشاركة الموظفين لدينا ضمن الشريحة العليا (أعلى ١٠٪) على مستوى العالم، نتيجة تبني المجموعة لثقافة مؤسسية قوامها الأداء المتميز والشمولية.

- **اتباع نهج التنفيذ الموجه وتعزيز قيمة حقوق المساهمين:** تهدف المجموعة إلى تحقيق نمو مربح مع الحفاظ على الانضباط التشغيلي والمالي، من خلال نموذجها التشغيلي المجزأ واستثمارها في المنصات القابلة للتطوير.

تعتقد المجموعة أن استراتيجيتها المتكاملة تدعم قدرتها على خدمة قاعدة عملاء واسعة، والتكيف بسرعة مع الاتجاهات الناشئة، وتحقيق عوائد من خلال التنفيذ المركز داخل السوق.

منهجية نمو تهدف لتوسيع خدمات الاتصالات الأساسية والقطاعات المجاورة ذات القيمة المضافة

لا تزال أعمال الاتصال الأساسية للمجموعة تُشكل الركيزة المحورية لاستراتيجيتها للنمو، ويُعزز هذا التوجه من خلال الاستثمارات طويلة الأجل في مجالات مثل جودة الشبكة المتميزة، والتميز في خدمة العملاء، بالإضافة إلى الابتكار في المنتجات. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، كان لدى المجموعة أكثر من ٩,١ مليون مشترك في خدمة الهاتف المحمول، مع نمو بنسبة ٩,٩ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ في قطاع الدفع اللاحق ونمو بنسبة ١,١ في المائة على أساس سنوي في قطاع الدفع المسبق. ويعكس هذا الأداء توفير عروض مستهدفة في حلول التنقل للشركات وتوفير باقات مخصصة للأفراد تلبي أنماط الاستخدام المتطورة، بالإضافة إلى التوسع في قنوات جذب العملاء عبر المنصات الرقمية، وتعزيز منصات الخدمة الذاتية.

شهد قطاع الخدمات الثابتة نموًا في عدد المشتركين بنسبة ١٢٪ في النصف الأول من عام 2025، ليصل إلى ٧٠٦ ألف مشترك في الخدمات الثابتة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥. وقد تحقق هذا النمو بفضل خدمات *Home اللاسلكية*، وتوسيع الشبكة، والطلب المتزايد من الأسر والشركات على الاتصال عالي السرعة والخدمات المتقاربة. واصلت المجموعة زيادة تغطية FTTH، حيث نمت بنسبة ٧٫٩٪ على أساس سنوي في عام ٢٠٢٤ ليصل إجمالي المنازل المغطاة بالخدمة إلى ٧٣٢ ألف منزل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

أظهرت مستويات متوسط الإيراد لكل مستخدم لخدمات الاتصالات المتنقلة لدى المجموعة مرونة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٥ بفضل إجراء تحسينات في مزيج المنتجات المقدمة وجهود البيع البديل، مما دعم استقرار الإيرادات.

تواصل المجموعة أيضًا الاستثمار في تميز الخدمة وتجربة العملاء من خلال القنوات الرقمية. فقد أدت الميزات الجديدة في التطبيق الشامل، وتفعيل شريحة eSIM، وعمليات التسجيل المبسطة إلى تسهيل رحلة جذب العملاء. يستفيد العملاء من الشركات من الحلول المحسنة في الشبكات واسعة المعرفة بالبرمجيات، والشبكات المتنقلة الخاصة، والأمن المدار، مما يتيح مشاركة أعمق عبر القطاعات الرئيسية، مثل التمويل، والرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات اللوجستية.

بينما يظل الاتصال هو الركيزة الأساسية، تقوم المجموعة بتعزيز أعمالها الجوهرية من خلال تقديم خدمات مجاورة قابلة للتطوير، والتي تشمل على سبيل المثال:

- **خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسحابة:** تدير المجموعة خمسة مراكز بيانات موزعة على مستوى الدولة، وتقوم بتطوير مرفق فائق النطاق بالتعاون مع شركة مايكروسوفت. ويوفر هذا المرفق خدمات موجهة لقطاع الشركات مثل الشبكات واسعة المعرفة بالبرمجيات، والحوسبة السحابية الهجينة، والشبكات المتنقلة الخاصة، وحلول الدفاع السيبراني المصممة خصيصًا للقطاعات الحيوية، بما في ذلك الرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية، والتعليم.
- ***"du Pay":*** عالجت منصة "*du Pay*" منذ إطلاقها في عام ٢٠٢٤ معاملات بقيمة فوق ٨٠٠ مليون درهم إماراتي، كما سجل التطبيق نجاحًا كبيرًا على مستوى الانتشار، متجاوزًا حاجز ٥٠٠,٠٠٠ عملية تنزيل. وتدعم المنصة التحويلات من نظير إلى نظير، والتحويلات الدولية إلى أكثر من ٢٠٠ دولة، ومدفوعات الفواتير، والتحويلات المحلية، وبالتالي فإنها تدعم الشمول المالي الرقمي.

وتعكس هذه الجهود نهجًا نشطًا لتعزيز الخدمات الأساسية للمجموعة مع الاستفادة من مصادر الإيرادات الرقمية الجديدة. تؤمن المجموعة بأن هذه الاستراتيجية الموحدة تضعها في مكانة استراتيجية مميزة تمكنها من تحقيق نمو مستدام في كل من قطاعي الأفراد والشركات على حدٍ سواء.

نمو يتسم بالمرونة، وزيادة الربحية، وتوليد تدفقات نقدية قوية

حققت المجموعة أداءً ماليًا قويًا ومرنًا بمرور الوقت، مدعومًا بنمو إيراداتها، وانضباط إدارة التكاليف، والتركيز على تحقيق القيمة. تعتقد المجموعة أن النمو المطرد لإيراداتها، إلى جانب ارتفاع هامش الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والاستهلاك والإطفاء وتحقيق تدفقات نقدية قوية، جميعها عوامل تعكس نموذج أعمال قوي.

- **قاعدة إيرادات متنوعة ومتنامية:** حققت المجموعة في عام ٢٠٢٤ إيرادات بلغت ١٤,٦ مليار درهم إماراتي، مسجلة زيادة بنسبة ٧٫٣٪ على أساس سنوي ومعدل نمو سنوي مركب قدره ٧٫١٪ خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤. وكان هذا النمو واسع النطاق عبر قطاعات أعمالها، مما يدل على طلب قوي على الخدمات التقليدية وخدمات الجيل التالي. ظلت خدمات الاتصالات المتنقلة تشكل الجزء الأكبر من مساهمة إيرادات المجموعة، بينما أظهرت الخدمات الثابتة والعروض الأخرى مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراكز البيانات والتكنولوجيا المالية نموًا متسارعًا. ساهم دمج حلول الشركات ذات القيمة العالية وتعزيز تحقيق الدخل من بنيتها التحتية الرقمية المتنامية في زيادة نمو الإيرادات نموًا متسارعًا.
- **زيادة الربحية مع نمو هوامش الربح:** ارتفعت الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والاستهلاك والإطفاء على أساس سنوي بنسبة ١١,٥٪ لتصل إلى ٦,٥ مليار درهم إماراتي في عام ٢٠٢٤، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٢,٢٪ خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، مما يعكس تحسينات في مزيج المنتجات، وإدارة التكاليف المنضبطة. وصل هامش الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى ٤٤,٢٪ في عام ٢٠٢٤، بارتفاع من ٤٢,٦٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بنسبة ٤٠,٣٪ في عام ٢٠٢٢. تمثلت العوامل الدافعة الرئيسية لنمو هوامش الربح في استراتيجية التركيز على المنتجات والخدمات ذات العوائد المرتفعة، إلى جانب تحسين مزيج المنتجات والخدمات المقدمة، وتحقيق كفاءة في إدارة التكاليف المباشرة، بالإضافة إلى الإدارة الرشيدة والفعالة للمصاريف التشغيلية.
- **نمو قوي في صافي الربح:** ارتفع الربح السنوي على أساس سنوي بنسبة ٤٩,١٪ ليصل إلى ٢,٥ مليار درهم إماراتي في عام ٢٠٢٤، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٤٢,٨٪ خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤. كما ارتفع الربح للسنة كنسبة مئوية من الإيرادات من ٩,٦٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١٧,٠٪ في عام ٢٠٢٤، مما يعكس تحسنًا إجماليًا في هامش

الربح بنسبة ٧,٤٪ خلال هذه الفترة. يُعزى الارتفاع إلى ارتفاع الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والاستهلاك والإطفاء، وتحسين ترشيد مصاريف الاستهلاك والإطفاء، وإصلاح نظام الضرائب ورسم حق الامتياز في عام ٢٠٢٤. تعكس قدرة المجموعة على زيادة ربحيتها بمعدل يفوق نمو الإيرادات انضباطها التكلفي وكفاءتها التشغيلية المستدامة.

- **تحقيق تدفقات نقدية حرة تشغيلية قوية وتوظيف فعال لرأس المال:** بلغت التدفقات النقدية الحرة التشغيلية للمجموعة ٤,٤ مليار درهم إماراتي في عام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ٢٢,٨٪ مقارنة بالعام السابق. وارتفعت التدفقات النقدية الحرة التشغيلية بمتوسط ٢٣,٠٪ على أساس سنوي من ٢,٩ مليار درهم إماراتي منذ عام ٢٠٢٢. تمت تسوية النفقات الرأسمالية على أساس سنوي، مما أدى إلى خفض كثافة رأس المال إلى ١٤,٠٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنة بنسبة ١٧,٤٪ في عام ٢٠٢٢. وقد نتج عن ذلك نسبة تحويل نقدي بلغت ٦٨,٤٪ حيث شهدت تحسنًا بواقع ١١,٥ نقطة مئوية مقارنة بنسبة تحويل نقدي للمجموعة بلغت ٥٦,٩٪ في عام ٢٠٢٢. تواصل المجموعة الحفاظ على نهج منضبط للاستثمار، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تعزز قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل، مثل نشر شبكة 5G، وتوسيع FTTH، وتطوير مراكز بيانات جديدة. وقد عزز المستوى العالي لتوليد النقد قدرتها على تمويل مبادرات النمو مع زيادة القيمة العائدة لمساهميها.
- **بيانات مالية قوية تدعم المرونة والنمو المستقبلي:** تسمح القوة المالية للمجموعة بالحفاظ على مرونتها وثباتها وسط حالة عدم اليقين الخارجي، بما في ذلك التقلبات الاقتصادية الكبرى وديناميات القطاع المتغيرة. وتعتقد المجموعة أن التزامها بنهج مالي متحفظ، مقترنًا بامتلاكها ميزانية عمومية متينة، وتطبيقها لممارسات حكيمة لإدارة المخاطر، يضمن بشكل فعال استمرارية أعمالها، ويعزز من قدرتها على الحفاظ على وتيرة الاستثمارات الضرورية، ويمكنها من مواجهة أي تقلبات قد تطرأ في المستقبل. تعتقد المجموعة أن محاور تركيزها على النمو المستدام للإيرادات، وتحسين الهوامش، وتوليد التدفقات النقدية الحرة ستشكل مستقبلاً ركيزة متينة لخلق قيمة طويلة الأجل.

ميزانية عمومية قوية وسجل حافل بتوزيعات أرباح ثابتة للمساهمين

تحافظ المجموعة على مركز مالي قوي ومتحفظ، حيث تتجلى قوة ميزانيتها العمومية في إجمالي السيولة البالغ ٢,٦ مليار درهم إماراتي (يشمل أرصدة نقدية وبنكية بقيمة ٠,٦ مليار درهم إماراتي بالإضافة إلى تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة بقيمة ٢,٠ مليار درهم إماراتي) كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥. تتسم الميزانية العمومية للمجموعة بخلوها من الرفع المالي المفرط، مما يمنحها سيولة ومرونة مالية كبيرة لدعم استمرارية تمويل مبادرات النمو الاستراتيجية، وفي الوقت ذاته تعزيز عوائد المساهمين.

وقد أظهرت المجموعة التزامًا واضحًا بعوائد المساهمين من خلال توزيعات ثابتة وكبيرة بمرور الوقت، مع توزيعات أرباح سنوية غير منقطعة منذ دفعها أول توزيع أرباح للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١. في عام ٢٠٢٤، اقترحت المجموعة توزيع أرباح بقيمة ٠,٥٤ درهم إماراتي للسهم الواحد (وهو أعلى توزيع أرباح تم الإعلان عنه في تاريخ المجموعة)، مما يمثل زيادة بنسبة ٥٨,٨٪ عن العام السابق ونسبة توزيع أرباح بلغت ٩٨٪. ومن الجدير بالذكر أن المجموعة قد قامت بزيادة مطردة في كل من توزيعات الأرباح للسهم الواحد ونسبة توزيع الأرباح على مدار السنوات الثلاث الماضية، من ٠,٢٤ درهم إماراتي للسهم في عام ٢٠٢٢ (بنسبة توزيع ٨٩٪) إلى ٠,٥٤ درهم إماراتي في عام ٢٠٢٤ (بنسبة توزيع ٩٨٪)، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي مركب قدره ٥٠,٠٪ ويعكس تزايد الربحية وقدرة المجموعة على توليد التدفقات النقدية. تدعم مستويات الأرباح التدفقات النقدية الحرة التشغيلية القوية واستراتيجية تخصيص رأس المال المنضبطة.

تدير المجموعة بفاعلية توظيف رأس مالها، مما يضمن قدرتها على العمل بشكل مستدام، وتمويل مسار أعمالها العادي، والاستثمارات الاستراتيجية، وتنفيذ سياسة توزيع أرباح مستدامة. يرتبط هذا الأداء الثابت في توزيع الأرباح ارتباطًا وثيقًا بقدرة المجموعة على تمويل النفقات الرأسمالية من التدفقات النقدية المتولدة داخليًا. اعتمدت المجموعة بشكل أساسي على التدفقات النقدية المتولدة داخليًا لتمويل استثمارات الشبكة ومبادرات النمو الاستراتيجية على مدار السنوات العديدة الماضية، مما قلل من الاعتماد على التمويلات الخارجية. وقد عززت هذه الاستراتيجية المالية قدرة المجموعة على دعم توزيع أرباح متزايد مع الحفاظ على مرونة كافية لتمويل الاستثمارات الجارية في البنية التحتية الرقمية، ونشر شبكة 5G، والمنصات المجاورة مثل مراكز البيانات فائقة النطاق وخدمات التكنولوجيا المالية.

تعتبر المجموعة دفع الأرباح أولوية في تخصيص رأس المال، وتلتزم بتوزيع أرباح تنافسية على مساهميها. وعلى الرغم من أن مبالغ الأرباح قد تختلف، فإن تركيز المجموعة يظل على الحفاظ على تحقيق عوائد تنافسية من خلال الإدارة المنضبطة لرأس المال.

الاستراتيجية

تتمثل رؤية المجموعة في أن تصبح "مزودًا رائدًا لخدمات الاتصالات والخدمات الرقمية"، بناءً على الركائز الاستراتيجية الخمس التالية:

- قيادة وتنمية الأعمال الأساسية؛

- تقديم تجربة عملاء رقمية ومتميزة؛
- الحفاظ على بنية تحتية وحلول وتقنيات متطورة؛
- تعزيز النجاح من خلال تمكين الموظفين؛ و
- تعزيز قيمة حقوق المساهمين من خلال التميز في الأعمال والتوسع في الأعمال المجاورة.

تهدف الأجندة الاستراتيجية للمجموعة إلى تعزيز أساسها الراسخ في خدمات الاتصالات والخدمات الرقمية، مع التوسع في القطاعات المجاورة ذات الإمكانات العالية للنمو، مما يؤدي إلى خلق قيمة مستدامة لمساهميها. تم تصميم الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء، والاتجاهات التكنولوجية الناشئة، ومبادرات التحول الأوسع التي وضعتها حكومة الإمارات العربية المتحدة.

قيادة وتنمية الأعمال عبر التركيز على الفرص الأساسية المجاورة والمختارة

تستمر المجموعة في ترسيخ مكانتها التنافسية من خلال تقديم باقات وعروض مجزأة، بالإضافة إلى تطوير حلول مصممة بعناية فائقة لتلبية المتطلبات المتنوعة لشرائح عملائها. وقد أدت استراتيجيات التجزئة إلى إطلاق منتجات مستهدفة، مثل خدمة Home اللاسلكية للمناطق ذات التغطية المحدودة بالألياف الضوئية، *وشرائح السعادة* لقطاع العمالة، وباقات حصرية للزوار تتضمن خصومات في مناطق الجذب السياحي الرئيسية.

علاوةً على ذلك، تبحث المجموعة عن فرص استثمارية في قطاعات واعدة ذات إمكانات نمو مرتفعة، مثل التكنولوجيا المالية، إنترنت الأشياء ومراكز البيانات والحلول السحابية والدفاع السيبراني والحوسبة الطرفية، وذلك بهدف استحداث مصادر إيرادات جديدة عبر استغلال أصول شبكتها الحالية ومكانتها المرموقة في السوق. في حين من المتوقع أن تزيد هذه المبادرات من التنويع وتقليل الاعتماد على إيرادات الصوت والبيانات التقليدية على المدى المتوسط والطويل، يظل الهدف الأساسي هو تقديم أفضل عروض العملاء وخدمات الاتصالات.

في سياق قطاع التكنولوجيا المالية، يمثل إطلاق منصة "*du Pay*" خطوة استراتيجية ترسخ مكانة المجموعة كعامل تمكين رئيسي للشمول المالي، خاصة للفئات المستبعدة ماليًا وذات الدخل المحدود، عبر توفير خدمات تحويل الأموال الرقمي محليًا ودوليًا، بما يدعم جهود دولة الإمارات في التحول نحو اقتصاد لا نقدي.

علاوة على ذلك، من المتوقع ان يكون النمو في المجالات المجاورة المختارة مدفوعا بالتوسع المتسارع لمحفظة du Tech في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و توسيع البنية لمراكز البيانات، مما يدعم إقامة شراكات مع الشركات العملاقة للخدمات السحابية و مزودي الخدمات السحابية واسعي النطاق و مزودي الخدمات السحابية الإقليميين، مع مشاريع مثل الشراكة مع مركز "AI Hosting Hub" التي تدفع التقدم في خدمات الحوسبة السحابية والخدمات المدارة، بالإضافة إلى الإعلان الحديث عن تطوير مركز بيانات فائق النطاق لشركة مايكروسوفت كمستأجر وحيد، بتكلفة تشغيلية ورأسمالية إجمالية تبلغ نحو ملياري (2) درهم إماراتي.

البنية التحتية السحابية الآمنة والسيادية لدى المجموعة، متوقعة ان توفر الأدوات الأساسية لبناء منصات رقمية شاملة تدعم نجاح الأعمال للإدارات الحكومية والشركات في دولة الإمارات. ستوفر محفظة المجموعة من الخدمات الرقمية الجديدة لعملائها خيارات أوسع من الخدمات ذات الصلة، مما يعكس التزام المجموعة تجاه عملائها وحرصها على تحقيق أقصى درجات رضاهم.

تقديم تجربة عملاء رقمية ومتميزة

تنفذ المجموعة برنامج تحول متعدد السنوات لتكنولوجيا المعلومات، يهدف إلى ترسيخ مكانة المجموعة كمزود لخدمات رقمية متكاملة بالكامل. يتبنى هذا البرنامج التحولي استراتيجية "الرقمية أولاً" في كافة جوانب المنتجات والخدمات ومسارات تجربة العملاء، بهدف إعادة صياغة تجربة العملاء، وتحقيق مستويات متقدمة من سهولة الوصول، والتبسيط، والكفاءة التشغيلية، ورفع معدلات رضا العملاء. يرتكز هذا التحول على تطبيق حزمة تكنولوجيا معلومات مرنة تمكّن من اتخاذ قرارات أسرع وأكثر مرونة، مع تقليل أي معوقات قد تواجه العملاء في تفاعلاتهم مع المجموعة.

يستخدم أكثر من ثلاثة ملايين عميل الآن تطبيق "دو"، مما يعكس زيادة الاعتماد الرقمي والمشاركة. وتشمل خطط الرقمنة المستقبلية دمج حلول مدعومة بالذكاء الاصطناعي التوليدي في تطبيق "دو" لدعم العملاء في الوقت الفعلي. نجح برنامج التحول التقني للمجموعة بالفعل في تبسيط تجارب العملاء من خلال تحويل الأنظمة القديمة وتمكين تقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر تخصيصًا. تستفيد أدوات إدارة قيمة العميل حاليًا من تحليلات متقدمة وتنبؤية في الوقت الفعلي لتوقع احتياجات العملاء، مثل تقديم حلول مواقف المطارات عبر الرسائل النصية بناءً على بيانات الموقع. ومن المتوقع أن تقدم التحسينات الإضافية لأدوات إدارة قيمة العملاء عروضًا مخصصة للغاية من خلال الاستفادة من توصيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة،

والآمنة، والأخلاقية. تواصل المجموعة الاستثمار بنشاط في الذكاء الاصطناعي والأتمتة لتعزيز إدارة الشبكة، وتفاعل العملاء، وكفاءة العمليات الخلفية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في قطاع الاتصالات.

الحفاظ على بنية تحتية وحلول وتقنيات متطورة

استثمرت المجموعة بكثافة في توسيع شبكاتها 5G، و5G-Advanced (الوصول إلى سرعات 5.1 جيجابت في الثانية عبر تجميع ثلاث مشغلين)، وشبكات الألياف الضوئية. ومن المتوقع أن تكون هذه بمثابة أساس لخدمات الجيل التالي، بما في ذلك البنية التحتية للمدن الذكية، والأتمتة الصناعية، وتطبيقات زمن الاستجابة المنخفض للغاية. وستعمل التقنيات المتطورة التي تمتلكها المجموعة على تعزيز مكانتها في توفير اتصال رائد في المجال، وتحسين قابلية التوسع، وتحقيق التميز التشغيلي، وتوفير تطبيقات مؤسسية متقدمة تواصل المجموعة تعزيز مكانتها الريادية في مجال نشر تقنية الجيل الخامس (5G)، مع تحقيق تغطية سكانية تصل إلى ٩٩٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، واستحواذ شبكة الجيل الخامس (5G) على أكثر من ٧٠٪ من إجمالي حركة بيانات الهاتف المتحرك للمجموعة، وذلك بالتزامن مع التوسع في توفير حلول الوصول اللاسلكي الثابت من خلال منتجات مثل خدمة Home اللاسلكية. بالإضافة إلى ذلك، تخدم الشبكات المتنقلة الخاصة بالمجموعة القطاعات الرأسية مثل الخدمات اللوجستية، وتقدم عرض نطاق ترددي مخصص يضمن الأداء الأمثل لتطبيقات إنترنت الأشياء التي تعتمد على المعالجة الفورية للبيانات. تواصل المجموعة تعميق تواجدها من خلال العديد من المبادرات في قطاعي المؤسسات والقطاع العام، اللذين يمثلان مكونًا مهمًا ومتناميًا ضمن نسيج الاقتصاد الرقمي لدولة الإمارات. تهدف استراتيجية الاقتصاد الرقمي في البلاد إلى مضاعفة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات من ٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٠,٠٪ في عام ٢٠٣١. عززت الشراكات مع شركات عالمية مثل أوراكل (أوراكل ألوي) وشركة مايكروسوفت قدرات المجموعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحلول الحوسبة السحابية السيادية المتقدمة للمؤسسات. من خلال توفير حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخصصة – بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والدفاع السيبراني، والخدمات المدارة، واستضافة مراكز البيانات المشتركة - تهدف المجموعة إلى دعم نمو عملاء المؤسسات والجهات الحكومية في رحلاتهم نحو التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. ترى المجموعة أن التوافق مع الأجندة الرقمية الاستراتيجية لدولة الإمارات، بما في ذلك مبادراتها في الحكومة الذكية، والثروة الصناعية الرابعة (4.0)، والذكاء الاصطناعي، هو ممكّن رئيسي للنمو المستقبلي. وعلى هذا النحو، تعتزم المجموعة مواصلة توسيع عروضها من حلول الأعمال التجارية بالتعاون مع شركاء التكنولوجيا العالميين وشركات تكامل الأنظمة.

تعزيز النجاح من خلال تمكين الموظفين

تهدف المجموعة إلى أن تكون جهة التوظيف المفضلة لأبرز الكفاءات. كما تسعى من خلال تطوير المهارات الرقمية وتطوير القيادات إلى بناء والحفاظ على قوة عاملة مجهزة لمواجهة التحديات المستقبلية مع تعزيز مشاركة الموظفين، والتعاون، وخلق بيئة عمل قائمة على الأداء. أدت مبادرات إشراك الموظفين إلى تحسين كبير في درجات مشاركة المجموعة لتدخل ضمن قائمة أفضل عشر شركات عالميًا، وفقًا لمؤشر جلنت للثقافة وإشراك الموظفين. وفي سعيها للتقدم نحو تحقيق مستهدفات التحول الرقمي، تركز المجموعة على تطوير برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تمكين موظفيها وتزويدهم بالمهارات في مجالات الذكاء الاصطناعي، والدفاع السيبراني، وتحليلات البيانات. تُعد رفاهية الموظفين إحدى الأولويات الرئيسية للمجموعة، وتدعمها شراكات مع منصات متخصصة في العافية، مثل "Mamahood" للأهالي الجدد، بالإضافة إلى توفير دعم مخصص للصحة النفسية، وتحسين التعاون بين الإدارات المختلفة. في عام ٢٠١٧، وتماشيًا مع الأجندة الوطنية للشباب ٢٠٣١ في دولة الإمارات، أطلقت المجموعة "مجلس دو الشباب"، وهي منصة لتمكين المواهب الشابة، مع التركيز على التنوع، والشمول، والاستدامة (الروبوتات المستدامة).

تعزيز قيمة حقوق المساهمين من خلال التميز في الأعمال وتوسيعها

تستند استراتيجية المجموعة إلى إطار عمل منضبط لتخصيص رأس المال والتركيز القوي على حوكمة الشركات. تسعى المجموعة إلى الحفاظ على ميزانية عمومية مرنة، بما يضمن المرونة المالية للاستثمار في تحديثات الشبكة، والتحول التقني، والأعمال المجاورة ذات النمو المرتفع، وفرص النمو غير العضوي ذات القيمة الاستراتيجية المضافة، والتي قد تشمل استحواذات أو تصرفات انتقائية بالأصول، أو إعادة هيكلة داخلية لأصول أساسية أو غير أساسية ضمن المجموعة.

تستهدف المجموعة النمو المربح في المجالات الأساسية والمجاورة مع الحفاظ على الكفاءة التشغيلية لتحقيق نتائج قوية للمساهمين. علاوةً على ذلك، تظل المجموعة ملتزمة بتقديم عوائد جذابة ومستدامة للمساهمين من خلال سياسة توزيع أرباح مرحلية، رهنًا بظروف السوق السائدة، ومتطلبات الاستثمار، والتوجيهات التنظيمية.

الهيكل التنظيمي

يوفر الرسم البياني التالي توضيحًا مبسطًا للهيكل التنظيمي للمجموعة.

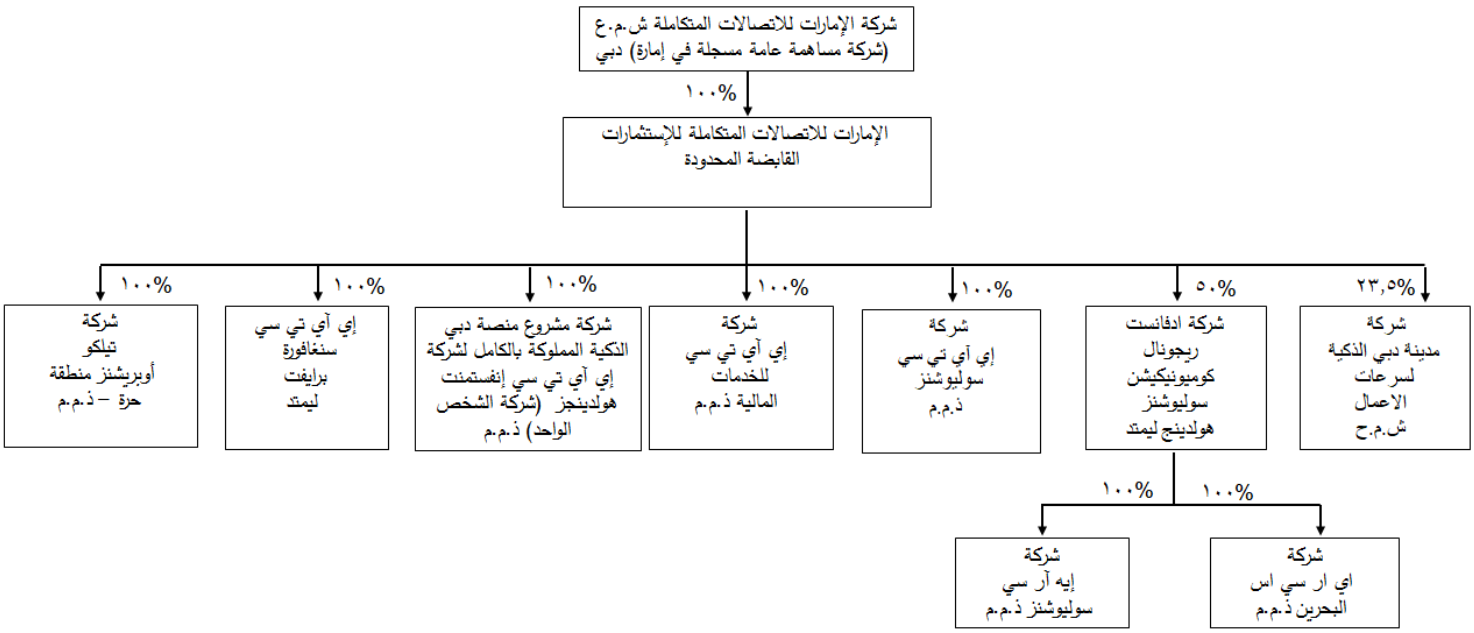

المنتجات والخدمات

تعمل المجموعة بشكل أساسي في توفير خدمات الاتصالات والمنتجات ذات الصلة، بالإضافة إلى أعمال مختارة مرتبطة بالاتصالات، والتي تشمل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية.

تعمل المجموعة عبر أربعة قطاعات تشغيلية: خدمات الاتصالات المتنقلة، والخدمات الثابتة، وخدمات الشركات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يتصل بها من خدمات الاتصالات. يوضح الجدول التالي إيرادات المجموعة حسب قطاع التشغيل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥:

القطاع التشغيلي	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥
الإيرادات	*(بالمليون درهم إماراتي)*	
خدمات الاتصالات المتنقلة	٦,٥٤٨	٣,٤٥٧
الخدمات الثابتة	٤,٠٠٣	٢,١٤٠
قطاع خدمات الشركات[(١)]	١,٨٣١	١,٢٨٣
قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها[(1)]	٢,٢٥٤	٨٧٠
الإيرادات	١٤,٦٣٦	٧,٧٥٠

ملاحظة:

(١) قبل عام ٢٠٢٥، كانت خدمات التجوال الدولي الوارد وخدمات مشاركة المواقع المُقدمة لشركات الاتصالات المحلية والدولية مُصنَّفة ضمن قطاع "الخدمات الأخرى" (قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥). وابتداءً من ١ يناير ٢٠٢٥، أُعيد تصنيف هذه الخدمات من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها إلى قطاع خدمات الشركات (Wholesale).

خدمات الاتصالات المتنقلة

تطرح المجموعة باقة متنوعة من خدمات الاتصالات المتنقلة، تتضمن باقات الدفع الآجل والمسبق مع باقات عروض الصوت والبيانات متعددة المستويات. تشمل عروض المجموعة باقة واسعة من الخدمات، بما في ذلك خيارات الاتصال والمحتوى والتجوال الدولي، بالإضافة إلى حلول المؤسسات، مثل إنترنت الأشياء وخدمات التنقل المُدارة. شكل قطاع خدمات الاتصالات المتنقلة ٤٤,٧٪ و٤٤,٦% من إيرادات المجموعة، في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، على التوالي.

المنتجات والخدمات

تقدم المجموعة المنتجات والخدمات التالية للمشتركين من الأفراد في خدمات الاتصالات المتنقلة:

- *باقات الدفع المسبق*: تشمل باقات بيانات و/أو مكالمات صوتية قابلة للتخصيص وخيارات الدفع حسب الاستخدام، بما في ذلك "باقة الشباب"، و"باقات Flexi المدفوعة مسبقًا"، و"باقات eSIM المجانية". يدفع المشتركون في باقات الدفع المسبق مقدمًا لإعادة شحن حساباتهم والاستفادة من خدمات الاتصالات المتنقلة. تُقدم معظم باقات الدفع المسبق للمشتركين مرونة تامة في تخصيص مزيجهم الخاص من البيانات والدقائق، مع إمكانية تعديل الباقة في أي وقت. كما تشمل مكالمات غير محدودة مجانية إلى رقم "دو" مفضل واحد يختارونه ومجموعة واسعة من الباقات الإضافية، بما في ذلك باقات بيانات الموسيقى والدردشة. يمكن للمشتركين في باقات الدفع المسبق الانتقال إلى باقات الدفع الآجل التي توفرها المجموعة. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، كان لدى المجموعة ٧,٣ مليون مشترك في باقات الدفع المسبق.
- تشتمل باقات الدفع الآجل على باقات متكاملة تشمل خدمات الصوت والبيانات والرسائل النصية القصيرة، بالإضافة إلى خطط مصممة خصيصًا للأسر الإماراتية، وباقات بيانات مخصصة، وباقات للأرقام الخاصة، فضلاً عن خيارات إضافية لخدمات بث المحتوى الرقمي. يدفع المشتركون في باقات الدفع الآجل رسوم اشتراك بالإضافة إلى رسوم أي استخدام خارج باقاتهم، مستحقة الدفع بأثر رجعي على أساس شهري. ويمكن للمشتركين في باقات الدفع الآجل الانتقال إلى باقات الدفع المسبق التي توفرها المجموعة. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، كان لدى المجموعة ١,٩ مليون مشترك في باقات الدفع الآجل.
- باقات الزوار يتم توفيرها مع شريحة eSIM أو شريحة SIM سياحية مجانية وباقات سياحية خاصة قابلة لإعادة الشحن. يمكن حجز شريحة eSIM أو شريحة SIM المجانية مسبقًا عبر الإنترنت واستلامها عند نقطة مراقبة الجوازات في المطار أو في أي من متاجر "دو". تتيح باقات الزوار الاستفادة من خصومات تشمل تجارب تناول الطعام، والأنشطة الترفيهية، وخدمات العناية بالصحة والعافية في مختلف أنحاء دولة الإمارات.
- *خدمة التجوال الدولي الصادر* ضمن باقات بيانات خاصة بالمنطقة وإضافات سفر لكل من باقات الدفع الآجل والدفع المسبق.
- فيرجن موبايل هي علامة تجارية للهاتف المحمول رقمية بالكامل تقدم باقات مبتكرة، وبيانات مشتركة، وباقات تجوال، وعروض ترويجية حصرية. وتقدم فيرجن موبايل باقات دفع مسبق بسيطة ومرنة بأسعار معقولة مع دعم المشتركين بشكل أساسي من خلال تطبيق فيرجن موبايل. وتختلف هذه الباقات والأسعار عن باقات "دو" للهاتف المحمول وتستهدف المشتركين الذين يفضلون الخدمات الرقمية. تمارس المجموعة سيطرة وإدارة شاملة لوحدة علامة "فيرجن موبايل" وتملك قاعدة عملائها.

تقدم المجموعة المنتجات وال خدمات التالية للمشتركين من الشركات في خدمات الاتصالات المتنقلة:

- *باقات بيانات الدفع الآجل*، التي تشمل باقات دفع آجل مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة للشركات، بما في ذلك زيادات أو بيانات غير محدودة، ووصول محسّن للشبكة، وإضافات قابلة للتخصيص.
- *باقات التجوال الدولي الخاصة*، التي توفر خيارات تجوال فعالة من حيث التكلفة للموظفين المسافرين إلى الخارج، مع باقات دفع آجل قابلة للتخصيص.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم المجموعة للمشتركين فرصة شراء أحدث الهواتف المحمولة، والأجهزة اللوحية، والساعات الذكية، والملحقات كجزء من باقات الجوال من الشركات المصنعة الرائدة، بما في ذلك أبل، وسامسونج، وهواوي. تعتقد المجموعة أن الطلب على منتجاتها وخدماتها للاتصالات المتنقلة مدعوم بشكل رئيسي بجودة الشبكة ورعاية العملاء.

العملاء

وتقدم المجموعة منتجات وخدماتها في مجال الاتصالات المتنقلة للمشتركين من الأفراد والشركات. يشمل المشتركون الأفراد المشتركين من الأفراد الذين تُقدم لهم خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة ذات الدفع المسبق والدفع الآجل. المشتركون من

الشركات يشملون الشركات والمؤسسات الحكومية والكيانات المرتبطة بالحكومة، بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يوضح الجدول التالي تفصيلاً للمشتركين لدى المجموعة في خدمات الاتصالات المتنقلة ذات الدفع المسبق والدفع الآجل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤، و٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

	كما في ٣١ ديسمبر			كما في ٣٠ يونيو
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
المشتركون في باقات الدفع المسبق (*بالآلاف*)	٦,٤١٥	٦,٩١٨	٧,١١٦	٧,٢٥٤
المشتركون في باقات الدفع الآجل (*بالآلاف*)	١,٤٨٠	١,٦٣٦	١,٨٠٠	١,٨٨٤
الإجمالي(*بالألف*)	٧,٨٩٥	٨,٥٥٤	٨,٩١٦	٩,١٣٨

الخدمات الثابتة

تقدم المجموعة الخدمات الثابتة للمشتركين من الشركات والأفراد، بما في ذلك النطاق العريض عبر الألياف الضوئية، والتلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت، وخدمة *اللاسلكية المنزلية*، واشتراكات المحتوى وتطبيقات المحتوى المتميز، وباقات التلفزيون المجمعة، وخدمة الإنترنت والهاتف للأعمال عبر الشبكة الافتراضية الخاصة لبروتوكول الإنترنت. بلغت الحصة السوقية للمجموعة من المشتركين في الخدمات الثابتة في دولة الإمارات كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ما نسبته ٣٣,٦٪. شكّل قطاع الخدمات الثابتة ٢٧,٤٪ و٢٧,٦٪ من إيرادات المجموعة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، على التوالي. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، كان لدى المجموعة ٠,٧ مليون مشترك في خدمات الخطوط الثابتة.

المنتجات والخدمات

تشمل الخدمات الثابتة التي توفرها المجموعة خدمات الخطوط الثابتة التقليدية، بما في ذلك اتصال الإنترنت والتلفزيون الرقمي عبر الخطوط المؤجرة وشبكة الألياف الضوئية، بالإضافة إلى خدمات الوصول اللاسلكي الثابت التي تسمح للمشتركين بالاتصال بالشبكة والوصول إلى الإنترنت عالي السرعة عبر إشارة الراديو، دون الحاجة إلى كابلات مادية.

تقدم المجموعة المنتجات والخدمات التالية للمشتركين في الخدمات الثابتة من الأفراد على أساس شهري، أو بعقود لمدة ١٢ شهرًا، أو ٢٤ شهرًا:

- *الإنترنت السريع لـ الألياف الضوئية للمنزل وحلول التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت*: تُقدم ضمن مجموعة متنوعة من الباقات المرنة التي تلبي احتياجات المشتركين الأفراد. في عام ٢٠٢٤، أطلقت المجموعة باقاتها الجديدة للألياف بسرعات فائقة تصل إلى ١٠ جيجابت/ثانية للاتصال المنزلي الفائق. باقات التلفزيون تشمل مجموعة كبيرة من القنوات التلفزيونية والمحتوى حسب الطلب، بالإضافة إلى حزم المحتوى المتميز عن طريق اشتراكات مجانية لعدد كبير من تطبيقات المحتوى المتميز، مثل +Disney، وAmazon Prime Video، ومنصة شاهد، وغيرها.
- *خدمة اللاسلكية المنزلية*: هي أفضل عروض المجموعة، حيث توفر اتصالاً لاسلكيًا يدعم شبكة 5G في المناطق التي قد لا تكون البنية التحتية للألياف الضوئية متاحة فيها بالضرورة من قبل المجموعة. يتمتع المشتركون بإمكانية الاختيار بين خطط Home Wireless Plus، وHome Wireless Entertainment، وHome Wireless Gaming، وبمجرد الاشتراك، يستلمون جهاز توجيه مع شريحة بيانات غير محدودة تسمح لهم بالاتصال الفوري.
- *خدمة الهاتف الثابت*: توفر اتصالات صوتية موثوقة وعالية الجودة للمشتركين المقيمين.

تقدم المجموعة المنتجات والخدمات التالية للمشتركين في الخدمات الثابتة من الشركات، وتختلف مدة العقد حسب احتياجات كل مشترك على حدة:

- *الإنترنت للأعمال وحلول الهاتف الثابت:* توفر اتصالاً عالي السرعة عبر شبكات الألياف و5G، مما يتيح التكامل الآمن مع السحابة ونشر تقنيات إنترنت الأشياء. ويتم تقديم خدمات الإنترنت للأعمال ضمن باقات الإنترنت الأساسية للأعمال والإنترنت السريع المتميز. حلول الهاتف للأعمال تشمل الخط الأرضي، وخطوط الربط، والهاتف المستضاف، وخدمات

الأرقام الوطنية المجانية 800، بالإضافة إلى خطوط الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة التي تنقل محتوى الفيديو والصوت والبيانات.

- *خدمة النطاق العريض لشبكة 5G اللاسلكية للمكاتب:* يوفر اتصالاً فوريًا فائق السرعة بتقنية 5G للمكاتب الصغيرة والمنازل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعطاء الأولوية للقدرة على تحمل التكاليف والتغطية الداخلية المتسقة.
- *حلول الشبكات الذكية بقدرات الشبكة واسعة النطاق المعرفة بالبرمجيات (SD-WAN)*: تسمح للمؤسسات بإدارة اتصالات شبكاتها بشكل آمن، وتحسين أداء تطبيقاتها بمرونة وكفاءة عالية. يتم توفير اتصال الشبكة إما من خلال إيثرنت المدار أو الشبكة الافتراضية الخاصة المدارة لبروتوكول الإنترنت. إيثرنت المدار هو نوع من الاتصال من نقطة إلى نقطة وهو الأنسب للشركات التي تتطلب شبكات واسعة النطاق ذات زمن استجابة منخفض، وموثوقية عالية، وأمان لتمكين التعاون والإنتاجية في الوقت الفعلي، كما أنه مثالي لربط مراكز البيانات. تستخدم الشبكة الافتراضية الخاصة المدارة لبروتوكول الإنترنت شبكات تبديل الطبقات متعددة البروتوكولات المتطورة لإنشاء شبكة عالية الأداء، وخاصة، وآمنة تربط المكاتب البعيدة ومستخدمي الهواتف المحمولة.

أنشأت المجموعة أيضًا Enterprise Plus، وهي مجموعة من حلول الاتصال المصممة للمساعدة في تسريع التحول الرقمي للأعمال في دولة الإمارات. تقدم الشركة حلولاً متكاملة تغطي اتصال الإنترنت عالي السرعة، وأدوات أمان متقدمة، وإدارة شبكة ذكية من خلال الشبكة الواسعة المعرفة بالبرمجيات، وأجهزة توجيه مُدارة. بالإضافة إلى ذلك، توفر المجموعة لعملائها من الشركات واجهات برمجة التطبيقات لخدمات الرسائل التي يمكن دمجها بسلاسة ضمن أنظمة أعمالهم، وتسمح لهم بتقديم رسائل متعددة القنوات مع دعم منصات مثل واتساب للأعمال وفايبر. علاوةً على ذلك، فإن خدمات المجموعة للتحقق من تبديل شريحة SIM وواجهات برمجة التطبيقات المرتبطة برقم تعريف المشترك الدولي للمحطات المتنقلة تسمح لعملاء المجموعة من البنوك بالتحقق من هوية عملائهم في الوقت الفعلي، مما يقلل من مخاطر الاحتيال المتعلقة بتبديل شريحة SIM.

العملاء

تقدم المجموعة منتجاتها وخدماتها الثابتة للمشتركين من الشركات والأفراد في جميع أنحاء دولة الإمارات. يوضح الجدول التالي بعض المعلومات المتعلقة بالمشتركين في منتجات والخدمات الثابتة لدى المجموعة:

	كما في ٣١ ديسمبر			كما في ٣٠ يونيو
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
قاعدة المشتركين في الخدمات الثابتة (*بالآلاف*)	٥٣٦	٦٠٤	٦٨٢	٧٠٦
الحصة السوقية (*%*)	٢٨,٤	٣٠,٧	٣٣,٠	٣٣,٦

قطاع خدمات الشركات

تقدم المجموعة من خلال قطاع خدمات الشركات عددًا متنوعات من خدمات الربط البيني للاتصالات العالمية لشركات ومشغلي الاتصالات الوطنية والدولية، وكذلك للشركات الكبيرة متعددة الجنسيات. شكل قطاع خدمات الشركات ١٢,٥٪ و١٦,٦٪ من إيرادات المجموعة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، على التوالي.

المنتجات والخدمات

تشمل الخدمات ضمن قطاع خدمات الشركات الاتصالات الصوتية الدولية، وخدمات التجوال، والرسائل، وخدمات عبور بروتوكول الإنترنت، وحلول السعة، ويتم تقديم هذه الخدمات عبر مزيج من أنظمة الكابلات البحرية، ومسارات الألياف الضوئية الأرضية، ونقاط التواجد الدولية في مدن مثل لندن، أمستردام، فرانكفورت، وسنغافورة. تُشارك المجموعة في تحالفات الكابلات الإقليمية والعالمية الكبرى، بما في ذلك تحالف جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا الغربية 5 (SEA-ME-WE 5)، وبوابة أوروبا والهند (EIG)، وأورينت إكسبرس جلوبال (OEG)، وتحالف آسيا والشرق الأوسط وأوروبا 2 (AMEER2)، مما يدعم الاتصال بين الشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا، وأفريقيا. كما تحافظ على اتصالات أرضية مع الدول المجاورة وتوفر بدائل للبنية التحتية البحرية من خلال مسارات الألياف المرتفعة عبر الخليج العربي.

بالإضافة إلى خدمات الاتصال، يُشغل قطاع خدمات الشركات بالمجموعة بنية تحتية لمراكز البيانات محايدة للشركات عبر منصة "داتا مينا"، ويدعم الربط عبر نقطة تبادل الإنترنت الإماراتية (**UAE-IX**)، التي تُعد أكبر نقطة تبادل للإنترنت في

الشرق الأوسط. وتوفر هذه المرافق خدمات الاستضافة المشتركة، والربط المباشر، وخدمات الوصول إلى السحابة التي يتم دمجها في منظومة الشبكة الأوسع. أقامت المجموعة علاقات طويلة الأمد مع أكثر من ٦٠٠ شريك في مجال الاتصالات وخدمات الشركات. في عام ٢٠٢٤، واصل قطاع خدمات الشركات "دو" توسيع بنيته التحتية المادية والرقمية، من خلال مشاريع تطوير تشمل محطات إنزال كابلات جديدة، وتحديثات مراكز البيانات، وتحسينات في سعة بروتوكول الإنترنت وتقديم الخدمات عبر شبكتها الدولية.

يشمل قطاع خدمات الشركات أيضًا الخدمات المقدمة بموجب اتفاقيات التجوال الدولي الوارد للمجموعة مع أكثر من ٥٠٠ مشغل شبكة متنقلة عبر ١٩٠ دولة اعتبارا من ٠١ يناير ٢٠٢٥. وكانت هذه الخدمات قبل عام ٢٠٢٥ تُقدم من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها.

على وجه التحديد، تقدم المجموعة خدمة إنهاء تدفقات الفيديو والصوت الموجهة إلى أي رقم في دولة الإمارات، وذلك إما باستخدام شبكتها الخاصة أو مباشرةً عبر اتفاقية الربط البيني. يرجى الرجوع إلى قسم "*العقود الجوهرية—اتفاقية الربط البيني*". تشمل خدمات الصوت الدولية أيضًا الوصول إلى أرقام خدمة الأرقام الدولية المجانية، وخدمات الربط الصوتي. تتخصص خدمات الربط الصوتي في توفير مسار عبور لحركة المكالمات الصوتية الواردة من شركات الاتصالات الدولية لضمان وصولها إلى الوجهات العالمية الرئيسية.

العملاء

تقدم المجموعة، من خلال قطاع خدمات الشركات، منتجات وخدمات وبنية تحتية لشركات الاتصالات الوطنية والدولية، والمشغلين، وشركات الخدمات السحابية الضخمة، والشركاء من الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة.

قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها

يشمل قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها بالمجموعة خدمات التكنولوجيا المالية من خلال "du Pay"، وخدمات تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك استضافة مراكز البيانات المشتركة، والحوسبة السحابية المتعددة، والدفاع السيبراني، وتقنيات إنترنت الأشياء، ومبيعات المعدات، وخدمات البث. قبل ٠١ يناير ٢٠٢٥، كان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها (المعروف سابقًا باسم "الخدمات الأخرى") يشمل خدمات التجوال الدولي ومشاركة المواقع الواردة للمجموعة، والتي نُقلت إلى قطاع خدمات الشركات اعتبارًا من ٠١ يناير ٢٠٢٥. شكّل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات المرتبطة بها لدى المجموعة (والذي كان يشار إليها سابقًا بقطاع "الخدمات الأخرى"، حسبما ينطبق) ما نسبته ١٥,٤٪ و١١,٢٪ من إيرادات المجموعة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، على التوالي.

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تُقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعملاء المجموعة من الشركات من خلال علامة ""du Tech، وتتضمن مزيجًا من حلول الشبكات، والأجهزة، والبرامج، والخدمات، بالإضافة إلى وظائف الدعم لتحقيق الأهداف التجارية للعملاء أو توفير حلول أعمال محددة. تتكون خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المجموعة مما يلي:

- تُدار *حلول مراكز البيانات* كخمسة مراكز رقمية فائقة الاتصال، وآمنة، ومكررة جغرافيًا، وتقع في واحة دبي للسيليكون، وميدان دبي، ومجمع IMPZ Equinix، ومدينة خليفة الصناعية بأبو ظبي، ومدينة مصدر في أبو ظبي. وتتمتع جميع مراكز البيانات العائدة للمجموعة بالحيادية تجاه شركات الاتصالات، وتستفيد من التكرارية الجغرافية الكاملة على مسافة تتجاوز ٨٠ كم، مما يوفر نسبة جاهزية تبلغ ٩٩,٩٩٩٪، كما توفر هذه المراكز بنى تحتية شبكية مخصصة وإمكانية اتصال مباشر مع أبرز مزودي الخدمات السحابية العالميين وشركات الحوسبة السحابية العملاقة. تقدم المجموعة خدمة استضافة مراكز البيانات المشتركة، وهي خدمة استضافة الأجهزة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في مركز البيانات، مستفيدة من البنية التحتية التجارية، مثل الأمن والطاقة والتبريد لغرف الخوادم الخاصة بالعملاء. يُعد داتا مينا أول مركز بيانات عربي أطلقته المجموعة في عام ٢٠١٢، حيث يعمل من مرفق تبلغ مساحته ٤٤,٠٠٠ قدم مربع في دبي، ويتصل بالشركات العالمية الرائدة، ومقدمي الخدمات السحابية والمحتوى، والمؤسسات، ولديه وصول إلى شبكة أساسية مكررة جغرافيًا بالكامل للكابلات البحرية والبرية الدولية. كما أنه جزء من منصة تضم أكثر من ١٠٠ مركز بيانات عالميًا، تديرها شركة إيكوينكس، وهي مركز UAE-IX في الإمارات.

  في عام ٢٠٢٤، دخلت المجموعة في شراكة مع مركز "AI Hosting Hub" بهدف إنشاء أول مجمع إنفيديا فائق الأداء في دول مجلس التعاون الخليجي، وسيتم استضافته في قاعدة بيانات مخصصة في واحة دبي للسيليكون بسعة تكنولوجيا معلومات إجمالية تزيد على ٥ ميجاوات وتقنية التبريد السائل المباشر للرقائق، التي تقدمها المجموعة. يدعم هذا النظام، المصمم بخبرة عالية، مركز "AI Hosting Hub" لإدارة مهام معالجة الذكاء الاصطناعي الحرجة، ويسهم النظام في تقليل التأثير البيئي لعمليات المعالجة، مما يجعله إضافة بالغة الأهمية للبنية التحتية التكنولوجية لدولة الإمارات.

في أبريل ٢٠٢٥، أعلنت المجموعة عن اتفاقية تجارية متعددة السنوات مع شركة مايكروسوفت لتطوير مركز بيانات فائق السعة، والذي ستتولى المجموعة بناؤه وتشغيله بتكلفة تشغيلية ورأسمالية إجمالية تبلغ نحو ملياري (٢) درهم إماراتي. وسيتم توفير سعة مركز البيانات على مراحل، وستكون شركة مايكروسوفت المستأجر الرئيسي.

- تشمل *خدمات السحابة المتعددة* إدارة السحابة وخدمات البنية التحتية السحابية المتعددة، مثل البنية التحتية كخدمة (IaaS)، والتعافي من الكوارث كخدمة (DRaaS)، والنسخ الاحتياطي كخدمة (BaaS). تتألف إدارة السحابة من خدمات الترحيل إلى السحابة، وإدارة السحابة المتعددة، وتحليلات السحابة وتحسينها، باستخدام تقنيات مثل المنصة كخدمة (PaaS)، والبرمجيات كخدمة (SaaS) والحاويات.

في عام ٢٠٢٤، دخلت المجموعة في شراكة مع شركة "Oracle Alloy" لتقديم خدمات سحابية فائقة النطاق وخدمات ذكاء اصطناعي سيادية للشركات، والجهات الحكومية، ومؤسسات القطاع العام في دولة الإمارات، مع التركيز بشكل خاص على دبي والإمارات الشمالية. تُعتبر "Oracle Alloy" منصة بنية تحتية سحابية كاملة تمكن شركاء أوراكل من التحول إلى مزودي خدمات سحابية. باستخدام هذه المنصة، يمكن للمجموعة توفير أكثر من ١٠٠ خدمة من خدمات Oracle Cloud Infrastructure مدعومة بخدمة GPU-as-a-Service المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي توفرها المجموعة. بدأت المجموعة بتقديم هذه الخدمات في يناير ٢٠٢٥ من مركز البيانات الخاص بها في دولة الإمارات، مما يمكن العملاء من تنفيذ عمليات ترحيل أنظمتهم إلى البيئات السحابية بكفاءة أعلى وفاعلية أكبر، مع توفير مستوى معزز من التحكم في العمليات التشغيلية، واختيار الموقع، وضمان الأمن، بما يسهم في تحقيق مفهوم السيادة الرقمية. ويتم تخصيص الخدمات لتلبية الاحتياجات المحددة للأسواق والقطاعات في دولة الإمارات، مع ضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها في الدولة.

- تُدار *حلول الدفاع السيبراني* من قبل مركز الدفاع السيبراني المحلي للمجموعة، حيث توفر خدمات الحماية للبنية التحتية الرقمية، وتأمين البيانات، ووضع الاستراتيجيات، وضمان الامتثال، بالإضافة إلى إدارة المخاطر السيبرانية. تُجري المجموعة عمليات تدقيق وتقييم لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بعملائها، وثم تحديد المخاطر ذات الأولوية، وتقديم توصيات لإدارتها وضمان الأمن لتلك الأنظمة. وبناءً على ذلك، يتم تقديم توصيات استراتيجية لتخطيط وتنفيذ إدارة المخاطر. يقوم خبراء الأمن لدى المجموعة بتصميم وبناء وإدارة حلول تغطي أمن الشبكات، وأمن أعباء العمل، وأمن بيانات التطبيقات، وإدارة الوصول. ويوفر مركز الدفاع السيبراني وخدمات الاستجابة للأمن السيبراني لدى المجموعة مراقبة أمنية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع تتيح اكتشافًا مبكرًا وفعالاً للحوادث والاستجابة السريعة لها، مع الاحتفاظ بسجلات داخلية وتخزينها، مما يضمن الامتثال لأنظمة دولة الإمارات.

إنترنت الأشياء كجهاز وتطبيق - تقدم المجموعة منصة قوية لإدارة أجهزة وتطبيقات إنترنت الأشياء تتيح التحكم عن بُعد والمراقبة في الوقت الفعلي وإجراء التحليلات المتقدمة عبر الأجهزة والأصول المتصلة. وتدعم هذه المنصة المتعددة المستأجرين عمليات النشر السحابية والمحلية، وتتكامل مع وحدات مدمجة للذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لتعزيز عملية أتمتة الأعمال. تمتد حالات الاستخدام عبر مجموعة واسعة من القطاعات: العقارات (بوابات المجتمعات السكانية، وإدارة الزوار)، والتعليم (تتبع الهوية، ومواقف السيارات الذكية)، والطيران (تتبع معدات الدعم الأرضي، والخرائط الحرارية) والبيع بالتجزئة (تحليلات أعداد الزوار وسلوكياتهم).

استكمالاً لقدرات إنترنت الأشياء، تتيح منصة بلوك تشين إيدج (عملية الأعمال كخدمة) الخاصة بالمجموعة للمؤسسات تصميم واختبار وإدارة تطبيقات البلوك تشين، مما يتيح سير عمل رقميًا آمنًا ووظائف العقود الذكية. في مجال الرعاية الصحية، تعمل المجموعة على تطوير الخدمات الرقمية والرعاية الصحية عن بُعد من خلال حلول مثل التطبيقات الطبية، وروبوتات الدردشة للمرضى، والمراقبة عن بُعد للمرضى، وتبادل المعلومات الصحية، وأنظمة الوصفات الطبية الإلكترونية.

تشمل عمليات النشر البارزة شراكة مع وزارة الداخلية الإماراتية لتعزيز البنية التحتية لنظام الحماية من الحرائق "حصنتك" وتعاونًا مع شركة تعاونية الاتحاد لتطبيق حلول إدارة الطاقة الذكية وتتبع عربات التسوق، وكلاهما تم عرضه في معرض جايتكس ٢٠٢٤. من المتوقع أن يؤدي إطلاق 5G Standalone في عام ٢٠٢٤، والذي يوفر زمن انتقال منخفض جدًا واتصالاً مستقلاً، إلى تسريع توسع المجموعة في مجال إنترنت الأشياء.

"du Pay"

"du Pay" هي منصة الخدمات المالية الرقمية للمجموعة التي تقدم محفظة رقمية تسهل التحويلات الدولية والمحلية، ومدفوعات الفواتير، والمعاملات من نظير إلى نظير. وتم إطلاق هذه المنصة في ١ أبريل ٢٠٢٤ من خلال شركة إي آي تي سي للخدمات المالية ذ.م.م، والتي تعمل تحت الاسم التجاري "*du Pay*"، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل للشركة وتخضع لتنظيم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويعكس إطلاق المنصة إنجازًا مهمًا في استراتيجية تنويع المجموعة ويدعم انتقال دولة الإمارات نحو اقتصاد غير نقدي. وتروج "*du Pay*" للشمول المالي من خلال منصة بسيطة ومتاحة،

تسمح للعملاء بإرسال الأموال إلى أكثر من ٢٠٠ دولة بأسعار تنافسية، فضلاً عن توفير خيارات التحويلات المصرفية، أو المحافظ المتنقلة، أو الاستلام النقدي. يمكن إرسال الأموال داخل دولة الإمارات مباشرة إلى أي رقم هاتف محمول، ويمكن استلام الأموال من خلال الحسابات المصرفية أو حسابات على منصة "*du Pay*". ويتيح التطبيق أيضًا إجراء عمليات إعادة شحن الهواتف الفورية، وسداد مدفوعات التجار، ومدفوعات الفواتير لمختلف الخدمات. تصدر "*du Pay*" أيضًا بطاقات خصم فيزا رقمية ومادية لعملائها، مما يسمح لهم بإجراء المدفوعات. حققت "*du Pay*" في السنة الأولى من عملياتها نصف مليون عملية تنزيل عبر منصتي iOS وأندرويد، وسهلت إجراء معاملات مالية أعلى من٨٠٠ مليون درهم إماراتي، بما في ذلك التحويلات المالية الدولية والمحلية، ومدفوعات الفواتير، ومعاملات البطاقات، والتحويلات من نظير إلى نظير.

مبيعات المعدات وخدمات البث

تبيع المجموعة المعدات، وبالأساس الهواتف المحمولة والملحقات ذات الصلة، لعملائها من خلال متاجر التجزئة الخاصة بها ومن خلال شركات التجزئة الخارجية، وتقدم كجزء من خططها للهواتف المحمولة أحدث الهواتف المحمولة، والأجهزة اللوحية، والساعات الذكية، والملحقات من الشركات المصنعة الرائدة مثل أبل، وسامسونج، وهواوي.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم المجموعة خدمات الأقمار الصناعية والبث المتكاملة من خلال "du Teleport"، وهي منصة فيديو مُدارة بالكامل عبر الأقمار الصناعية حيث توزع قنوات التلفزيون والإذاعة عبر الأقمار الصناعية من خلال خدمات الإرسال الصاعد، والإرسال الهابط، والتحويل، وخدمات البث المباشر إلى المنازل، وتخدم "du Teleport" أكثر من ٢٠٠ قناة تلفزيونية و٢٥ منصة بث مباشر إلى المنازل على منصات الأقمار الصناعية الرئيسية مثل نايل سات، وعرب سات، ويوتيل سات. في عام ٢٠٢٤، حصلت منصة "du Teleport" على شهادة Teleport Tier 4 من الرابطة العالمية للمحطات الأرضية.

الشراكات

تدخل المجموعة في شراكات استراتيجية مع رواد عالميين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تطوير معرفتها بالخدمات، وتوسيع نطاق وصولها، وتوسيع عروضها للعملاء عبر قطاعات متعددة. تهدف المجموعة، من خلال هذه الشراكات التعاونية، إلى توسيع نطاق الفرص التجارية المشتركة، وتحسين الكفاءة التشغيلية لشبكات الاتصالات والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، مع التركيز بشكل خاص على تطوير القدرات البشرية من خلال التدريب وتبادل المعرفة الشامل. ويغطي هذا التبادل المعرفي نطاقًا واسعًا من الجوانب الحيوية، بما في ذلك المنتجات والمنصات والأدوات المستخدمة، بالإضافة إلى أفضل الممارسات المتبعة في مجالات الإدارة والحوكمة. في عام ٢٠٢٤، أبرمت المجموعة شراكات مع مجموعتي اتصالات رئيسيتين، أورانج وتليفونيكا. من خلال هذه الشراكات الاستراتيجية، تعمل المجموعة جنبًا إلى جنب مع شركتي أورانج وتليفونيكا لاستكشاف فرص عمل مشتركة محتملة في مجالات مثل عروض الأعمال الموجهة للشركات وعروض الأعمال الموجهة للأفراد، والخدمات الرقمية، والتكنولوجيا، والابتكار، والمشتريات، وغيرها من المجالات الاستراتيجية لتعزيز النمو والتنمية المشتركة للأعمال.

البنية التحتية للشبكة

تُمثل البنية التحتية لشبكة المجموعة ركيزة أساسية في قدرتها على تقديم خدمات الاتصالات، سواء المتنقلة أو الثابتة، لعملائها. تستخدم المجموعة عددًا من موردي الشبكات لدعم تشغيل وصيانة بنيتها التحتية للشبكات. بموجب الإطار التنظيمي للاتصالات في دولة الإمارات، يتمتع مشغلو الاتصالات المرخصون ببعض حقوق الوصول إلى الأراضي العامة لغرض بناء البنية التحتية للشبكات. يرجى الرجوع إلى قسم "*التنظيم — حقوق الدخول إلى الأراضي*".

تؤدي إدارات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا في المجموعة دورًا أساسيًا في تعزيز التحول الرقمي، ودعم مبادرات تكنولوجيا المعلومات الخضراء لتحسين البرمجيات والأجهزة والكفاءة التشغيلية. وتسعى المجموعة إلى تعزيز تخصيص الموارد وتبسيط العمليات، مما يعزز التزامها بالاستدامة البيئية والتميز التشغيلي، وذلك من خلال الاستفادة من الأتمتة، والرقمنة، والتحليلات المتقدمة. وتساهم هذه الجهود في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في الوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠ مع الحفاظ على بنية تحتية عالية الأداء ومواكبة للتطورات المستقبلية.

حصل مرفق "teleport" التابع للمجموعة على شهادة Tier 4 من الرابطة العالمية للمحطات الأرضية في عام ٢٠٢٤، مما يؤكد التزامها بالاتصالات الفضائية المرنة وعالية الأداء. بالإضافة إلى ذلك، دخلت المجموعة في شراكة مع شركة إنتلسات، التي تشغل إحدى أكبر شبكات الأقمار الصناعية والأرضية المتكاملة في العالم، لتعزيز الاتصال الخلوي في المناطق النائية في جميع أنحاء دولة الإمارات بهدف ضمان استفادة حتى المجتمعات الأقل خدمة من اتصالات سلسة وعالية السرعة.

لتطوير بنية تحتية جديدة للشبكات في المناطق التي لا تملك فيها المجموعة أو شركة "اتصالات والمزيد" أي بنية تحتية للشبكات، أبرمت المجموعة وشركة "اتصالات والمزيد" اتفاقيات تعاون تتعلق بـالتطوير المشترك، والنشر، والتشغيل،

وصيانة البنية التحتية لشبكات الاتصالات السلبية المتنقلة والثابتة في المناطق الجديدة. وتوفر هذه الاتفاقيات أيضًا مشاركة بعض البنية التحتية للاتصالات الثابتة والمتنقلة في المناطق القائمة. وبموجب هذه الترتيبات، تمارس المجموعة وشركة "اتصالات والمزيد" سيطرة مشتركة على البنية التحتية للشبكة التي تم إنشاؤها وفقًا للاتفاقيات، وتتقاسمان بالتساوي النفقات الرأسمالية والتشغيلية المرتبطة بها. تتمتع المجموعة، إما بملكية كاملة أو بحقوق وصول مجانية، إلى البنية التحتية للشبكة التي تم تطويرها بالتعاون المشترك. يُرجى الاطلاع على "*العقود الجوهرية — اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الثابتة مع شركة "اتصالات والمزيد"* " و"*— اتفاقية التعاون في مجال الهاتف المحمول مع شركة "اتصالات والمزيد"* ".

مع استمرار المجموعة في توسيع بنيتها التحتية للشبكة، فإنها تحافظ على تركيزها على كل من التقدم التكنولوجي، والاستدامة، وتحسين تجربة العملاء، مما يضمن أن تكون حلولها مرنة، وعالية الأداء، ومواكبة لمستقبل التقنيات.

شبكة الهاتف المحمول (اللاسلكية)

تقدم المجموعة لمشتركيها أفضل خدمات الاتصالات المتنقلة في فئتها بأحدث التقنيات. تعمل خدمات الاتصالات المتنقلة الخاصة بها عبر عدد من تقنيات الهاتف المحمول، بما في ذلك شبكات 2G، و3G، و4G LTE، و5G. تستثمر المجموعة في قوة التقنيات الجديدة، بما في ذلك تقنية الجيل الخامس (5G)، لتقديم منتجات وخدمات رقمية مبتكرة تُثري تجربة مشتركيها مع تبنيهم لأنماط حياة أكثر رقمية واتصالاً.

وتأكيدًا على مكانتها كشركة اتصالات رقمية رائدة، قامت المجموعة بقيادة عملية النشر التجاري لشبكة 5G-Advanced خلال عام ٢٠٢٤، مما يعزز مكانة دولة الإمارات كمركز محوري ومتقدم لاتصالات الجيل التالي. بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠٢٤، أبرمت المجموعة اتفاقية مع نوكيا للإعلان عن أول نشر تجاري لشبكة 5G Standalone Cloud RAN في الشرق الأوسط وأفريقيا، وهي خطوة كبيرة في محاكاة عمليات الشبكة وتعزيز قابلية التوسع والكفاءة والاستدامة. في عام ٢٠٢٤، حققت المجموعة أيضًا بالتعاون مع شركة هواوي سرعات شبكة 800G عالية الأداء، مسجلة معايير جديدة في القطاع.

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، تم نقل أكثر من ٧٠٪ من حركة بيانات الهاتف المحمول للمجموعة عبر شبكة 5G الخاصة بها.

شبكة ثابتة (سلكية)

تقدم المجموعة خدمات الخطوط الثابتة الخاصة بها من خلال بنية تحتية متقدمة للشبكات تربط الأسر والشركات في دولة الإمارات، عبر ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ كيلومتر من شبكة الألياف الضوئية. تم نشر تقنيتي الشبكة الضوئية السلبية بالجيجابت (GPON) والشبكة الضوئية السلبية المتماثلة بالـ١٠ جيجابت (XGS-PON) لتوفير اتصال فائق السرعة بالنطاق الترددي العالي للمشتركين من الأفراد والشركات في خدمات المجموعة. توفر المجموعة أيضًا خدمات لاسلكية ثابتة باستخدام شبكاتها للجيل الخامس (5G) وتقنية LTE.

تربط البنية التحتية للشبكة الثابتة التابعة للمجموعة أكثر من مليون عميل من الأفراد والشركات في جميع أنحاء دولة الإمارات، لتشكل بذلك محركًا رئيسيًا للتحول الرقمي والاتصال. يدعم استثمار المجموعة في البنية التحتية للألياف الضوئية تقنية الجيل الخامس (5G) المتنقلة، حيث يتم ربط حوالي ٨٥٪ من أبراج الاتصالات المتنقلة التابعة للمجموعة بشبكة الألياف الضوئية، مما يضمن الموثوقية والسرعة.

شبكة دولية وشبكة خدمات الشركات (المشغلين)

تتميز شبكة المجموعة الدولية لخدمات الشركات ببنية تحتية عالية الأداء ومدمجة بشكل استراتيجي، تمتد عبر قارات متعددة وتدمج أنظمة الكابلات البحرية والبرية وعبر الحدود لتقديم خدمات مرنة ومنخفضة الكمون في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وآسيا. وتعتمد الشبكة على مزيج من الأصول الخاصة والاستثمارات التعاونية في أنظمة الكابلات العالمية، مما يتيح وصولاً دوليًا سلسًا وتكرارًا جغرافيًا. في صميم شبكة المجموعة توجد كابلات بحرية رئيسية مثل EIG و-SEA ME-WE-5 وAMEER2 ونظام كابل الشرق الأوسط وأوروبا الأرضي (MEETS) وأنظمة كابلات فالكون وGBI البحرية، وجميعها تصل إلى محطات إنزال الكابلات التابعة للمجموعة في دبي والفجيرة. ويتم دعم هذه الكابلات بمسارات الألياف الأرضية التي تعبر حدود دولة الإمارات إلى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان عبر نقاط حدودية في مدينة السلع والبريمي، مما يوفر بديلاً للبنية التحتية البحرية ويقلل من مخاطر انقطاع الخدمة. من الميزات التصميمية الفريدة لشبكة المجموعة الأرضية هو استخدام الألياف الضوئية المرفوعة على أبراج الكهرباء، مما يؤدي إلى تعزيز المرونة وتسهيل الصيانة. إضافة إلى خدمات الاتصال، تشمل البنية التحتية للمجموعة علاقات ترابط قوية مع أكثر من ١٠٠ شريك عالمي، بالإضافة إلى ربط مباشر مع كبرى الشركات العالمية في مجال الخدمات السحابية فائقة النطاق، ومقدمي خدمات الاتصالات ومحتوى الفيديو عبر الإنترنت، والشركات. تتميز البنية التحتية بتصميمها الذي يركز على تحقيق كل من قابلية التوسع والموثوقية العالية، حيث توفر خيارات متعددة للنطاق الترددي تشمل ١٠ جيجابت و١٠٠ جيجابت، ويتم تقديم هذه الخدمات عبر شبكة ذات انتشار واسع، تتسم بالاستقرار، والأمن، والقدرة العالية على نقل البيانات.

في أبريل ٢٠٢٥، أعلنت المجموعة عن شراكة مع شركة PEACE Cable International Network Co., Limited ("**شركة PEACE**") لتوسيع نظام كابل PEACE ("**كابل PEACE**") إلى دولة الإمارات ومنطقة الخليج. نظام كابل PEACE هو نظام كابل بحري مفتوح الوصول، ومن خلال بناء فرع جديد (PEACE Gulf Extension)، سيمتد نطاق وصول هذا الكابل ليشمل دولة الإمارات. هذا الامتداد سيدمج دولة الإمارات ضمن شبكة أوسع نطاقًا يبلغ طولها أكثر من ٢٢,٠٠٠ كيلومتر وتغطي ثلاث قارات. من المتوقع أن يوفر هذا المشروع اتصالات فائقة السرعة وآمنة ومرنة، مما يعزز قدرات المجموعة على تحسين أداء الشبكات وخدمات مُدارة، مما يسهم في تحقيق رؤية دولة الإمارات في أن تصبح مركزًا رقميًا ورائدًا للذكاء الاصطناعي في المنطقة. ومن المتوقع أن يكون جاهزًا للتشغيل في النصف الثاني من عام ٢٠٢٦.

شبكة البث

تمتلك المجموعة وتدير منشأة "du Teleport"، الواقعة في القدرة بدبي، وتقدم منصات تكنولوجية للعملاء داخل دولة الإمارات والعملاء الدوليين الذين يحتاجون إلى إرسال أو استقبال إشارات الأقمار الصناعية وخدمات البث الأخرى. وتدعم هذه المنشأة عملاء من شركات الإعلام في مدينة دبي للإعلام ومدينة دبي للاستوديوهات وشركات بث مثل مؤسسة دبي للإعلام، وشركة أبوظبي للإعلام، وتلفزيون الشارقة. توفر المنشأة خدمات الحصول على المحتوى عبر اتصالات ألياف آمنة وتدير خدمات البث للعملاء الذين لا يملكون مرافق إنتاج، حيث تتولى إعداد وجدولة القنوات التلفزيونية للبث في دولة الإمارات.

تقدم منشأة "du Teleport" خدمات الأقمار الصناعية، مثل الإرسال الصاعد (إرسال الإشارات من الأرض إلى الأقمار الصناعية) والإرسال الهابط (استقبال الإشارات على الأرض من الأقمار الصناعية)، بالإضافة إلى البث المباشر إلى المنازل للعملاء الذين يملكون أطباق الأقمار الصناعية. تدعم منصات مثل"Hotbird" ، و"Eutelsat"، و"BADR"، وتوفر خدمات تجميع شبكة GSM وخدمات المحطات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جدًا التي تسمح لمشغلي الهاتف المحمول بتوسيع التغطية وتوفير الاتصال في المناطق النائية، بما في ذلك عمليات النشر في حالات الطوارئ. تقوم المنشأة أيضًا ببث محتوى راديو FM لعملاء مثل مؤسسة دبي للإعلام وتوفر خدمات الاستضافة المشتركة، مما يمكن العملاء من استضافة معدات الاتصالات الخاصة بهم بشكل آمن في الموقع.

بشكل عام، تدعم المنشأة ما مجموعه ٢٩٢ خدمة، بما في ذلك ٢٠٠ قناة تلفزيونية، و٣٤ محطة راديو فضائية، و١٦ خدمة بث، وثماني قنوات بث مباشر (عبر تقنية SRT، التي تضمن جودة صوت/فيديو عالية عبر الإنترنت) والعديد من الخدمات الأخرى، مثل أدلة البرامج الإلكترونية، ودعم البيانات، وتجميع شبكة GSM، وقنوات بث FM.

التسويق والتوزيع ورعاية العملاء

التسويق والتوزيع

تسعى المجموعة إلى زيادة وعي العملاء بمنتجاتها وخدماتها الجديدة، وبناء ولاء العملاء، وتمييز خدماتها عن خدمات منافسيها عبر مجموعة من قنوات التسويق والتوزيع. للوصول إلى عملائها، تستخدم المجموعة مزيجًا من قنوات التسويق التقليدية، مثل الإعلانات التلفزيونية، والمطبوعات، والراديو، والإعلام الخارجي، والرسائل المباشرة، والرسائل المستهدفة والبريد الإلكتروني، إلى جانب تركيزها المتزايد على القنوات الرقمية، مثل المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تكمل المجموعة جهودها التسويقية برعاية الشركات والأحداث.

يستخدم هيكل مبيعات المجموعة أنواعًا مختلفة من قنوات التوزيع، تتكيف مع شرائح العملاء المختلفة. ويشمل ذلك عادةً مزيجًا من مديري الحسابات المباشرين، ومتاجر التجزئة ذات العلامات التجارية، وتجار التجزئة الخارجيين، والمبيعات عبر الهاتف والإنترنت. تتم مبيعات العملاء من الشركات، باستثناء الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقط من خلال القنوات المباشرة للمجموعة، بينما تتم مبيعات العملاء من الأفراد من خلال قنوات البيع المباشرة أو غير المباشرة.

تتكون قنوات البيع المباشرة للمجموعة من أكثر من ١٣٣ متجر تجزئة ذات علامة تجارية "دو"، وأكشاك في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة، ودعم المبيعات عبر الإنترنت، وجميعها مملوكة ومدارة من قبل المجموعة. ركزت المجموعة على بناء قدرات مبيعاتها عبر الإنترنت وزيادة انتشار المبيعات عبر الإنترنت لتحويل المبيعات من قنوات البيع بالتجزئة المادية إلى قنواتها الإلكترونية للتحكم بشكل أفضل في رحلة العميل وتحسينها. عزز تقديم الشريحة الإلكترونية (eSim) في سوق الاتصالات من إمكانية إتمام عملية البيع والتنفيذ بشكل كامل عبر الإنترنت. لدى المجموعة ما يقرب من ٣،٥٠٠ نقطة بيع يمكن من خلالها إجراء مبيعات غير مباشرة للمستهلكين. تتكون قنوات البيع غير المباشرة من كبار تجار التجزئة الخارجيين (الذين يعدون شركاء قنوات مثل أكسيوم، جامبو للإلكترونيات، وآي باي الذين يستفيدون من تغطية واسعة في جميع أنحاء دولة الإمارات)، وتجار قنوات التوزيع والتجار الفرعيين الذين يشترون منتجات المجموعة، مثل بطاقات SIM أو بطاقات الشحن بكميات كبيرة، ويوزعونها في جميع أنحاء دولة الإمارات على الشركات الصغيرة مثل محلات البقالة ومحطات الوقود. تعتمد قنوات التوزيع غير المباشرة للمجموعة على نظام عمولات محدد، مصحوبًا بأهداف مبيعات يتم الاتفاق عليها بصفة دورية. وتشكل هذه القنوات نسبة كبيرة من إجمالي مبيعات المجموعة من شرائح SIM وبطاقات الشحن.

تعتقد المجموعة أن قنوات البيع غير المباشرة قد ساهمت بشكل كبير في نموها، وتُشكّل ركيزة أساسية لعملياتها التشغيلية. حققت قنوات البيع هذه نجاحًا ملحوظًا حتى الآن، وتواصل المجموعة العمل على مواءمة مصالح شركائها في قنوات التوزيع مع مصالحها.

رعاية العملاء

يتولى فريق رعاية العملاء التابع للمجموعة مسؤولية التعامل مع جميع المسائل المتعلقة بدعم العملاء التي قد يواجهها العميل بمجرد اشتراكه في أي خدمة تقدمها المجموعة. في عام ٢٠٢٤، واصلت المجموعة توسيع شبكة أكشاك الخدمة الذاتية، مما أدى إلى تقليل الحاجة للمعاملات بمساعدة الموظفين وتحسين كفاءة رحلة العميل. على سبيل المثال، انخفضت زيارات فروع التجزئة لإدارة أرقام الهاتف المحمول بنسبة ٩٤٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣، وذلك مع انتقال العملاء إلى استخدام أكشاك الخدمة الذاتية. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت زيارات تبديل بطاقة SIM بنسبة ٨٢٪ خلال نفس الفترة، مما أدى إلى تحسين أوقات انتظار العملاء وكفاءة الخدمة بشكل أكبر، وزاد اعتماد الشريحة الإلكترونية (eSIM) بنسبة ٤٠٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣، مما أدى إلى تحول من بطاقات SIM المادية إلى بدائل رقمية أكثر استدامة.

انتقلت المجموعة أيضًا إلى الفواتير الرقمية بنسبة ١٠٠٪، مما قلل بشكل كبير من هدر الورق وعزز الاستدامة البيئية لأعمالها.

لتعزيز ضمان خدمة المؤسسات، أنشأت المجموعة منصة شاملة تسمى Care Connect، مصممة لتعزيز مستوى شفافية الشبكة في الوقت الفعلي، والتواصل السلس، وتوفير رؤى قابلة للتنفيذ للشركات. تعمل منصة Care Connect على تبسيط إدارة الشبكة من خلال توحيد أدوات إدارة الخدمات المختلفة في واجهة واحدة، مما يزيل التعقيد وأوجه القصور الناتجة عن استخدام منصات متعددة من جهات خارجية. تتولى المنصة مهمة جمع وتصنيف وتحليل بيانات الشبكة المعقدة بشكل مستمر، وهو ما يتيح لمديري تكنولوجيا المعلومات ومهندسي الأنظمة ومقدمي الخدمات، القدرة على مراقبة أداء الشبكة وإدارته وتحسينه بفاعلية واستباقية. من خلال توفير تنبيهات قابلة للتخصيص وتقارير مفصلة ولوحة تحكم موحدة للأداء، تتيح المنصة إدارة الخدمات بفعالية أكبر. وهذا يضمن كفاءة تشغيلية أعلى ويعزز التعاون بين فرق العمل. تمتلك المجموعة وحدة متخصصة في حلول المؤسسات، تعمل بشكل مباشر مع العملاء لتقديم حلول اتصالات شاملة، وتغطي خدمات هذه الوحدة دورة كاملة تبدأ بالتقييم والاستشارات في الموقع، مرورًا بتنفيذ الحلول ونشرها، وصولاً إلى خدمات الدعم المستمر بعد التركيب.

تكنولوجيا المعلومات

تمتلك المجموعة بنية تحتية شاملة لتكنولوجيا المعلومات، تتكون من أنظمة دعم العمليات (التي تدعم شبكة الاتصالات للمجموعة وتشمل عمليات مثل الحفاظ على جرد الشبكة، وتوفير الخدمات، وتهيئة مكونات الشبكة، وإدارة الأعطال) وأنظمة دعم الأعمال (التي تدعم العمليات المتعلقة بعملاء المجموعة، مثل تلقي الطلبات، ومعالجة الفواتير، وتحصيل المدفوعات، وإدارة علاقات العملاء). تعتمد المجموعة أيضًا على أنظمة خاصة بها للتعافي من الكوارث، وذلك لضمان استعادة واستمرارية بنيتها التحتية التقنية في أعقاب أحداث قد تعيق سير العمل. تُنفّذ المجموعة حاليًا برنامجًا شاملاً للتحول الرقمي في مجال تكنولوجيا المعلومات، يهدف إلى تحديث أنظمة الفوترة والأنظمة المرتبطة بها، فضلاً عن العمليات ونماذج الأعمال، وذلك لدعم النمو المستقبلي من خلال توفير منتجات مبتكرة بزمن طرح مسرّع في السوق. ويشمل هذا التحول إصلاحًا شاملاً للأنظمة القديمة لتكنولوجيا المعلومات من خلال نهج بناء من الصفر، مما يمكّن من تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء، وتوفير قدرات خدمية جديدة، وتحقيق التخصيص في الوقت الفعلي، وتحسين الكفاءة التشغيلية. من خلال الاستفادة من بنية متقدمة وأساليب عمل مرنة، يهدف البرنامج إلى تحقيق توافر أكبر للخدمة، ودمج أسرع مع الشركاء، وتجارب عملاء محسّنة، وزيادة الأتمتة، مما يسمح للمجموعة بالاستحواذ على حصة قيمة أعلى ودعم نماذج أعمال جديدة.

تلتزم المجموعة بإنشاء إطار عمل متسق وموثوق لأمن المعلومات وتطبيقه وإدارته وتحسينه، وذلك بناءً على معايير القطاع الرائدة وأفضل الممارسات، وذلك لضمان حماية أصولها من المعلومات ومنتجاتها وخدماتها. ويشمل ذلك تطبيق طبقات متعددة من الضوابط الأمنية، بهدف اكتشاف التهديدات السيبرانية ومنعها والتخفيف من آثارها في الوقت المناسب. يسترشد نهج المجموعة بلوائح حماية المستهلك لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) والمتطلبات القانونية الأخرى ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة بمعايير القطاع وفق ISO 27001 وPCI-DSS 4.0 للحفاظ على إطار عمل قوي ومرن لأمن المعلومات. أنشأت المجموعة، داخل إدارة أمن المعلومات وإدارة المخاطر، وحدة متخصصة لإدارة أمن البيانات وخصوصية البيانات مخصصة لحماية البيانات الحساسة وضمان الامتثال للأطر التنظيمية.

المنافسة

تُعد شركة "اتصالات والمزيد" المنافس الرئيسي المرخص له للمجموعة لمنتجاتها الأساسية في دولة الإمارات. يعود جزء كبير من ملكية كل من المجموعة وشركة "اتصالات والمزيد" إلى جهاز الإمارات للاستثمار. تعتمد المنافسة في السوق الإماراتي بشكل أساسي على عروض المنتجات، وخدمة العملاء، وجودة الشبكة. في قطاع الشركات، يولي العملاء أهمية متزايدة للخبرات التقنية ومستوى جودة الخدمة المقدمة، باعتبارهما معايير حيوية لتقييمها قبل اتخاذ قرار الاشتراك، حيث لا يقتصر قرارهم على السعر فحسب.

يُحظر تقديم واستخدام خدمات الاتصال الصوتي عبر بروتوكول الإنترنت في دولة الإمارات، ما لم يتم ذلك من خلال مشغل اتصالات مرخص أو بموجب إعفاء. بموجب سياسة الاتصال الصوتي عبر بروتوكول الإنترنت الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٩، تسمح هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) للشركات تحت ملكية مشتركة باستخدام تقنية الاتصال الصوتي عبر بروتوكول الإنترنت لمكالماتها الداخلية داخل دولة الإمارات، كما يُسمح لبعض المؤسسات الأكاديمية والجهات الحكومية بالتواصل دوليًا عبرها، شريطة أن يكون ذلك ضمن شبكة مغلقة لا تتصل بأي شبكة اتصالات عامة. يمكن للأفراد والشركات على حد سواء استخدام الاتصال الصوتي عبر بروتوكول الإنترنت إذا كانت خدمة مقدمة من مشغل اتصالات مرخص، والذي يشمل المجموعة وشركة اتصالات والمزيد.

لا يوجد حاليًا في دولة الإمارات مشغلو شبكات افتراضية متنقلة (أي مزودو خدمة اتصالات متنقلة لا يمتلكون طيف الترددات الخاص بهم أو البنية التحتية لشبكاتهم).

الملكية الفكرية والتراخيص

الملكية الفكرية

تولت المجموعة مهمة الحماية القانونية لعلاماتها التجارية المتمثلة في اسمها وشعاراتها وخدماتها الأساسية، في السوق الإماراتي والأسواق الدولية التي تعمل بها، وذلك لضمان حقوقها التجارية وحماية استمرارية أعمالها على المدى الطويل.

التراخيص

تحمل المجموعة رخصة اتصالات عامة من هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) (**"الرخصة"**)، وتحمل شركة إي آي تي سي للخدمات المالية ذ.م.م، التي تعمل تحت الاسم التجاري "*du Pay*"، تراخيص من المصرف المركزي الإماراتي (**"تراخيص المصرف المركزي"**)، حيث يرد بيان كل منها أدناه.

الرخصة

في ١٢ فبراير ٢٠٠٦، حصلت المجموعة على رخصة التشغيل، مما أهلها لتصبح ثاني مشغل لخدمات الاتصالات العامة في دولة الإمارات. وتبلغ المدة الأولية لهذه الرخصة ٢٠ عامًا وستنتهي في عام ٢٠٢٦. وفي نهاية المدة الأولية، تعتزم المجموعة تجديد الرخصة لمدة إضافية تحددها هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA).

تفرض بنود الرخصة على المجموعة الالتزام بدفع ما يلي:

- رسوم سنوية ثابتة قدرها ١،٠ مليون درهم إماراتي؛
- رسوم سنوية لاستخدام: (١) طيف الترددات اللاسلكية، (وفقًا للوائح هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) السارية من وقت لآخر)، و(٢) ترقيم، (وفقًا للوائح هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) السارية من وقت لآخر)؛
- أي التزامات مالية إضافية ذات صلة بمساهمات الخدمة الشاملة، وفقًا للوائح هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) السارية من وقت لآخر.
- رسوم سنوية بنسبة واحد في المائة من إجمالي إيرادات المجموعة المنظمة سنويًا، لصالح إنشاء وتشغيل صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في دولة الإمارات (وهو صندوق يهدف إلى تشجيع ودعم الابتكار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة).
- رسم حق امتياز يساوي ٣٨٪ من إجمالي الأرباح السنوية المنظمة وغير المنظمة في دولة الإمارات للمجموعة (أي الربح قبل رسم حق الامتياز الاتحادي وضريبة الدخل)، بشرط ألا يقل مبلغ رسم حق الامتياز الاتحادي مع ضريبة الدخل عن ١،٨ مليار درهم إماراتي سنويًا. تم تطبيق آلية احتساب رسم حق الامتياز الاتحادي الحالية منذ ٠١ يناير ٢٠٢٤.

يُرجى أيضًا مراجعة قسم: "*مخاطر الاستثمار - المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة وصناعتها - تخضع تراخيص الاتصالات والخدمات المالية للمجموعة لشروط محددة ومراجعة مستمرة و/أو تجديد دوري، وقد يؤدي أي منها إلى تعديل أو "إنهاء" مبكر و"تنظيمي"*".

تراخيص المصرف المركزي

في ٠١ يونيو ٢٠٢٣، تم منح شركة إي آي تي سي للخدمات المالية ذ.م.م، وهي شركة تابعة للمجموعة ومملوكة لها بالكامل، وتعمل تحت الاسم التجاري "*du Pay*"، ترخيصين من المصرف المركزي لدولة الإمارات لتقديم خدمات مالية رقمية، وتشمل رخصة تسهيلات القيمة المخزنة ورخصة خدمات الدفع بالتجزئة من الفئة الثانية. يتم تجديد التراخيص سنويًا بعد تقديم بعض وثائق الامتثال.

الممتلكات التجارية

تتكون الممتلكات والآلات والمعدات الرئيسية للمجموعة من محطات الكابلات والتحويل التابعة لها والموزعة في جميع أنحاء دولة الإمارات، بما في ذلك مواقع الخلايا المتنقلة، ومراكز المبادلات الدولية، ومحطاتها الأرضية للأقمار الاصطناعية، ومراكز التحويل المتنقلة، والمحطات الأساسية، ومعدات الإرسال، والكابلات، وغيرها من الممتلكات والآلات والمعدات التقنية والإدارية والتجارية، وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من هذه الممتلكات تقع على أراضٍ تم استئجارها من جهات خارجية. تملك المجموعة عددًا صغيرًا من قطع الأراضي داخل دولة الإمارات، بما في ذلك أراضٍ في دبي وأبو ظبي. تقع ثلاثة من مراكز بيانات المجموعة على أراضٍ تخضع لعقود مساطحة طويلة الأجل، حيث تتراوح المدد المتبقية من ١٨ إلى ٢٤ عامًا، مع وجود خيارات لتجديدها. تقوم المجموعة بتطوير مرافق مراكز البيانات وتملكها، وفي حال عدم تجديد عقود المساطحة عند انتهاء مدتها، ستؤول المرافق والأراضي إلى حكومة دولة الإمارات بصفتها مالك الأراضي.

الاستدامة

تتوافق استراتيجية الاستدامة الخاصة بالمجموعة مع طموحات دولة الإمارات للوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠، وتُعطي الأولوية للمسؤولية البيئية، مع تعزيز الشمولية وتمكين المجتمعات المحلية. تنشر المجموعة تقارير استدامة سنوية يتم إعدادها بالرجوع إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير ودليل الإبلاغ عن الحوكمة البيئية والاجتماعية لسوق دبي المالي. تعتقد المجموعة أن استراتيجيتها تتوافق بشكل وثيق مع العديد من أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الهدف ٨ (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف ٩ (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف ١٣ (العمل المناخي)، والهدف ١٧ (الشراكات لتحقيق الأهداف).

توجه ثلاث ركائز رئيسية جهود المجموعة لخلق تأثيرات إيجابية في مختلف جوانب عملياتها: (١) جعل موظفيها ومجتمعاتها أكثر سعادة، و(٢) العمل بشكل أخلاقي ومسؤول، و(٣) تقديم فوائد خدماتها للجميع.

إشراك الموظفين، والرفاهية، والصحة والسلامة

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، بلغ عدد موظفي المجموعة ٢,٦٥٦. يضم فريق عمل المجموعة أكثر من ٦٠ جنسية مختلفة، ويتكون من موظفين ذوي خلفيات ثقافية واجتماعية واسعة ومتنوعة. تحظى المجموعة بتقدير في دولة الإمارات لتقديمها فرصًا وظيفية واعدة، وذلك بفضل التزامها الراسخ بتكوين قوى عاملة متنوعة وممكّنة على المستوى المحلي، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والمساهمة في التنمية الشاملة للقوى العاملة الإماراتية. في عام ٢٠٢٣، تم الاعتراف بالمجموعة لإنجازاتها المتميزة في سعادة الموظفين في قمة وجوائز سعادة الموظفين ٢٠٢٣، وفازت أيضًا بالميدالية الذهبية في استراتيجية التعلم والتطوير والميدالية الفضية في تصميم مكان العمل، مما يعكس التزامها بتعزيز بيئة عمل ملائمة وشاملة.

تلتزم المجموعة بالتنمية الشاملة للقوى العاملة الإماراتية. ومن الجدير بالذكر أن نسبة ٤٦٪ من مناصب الإدارة العليا في المجموعة شغلها مهنيون إماراتيون مؤهلون، وهو ما يعكس التزام المجموعة بتنمية الكفاءات المحلية على المستويات القيادية. كما تجدر الإشارة إلى أن الموظفات الإماراتيات شكلن ما نسبته ٥٤٪ من إجمالي الموظفين الإماراتيين، وهو ما يبرز التزام المجموعة الراسخ بدعم التوازن بين الجنسين في بيئة العمل وتهيئة بيئة شمولية.

تشارك المجموعة في معارض التوظيف الجامعية والوطنية المختلفة. وقد قدمت أكثر من ٥٠ فرصة تدريب داخلي في مختلف الإدارات في عام ٢٠٢٤. لتحسين تجربة الموظفين ورفاهيتهم، قامت المجموعة بتحديث برامج التقدير، وعيّنت قادة لزيادة المشاركة، وأجرت استبيانات لآراء الموظفين، إضافةً إلى تطبيق خطط مهنية منظمة تضمن التطور الوظيفي.

توفّر المجموعة حزمة من المزايا الشاملة لموظفيها العاملين بدوام كامل، والتي تشمل خيار العمل عن بُعد، إلى جانب مرافق في مقر العمل مثل مناطق مخصصة للراحة، ومناطق ترفيهية، ومطعم للموظفين، وعيادة طبية. وتُستخدم المكافآت المالية لتحفيز وتقدير الموظفين الذين يبذلون جهودًا استثنائية في أداء واجباتهم.

تعتمد المجموعة إطارًا تنظيميًا متكاملاً للتعامل مع الشكاوى، وذلك لضمان المعالجة الفعّالة لمخاوف الموظفين. وتضمن هذه السياسة توثيق جميع الشكاوى بشكل كامل وتسجيلها بدقة في قاعدة بياناتها. يتضمن السجل الواحد كافة التفاصيل المتعلقة بالقضية، بما في ذلك ماهيتها والقرارات والإجراءات النهائية المتخذة بشأنها.

الصحة والسلامة

أنشأت المجموعة نظامًا للصحة والسلامة يتماشى مع توجيهات حكومة دولة الإمارات، والمرسوم الوزاري المنقح (القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١١، المادتان ٢١ و٢٢) والمعايير الدولية OHSAS 18001 وISO 14001. تفي أكثر من ٦٠ سياسة بمعايير ISO 14001 وISO 45001. يشمل نظام الصحة والسلامة مواقع عمل مختلفة، بما في ذلك مراكز الاتصال، والمستودعات، ومتاجر التجزئة، ومراكز البيانات، ويدمج عملية تقييم مخاطر تحديد المخاطر التي تفرض على كل موظف ومتعاقد تحديد والإبلاغ عن المخاطر المحتملة بفاعلية لإدارتهم المباشرة أو إدارة الصحة والسلامة والبيئة. يساعد الموظفون المعنيون بالصحة والسلامة والبيئة في التحقيقات في الحوادث، حيث يتم جمع كافة البيانات ذات الصلة لغرض التحليل. يتتبع

نظام ماكسيمو الخاص بالمجموعة داخليًا جميع بيانات الصحة والسلامة والبيئة. ويضمن تغطية شاملة لنظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة لجميع الموظفين، والمقاولين، والموردين، والأطراف الأخرى ذات الصلة، والذين يُطلب منهم الالتزام الصارم بسياسات الصحة والسلامة والبيئة للمجموعة.

المسائل البيئية

انبعاثات الغازات الدفيئة الخضراء

تلتزم المجموعة بتحقيق الحياد الصفري لانبعاثات النطاقين ١ و٢ ضمن عملياتها في دولة الإمارات بحلول عام ٢٠٣٠، وانبعاثات النطاق ٣ بحلول عام ٢٠٥٠. وفي سبيل تحقيق ذلك، تعتزم المجموعة التركيز على مبادرات رئيسية لخفض بصمتها الكربونية، بما في ذلك تحسين كفاءة الطاقة والحصول على الطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يضع برنامج دو للعمل المناخي خارطة طريق واضحة لانبعاثات صفرية صافية من الكربون، بهدف تعزيز مبادراته في مجال الاستدامة. تتوافق طموحات المجموعة للوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات مع استراتيجية الإمارات الحياد المناخي ٢٠٥٠ وهي مصممة ليس فقط لإفادة البيئة ولكن أيضًا لخلق فرص اقتصادية وتحسين نوعية الحياة للأفراد في دولة الإمارات.

تمثل غالبية الغازات الدفيئة الخضراء في المجموعة انبعاثات النطاق الأول، وهي تلك الانبعاثات المباشرة التي تنبعث من المصادر المملوكة أو التي تخضع للسيطرة التشغيلية للمجموعة. فيما يتعلق بانبعاثات النطاق الأول، تتولى المجموعة حساب الغازات الدفيئة الخضراء بناءً على رصد حجم استهلاك وقود الديزل والتسربات الغازية من أجهزة التكييف. ويتضمن ذلك تجميع إجمالي الوقود المستهلك شهريًا وتطبيق عامل تحويل محدد للديزل لتحديد الغازات الدفيئة الخضراء بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون. وبالمثل، تأخذ المجموعة في الاعتبار الانبعاثات الناتجة عن مبردات مكيفات الهواء، مع الأخذ في الحسبان قدرتها على إحداث الاحتباس الحراري. تشير انبعاثات النطاق الثاني إلى تلك الانبعاثات غير المباشرة للغازات الدفيئة الخضراء الناتجة عن الطاقة الكهربائية المستهلكة من الشبكة. يتضمن حساب انبعاثات النطاق الثاني تحويل إجمالي الكيلووات ساعة، المستمدة من فواتير المرافق للمجموعة، باستخدام عامل انبعاث للكهرباء، للوصول إلى إجمالي البصمة الكربونية بالطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. لا تقوم المجموعة بإعداد تقارير عن انبعاثات النطاق الثالث، وهي الانبعاثات غير المباشرة (لا تشمل انبعاثات النطاق الثاني) التي تنشأ من كافة الأنشطة في سلسلة القيمة الخاصة بها، مثل الانبعاثات الناتجة عن السلع والخدمات المشتراة، والسفر لأغراض العمل، وتنقل الموظفين، ومعالجة النفايات، وانبعاثات النقل.

يوضح الجدول التالي إجمالي الغازات الدفيئة الخضراء المطلقة للمجموعة للفترات المشار إليها:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
	(طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)		
النطاق ١	٢٩,٨٧٧	٢٨,١١٢	٣٥,٦٤٧
النطاق ٢	١٠٠,٠٤٤	٩٨,٨٧٦	١٠٥,٧٣٩
المجموع.....	١٢٩,٩٢١	١٢٦,٩٨٨	١٤١,٣٨٦

يعود الانخفاض في الغازات الدفيئة الخضراء خلال عام ٢٠٢٣ بشكل رئيسي إلى تفعيل المبادرات البيئية، والتي تضمنت اعتماد بطاريات الليثيوم الهجينة، فضلاً عن نشر حلول الطاقة الشمسية على مستوى الأبراج والمواقع الأرضية في محطاتها المتنقلة. خلال عام ٢٠٢٤، عادت انبعاثات النطاق الأول للارتفاع بشكل أساسي نتيجة لارتفاع معدلات استهلاك وقود الديزل وزيادة تسربات غازات التبريد، فيما شهدت انبعاثات النطاق الثاني زيادةً مرتبطةً بارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية من مراكز البيانات، والمواقع المتنقلة، والعمليات التشغيلية لمنافذ البيع بالتجزئة. بالرغم من هذه العقبات، تواصل المجموعة عمليات التوسع في الطاقة الشمسية وتركيب أنظمة المولدات الهجينة وتطبيق أنظمة التبريد بالهواء الطبيعي، مما يساهم بفاعلية في تخفيض كثافة الكربون في مختلف عملياتها التشغيلية.

كفاءة الطاقة

يرتبط التأثير البيئي لعمليات المجموعة ارتباطًا وثيقًا بأنشطة شبكتها. مع التوسع في شبكتها لتقنية الجيل الخامس (5G) وازدياد حركة البيانات اللاسلكية، تُركز المجموعة على تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة لمحطاتها الأساسية للاستقبال والإرسال ومراكز بياناتها. كانت بعض مبادرات الاستدامة التي واصلت المجموعة الاستثمار فيها خلال عام ٢٠٢٤ هي:

- مبادرة الطاقة الشمسية على الأبراج التي تشمل تركيب الألواح الشمسية على أبراج شبكة المجموعة، مما يعزز كفاءة الطاقة بشكل كبير ويقلل من تأثيرها البيئي، وقد تم تطبيق هذه المبادرة في ٩٠ موقعًا في جميع أنحاء الشبكة. ساهمت عمليات التركيب هذه في خفض ما يعادل ٦٠٣ أطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون منذ إطلاق المبادرة، وهو ما يساهم في تقليل اعتماد المجموعة على مصادر الطاقة التقليدية.
- مبادرة الطاقة الشمسية على الأرض التي تشمل تشغيل ٧٩ موقعًا باستخدام الطاقة الشمسية. وقد أثمرت عن تحقيق وفورات في الطاقة بلغت ١١,٣١٧ ميغاواط/ساعة، مما أتاح تجنب انبعاثات كربونية تعادل ٣,٠٥ كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى تقليل استهلاك وقود الديزل بمقدار ١٤,٤٠٠ لترًا.
- أنظمة الليثيوم الهجينة التي تشمل نشر أنظمة الليثيوم الهجينة في ٢٠٩ موقعًا، والتي أسهمت في تحقيق وفورات في الطاقة بلغت ١٤,٩٥٢ ميغاواط/ساعة، وخفضت الانبعاثات الكربونية بواقع ٤,٠٣ كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وألغت الحاجة إلى ٧,٢٠٠ لتر من استهلاك الوقود؛
- أنظمة التبريد الطبيعي التي ساهمت في تخفيض التكاليف التشغيلية للطاقة بنسبة ١٥-١٦٪ لكل موقع باستخدام الهواء البارد الخارجي (خلال فصل الشتاء) لتقليل الاعتماد على أنظمة تكييف الهواء. ساهمت هذه الأنظمة في خفض استهلاك الطاقة بنحو ٧,٠٠٠ ميغاواط ساعة سنويًا، مما حقق وفورات في الطاقة بنسبة ٧٩٪، وخفض البصمة الكربونية بنحو ٣,٥٠٠ كيلوطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.
- عملية تحسين نظام التبريد في ستة مراكز بيانات، مما أدى إلى تعزيز مستويات التغطية الجغرافية والتكرار، بالإضافة إلى خفض ملحوظ في استهلاك الطاقة.
- تركيب وحدات إنارة شوارع تعمل بتقنية LED وأخرى بالطاقة الشمسية في عدة مواقع، وذلك في إطار مساعي المجموعة لتعزيز الاستدامة ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية.

كما نجحت المجموعة في تحقيق تقدم كبير في خططها لترشيد استهلاك الكهرباء والمياه في مبانيها ومكاتبها الإدارية. كجزء من مبادراتها الرئيسية، قامت "دو" بتركيب طبقة حماية من الشمس من طراز 3M على كافة نوافذ مقرها الرئيسي، مما أسهم في خفض اكتساب الحرارة الشمسية، وهو ما قلل العبء على أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء. وقد أثمرت هذه المبادرة عن خفض معدلات استهلاك الكهرباء السنوي بنسبة ٤,٧٪ وانخفاض بنسبة ٨,٢٪ في حجم استهلاك المياه المبردة السنوي (في ٢٠٢٤ مقارنةً بعام ٢٠٢٣)، مما ساهم في تعزيز الاستدامة ورفع مستوى راحة الموظفين على حد سواء. كما قامت المجموعة بتركيب أجهزة توفير المياه على صنابير الحمامات في مقرها الرئيسي، وذلك في إطار جهودها لترشيد استهلاك المياه. وقد ساهمت هذه الخطوة في تقليل معدلات تدفق المياه من هذه الصنابير بنسبة ٦٣,٦٪، حيث انخفض التدفق المبدئي من ٥,٥ لتر في الدقيقة ليصل إلى لترين (٢) في الدقيقة. تشمل المبادرات الأخرى التي أدت إلى خفض استهلاك الطاقة تركيب مستشعرات الحركة، وتحسين الإضاءة الطبيعية، واستخدام الأجهزة الموفرة للطاقة، ودمج نظام إدارة المباني، وتثقيف الموظفين حول ممارسات توفير الطاقة.

إدارة النفايات

يُشكل التزام المجموعة الراسخ بالحد من توليد النفايات وتقليص الاعتماد على مرادم النفايات وتعزيز ثقافة إعادة التدوير، ركيزةً أساسيةً في استراتيجيتها للاستدامة. تضمنت خطة المجموعة الاستراتيجية لإدارة النفايات، التي بدأت في ديسمبر ٢٠٢٣، هدفًا طموحًا يتمثل في تحويل مسار ما بين ٣٠ إلى ٥٠٪ من النفايات بعيدًا عن مرادم النفايات خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٦. في عام ٢٠٢٤، حققت المجموعة معدل تحويل قدره ٣١٪ أنتجت المجموعة ٢٥٥,٦٢٥ كجم من النفايات في عام ٢٠٢٤، ما يمثل انخفاضًا بنسبة ٧,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣. تم تركيب وحدة تحويل غذائية في الموقع بمقرها الرئيسي في "دبي هيلز"، والتي ساهمت، بجانب الشراكات الاستراتيجية في مواقع أخرى، في معالجة ٢٠,٦٨٥ كجم من النفايات الغذائية وتحويلها إلى ٥,١٧١ كجم من السماد العضوي، وهو ما أدى إلى تفادي انبعاث ٢٥,٣٣٥ كجم من ثاني أكسيد الكربون. أدت رقمنة عمليات جمع النفايات عبر تطبيق Wastek إلى تعزيز كفاءة التتبع والإدارة. وقد ساهم ذلك، بدعم من برامج تدريب الموظفين وحملات التوعية، في تحسين عملية فرز النفايات.

كانت إحدى المبادرات البارزة في عام ٢٠٢٣ هي إدخال موزعات مياه "سبرودل/لا للمياه المعبأة" (Sprudel/No More Bottle Water Dispensers) التي أزالت استخدام ٨٠٥,٦٤٦ زجاجة بلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وقللت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٦٦,٠٥٥ كجم. ساهمت عمليات الاستبدال التدريجي لزجاجات المياه الكبيرة سعة ٥ غالون في تقليص معدل استخدامها بنسبة ٩٠٪، وهو ما أدى إلى تخفيض حجم النفايات البلاستيكية بشكل كبير. كما تُعطي المجموعة الأولوية لتقليل استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام من خلال تصاميم مبتكرة، مثل شريحة الاتصال السياحية الصديقة للبيئة، التي تُعتبر قابلة لإعادة التدوير بالكامل.

في إطار مبادراتها المستمرة، تبنت المجموعة ممارسات التنظيف الأخضر في كافة مواقعها التجارية. ويؤكد هذا التوجه حصولها على شهادة CIMS-GB، بالإضافة إلى تخصيص ٦٠٪ من نفقات مواد التنظيف في عام ٢٠٢٤ للمنتجات الصديقة للبيئة، وهو ما يؤدي إلى تقليل استهلاك الطاقة والمياه خلال عملية التنظيف، مما يسهم في زيادة تقليص البصمة الكربونية للمجموعة.

تلتزم المجموعة أيضًا بتقليل النفايات الإلكترونية وقد دخلت في شراكة مع e-Cyclex، وهي شركة رائدة في إعادة تدوير النفايات الإلكترونية، لإعادة تدوير شاشات التلفزيون التالفة. علاوةً على ذلك، أدت جهود إعادة التدوير في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ إلى إعادة تدوير ٢٢,٩٧ طنًا و٤٢,٨٨ طنًا من المواد على التوالي في مستودعات المجموعة ومكاتبها. عقدت المجموعة أيضًا شراكة مع Dubatt Battery Recycling لإعادة تدوير جميع بطاريات الرصاص الحمضية المستهلكة من عملياتها.

وتؤكد هذه الإجراءات التزام المجموعة بتقليل تأثيرها البيئي وتوافقها مع رؤية الإمارات للوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام 2050.

رفاهية المجتمع

تلتزم المجموعة بمجموعة من مبادرات المسؤولية المجتمعية التي تركز على التنمية الاقتصادية المحلية، والتعليم، وحماية البيئة، والرعاية الصحية، والتوعية المالية، وذلك بهدف دعم المجتمعات في جميع أنحاء دولة الإمارات، حيث قدمت المجموعة خلال عام ٢٠٢٤ مساهمات مالية بقيمة ١,٢ مليون درهم إماراتي بهدف دعم مجموعة واسعة من المبادرات والحملات المجتمعية. ومن أمثلة المشاريع الاجتماعية والبيئية التي أطلقتها المجموعة ما يلي:

- تقدم المجموعة الدعم للجهات الخيرية في مختلف أنحاء الدولة. ويتمثل أبرز أشكال هذا الدعم في توفير حملات رسائل نصية مجانية، مما يسهم في تعزيز قدرتها على جمع التبرعات. وخلال عام ٢٠٢٤ فقط، بلغت قيمة المساهمات العينية من خلال هذه المبادرة ٩,٧ مليون درهم إماراتي. وتضمنت هذه الجهود حملات ترويجية عبر الرسائل النصية ومنصات التواصل الاجتماعي لعقد مزاد خيري أقامته المجموعة دعمًا لصندوق وقف الأم الإماراتي، والذي تمكن من جمع مبلغ ٤,٩ مليون درهم إماراتي.
- كما عقدت المجموعة شراكةً مع مؤسسة الجليلة وتبرعت بمليون درهم إماراتي في عام ٢٠٢٤ لدعم جهودها المستمرة في توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية للمحتاجين وتطوير الأبحاث الطبية ورعاية المرضى.
- بالتعاون مع منظمة Beat the Cyber Bully، وسعت المجموعة مبادراتها للسلامة السيبرانية في عام ٢٠٢٤، حيث قدمت ورش عمل موجهة لآلاف الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة في جميع أنحاء دولة الإمارات. وتمحورت ورش العمل حول التصدي للتنمر الإلكتروني، واستيعاب مفهوم أمن البيانات، وإدراك مخاطر الأخبار المضللة، بهدف تمكين المشاركين من خلال تزويدهم بأدوات عملية لخوض تجربة رقمية أكثر أمانًا ومسؤولية.
- شارك موظفو المجموعة بفاعلية في عدد من الفعاليات ذات الأثر الإيجابي بالتعاون مع جهات مختلفة، منها جمعية دبي الخيرية، ومنظمة "غومبوك" غير الربحية، ومجموعة الإمارات للبيئة، ومركز المشاعر للرعاية السكنية ورعاية النهارية لأصحاب الهمم. شملت هذه الأنشطة توزيع وجبات الإفطار على العمالة الماهرة، والمشاركة في حملات زراعة أشجار القرم وتنظيف الشواطئ، وتنظيم حملة لتنظيف الصحراء، وإشراك أصحاب الهمم من الأطفال في أنشطة ترفيهية وتعليمية.
- في أكتوبر ٢٠٢٤، رعت المجموعة معرض AccessAbilities Expo، وهو الحدث الأبرز في الشرق الأوسط المخصص لتعزيز حياة أصحاب الهمم. تهدف مشاركة المجموعة إلى تأهيل أصحاب الهمم وتزويدهم بأحدث الحلول التقنية للارتقاء بجودة حياتهم، تمهيدا لمستقبل أكثر شمولية وقريب المنال للجميع.
- التزامًا بتمكين الشباب، أنشأت المجموعة مجلس دو للشباب، وهو منظمة تركز على تزويد الشباب بمهارات لمواكبة التطورات المستقبلية. تشمل برامج مجلس دو للشباب برنامج رواد الشباب الرقميين، الذي يزود المشاركين بمعرفة متطورة في مجالات مثل 5G، والحوسبة السحابية، والميتافيرس. كما أطلق مجلس الشباب العديد من المبادرات البارزة، بما في ذلك مبادرة الفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Girls in ICT)، وبودكاست شباب دو (du Youthcast Podcast)، ودورة اللغة الإماراتية (Emirati Language Course)، وورشة عمل "أنا مميز" (I Am Remarkable).
- في شراكة استراتيجية مع مجموعة غراسيا، قامت المجموعة بإطلاق أول منصة رقمية ذكية في قطاع التكنولوجيا الزراعية بدولة الإمارات، بهدف تعزيز كفاءة استخدام الموارد، ورفع معدلات إنتاجية المحاصيل، وترسيخ دعائم الأمن الغذائي استنادًا إلى تحليلات معمقة للبيانات، وقد تمت المصادقة عليها من قِبل وزارة التغير المناخي والبيئة.

التأمين

تخضع عمليات المجموعة وأصولها للعديد من المخاطر، بما في ذلك الحوادث، والكوارث الطبيعية، والحروب، والأعمال الإرهابية، والحرائق، والمخاطر المتعلقة بالطقس، وغيرها من الأحداث الخارجة عن سيطرة المجموعة. تحرص المجموعة على امتلاك محفظة متنوعة من وثائق التأمين لضمان حمايتها من العواقب المالية المترتبة على الظروف الطارئة، لا سيما عندما قد يترتب على الخسارة المحتملة تعطيل كبير للعمليات التجارية الاعتيادية. لا توفر المجموعة تغطية تأمينية كاملة لجميع المخاطر، وذلك نظرًا لأن بعض هذه المخاطر قد لا يكون قابلاً للتأمين بشكل كلي، أو قد لا تكون التغطية التأمينية المرتبطة بها متاحة وفقًا لمستويات الأسعار التي تعتبرها ملائمة.

لم تواجه المجموعة في سجلها السابق لأي عوائق في تجديد عقود التأمين الخاصة بها، وهي تعتبر أن تغطيتها التأمينية كافية ومتوافقة مع أفضل ممارسات القطاع.

الدعاوى القضائية

من وقت لآخر، تكون المجموعة طرفًا في إجراءات حكومية أو قانونية أو تحكيمية أو غيرها من الدعاوى. لا تعتقد المجموعة بوجود أي دعاوى قضائية قد يكون لها، في حال صدر حكم نهائي ضد المجموعة، تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة أو ربحيتها.

القسم السادس: المسائل التنظيمية

القرار الوزاري الصادر عام ٢٠٠٥ الذي أنشأ الشركة

تأسست الشركة بموجب القرار الوزاري رقم (٤٧٩) لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥م.

قانون الاتصالات

إن القانون الرئيسي في دولة الإمارات المتعلق بقطاع الاتصالات هو المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات، بصيغته المعدلة (يشار إليه بـ **"قانون الاتصالات"**). يُعد قانون الاتصالات أيضًا هو القانون الذي يستند إليه تنظيم شبكات وخدمات الاتصالات الخاصة بالمجموعة في دولة الإمارات.

ينص قانون الاتصالات على أن عددًا من الأنشطة تعتبر أنشطة منظمة (**"الأنشطة المنظمة"**)، وبالتالي تتطلب ترخيصًا صادرًا بموجب قانون الاتصالات. كما ينص قانون الاتصالات على إنشاء الجهة المنظمة لقطاع الاتصالات، وهي هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) (**"هيئة تنظيم الاتصالات"**). يخول قانون الاتصالات هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) سلطة واسعة النطاق في تحديد السياسات التنظيمية، وإصدار كل من التوجيهات والتعليمات واللوائح، فضلاً عن صلاحية اتخاذ القرارات الخاصة بالأنشطة المنظمة، وتحديد رسوم الرخصة، ومراقبة الخدمات التي سيتم تقديمها من قبل المرخص لهم والأسعار التي يمكن تقديمها بها، بالإضافة إلى إصدار الرخص وسحبها.

ينص قانون الاتصالات على أن الأنشطة التي تحتاج إلى رخصة تشمل إدارة شبكات الاتصالات العامة، وتقديم خدمات الاتصالات للمشتركين، بالإضافة إلى أي أنشطة أخرى يقررها مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA). إن تعريف "خدمات الاتصالات" بموجب قانون الاتصالات واسع النطاق للغاية، ويشمل إرسال، وتحويل، وبث، واستقبال إشارات الاتصالات، والإشارات الصوتية والمرئية، والإشارات المستخدمة في البث الإذاعي والتلفزيوني، والإشارات المستخدمة لتشغيل أو التحكم في الأجهزة، كما يمتد ليشمل تركيب الشبكات وصيانتها وإصلاح معداتها، وإنشاء الشبكات، وصيانتها وتشغيلها. بموجب قانون الاتصالات، يُشترط الحصول على رخصة لممارسة أي نشاط خاضع للتنظيم، ولا يجوز لأحد القيام بذلك ما لم يكن لديه رخصة سارية أو كان معفيًا حسب ما يحدده القانون.

وتخضع الرخصة للوائح الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA). كما في تاريخ هذه النشرة، لا يوجد سوى مشغلان مرخصان لشبكات الاتصالات العامة بموجب قانون الاتصالات، وهما: المجموعة وشركة مجموعة الإمارات للاتصالات ش.م.ع (**"شركة اتصالات والمزيد"**).

بالإضافة إلى تراخيص شبكات الاتصالات العامة الصادرة للمجموعة وشركة اتصالات والمزيد، أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) تراخيص أخرى لأغراض محددة بموجب الإطار التنظيمي القائم على الترخيص المنصوص عليه في قانون الاتصالات، بما في ذلك: (١) رخصة راديو متنقل عام لشركة نداء (في عام ٢٠١٩)؛ و(٢) رخصة خدمات الأقمار الصناعية لشركة الياه للاتصالات الفضائية (في عام ٢٠٢٠) والتي تم نقلها إلى سبيس ٤٢ (في عام ٢٠٢٤)، وشركة الياه لخدمات الاتصالات الفضائية المتقدمة (في عام ٢٠٢٠)، وشركة ستار للاتصالات الفضائية (في عام ٢٠٢٠)؛ و(٣) رخصة خدمات البث الفضائي لشركة الميسان للاتصالات (في عام ٢٠١١)؛ و(٤) رخصة خدمات البث الفضائي لـ Twofour54 Intaj (م.ح) ذ.م.م. (في عام ٢٠٢١)؛ و(٥) رخصة الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية عبر الأقمار الصناعية لشركة الثريا (في عام ٢٠١٣)؛ و(٦) رخصة خدمة الضغط للتحدث عبر الأقمار الصناعية لشركة إيريديوم الشرق الأوسط للاتصالات الفضائية (في عام ٢٠٢٤)؛ و(٧) رخصة خدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية لشركة ستارلينك للاتصالات الفضائية (في عام ٢٠٢٤).

في حين تم تخفيف قيود الملكية الأجنبية التي كانت سارية سابقًا على الشركات المحلية في دولة الإمارات بعد تعديلات قانون الشركات، لا يجوز أن تتجاوز ملكية الأسهم للأجانب في أي كيان مرخص من قبل هيئة تنظيم الاتصالات بموجب قانون الاتصالات ما نسبته ٤٩٪ إلا بموافقة مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات.

يمنح قانون الاتصالات هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) مسؤولية إدارة وتنظيم الطيف الترددي في دولة الإمارات. ولا توجد ممارسة راسخة لتداول أو تأجير الطيف الترددي.

تنص الخطة الوطنية للترددات الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) على أن بعض الخدمات لا يمكن تقديمها إلا ضمن نطاقات تردد معينة. تم تقسيم الطيف الترددي الواسع بين المجموعة وشركة اتصالات والمزيد لخدماتهما الثابتة والمتنقلة.

هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)

تأسست هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) (هيئة تنظيم الاتصالات) كشخصية اعتبارية مستقلة (بحيث لا تكون جزءًا من وزارة حكومية في دولة الإمارات)، وتتمتع باستقلال مالي وإداري. الجهاز الرئيسي لهيئة تنظيم الاتصالات هو مجلس الإدارة، الذي يتم تعيينه بمرسوم اتحادي لمدة أربع سنوات ويتمتع سلطة تنفيذ وظائف وصلاحيات الهيئة.

ينص قانون الاتصالات واللائحة التنفيذية (بحسب التعريف الوارد أدناه) الصادر بموجب قانون الاتصالات ورخصة المجموعة الصادرة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٠٦ بموجب قانون الاتصالات ("**الرخصة**") على أن تصدر هيئة تنظيم الاتصالات اللوائح والتعليمات والقرارات والقواعد المتعلقة بما يلي: جودة الخدمات التي تقدمها المجموعة، والأسعار والشروط والأحكام الأخرى التي تقدم المجموعة بموجبها خدماتها، والالتزامات فيما يتعلق بالخدمة الشاملة، والإبلاغ عن الحسابات المالية إلى هيئة تنظيم الاتصالات، وتوفير الربط البيني مع المشغلين الآخرين بشروط عادلة وغير تمييزية (بما في ذلك عرض الربط البيني المرجعي، وهو عقد موحد مخصص للمشغلين المرخص لهم في دولة الإمارات)، ومجابهة السلوك المناهض للمنافسة في قطاع الاتصالات، وإدارة المحتوى الذي يمكن الوصول إليه عبر الإنترنت في دولة الإمارات، وتوفير خدمات الاستضافة المشتركة ومشاركة المواقع والبنية الأساسية والمرافق، وتوفير خدمة التجوال الوطني للمشغلين المرخص لهم الآخرين، والمواصفات الفنية للتوافق بين شبكات الاتصالات، وتخصيص الأرقام/الطيف الترددي، وقابلية نقل الأرقام (الثابتة والمتنقلة)، وإجراءات اعتماد أنواع الأجهزة المقدمة لعملاء المجموعة، والمسائل الفنية المتعلقة باستخدام طيف الترددات اللاسلكية. يُعد قانون الاتصالات، الذي اشتُقَّت منه هذه القواعد الخاصة، قانونًا محايدًا لقطاع التكنولوجيا؛ لذا فإن هيئة تنظيم الاتصالات تقوم بتعديل هذه القواعد وآليات تطبيقها بما يتوافق مع استدامة التقنيات الحديثة في قطاع الاتصالات بدولة الإمارات.

رخصة المجموعة

تسمح رخصة المجموعة لها بتركيب شبكة اتصالات عامة وتشغيلها وإدارتها وتقديم مجموعة واسعة من خدمات الاتصالات (تشمل بشكل خاص الخدمات الثابتة، والدولية، والمتنقلة، وخدمات الهاتف المحمول، بما في ذلك أيضًا خدمات 3G، و 4G LTE، و5G). تتسم الرخصة بالحياد التكنولوجي، ومع ذلك، يتعين على المجموعة الحصول على موافقة أمنية من الجهات الحكومية الإماراتية عبر هيئة تنظيم الاتصالات قبل إدخال أي تكنولوجيا مستحدثة في شبكتها أو عند توفير خدمة حديثة. بالإضافة إلى المسائل المذكورة في الرخصة التي تخضع لتنظيم هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، تحتوي الرخصة أيضًا على حظر السلوك المناهض للمنافسة وتلزم المجموعة بإعداد ونشر مدونة ممارسات للعملاء (تتطلب موافقة هيئة تنظيم الاتصالات).

بموجب شروط الرخصة، يتعين أيضًا على المجموعة دفع رسوم ترخيص سنوية في دولة الإمارات لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) (تبلغ مليون درهم إماراتي كما في تاريخ هذه النشرة)، وعدد من رسوم تخصيص الأرقام، ورسوم استخدام طيف التردد اللاسلكي، ومصاريف تنظيمية مثل مساهمات صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (لغرض دعم البحث والتطوير في قطاع الاتصالات في دولة الإمارات) والتي يُطلب من المجموعة دفعها لهيئة تنظيم الاتصالات، ويتم احتسابها كنسبة ١٪ من صافي إيراداتها المنظمة سنويًا.

تدفع المجموعة منذ عام ٢٠١٠ رسوم حق امتياز لحكومة دولة الإمارات وفقًا لتوجيه رسمي من وزارة المالية. تم حساب رسم حق الامتياز الاتحادي بنسبة ١٥٪ على الإيرادات المنظمة و٣٠٪ على الأرباح المنظمة للسنوات المالية من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٣، وذلك بعد خصم رسم حق الامتياز على الإيرادات المنظمة وفقًا للائحة الصادرة للفترة ذات الصلة من قبل وزارة المالية في دولة الإمارات ("**وزارة المالية**"). وفقًا لقرار مجلس وزراء دولة الإمارات رقم ٣٨/٨ لسنة ٢٠٢٣ ولائحة الإرشادات الصادرة عن وزارة المالية بخصوص رسم حق الامتياز الاتحادي ("**لائحة الإرشادات**")، يبلغ رسم حق الامتياز الاتحادي، اعتبارًا من عام ٢٠٢٤ حتى عام ٢٠٢٦، ما يعادل ٣٨٪ من إجمالي الأرباح السنوية المنظمة وغير المنظمة التي تحققها المجموعة في دولة الإمارات (أي أرباح المجموعة قبل خصم رسم حق الامتياز الاتحادي وضريبة الدخل). تستثني لائحة الإرشادات من حساب رسم حق الامتياز أي أرباح ناتجة عن الكيانات الدولية الخاضعة للسيطرة، وأرباح الكيانات الدولية غير الخاضعة للسيطرة (الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة)، وأرباح الأسهم أو توزيعات الأرباح الأخرى المستلمة من الاستثمارات الدولية التي تخضع بالفعل لضريبة الشركات المحلية أو أي ضريبة مماثلة أخرى في البلدان المعنية بنسبة ٩٪ أو أعلى، والأرباح العائدة لحاملي حصص الأقلية في الكيانات الخاضعة للسيطرة في دولة الإمارات. يُحدَّد المبلغ الإجمالي لرسم الامتياز الاتحادي على الأرباح وضريبة دخل الشركات المستحقة على المجموعة بحد أدنى قدره ١,٨ مليار درهم إماراتي سنويًا لتلك الفترة.

يجوز للمجموعة تقديم أي من خدماتها المرخصة من خلال شركاتها التابعة المملوكة لها بالكامل عند تقديم إشعار بالترتيب لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، ويمكنها التعاقد من الباطن مع أطراف خارجية بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من هيئة تنظيم الاتصالات. لا يجوز نقل الرخصة، أو بيعها، أو التنازل عنها، أو رهنها كضمان إلا بموافقة مسبقة من هيئة تنظيم الاتصالات، كما يتطلب أي تغيير في سيطرة المجموعة الحصول على موافقة كتابية مسبقة من هيئة تنظيم الاتصالات. كما هو معتاد في تراخيص الاتصالات، يجوز تعليق الترخيص أو إلغاؤه إذا لم تلتزم المجموعة بشروطه.

تسري الرخصة لمدة ٢٠ عامًا من تاريخ إصداره في ١٢ فبراير ٢٠٠٦، ويخضع للتجديد التلقائي لمدة إضافية يتم تحديدها، إذا امتثلت المجموعة لشروطها الرئيسية، بما في ذلك دفع الرسوم بالكامل وفي الوقت المناسب، والامتثال لمتطلبات المنافسة والمتطلبات التنظيمية الأخرى، وتوفير خدمات الاتصالات وفقًا للرخصة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى قسم "*وصف العمل ــ البنية التحتية للشبكة*" وقسم "*وصف العمل ــ الملكية الفكرية والترخيص ــ الترخيص*".

حقوق الدخول إلى الأراضي

الدخول إلى الأراضي العامة

يتطلب قانون الاتصالات من الجهات الحكومية (المعرفة بشكل واسع لتشمل الوزارات الاتحادية والإدارات المحلية، والسلطات والمنظمات العامة المرتبطة بها) منح مشغلي شبكات الاتصالات العامة المرخصين الحق في شغل واستخدام الأراضي العامة (المعرفة بأنها الأراضي الخاضعة لسيطرة أو ملكية أي جهة حكومية) لتمكينهم من أداء أنشطتهم على النحو المنصوص عليه في تراخيصهم، بما في ذلك: (١) إنشاء المباني والتركيبات الأخرى، و(٢) تركيب المعدات والأجهزة، و(٣) إنشاء وتوسيع وتطوير وصيانة شبكات الاتصالات العامة، بما في ذلك مدّ وتمديد الكابلات الأرضية والهوائية وخطوط الخدمة (يشار إليها مجتمعة بـ "**أنشطة تشغيل الشبكة**"). ويُستكمل هذا القانون بنظام صادر عن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) يفصل الإجراءات المحددة للتقدم بطلب للحصول على حق الوصول إلى الأراضي العامة لبناء مواقع تعزيز الشبكة.

الدخول إلى الأراضي الخاصة

يسمح قانون الاتصالات لمجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) بإصدار لوائح تسمح للمرخص لهم بدخول الأراضي الخاصة (المعرفة بأنها أي أرض مملوكة أو ممنوحة أو مؤجرة لأي شخص بخلاف الجهات الحكومية) وأي بنايات أو مبانٍ عليها لتمكينهم من أداء أنشطتهم على النحو المنصوص عليه في التراخيص الممنوحة لهم. وقد قام مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات بذلك عن طريق إصدار نظام الدخول إلى الأراضي الخاصة، الذي يحدد الإطار لتسهيل الدخول إلى الأراضي الخاصة لتركيب وصيانة البنية التحتية للاتصالات.

ويمنح النظم للمرخص لهم، بما في ذلك المجموعة، حقوقًا واسعة، من بينها القيام بأنشطة تشغيل الشبكة، بشرط موافقة مالك الأرض المعني، الذي يجب أن يعمل مع المرخص لهم بحسن نية للسماح لجميع المرخص لهم بممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام. والأهم من ذلك، يُحظر على المرخص لهم وأصحاب الأراضي إبرام اتفاقيات دخول حصرية تمنع أو تقيد (أو قد تمنع أو تقيد) أي مرخص له آخر من ممارسة حقه المشروع في دخول نفس الأراضي الخاصة. ويحتوي النظام أيضًا على آلية لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) للقيام بدور الوسيط في أي نزاعات دخول بين المرخص لهم وأصحاب الأراضي، وتصدر الهيئة - في حالة عدم التوصل إلى اتفاق - قرارًا بتسوية المسألة.

في حين يتم منح حق الوصول إلى الأراضي العامة بدون مقابل، فقد يتضمن الوصول إلى الأراضي الخاصة إجراء مفاوضات مع أصحاب الأراضي للحصول على تعويضات أو شروط أخرى يتفق عليها الطرفان.

اللائحة التنفيذية

ينص قانون الاتصالات أيضًا على إصدار لائحة تنفيذية من قبل مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، بعد موافقة مجلس الوزراء في دولة الإمارات ("**مجلس الوزراء**"). دخلت اللائحة التنفيذية الحالية، وهي قرار اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ باللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحاد رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات ("**اللائحة التنفيذية**")، حيز التنفيذ من قبل اللجنة العليا، وهي كيان تم إنشاؤه بموجب قانون الاتصالات ولكن تم إلغاؤه بتعديل لاحق لقانون الاتصالات في عام ٢٠٠٨. صدرت اللائحة التنفيذية الحالية في عام ٢٠٠٤، وقد خضعت لعدد قليل من التعديلات، وتتعلق بشكل كبير بمسائل محددة تخص عمليات هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، بما في ذلك تشكيل الهيئة وإجراءاتها. تمنح اللائحة التنفيذية سلطات محددة لهيئة تنظيم الاتصالات من أجل: إصدار تعليمات أو توجيهات للمشغلين المرخص لهم، وتحديد الرسوم التنظيمية ورسوم التراخيص التي يتعين دفعها، وتحديد الأوضاع التي يمكن فيها إلغاء الرخصة أو تعليقها، ومطالبة المرخص له بالقيام (أو عدم القيام) بأشياء محددة منصوص عليها في الإطار التنظيمي، والتعامل مع تسوية النزاعات الناشئة عن الرخصة، والحد من حصص الأسهم في المرخص له، والمطالبة بتقديم المعلومات إلى هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA). تنص اللائحة التنفيذية أيضًا على توسيع صلاحيات التحقيق لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) من خلال فرض التزامات محددة على المرخص لهم للتعاون بشأن تلبية طلبات المعلومات. كما تحتوي على إجراءات فنية مفصلة للموافقة على النوع، والترقيم، وإدارة طيف الترددات اللاسلكية، وإجراءات الأعمال من قبل المرخص لهم.

التكاليف التنظيمية

تكبدت المجموعة إجمالي ٢,١٣٣ مليون درهم إماراتي من التكاليف التنظيمية في عام ٢٠٢٢، و٢,٢٨٩ مليون درهم إماراتي في عام ٢٠٢٣، و١,٩٩٤ مليون درهم إماراتي في عام ٢٠٢٤. تشمل التكاليف التنظيمية للمجموعة في دولة الإمارات العناصر المذكورة أدناه:

- رسم حق الامتياز الاتحادي الموضح في قسم "رخصة المجموعة" أعلاه.
- رسوم الرخصة: رسوم سنوية تبلغ قيمتها ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي للرخصة.
- مساهمة صندوق تطوير قطاع الاتصالات: رسوم سنوية بنسبة ١٪ من إجمالي الإيرادات المحققة من الخدمات المرخصة في دولة الإمارات لغرض دعم البحث والتطوير في قطاع الاتصالات في دولة الإمارات، وتُدفع وفقًا لإجراءات الدفع التي تحددها هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA).
- رسوم الترقيم: رسوم لاستخدام موارد الترقيم مثل البادئات، أو النطاقات، أو كتل الأرقام، أو الأرقام الفردية.
- رسوم الطيف الترددي: رسوم تفرض على إصدار أو تجديد هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) لتصريح طيف التردد اللاسلكي. وتسمح هذه الرخصة للمستخدم المرخص له باستخدام الترددات والمعدات اللاسلكية المخصصة وفقًا لشروطها.
- حصة تكاليف نظام نقل الأرقام: على الرغم من تمويل التكاليف الأولية للتنفيذ على مدار السنوات القليلة الماضية، ستستمر المجموعة في دفع حصتها من التكلفة لدعم نظام نقل الأرقام والمصاريف السنوية المستمرة المرتبطة به، وفق ما يتم الاتفاق عليه وتحصيله من قبل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA).
- رسوم تسجيل اسم النطاق: رسوم تُفرض على تسجيل أسماء النطاقات ".ae".
- العقوبات والغرامات المفروضة من قبل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA).[1]

التطور المتوقع للأنظمة في دولة الإمارات

تُطبق التدابير التنظيمية التي تفرضها هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات التنظيمية بطريقة تتوافق بشكل عام مع الأنظمة التنظيمية للاتصالات في الأسواق المتطورة الأخرى.

تتمتع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) بصلاحيات واسعة النطاق بموجب قانون الاتصالات ولائحته التنفيذية. تخوّلها هذه الصلاحيات إصدار كافة اللوائح والتعليمات والقرارات التي تنظم قطاع الاتصالات في الدولة وجميع المرخص لهم، كما تتطور البيئة التنظيمية في دولة الإمارات باستمرار. يسمح نظام الترخيص للهيئة بإصدار المزيد من هذه التراخيص، إلا أنها لم تقم بذلك حتى الآن، واكتفت بإصدار تراخيص لخدمات أكثر محدودية، مثل خدمة الراديو المتنقلة للمشتركين والخدمات عبر الأقمار الصناعية.

ومن المقرر أن تنتهي المدة الأولية لكل من تراخيص الاتصالات العامة الصادرة في عام ٢٠٠٦ لكل من المجموعة وشركة اتصالات والمزيد بعد ٢٠ عامًا من تاريخ سريانها (أي التاريخ المحدد في منح الترخيص). تنص شروط كل رخصة على أنه سيتم تجديده لمدة إضافية (بشرط الامتثال لبعض الالتزامات بموجب الرخصة)، على أن يتم تحديد طول هذه المدة لاحقًا.

وقد يتم تعديل التراخيص أيضًا وفقًا لأحكام قانون الاتصالات، أو لائحته التنفيذية، أو الإطار التنظيمي. وبناءً عليه، سيكون من المعقول توقع أن تقوم هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) بمراجعة تراخيص الاتصالات العامة قبل انتهاء المدة الحالية للرخصتين.

وقد تُدخل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) أيضًا تغييرات على البيئة التنظيمية، بما في ذلك تحديث أي من سياساتها التنظيمية.

[1] على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٤، تلقت المجموعة سبعة مخالفات من هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية على النحو التالي: (١) مخالفة تتعلق بمتطلبات تسجيل مستخدمي الهاتف المحمول، و(٢) أربعة مخالفات تتعلق بالتعليمات المتعلقة بنقل أرقام الهاتف المحمول، و(٣) مخالفة تتعلق بالتعليمات المتعلقة بنقل أرقام الخط الثابت، و(٤) مخالفة تتعلق بخطة الترقيم الوطنية. وقد أرسلت المجموعة ردًا مفصلاً عن كل مخالفة تم استلامها إلى هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية يحدد السبب الجذري والإجراءات الواجب اتخاذها. رصدت المجموعة موارد مخصصة وأجرت تحقيقات، حيثما كان ذلك مطلوبًا، لضمان تخفيف المخاطر المحددة ووضع تدابير لتجنب تكرار مثل هذه الحالات. ولا يُعد المبلغ الإجمالي لهذه الغرامات جوهريًا.

القسم السابع: مسائل تنظيمية أخرى

(١) بيان تطور رأس المال

المساهم البائع هو شركة المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدينج شركة مساهمة عامة.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المساهمين الذي يملكون الأسهم: (أ) كما في تاريخ هذه النشرة، برأس مال إجمالي قدره ٤,٥٣٢,٩٠٥,٩٨٩ (أربعة مليارات وخمسمائة واثنين وثلاثين مليون وتسعمائة وخمسة آلاف وتسعمائة وتسعة وثمانين درهمًا إماراتيًا) سهمًا، بقيمة درهم إماراتي واحد للسهم؛ و(ب) بعد الطرح مباشرةً، بافتراض (i) بيع المساهم البائع لجميع الأسهم المطروحة (ii) اختيار جهاز الإمارات للاستثمار بعدم المشاركة في الطرح، و (iii) لا يشارك DH 8 LLC في الطرح :

	كما في تاريخ هذه النشرة		بعد الطرح مباشرة	
	عدد الأسهم	النسبة المئوية	عدد الأسهم	النسبة المئوية
جهاز الإمارات للاستثمار	٢,٢٧١,٧٢٨,٨٩٩	٪٥٠,١١٦٤	٢,٢٧١,٧٢٨,٨٩٩	٪٥٠,١١٦٤
شركة DH 8 LLC	٨٩١,٤٢٨,٥٧١	٪١٩,٦٦٥٧	٨٩١,٤٢٨,٥٧١	٪١٩,٦٦٥٧
شركة المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدينج شركة مساهمة عامة.	٤٥٦,١١٢,١١٢	٪١٠,٠٦٢٢	١١٤,٠٢٨,٠٢٨	٪٢,٥١٥٦
المساهمون العامون الآخرون.....	٩١٣,٦٣٦,٤٠٧	٪٢٠,١٥٥٦	١,٢٥٥,٧٢٠,٤٩١	٪٢٧,٧٠٢٣

ولا توجد أي أسهم تمنح حقوق تصويت تختلف عما تمنحه أي أسهم أخرى. كما في تاريخ هذه النشرة، لم تكن الشركة على علم بأي ترتيبات قد تؤدي إلى تغيير السيطرة على الشركة.

(٢) بيان بحالة القضايا والنزاعات المتعلقة بالشركة خلال الثلاث (٣) سنوات الأخيرة

من وقت لآخر، تكون المجموعة طرفًا في إجراءات حكومية أو قانونية أو تحكيمية أو غيرها من الدعاوى. لا تعتقد المجموعة بوجود أي دعاوى قضائية، في حال صدر حكم نهائي ضد المجموعة، قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة أو ربحيتها.

(٣) بيان قروض / تمويل الشركة وتسهيلاتها الائتمانية ومديونيتها وأهم الشروط الخاصة بذلك:

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، لم يكن لدى المجموعة أي قروض قائمة.

وقعت المجموعة بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢١ اتفاقية تمويل طويلة الأجل مع مجموعة من البنوك المحلية والدولية للحصول على تسهيل ائتماني غير مضمون بقيمة ٣,٧٦٩ مليون درهم إماراتي، ويشمل: (أ) تسهيل قرض لأجل بقيمة ١,٧٨٨ مليون درهم إماراتي (يتكون من ١٩٠ مليون دولار أمريكي و١,٠٩٠ مليون درهم إماراتي) (**"تسهيل القرض لأجل"**)، و(ب) تسهيل ائتماني متجدد بقيمة ١,٩٨١ مليون درهم إماراتي (يتكون من ٢١٠ ملايين دولار أمريكي و١,٢١٠ ملايين درهم إماراتي) (**"تسهيل الائتمان المتجدد"**). في مارس ٢٠٢٤، تم إلغاء تسهيل القرض لأجل وتم الاعتراف بالرسوم غير المطفأة المتعلقة بالقرض في بيان الدخل الشامل الموجز الموحد. يبلغ أجل الاستحقاق لتسهيل الائتمان المتجدد لخمس سنوات حتى يونيو ٢٠٢٦، قابل للتمديد إلى سبع سنوات. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، كان تسهيل الائتمان المتجدد متاحًا للسحب بالكامل.

(٤) بيان بالرهون والأعباء الحالية الخاصة بأصول الشركة:

لا توجد أي رهون أو أعباء حالية على أصول الشركة.

القسم الثامن: مخاطر الاستثمار

يجب على المستثمرين المحتملين دراسة مخاطر الاستثمار التالية وغيرها من المعلومات الواردة في هذه النشرة بعناية قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في أسهم الطرح. المخاطر والشكوك المبينة أدناه هي تلك التي تعتقد المجموعة حاليًا أنها قد تؤثر على المجموعة وأي استثمار في أسهم الطرح، وقد يؤثر حدوث أو تحقق أي من هذه المخاطر والشكوك بشكل سلبي و/أو جوهري على أعمال المجموعة ومركزها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية. وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى انخفاض سعر الأسهم، ويضعف قدرتها على توزيع الأرباح على المساهمين، وهو ما قد يؤدي إلى خسارة المستثمرين كامل استثمارهم أو جزءًا منه.

نظراً لهذه المخاطر *أو لعوامل أخرى قد تؤثر على أعمال المجموعة، قد لا* تتحقق *الأحداث والظروف المستقبلية المتوقعة التي تم تقديمها في هذه النشرة كما هو متوقع من قبل المجموعة و/أو أعضاء مجلس الإدارة أو قد لا* تتحقق *على الإطلاق. لذلك، يجب على المستثمرين النظر في جميع البيانات المستقبلية المذكورة في هذه النشرة في ضوء هذا التفسير وعدم الاعتماد على مثل هذه البيانات دون التحقق منها.*

جدير بالذكر أن الاستثمار في أسهم الطرح مناسب فقط للمستثمرين القادرين على تقييم مخاطر الاستثمار ولديهم موارد كافية لتحمل أي خسارة محتملة ناتجة عن ذلك الاستثمار. يجب على المستثمرين المحتملين الذين لديهم شكوك حول الإجراءات الواجب اتخاذها استشارة مستشار مالي معتمد من قبل الهيئة قبل الاستثمار في أسهم الطرح.

لم يتم ترتيب المخاطر المبينة أدناه بطريقة تعكس مدى أهميتها وتأثيرها المتوقع على المجموعة. قد تكون هناك أيضًا مخاطر أخرى غير معروفة للمجموعة أو مخاطر تعتبرها المجموعة حاليًا غير جوهرية ولها نفس الآثار أو العواقب المذكورة في هذه النشرة. وبناءً على ذلك، فإن المخاطر المبينة في هذا القسم أو في أي قسم آخر من هذه النشرة: (أ) لا تغطي جميع المخاطر التي قد تؤثر على المجموعة أو عملياتها أو أنشطتها أو أصولها أو السوق الذي تعمل فيه؛ و/أو (ب) لا تغطي جميع المخاطر المرتبطة بالاستثمار في أسهم الطرح.

المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة والقطاع

تخضع القطاعات التي تنافس فيها المجموعة لتغيرات سريعة وكبيرة في التكنولوجيا. وإذا لم تستمر المجموعة في تقديم خدمات اتصالات أو خدمات ذات صلة مفيدة وجذابة للعملاء باستخدام أحدث التقنيات، فقد تفقد قدرتها على المنافسة، وقد تتأثر إيراداتها ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية بشكل سلبي

يتميز قطاع الاتصالات بتغيرات تكنولوجية سريعة، بما في ذلك تسارع وتيرة التغيير في الأنظمة الحالية، ومعايير القطاع، والتحسينات المستمرة في سعة وجودة التكنولوجيا. يعتمد النجاح التجاري للمجموعة على تقديم منتجات وخدمات اتصالات جذابة لعملائها الجدد والحاليين. مع تطور التقنيات الجديدة، قد تحتاج البنية التحتية للمجموعة إلى الاستبدال أو الترقية، أو قد تحتاج شبكاتها وأنظمتها إلى إعادة بناء كاملة أو جزئية للحفاظ على مركز تنافسي في السوق. تفرض التطورات التكنولوجية المتسارعة، وقِصَر دورات التطوير، والتحسينات المستمرة في جودة التكنولوجيا الرقمية، الحاجة إلى التحديث المتواصل لأنظمة المجموعة، وشبكتها، وتقنيتها، وعملياتها. تتطلب الاستجابة الناجحة للتطورات التكنولوجية من المجموعة استثمار نفقات رأسمالية كبيرة، والوصول إلى التقنيات اللازمة لدمجها بفاعلية مع تقنياتها الحالية. وإذا لم تتمكن المجموعة من توقع تفضيلات العملاء أو التغيرات القطاعية، أو إذا لم تتمكن من تعديل شبكاتها وأنظمتها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة، فقد يغادر عملاؤها ويحصلون على المنتجات والخدمات من المنافسين.

تعتمد العديد من المنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة بشكل كبير على التكنولوجيا، وقد يؤدي تطوير أو قبول التقنيات الجديدة إلى جعل المنتجات والخدمات الحالية للمجموعة غير تنافسية، أو تحل محل هذه الخدمات، أو تقلل من قيمة هذه الخدمات. للحفاظ على قدرتها التنافسية، تواصل المجموعة الاستثمار في تقنيات متنوعة، مثل شبكات 5G لتحسين التغطية الداخلية ونشر شبكات الألياف البصرية. على وجه الخصوص، إذا لم تتمكن المجموعة من تطوير، أو نشر، أو دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل كافٍ أو سريع عبر عملياتها وعروض منتجاتها، فقد يتبنى المنافسون حلولاً قائمة على الذكاء الاصطناعي بشكل أكثر فاعلية، مما يسمح لهم بتقديم منتجات وخدمات متفوقة بتكلفة أقل، مما يؤدي إلى خسارة محتملة لحصة السوق للمجموعة، وإيراداتها، وقدرتها التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه المجموعة تكاليف أعلى وكفاءة تشغيلية أقل مقارنة بالشركات النظيرة العاملة في القطاع إذا لم تتمكن من أتمتة المهام، أو تحسين شبكتها، أو تعزيز تجربة عملائها من خلال ابتكارات قائمة على الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤثر بشكل سلبي على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية. ستتأثر نتائج عمليات المجموعة بشكل سلبي أيضًا إذا لم تكن منتجاتها وخدماتها الجديدة ملبية لاحتياجات عملائها، أو لم يتم تبنيها من قبل العملاء بالطريقة والحجم المتوقعين، أو لم يتم توقيتها بشكل مناسب مع فرص السوق، أو لم يتم طرحها في السوق بفاعلية. قد لا تثبت التقنيات الجديدة التي تختارها المجموعة أنها ناجحة تجاريًا أو مربحة.

في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصالات، قد يتمكن المنافسون الحاليون أو المستقبليون للمجموعة من طرح منتجات وخدمات اتصالات أو غيرها، يرى العملاء أنها تماثل أو تفوق ما تقدمه المجموعة. وقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية. ونتيجة لذلك، لا يمكن للمجموعة أن تضمن أن التقنيات الموجودة حاليًا، أو المقترحة، أو غير المطورة بعد لن تصبح سائدة في المستقبل وتجعل التقنيات التي تستخدمها أقل جدوى تجاريًا أو أقل ربحية، أو أن المجموعة ستنجح في الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة لمواكبة التطورات الجديدة. إذا لم تنجح المجموعة في توقع التغير التكنولوجي وتفضيلات المستهلكين الناتجة عنه والاستجابة لهما في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على جودة خدمات المجموعة وأعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

قد يؤثر التباطؤ في الاقتصاد المحلي أو الإقليمي أو العالمي بشكل سلبي على أعمال المجموعة

تتعرض المجموعة لمخاطر ناتجة عن أي تراجع مستقبلي في الأوضاع الاقتصادية على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي. وفي حال تباطؤ النمو الاقتصادي أو الأداء الاقتصادي، سواء على المستوى العالمي أو في المنطقة أو في دولة الإمارات، أو في حال استمر ذلك التباطؤ لفترة مطولة، فقد يترتب على ذلك أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة.

ويمكن أن يكون للأوضاع الاقتصادية تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة، وعلى جودة ونمو قاعدة عملائها وعروض خدماتها. على سبيل المثال، قد يقرر العملاء عدم قدرتهم بعد الآن على تحمل تكلفة خدمات معينة، بما في ذلك على وجه الخصوص خدمات البيانات والخدمات ذات القيمة المضافة التي تُعد أساسية في الحفاظ على إجمالي الإيرادات المتولدة لكل عميل أو زيادتها، وبالتالي زيادة إيرادات المجموعة. وقد تؤدي معدلات التضخم المرتفعة أيضًا إلى زيادة أسعار المجموعة أو تسبب في انخفاض القوة الشرائية للعملاء، مما قد يقلل من طلبهم على منتجات المجموعة وخدماتها.

علاوة على ذلك، في حال تباطؤ النمو الاقتصادي عالميًا أو في مناطق محددة، قد يلجأ العديد من الشركاء الاستراتيجيين والموردين للمجموعة، بمن فيهم أولئك المتمركزون خارجيًا، إلى زيادة أسعارهم. كما قد يواجهون صعوبات مالية تؤثر على قدرتهم على توفير المنتجات والخدمات للمجموعة في الوقت المناسب وبكفاءة.

يتأثر استمرار نجاح أعمال المجموعة ونمو بعض قطاعات الاقتصاد الإماراتي بجاذبية دولة الإمارات كوجهة للسياحة، والعمالة الوافدة، والهجرة. خلال السنوات الأخيرة، شهدت دولة الإمارات زيادة كبيرة في عدد السكان، مدفوعة جزئيًا ببيئتها الاقتصادية المواتية، وتطوير البنية التحتية، والمبادرات الحكومية لجذب الاستثمار الأجنبي والمواهب. ومع ذلك، لا يوجد ما يضمن أن دولة الإمارات ستظل وجهة شعبية للسياحة أو الهجرة في المستقبل. قد يؤثر التباطؤ الاقتصادي العالمي أو الإقليمي، أو التغيرات السلبية في فرص العمل، أو عوامل أخرى خارجة عن سيطرة المجموعة بشكل سلبي على نمو السكان ومستويات السياحة في دولة الإمارات، مما يؤثر بشكل سلبي على نمو قاعدة عملاء المجموعة واستخدام منتجاتها وخدماتها.

علاوة على ذلك، ورهنًا بمستويات مختلفة من مرونة الطلب على الأسعار، ففي حال حدوث أي تباطؤ اقتصادي في دولة الإمارات في المستقبل، بما في ذلك نتيجة للتقلبات التي قد تشهدها الأسواق المالية العالمية أو الإقليمية أو المحلية، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

تواجه المجموعة منافسة مستمرة من المشغل الحالي في دولة الإمارات، بالإضافة إلى منافسة إضافية من مزودي خدمات الاتصالات ومحتوى الفيديو عبر الإنترنت وغيرهم من المشاركين في السوق في دولة الإمارات

تواجه المجموعة منافسة مستمرة من شركة اتصالات والمزيد، وهي المشغل الحالي في دولة الإمارات. كما في 30 يونيو 2025، بلغت حصة السوق للمجموعة من خدمات الهاتف المحمول الى ٣٩,٨٪ في حين بلغت حصته السوقية من الخدمات الثابتة الى ٣٣,٦٪. على الرغم من أن المجموعة وشركة اتصالات والمزيد هما مشغلا الاتصالات المرخصان الوحيدان في دولة الإمارات، إلا أنه لا يوجد ما يضمن أن الحكومة الإماراتية لن تمنح تراخيص اتصالات لشركات أخرى في المستقبل.

في ظل زيادة توافر وسرعة الإنترنت عريض النطاق والطلب على هذه الخدمات، تواجه المجموعة أيضًا منافسة من مزودي خدمات الاتصالات ومحتوى الفيديو عبر الإنترنت الذين يستخدمون اتصالات الإنترنت عالية السرعة الخاصة بالمجموعة أو منافسيها. يدفع مزودو خدمات الاتصالات ومحتوى الفيديو عبر الإنترنت إلى انخفاض الطلب على خدمات المحتوى الصوتي و/أو المرئي للمجموعة ولا يخضعون عمومًا للرقابة التنظيمية أو تكاليف الامتثال. لا يوجد ما يضمن أن المجموعة يمكنها التنافس بفاعلية مع مزودي خدمات الاتصالات ومحتوى الفيديو عبر الإنترنت أو أنها ستتمكن كمن تعويض تراجع إيرادات المحتوى الصوتي و/أو المرئي بزيادة إيرادات البيانات الناتجة عن هذه الخدمات. على وجه الخصوص، تقنيات مثل الاتصال الصوتي عبر بروتوكول الإنترنت (عبر التقنيات الثابتة والمتنقلة)، أو المراسلة الفورية عبر الهاتف المحمول، أو الواي فاي، أو التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت، أو الحوسبة السحابية للعملاء من الأفراد و/أو الشركات أثرت، ومن المتوقع أن تستمر في التأثير، على الطلب عبر قطاع الاتصالات بأكمله بشكل عام، بما يشمل أعمال المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، بدأت العديد من الشركات ومقدمي البيانات البديلين حول العالم في تقديم خدمات الاتصالات عبر شريحة eSIM عن طريق الإنترنت، مما يلغي

الحاجة إلى شريحة SIM المادية ويوفر سهولة الوصول إلى خدمات الصوت والرسائل النصية والبيانات أثناء السفر حول العالم. وقد يؤثر هذا التطور بشكل سلبي على الإيرادات المحققة من مبيعات خطوط الزوار أو خدمات التجوال ومشاركة المواقع.

قد يؤدي الاتجاه المستمر نحو عمليات الاندماج، والتحالفات الاستراتيجية، والتوسع عبر الحدود لمقدمي خدمات التكنولوجيا، والأشكال الجديدة من الخدمات في قطاع الاتصالات إلى زيادة المنافسة، مما قد يخلق بيئة أعمال أكثر تنافسية ويشجع على دخول شركات جديدة للسوق الإماراتي، مما قد يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للمجموعة. لقد أدى التوسع في محفظة المنتجات والخدمات التي تطرحها شركات الاتصالات الحالية لعملائها ضمن القطاعات الأساسية أو المجاورة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خدمات البث الموجهة وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتكاملة، إلى اتساع النطاق التنافسي الذي يتعين على المجموعة خوض المنافسة ضمنه. قد تؤدي المنافسة من الشركات الحالية أو الداخلين الجدد إلى زيادة الضغوط التنافسية الحالية وتؤدي إلى تغييرات في خطط التعريفة، أو انخفاض عام في إيرادات المجموعة، أو تتسبب في خسارة المجموعة للعملاء، أو الإخفاق في جذب عملاء جدد من الشركات والأفراد، أو تكبد تكاليف إضافية للحفاظ على قاعدة عملائها أو للحفاظ على الإيرادات من قاعدة عملائها، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

قد تؤدي المنافسة المتزايدة أيضًا إلى انخفاض معدلات الاحتفاظ بالعملاء، وتراجع في وتيرة قدرة المجموعة على جذب عملاء جدد، أو حتى إلى انخفاض في أعداد العملاء وتضاؤل حصة السوق للمجموعة. ويعزى ذلك إلى تحول العملاء لشراء خدمات الاتصالات، أو غيرها من الخدمات المنافسة، من مزودين آخرين و/أو تزايد ميلهم إلى التنقل بين المزودين بناءً على الأسعار والمنتجات والخدمات المعروضة.

علاوة على ذلك، يستمر التركيز التنافسي في دولة الإمارات في التحول من جذب عملاء جدد إلى زيادة مستوى الاحتفاظ بالعملاء الحاليين ذوي القيمة العالية وزيادة معدل استخدامهم للخدمات، ويأتي هذا التحول نتيجة لارتفاع مستوى انتشار سوق الاتصالات المتنقلة. لا يوجد ما يضمن أن المجموعة لن تواجه زيادة في أعداد العملاء الذين يتركون الخدمة، خصوصًا مع تصاعد المنافسة على الاحتفاظ بالعملاء الحاليين. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة جذب عميل جديد أعلى بكثير من تكلفة الحفاظ على عميل حالي. وفي حال أخفقت المجموعة في الحفاظ على جودة خدمة العملاء أو تحسينها، فقد تتأثر سلبًا قدرتها على الاحتفاظ بالعملاء وجذبهم. ويمكن أن يكون لانخفاض مستوى الاحتفاظ بالعملاء أيضًا تأثير سلبي جوهري على الدخل التشغيلي للمجموعة، حتى لو تمكنت من الحصول على عميل جديد مقابل كل عميل يتم فقده. قد يؤدي انخفاض معدل الاحتفاظ بالعملاء إلى هبوط الإيرادات وارتفاع تكاليف جذب عملاء جدد، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

قد ينخفض استخدام المكتتبين لخدمات الهاتف الثابت التقليدية للمجموعة، وقد تعتمد المجموعة بشكل متزايد على الإيرادات من خدمات الهاتف المحمول والبيانات

تساهم التقنيات الحديثة، مثل خدمات الاتصالات ومحتوى الفيديو عبر الإنترنت، في تراجع استخدام الهواتف الثابتة. لا يوجد ما يضمن أن المشتركين في خدمات الهاتف الثابت لدى المجموعة الذين توقفوا أو سيتوقفون في المستقبل عن استخدام هذه الخدمات سينتقلون إلى خدمات الاتصالات الأخرى التي توفرها المجموعة. وإذا لم تتمكن المجموعة من الاحتفاظ بالمشتركين لديها في الهواتف الثابتة، فقد تتأثر أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية بشكل سلبي.

تتوقع المجموعة أن يستمر الطلب على خدمات البيانات بشكل خاص، مدفوعًا بانتشار واستخدام الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، واستخدام خدمات الفيديو والوسائط المتعددة الأخرى، بالإضافة إلى التحسينات في قدرة شبكة الخطوط الثابتة والمتنقلة. ولا يوجد ما يضمن أن المجموعة ستنجح في تحقيق إيرادات من زيادة حركة البيانات، ولا أن أي زيادة في الإيرادات الناتجة عن خدمات البيانات ستكون كافية لتعويض الانخفاض في إيرادات الخدمات الأخرى، وقد يؤدي حدوث أي من هذه الأمور إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

تخضع المجموعة لمخاطر مرتبطة بعقود إيجار الأراضي التي تقع عليها بنيتها التحتية للشبكات السلبية والنشطة ومراكز البيانات

تقع البنية التحتية لشبكات المجموعة ومراكز البيانات على أراضٍ مستأجرة من أطراف خارجية لفترات زمنية متفاوتة تتراوح من سنة إلى سنتين أو لفترات أطول اعتمادًا على طبيعة الأصل. عادةً ما تخضع عقود إيجار متاجر التجزئة والبنية التحتية السلبية للتجديد الدوري وإعادة التفاوض على الشروط التجارية، وخاصة الأسعار الأساسية. لعدة أسباب، قد لا يرغب المؤجرون في تجديد عقود إيجار المجموعة. وقد يسعون لرفع الإيجارات بشكل كبير عند التجديد، أو قد يفقدون حقوقهم في الأرض أو ينقلون ملكيتها لأطراف أخرى. أي من هذه السيناريوهات قد يؤثر على قدرة المجموعة على تجديد العقود بشروط تجارية مقبولة أو حتى على تجديدها من الأساس. وإذا لم تتمكن المجموعة من تمديد عقود الإيجار الخاصة بها، فقد يُطلب منها تفكيك و/أو نقل البنية التحتية ذات الصلة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك، في بعض الحالات، تتطلب الأرض التي تقع عليها أصول البنية التحتية للمجموعة ترتيبات وصول خاصة نظرًا لموقعها في أو بالقرب من المطارات أو المرافق الحكومية أو أسطح المباني، وبالتالي قد لا تتمكن المجموعة من الوصول بحرية إلى هذه المواقع كلما احتاجت إلى ذلك. من وقت لآخر، قد تواجه المجموعة أيضًا نزاعات مع مؤجريها فيما يتعلق بشروط عقود إيجارها، مما قد يؤثر على قدرتها على الوصول إلى البنية التحتية الموجودة في هذه المواقع وتشغيلها. علاوة على ذلك، قد يؤدي الإنهاء غير المتوقع لعقد الإيجار إلى تعطيل قدرة المجموعة على تشغيل وتوليد الإيرادات من البنية التحتية الموجودة على تلك الأرض. وإذا تحققت أي من المخاطر السابقة، فقد يؤثر ذلك بشكل سلبي على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

الاعتماد على المعايير والبروتوكولات المعمول بها في القطاع

تعتمد المجموعة على المعايير والبروتوكولات المعمول بها في القطاع لتقديم خدمات الاتصالات وتعتمد على هذه المعايير للتشغيل الفعال وغير المنقطع لشبكات الاتصالات. قد تتعرض المعايير والبروتوكولات المعمول بها في القطاع التي تعتمد عليها المجموعة، مثل النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM) ومشروع شراكة الجيل الثالث (3GPP)، للخطر بسبب عوامل شتى، بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي، أو أعطال في شبكات الاتصالات، أو الهجمات السيبرانية، أو الحروب أو الإرهاب، أو تلف البيانات، أو الاختراقات الأمنية، أو الأعطال البرمجية، أو الكوارث الطبيعية، أو غير ذلك من الأحداث الخارجة عن سيطرة المجموعة، وكذلك إخفاقها في ضمان مرونة أنظمة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات لديها في مواجهة التهديدات الخارجية. في حال تعرض أي من هذه المعايير للخطر، سواء على شبكة المجموعة أو خدماتها، فقد يفقد العملاء الثقة في نزاهة الشبكات المتنقلة الخاصة بالمجموعة. وقد يكون لأي خلل في شبكة المجموعة أو خدماتها تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

تتعرض المجموعة لبعض المخاطر المتعلقة بتطوير وتوسيع وصيانة شبكات الاتصالات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

تعتمد قدرة المجموعة على نمو قاعدة عملائها وخدمتهم بشكل جزئي على مدى نجاحها في توسيع وإدارة شبكات الاتصالات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لديها. وكجزء من استراتيجيتها التشغيلية، تنفذ المجموعة برامج تحول معقدة في مجال تكنولوجيا المعلومات تمتد لسنوات، وذلك بهدف الحفاظ على أحدث التقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات المتطورة. يرجى الرجوع إلى قسم "*وصف الأعمال - تكنولوجيا المعلومات*". تتعرض عمليات بناء شبكات المجموعة، الناتجة عن هذه البرامج والمبادرات، لمخاطر وشكوك قد تؤخر إطلاق الخدمات لأسباب عديدة، منها عدم عمل الأنظمة بالشكل المطلوب، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة توسيع شبكة المجموعة، أو استبدال أنظمة تكنولوجيا المعلومات، أو ترحيلها. عادةً ما تستلزم مشاريع تطوير الشبكات وبنى الاتصالات التحتية استثمارات ضخمة خلال مراحل التخطيط والبناء، وقد يمتد تنفيذها ليستغرق أشهر أو حتى سنوات. تتعرض المجموعة، خلال عملية التخطيط والتوسع، لعدد من مخاطر البناء والتشغيل والتنظيم وغيرها من المخاطر التي تخرج عن سيطرتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الزيادات في التكاليف التشغيلية، والإخفاق في تلبية التزامات الترخيص، والتغيرات في الطلب على الخدمات أو التقديرات غير الدقيقة لاحتياجات الخدمة، والتغيرات غير المتوقعة في أوضاع العمل، وعدم توفر المواد أو المعدات أو العمالة، فضلاً عن قصور الأعمال الهندسية أو إدارة المشاريع. خلال مرحلة تنفيذ مشاريع التوسع، قد نواجه تحديات مثل تأخر دمج الأنظمة الجديدة، ومشاكل عدم توافق البنية التحتية، أو انقطاع الخدمات الحالية، أو مخاطر تتعلق بعمليات النقل. قد يؤثر وقوع هذه الأحداث بشكل سلبي وجوهري على قدرة المجموعة على إكمال مشاريع توسيع شبكتها الحالية أو المستقبلية أو البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الموعد المحدد أو ضمن الميزانية، إن أمكن، وقد يؤدي إلى شطب بعض أو كل التكاليف المرتبطة بهذه المشاريع، مما قد يعيق قدرة المجموعة على تحقيق الإيرادات المتوقعة، أو معدلات العائد الداخلي، أو السعة المرتبطة بهذه المشاريع، أو يؤثر بشكل سلبي على ربحها.

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد برنامج النفقات الرأسمالية الحالي للمجموعة على توقعات نمو الطلب على الاتصالات في دولة الإمارات، والتي تُبنى على افتراضات أساسية متعددة، منها اتجاهات النمو السكاني واتجاهات الطلب المستقبلي على خدمات الاتصالات، وهناك احتمال أن تكون هذه الافتراضات غير دقيقة. إذا بالغت المجموعة في تقدير حجم الطلب المستقبلي على خدمات الاتصالات ولم تتمكن من تعديل برنامج نفقاتها الرأسمالية، فقد لا تتمكن من تحقيق العوائد المتوقعة على نفقاتها الرأسمالية. وإذا قامت المجموعة بالتقليل من تقدير الطلب المستقبلي على الاتصالات، فقد لا تتمكن من تلبية الطلب، مما قد يؤثر بشكل سلبي على سمعتها ويؤدي إلى انخفاض في أعداد العملاء وتراجع الحصة السوق للمجموعة في دولة الإمارات. لا يوجد ما يضمن أن المجموعة ستكون قادرة على توليد إيرادات أو أرباح من مشاريعها التوسعية أو التحولية بما يتماشى مع أهدافها وخططها، أو أن تلك الإيرادات ستكون كافية لتغطية تكاليف البناء والتطوير المرتبطة بهذه المشاريع. علاوة على ذلك، قد يثبت أن افتراضات المجموعة المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، بما في ذلك تنفيذ معايير أو أنظمة جديدة، غير دقيقة. تتطلب التغيرات التكنولوجية المتسارعة مراجعة دقيقة لدورات حياة أصول المجموعة، وقد ينتج عنها تكاليف إضافية للإهلاك أو انخفاض القيمة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي البنية التحتية القديمة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات ونقص الخبرة الرقمية المناسبة إلى عدم كفاءة الأنظمة وعدم القدرة على دمج التقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية، وفقدان جزء من حصة السوق، وتراجع القدرة التنافسية.

وسيكون لأي عامل من العوامل السابق ذكرها تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

قد تضطر المجموعة في المستقبل إلى الحصول على تمويل خارجي لتغطية نفقاتها الرأسمالية واستثماراتها الأخرى التي تراها مهمة أو مفيدة

تعمل المجموعة في قطاع يتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة والكثير من النفقات طويلة الأجل. هذه النفقات تشمل بشكل خاص تلك المتعلقة بنشر الشبكات وتطويرها أو تحسينها، وتوسيع الشبكات القائمة أو تحديثها. على الرغم من أن المجموعة تمتلك شبكة اتصالات متكاملة وتعتبرها قوية بما يكفي لعملياتها الحالية، إلا أنها تخطط بشكل دوري لتنفيذ مشاريع ضخمة لتوسيع هذه الشبكة. الهدف من ذلك هو تلبية الطلب المتزايد للعملاء، وضمان استمرارها في تزويدهم بمنتجات وخدمات تتماشى مع أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا. من بين أهدافها العديدة، تخطط المجموعة لمواصلة التركيز على تحسين أداء شبكاتها، وتطوير شبكات الجيل الخامس (5G)، وتوسيع نطاق تغطية الألياف الضوئية، وإنشاء مراكز بيانات جديدة، وتنمية إمكانياتها الرقمية، وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات لديها.

لطالما موّلت المجموعة نفقاتها الرأسمالية من خلال وسائل متنوعة، كان الأساس فيها التدفقات النقدية المتولدة داخليًا، وبدرجة أقل من خلال التمويل الخارجي. وتتوقع المجموعة الاستمرار مستقبلاً في الاعتماد على التدفقات النقدية المتولدة داخليًا وإصدار سندات دين لتلبية متطلباتها التمويلية المستقبلية.

في حال دعت الحاجة، فإن قدرة المجموعة على تدبير تمويل خارجي، وتكلفة هذا التمويل، تعتمد على عوامل متعددة، بما في ذلك الوضع المالي المستقبلي للمجموعة ونتائج عملياتها، والأوضاع العامة للاقتصاد وأسواق رأس المال والأسواق المصرفية التي قد تتأثر بعوامل عديدة خارجة عن سيطرة المجموعة، إضافة إلى معدلات الربح، ومدى توفر الائتمان من البنوك أو الممولين الآخرين، وثقة المستثمرين في المجموعة، والأحكام السارية لقوانين الضرائب والأوراق المالية، والأوضاع السياسية والاقتصادية في أي ولاية قضائية ذات صلة. لا يوجد ما يضمن أن المجموعة ستكون قادرة على الحصول على تمويل خارجي في المستقبل بشروط تجارية معقولة، أو الحصول عليه من الأساس.

وقد يكون لتوقف العمليات التشغيلية لشبكات المجموعة أو بوابات شبكاتها أو شبكات المشغلين الآخرين تأثير سلبي على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية

تعتمد المجموعة بشكل كبير على عمل شبكاتها دون انقطاع لتقديم خدماتها، حيث يواجه عملاء المجموعة في بعض الأحيان مشاكل في المكالمات مثل انقطاعها أو عدم إجرائها. ولا يوجد ما يضمن أن شبكات المجموعة ستبقى تعمل بكامل طاقتها دون توقف. على سبيل المثال، في يناير ٢٠٢٤، شهدت المجموعة حادث عطل في الشبكة استمر أقل من ساعتين وأثر على أكثر من ١٢٪ من مشتركيها في خدمات الهاتف المحمول وحوالي ٣٩٪ من مشتركيها في الخدمات الثابتة.

كما تعتمد المجموعة على ربط شبكاتها بشبكات شركات الاتصالات الأخرى، وذلك لنقل المكالمات والبيانات من عملائها إلى عملاء شركات الخدمات الثابتة وخدمات الهاتف المحمول، سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها. رغم أن المجموعة لديها اتفاقيات ربط وتجوال دولي مع العديد من شركات الاتصالات العالمية الأخرى، إلا أنها لا تستطيع التحكم بشكل مباشر في جودة هذه الشبكات أو الخدمات التي تقدمها بخصوص الربط وخدمات التجوال الدولي ومشاركة المواقع. قد تؤدي أي صعوبات أو تأخير في الربط مع الشبكات والخدمات الأخرى، أو إخفاق أي مشغل في توفير خدمات ربط أو تجوال دولي ومشاركة مواقع موثوقة للمجموعة بصفة مستمرة، أو الإلغاء غير المتوقع لاتفاقيات الربط أو التجوال الدولي، إلى استياء العملاء وقد يترتب على ذلك فقدان العملاء أو تراجع في حركة الاتصالات، مما قد يؤثر بشكل سلبي على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

علاوة على ذلك، تواجه بنية المجموعة التحتية، بما فيها شبكة الاتصالات، وأنظمة ومعلومات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك شبكات المشغلين الآخرين التي تتصل بها، خطر التعرض لأضرار أو انقطاعات في العمل، وقد تنجم هذه المخاطر عن مصادر متعددة مثل الزلازل، أو الحرائق، أو الفيضانات، أو الحروب أو الأعمال الإرهابية، أو الهجمات السيبرانية، أو انقطاع التيار الكهربائي، أو أعطال المعدات، أو عيوب برمجيات الشبكة، أو انقطاع كابلات الإرسال، أو أي أحداث كارثية أو مسببة للأعطال، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات في أنماط الطقس الطبيعية السائدة، والأنماط المائية والمناخية، والحوادث الكبرى كالتلوث الكيميائي أو البيئي بالمواد الأخرى، والأمراض الوبائية مثل كوفيد-19. وأي انقطاع في عمليات المجموعة أو في تقديم أي من خدماتها، سواء كان ناجمًا عن خلل تشغيلي، أو كارثة طبيعية، أو تدخل متعمد، أو حرب، أو عمل إرهابي، أو غير ذلك، قد يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بتقديم خدماتها، وإلحاق الضرر بعلاماتها التجارية وسمعتها وقدرتها على جذب العملاء واستبقائهم، والتسبب في استياء كبير لدى العملاء، فضلاً عن التأثير السلبي الجوهري على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية. علاوة على ذلك، قد تتفاقم تداعيات أي من هذه الأحداث على المجموعة إذا كانت المخاطر المرتبطة بها غير مغطاة بتأمين كافٍ أو غير مؤمن عليها على الإطلاق، أو كانت غير قابلة للتأمين حاليًا، مثل الأضرار الناتجة عن الحروب والأعمال الإرهابية.

يُعد التعاون المستمر بين المجموعة ومزودي الأجهزة والخدمات أمرًا مهمًا للحفاظ على عمليات الاتصالات للمجموعة

تعتمد قدرة المجموعة على الحفاظ على عملائها وزيادة عددهم جزئيًا على مدى توفر احتياجاتها من أجهزة الشبكة، والهواتف المحمولة، والبرامج، والمحتوى في الوقت المناسب. بمجرد أن تقوم الشركة المصنعة لمعدات الاتصالات أو تكنولوجيا المعلومات بتصميم وتركيب أجهزته داخل نظام اتصالات أو نظام لتكنولوجيا المعلومات، فإن مشغل الاتصالات الذي قام بدمج هذه الأجهزة سيعتمد غالبًا على الشركة المصنعة لضمان استمرارية الحصول على خدماته وإمداداته. على سبيل المثال، اشترت المجموعة كميات كبيرة من الأجهزة والهواتف المحمولة من شركة هواوي إنترناشيونال برايفت ليمتد (**"هواوي"**)، وإريكسون، وسامسونج للإلكترونيات، وآبل. وبالتالي، فإن التعاون المستمر مع مزودي الأجهزة والخدمات هؤلاء ضروري للمجموعة للحفاظ على استمرارية عملياتها.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المجموعة بشكل مكثف على شركة هواوي لتوفير البنية التحتية الأساسية لشبكات الاتصالات، بما في ذلك الأجهزة التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الشبكات المتنقلة وشبكات الألياف الضوئية الخاص بها. تنطوي هذه العلاقة على مخاطر كبيرة بسبب التوترات الجيوسياسية المستمرة والتدقيق التنظيمي الموجه ضد هواوي من قبل حكومات مختلفة، لا سيما تلك الموجودة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أبدت هذه الحكومات قلقها بشأن المخاطر المحتملة على الأمن القومي التي تشكلها معدات هواوي، والتي يُزعم أنه يمكن أن تستخدمها الحكومة الصينية لأغراض التجسس. ورغم نفي هواوي المتكرر لهذه المزاعم، إلا أن هذه المخاوف تسببت في فرض حظر وقيود تجارية وتشديد للرقابة التنظيمية في العديد من الدول والمناطق. إذا فُرضت قيود مماثلة في دولة الإمارات، فقد تضطر المجموعة إلى استبدال أو تحديث معدات هواوي الخاصة بها بتكلفة باهظة، مما قد يؤدي إلى تعطيل خدماتها. علاوة على ذلك، قد تتأثر قدرة هواوي على الاستمرار في تزويد المجموعة بالمعدات والدعم الفني بسبب القيود التجارية والعقوبات المفروضة حاليًا ومستقبلاً، خصوصًا تلك التي تفرضها الولايات المتحدة وتحد من حصول هواوي على المكونات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ارتباط المجموعة بشركة هواوي إلى الإضرار بسمعتها، مما قد يقلل من ثقة العملاء والمستثمرين. كما أن اعتماد المجموعة على شركة هواوي كمورد يزيد من تعرضها لانقطاع سلسلة التوريد، حيث يمكن أن تؤثر أي صعوبات تشغيلية تواجهها شركة هواوي بشكل سلبي على جهود صيانة شبكة المجموعة وتوسيعها، مما يؤثر على وضعها التنافسي وأدائها المالي. قد تؤثر هذه العوامل بشكل جوهري وسلبي على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

بالإضافة إلى ذلك، لا تملك المجموعة سيطرة تشغيلية أو مالية مباشرة على مورديها الرئيسيين، ولديها تأثير محدود فيما يتعلق بكيفية إدارة هؤلاء الموردين لأعمالهم. على الرغم أن المجموعة تحرص على التعاون مع الموردين بناءً على مستويات خدمة ومؤشرات أداء محددة، فإن اعتمادها عليهم يجعلها عرضة لمخاطر قد تنجم عن أي تأخير في تقديم الخدمات. ولا يمكن للمجموعة أن تضمن استمرار مورديها في تقديم الأجهزة والخدمات بأسعار جذابة، كما لا يمكنها التأكد من قدرتها على الحصول على هذه الأجهزة والخدمات مستقبلاً، سواء من الموردين الحاليين أو غيرهم، بالكميات المطلوبة وفي الأوقات المحددة، أو الحصول عليها من الأساس. وقد يؤثر إخفاق الموردين الرئيسيين أو عدم رغبتهم في توفير الأجهزة والإمدادات الكافية في الوقت المحدد وبأسعار تنافسية، بشكل سلبي وجوهري على قدرة المجموعة على جذب العملاء والاحتفاظ بهم أو تقديم عروض منتجات جذابة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

إذا أخفقت المجموعة في جذب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة والاحتفاظ بهم، فقد تتضرر أعمالها

فإذا لم تتمكن المجموعة من جذب الكوادر البشرية ذات الخبرة والكفاءة والاعتمادية والاحتفاظ بها، وخاصة الإدارة العليا والمتوسطة ذات المؤهلات المهنية المناسبة، أو إذا أخفقت في توظيف كوادر مهنية وفنية مؤهلة بالوتيرة التي تواكب نموها، فقد تتأثر أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية بشكل سلبي وجوهري. لا يزال الطلب على الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة في قطاع الاتصالات مرتفعًا، كما أن هناك منافسة مستمرة على جذب الكفاءات. قد لا تتمكن المجموعة من توظيف الكوادر المؤهلة اللازمة أو تدريبهم أو الاحتفاظ بهم بنجاح في المستقبل. قد يؤدي فقدان بعض أعضاء فريق الإدارة العليا للمجموعة أو أي عدد كبير من مديريها من المستوى المتوسط والمهنيين ذوي الكفاءة العالية إلى فقدان التركيز التنظيمي، أو سوء تنفيذ العمليات والاستراتيجية المؤسسية، أو عدم القدرة على تحديد وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية المحتملة مثل توسيع الطاقة الإنتاجية أو عمليات الاستحواذ والاستثمارات. وقد يكون لهذه العواقب السلبية، بصورة فردية أو جماعية، تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

قد لا تتمكن المجموعة من حماية ملكيتها الفكرية بشكل فعال، الأمر مما قد يؤثر سلبًا على قيمة علاماتها التجارية ومنتجاتها

تعتمد المجموعة على علاماتها التجارية ومنتجاتها ذات العلامات التجارية الموضحة في قسم "*وصف الأعمال—المنتجات والخدمات*" وقسم "*وصف الأعمال—الملكية الفكرية والترخيص*"، بالإضافة إلى العلامة التجارية "فيرجن موبايل" بموجب اتفاقية ترخيص العلامة التجارية مع مجموعة فيرجن (**"اتفاقية ترخيص العلامة التجارية لشركة فيرجن"**)، لاستخدام علامة فيرجن موبايل لتقديم خدمات الهاتف المحمول في دولة الإمارات. يتوقف نجاح المجموعة إلى حد كبير على مدى الوعي بعلاماتها التجارية والسمعة الطيبة التي تتمتع بها. تعتمد المجموعة بشكل أساسي على العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية المشابهة

لحماية علاماتها التجارية ومنتجاتها ذات العلامات التجارية لزيادة الوعي بالعلامة التجارية ومواصلة تطوير منتجاتها وخدماتها ذات العلامات التجارية في دولة الإمارات. على الرغم من أن المجموعة قامت بتسجيل علاماتها التجارية الخاصة وتعد طرفًا في اتفاقية ترخيص العلامة التجارية لشركة فيرجن لاستخدام علامة فيرجن موبايل، لا يوجد ما يضمن عدم نشوب نزاعات مستقبلاً تتعلق بعلاماتها التجارية أو بعلامة فيرجن موبايل.

تم الإعلان عن العلامة التجارية الفرعية، فيرجن موبايل، في يناير ٢٠١٧ بموجب اتفاقية ترخيص علامة تجارية، والتي تمنح المجموعة حقوق استخدام العلامة التجارية وإدارتها وتشغيلها في دولة الإمارات. لا يوجد ما يضمن أن اتفاقية ترخيص العلامة التجارية فيرجن سيتم تجديدها أو لن يتم إنهاؤها. في حال إنهاء اتفاقية ترخيص العلامة التجارية فيرجن، فسيتم نقل مشتركي فيرجن موبايل إلى خطط وخدمات موبايل مكافئة تحمل علامة "دو" التجارية. وفي مثل هذه الحالة، هناك خطر من أن يقرر بعض مشتركي المجموعة إلغاء اشتراكاتهم، وأن العملاء المحتملين الجدد الذين كان من الممكن أن يجذبهم اسم "فيرجن موبايل" قد يفضلون الحصول على خدمات الهاتف المحمول من شركة أخرى.

قد يؤثر فقدان حق المجموعة أو قدرتها على استخدام أي من الأسماء أو العلامات التجارية (بما في ذلك، على وجه الخصوص، العلامة التجارية فيرجن موبايل) بسبب عدم كفاية الحماية للعلامة للتجارية، أو إنهاء اتفاقية ترخيص العلامة التجارية فيرجن أو الإخفاق في تجديدها، أو ارتفاع تكاليف التجديد، أو انتهاك العلامات التجارية، أو الإجراءات القانونية، أو أي عوامل أخرى تؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

تعتمد المجموعة بشكل كبير على الاشتراكات المدفوعة مسبقًا وباقات البيانات قصيرة الأجل

توفر المجموعة خدمات الهاتف المحمول والإنترنت بنظام الدفع المسبق والدفع الآجل. يمثل المشتركون في خدمات الدفع المسبق، وهم المشتركون الذين يدفعون مقابل الخدمات مقدمًا عن طريق شراء رصيد الاتصالات اللاسلكية أو الوصول إلى البيانات، ما يقرب من ٧٩٪ من المشتركين في خدمة الهاتف المحمول لدى المجموعة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥. غالبًا ما يفضل المشتركون بنظام الدفع المسبق التبديل بين الشركات للاستفادة من العروض الترويجية، على عكس المشتركين بنظام الدفع الآجل. علاوة على ذلك، يشترك العديد من عملاء المجموعة في خدمات الهاتف المحمول أيضًا في باقات إنترنت قصيرة المدى، تتراوح صلاحيتها من يوم واحد إلى أسبوع. نتيجة لذلك، لا يمكن للمجموعة أن تضمن أن المشتركين في خدمات الدفع المسبق أو باقات البيانات قصيرة الأجل سيستمرون في استخدام خدمات المجموعة في المستقبل، مما يجعل من الصعب التنبؤ بالإيرادات المستقبلية الناتجة عن هؤلاء المشتركين. قد يكون للانخفاض الكبير في عدد مشتركي الدفع المسبق للمجموعة تأثير سلبي جوهري على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

تعرض مشاريع مراكز البيانات للمجموعة لمخاطر مالية وإنشائية ومخاطر أخرى

تقوم المجموعة بإنشاء وإدارة مراكز البيانات في إطار الخدمات التي تقدمها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. في أبريل ٢٠٢٥، أعلنت المجموعة عن اتفاقية تجارية متعددة السنوات مع شركة مايكروسوفت لتطوير مركز بيانات فائق السعة، والذي ستتولى المجموعة بناؤه وتشغيله بتكلفة تشغيلية ورأسمالية إجمالية تبلغ نحو ملياري (٢) درهم إماراتي. وتواجه المجموعة، عند تنفيذ مشروع تطوير مركز بيانات، مخاطر متنوعة، تشمل:

- التأخير في الحصول أو عدم الحصول على جميع التصاريح والموافقات والتراخيص اللازمة؛
- عدم القدرة على الانتهاء من تنفيذ المشاريع في الموعد المحدد، أو في حدود الميزانية، أو عدم القدرة على إكمالها على الإطلاق؛
- عدم قدرة المشروع على الوفاء بالمواصفات الفنية المحددة عند اكتماله؛
- القيام باستثمارات رأسمالية ضخمة دون تحقيق أي إيرادات نقدية من المشروع إلا في وقت لاحق، أو العجز عن استعادة التكاليف التي تم استثمارها؛ و
- اختلاف النتائج والعوائد الفعلية عن النتائج النموذجية بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، التقلبات في أسعار المنتجات، والأخطاء أو الافتراضات الخاطئة في النماذج، مثل أوضاع السوق والاقتصاد غير المتوقعة أو المنافسة الشديدة من أطراف خارجية، مما قد يؤدي إلى عدم ربحية استثمار المجموعة أو عدم توليد المستوى المتوقع أصلاً من التدفقات النقدية والعوائد.

ويمكن لأي من هذه العوامل، أو لأي ظروف غير متوقعة، أن يؤدي إلى تأخير كبير في استكمال مشروع تطوير مركز بيانات، أو ارتفاع ملموس في نفقاته، أو أن تكون العائدات المحققة من المشروع أدنى من تلك التي كانت متوقعة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

تتعرض المجموعة لمخاطر معينة مرتبطة باستراتيجيتها المحتملة للاستحواذ على شركات أو خدمات أخرى

تماشيًا مع استراتيجيتها، قد تنظر المجموعة في تنمية حجم عملياتها وتوسيع مجالات عملها عن طريق شراء شركات أو تقنيات أو خدمات أو منتجات جديدة، أو الاستثمار فيها، أو الاندماج معها، بما يدعم أو يوسع أعمالها. وقد تكون بعض هذه المعاملات المحتملة كبيرة نسبيًا مقارنة بحجم أعمال المجموعة وعملياتها وقد تتطلب استثمارًا كبيرًا و/أو زيادة في المديونية. وقد تنطوي أي معاملة من هذا القبيل على عدد من المخاطر وقد تشكل تحديات مالية وإدارية وتشغيلية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تحويل انتباه الإدارة عن إدارة الأعمال الحالية للمجموعة أو عن عمليات الاستحواذ أو فرص الاستثمار الأخرى القابلة للتطبيق، وتكبد نفقات معاملات كبيرة، وزيادة تكاليف دمج الأعمال المستحوذ عليها ذات الصلة والتعرض المحتمل للمسؤوليات الجوهرية التي لم يتم اكتشافها في عملية العناية الواجبة أو نتيجة لأي دعوى قضائية تنشأ فيما يتعلق بأي معاملة من هذا القبيل.

تنطوي أي عمليات استحواذ مستقبلية على شركات جديدة من قبل المجموعة على خطر أن يكون أداء الشركة المستحوذ عليها أقل من المتوقع مقارنة بالسعر المدفوع أو الموارد الملتزم بها من قبل المجموعة، وقد لا تحقق المجموعة وفورات التكلفة أو التآزر المتوقع، أو قد تتأثر المجموعة سلبًا بأعباء مرتبطة بالاستحواذ. على الرغم من أن المجموعة ستعمل على تقليل هذه المخاطر عبر إجراءات مثل التدقيق الشامل وبنود التعويضات، إلا أنه لا يوجد ما يضمن أن هذه الإجراءات الوقائية ستكون كافية في جميع الأحوال. تُصبح هذه المخاطر أكثر حدة في الأسواق الناشئة، حيث يصعب غالبًا تقييم البيئة التنظيمية نظرًا لمحدودية السوابق التاريخية والعوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، قد لا تحقق هذه الاستثمارات الأداء المتوقع، مما قد يؤدي إلى اضطرار المجموعة إلى تسجيل خسائر أو تكاليف كبيرة لانخفاض القيمة مقابل قيمة تلك الاستثمارات. على سبيل المثال، قامت المجموعة بتعديل القيمة العادلة لاستثمارها في شركة أنغامي في عام ٢٠٢٢ إلى ١٣,٩ مليون درهم إماراتي مقابل الدخل الشامل الآخر، ويعكس ذلك قيمتها السوقية الحالية. بالإضافة إلى ذلك، قد تجد المجموعة صعوبة في إتمام صفقات الاستحواذ، وذلك بسبب تنافس شركات أخرى ومستثمرين محتملين يمتلكون إمكانيات مالية أو موارد أخرى تفوق بكثير ما تملكه المجموعة. ونتيجة لذلك، فإن استراتيجية المجموعة لاحتمال الاستحواذ على أعمال و/أو تقنيات و/أو خدمات و/أو منتجات، أو الاستثمار فيها، أو الاندماج معها، قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

أي إخفاق في أنظمة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة قد يؤثر بشكل سلبي على عملياتها

تم تصميم أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمجموعة لتمكينها من استخدام موارد بنيتها التحتية بأقصى كفاءة ممكنة ومراقبة جميع جوانب عملياتها والتحكم فيها. بعض أنظمة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة قديمة أو ذات مستوى عالٍ من التعقيد. وقد يؤدي حدوث أي عطل في هذه الأنظمة إلى توقف العمليات التجارية العادية، مما يتسبب في وجود تباطؤ كبير في الكفاءة الإدارية والتشغيلية خلال مدة هذا العطل. وقد يكون لأي إخفاق أو عطل لفترة طويلة تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها.

تعتمد المجموعة على أنظمة معلومات إدارية متطورة تقنيًا وأنظمة أخرى، مثل نظام فواتير العملاء ونظام الشحن، لتمكينها من إدارة عملياتها. قامت المجموعة سابقًا، وقد تقوم في المستقبل، بتنفيذ أنظمة وتطبيقات تقنية معلومات جديدة بموجب مبادرات فردية وبرامج متعددة السنوات، مثل نظام الفوترة الجديد الذي يتم نشره حاليًا عبر المشتركين في خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة التي تقدمها المجموعة. لا يوجد ما يضمن أن تطبيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجديدة مستقبلاً سيحقق النتائج المرجوة، أو أنه سيتم دون التسبب في أي توقف للعمليات التجارية للمجموعة. ويمكن أن تؤثر أي تأخيرات أو انقطاعات كبيرة في تقديم الخدمات بشكل سلبي على سمعة المجموعة بصفتها مقدم خدمات اتصالات فعال وموثوق، من بين أمور أخرى.

تلتزم المجموعة بخدمة عملائها من خلال الحفاظ على عمليات مراكز البيانات الرئيسية، بما في ذلك عمليات الشبكة والتخزين والخوادم. قد يضر أي اضطراب كبير في مراكز البيانات وتلف بالأجهزة الموجودة في تلك المراكز وأي عطل كبير في النظام أو أي هجوم فيروسي كبير بقدرة المجموعة على تقديم الخدمات وفقًا لعقودها أو لإكمال المشاريع لعملائها في الوقت المناسب، مما قد يؤدي إلى دفع غرامة و/أو دفع تعويضات من قبل المجموعة، وهو ما سيؤدي بدوره إلى خسارة العملاء أو تقليص العمليات، وقد يكون لأيٍ من ذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ومركزها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المجموعة على الموردين من الأطراف الخارجية لصيانة جزء كبير من البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لديها. إذا توقف مورد أو أكثر عن العمل، أو أصبح معسرًا، أو كان غير قادر أو غير راغب في تلبية احتياجات المجموعة بأي طريقة أخرى، فلا يوجد ما يضمن أن المجموعة ستكون قادرة على استبدال هذا المورد (الموردين) على الفور أو بشروط تجارية معقولة، أو أنها ستكون قادرة على استبداله من الأساس. وقد يؤثر التأخير أو الإخفاق في العثور على بديل مناسب بشكل سلبي على أعمال المجموعة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها.

يمكن أن يكون للهجمات السيبرانية التي تؤثر على شبكات أو أنظمة المجموعة تأثير سلبي جوهري على أعمالها وتؤدي إلى فقدان البيانات أو غيرها من الخروقات الأمنية

يمكن أي يكون للهجمات السيبرانية، بما في ذلك من خلال استخدام البرامج الضارة، وفيروسات الكمبيوتر، وهجمات حجب الخدمة الموزعة، وسرقة بيانات الاعتماد، والهندسة الاجتماعية، ووسائل أخرى للحصول على وصول غير مصرح به أو تعطيل تشغيل شبكات وأنظمة المجموعة وتلك الخاصة بموردي المجموعة والبائعين ومقدمي الخدمات الآخرين، تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة.

وقد تتسبب الهجمات السيبرانية في تعطل المعدات بالإضافة إلى تعطيل عمليات المجموعة أو عمليات عملائها. وقد زادت الهجمات السيبرانية ضد الشركات عالميًا في تكرارها ونطاقها وأضرارها المحتملة في السنوات الأخيرة. تعرضت شركات أخرى لهجمات برامج الفدية، وهي هجمات تجعل الشركات غير قادرة على الوصول إلى بياناتها، وتُطالب بدفع فدية لاستعادة هذه البيانات. علاوة على ذلك، لا يقتصر مرتكبو الهجمات السيبرانية على مجموعات أو أشخاص معينين. فقد تُنفذ هذه الهجمات من قبل موظفين المجموعة أو أطراف خارجية من أي مكان في العالم، حتى من مناطق لا تتوفر فيها قوانين قوية لمكافحة هذه الجرائم أو لا يتم تطبيقها بفاعلية. وقد تُنفذ هذه الهجمات أحيانًا بواسطة دول أو بتوجيه منها. وقد تحدث الهجمات السيبرانية بمفردها أو بالاشتراك مع هجمات مادية، خاصة عندما يكون تعطيل الخدمة هدفًا للمهاجم.

وقد يؤدي عدم القدرة على تشغيل أو استخدام شبكات وأنظمة المجموعة أو تلك الخاصة بموردي المجموعة والبائعين ومقدمي الخدمات الآخرين نتيجة للهجمات السيبرانية، حتى لفترة زمنية محدودة، إلى تكبد المجموعة نفقات كبيرة و/أو فقدان جزء من حصتها السوقية لصالح مقدمي خدمات الاتصالات الآخرين. قد تشمل التكاليف المرتبطة بهجوم سيبراني كبير على المجموعة زيادة النفقات على تدابير الأمن السيبراني واستخدام موارد بديلة، وفقدان الإيرادات بسبب توقف الأعمال، والتقاضي. بالإضافة إلى ذلك، بما أن المجموعة تقدم خدمات الأمن السيبراني لعملائها من الشركات، فإن أي اختراق أمني أو حادث سيبراني يطال المجموعة يمكن أن يؤثر بشكل سلبي وجوهري على سمعتها وعلى قدرتها على تسويق هذه الخدمات لزبائنها.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن أعمال المجموعة استلام معلومات سرية وتخزينها ونقلها، بما في ذلك المعلومات الشخصية الحساسة ومعلومات بطاقات الدفع، والمعلومات السرية حول عملاء المجموعة وموظفيها ومورديها، ومعلومات حساسة أخرى حول المجموعة، مثل خطط أعمال المجموعة، والمعاملات، والملكية الفكرية. وقد يكون من الصعب توقع أو اكتشاف أو منع الوصول غير المصرح به إلى المعلومات السرية، خاصة بالنظر إلى أن طرق الوصول غير المصرح به تتغير وتتطور باستمرار. من المحتمل أن تواجه المجموعة حالات وصول غير قانوني أو نشر غير مصرح به للمعلومات السرية سواء من أطراف خارجية أو موظفين، أو أخطاء واختراقات تحدث من قبل الموردين الخارجيين، أو أي خروقات أمنية أخرى تهدد سرية وسلامة المعلومات الحساسة، ويمكن أن يكون لهذه الخروقات تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو تضر بسمعتها. يرجى أيضًا الرجوع إلى "*قد يُعد تخزين بيانات العملاء ومعالجتها جزءًا مهمًا من الأعمال اليومية للمجموعة، وقد يؤدي تسرب هذه البيانات إلى تعرض المجموعة لغرامات، وتضرر سمعتها، وتكبد مسؤوليات مدنية، وصعوبة الاحتفاظ بالعملاء*".

لا يوجد ما يضمن أن المجموعة لن تخضع لهجمات سيبرانية، والتي قد تؤثر، بشكل فردي أو جماعي، بشكل سلبي على عملياتها أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها.

تخضع عمليات المجموعة للتنظيم، وبالتالي فهي عرضة لخطر التغييرات في القوانين واللوائح وسياسات الاتصالات الحكومية التي تنطبق على أعمالها

يجب على المجموعة الامتثال لعدد كبير من القوانين واللوائح المتعلقة بترخيص شبكات وخدمات الاتصالات وإنشائها وتشغيلها، بالإضافة إلى أمن البيانات، والتي يتم تنفيذها من قبل الجهات الحكومية المختصة والهيئات التنظيمية الأخرى في دولة الإمارات. على وجه الخصوص، تتمتع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) بسلطة وصلاحيات كبيرة لتنظيم الجوانب الرئيسية لأعمال المجموعة، بما يشمل التسعير والمنافسة والبنية التحتية للشبكات. من أبرز هذه القوانين واللوائح، تلك التي تنظم الرسوم المفروضة على العملاء، وصلاحية تقديم و/أو تجميع الخدمات والمنتجات، وقواعد الربط البيني والوصول للشبكات، إلى جانب صلاحيات الجهات الرقابية التي تشرف على تطبيق القوانين المنظمة لقطاع الاتصالات وقوانين المنافسة فيه. قد تُجري هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) أيضًا تغييرات على البيئة التنظيمية في دولة الإمارات لتعكس أي تغييرات في المعايير الدولية. تتمتع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) بسلطة مطلقة على إدخال وتعديل أي لوائح وتعليمات تتعلق بقطاع الاتصالات، ولا توجد آلية رسمية مطبقة للمجموعة أو لأي شركة أخرى في السوق للطعن في هذه القرارات.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التغييرات الأخرى في البيئة التنظيمية المتعلقة باستخدام الهواتف المحمولة إلى انخفاض استخدامها أو تؤثر بشكل سلبي على المجموعة بخلاف ذلك. وقد تؤثر قرارات الجهات المنظمة والتشريعات الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق بتنظيم أسعار قطاعي الأفراد والشركات وأسعار الربط، بشكل سلبي على تسعير الخدمات التي تقدمها المجموعة أو على الإيرادات المتأتية منها. وقد تتضمن قرارات الجهات المنظمة تحديد مرونة التسعير للمجموعة، ورفع تكاليفها، وتقليل إيراداتها من قطاعي الأفراد والشركات، أو منح مرونة أكبر في التسعير للشركات المنافسة للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتطلب التغييرات التنظيمية إجراء تعديلات على البنية التحتية للشبكة والأنظمة والعمليات الحالية ضمن مواعيد نهائية صارمة.

كما تخضع القوانين واللوائح للتغيير، مما قد يؤدي إلى تكبد المجموعة لتكاليف امتثال كبيرة. على سبيل المثال، قد يؤدي إدخال أي لوائح تنفيذية جديدة بموجب قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٢ إلى زيادة تكاليف الامتثال التي تتكبدها المجموعة. وقد يتم تنفيذ أو تطبيق القوانين واللوائح الحالية أو المستقبلية بطريقة تضر بالمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي انتهاك أي قوانين ولوائح معمول بها إلى تعرض المجموعة لإجراءات إدارية، أو دعاوى مدنية، أو ملاحقة جنائية (بما في ذلك الغرامات) أو حظر على المجموعة من مزاولة أنواع معينة من الأعمال أو تقديم منتجات أو خدمات معينة في دولة الإمارات. كما لا يمكن للمجموعة التنبؤ بالتأثير الذي ستحدثه الإجراءات القانونية الحالية أو المستقبلية، أو الطعون، أو التحقيقات من قبل الهيئات التنظيمية أو من قبل أي طرف خارجي على أعمالها ووضعها المالي أو نتائج عملياتها.

شروط اتفاقية الربط المبرمة مع شركة اتصالات والمزيد قابلة للتغيير بعد الانتهاء من عملية التشاور بين هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، والمجموعة، وشركة اتصالات والمزيد

تخضع اتفاقية الربط بين المجموعة وشركة اتصالات والمزيد (**"اتفاقية الربط"**) (كما هو موضح بمزيد من التفصيل في قسم *"العقود الجوهرية—اتفاقية الربط"*)، بما في ذلك أسعار الربط لمختلف الخدمات، للتوجيهات الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA). تعتمد المجموعة على اتفاقية الربط البيني لتقديم خدمات متنوعة، تشمل تبادل حركة الاتصالات الثابتة والمتنقلة بين عملائها وعملاء شركة اتصالات والمزيد داخل دولة الإمارات، وتمكين خدمات الإنترنت السريع الثابتة والمتنقلة في المناطق غير المغطاة بشبكة المجموعة. هذه المسألة تخضع لمناقشة منتظمة مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، والمجموعة، وشركة اتصالات والمزيد، بما في ذلك ما يتعلق بالتغييرات المحتملة في الأسعار التجارية المفروضة بموجب شروط اتفاقية الربط. نظرًا لأن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) لديها الحق في إصدار أي تعليمات أو توجيهات لتعديل شروط اتفاقية الربط من وقت لآخر، فلا يوجد ما يضمن أن أي تغييرات مستقبلية في شروط اتفاقية الربط التي تحددها الهيئة ستظل مواتية للمجموعة. لذلك، قد يكون لأي تغييرات تفرضها هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

يُعد تخزين بيانات العملاء ومعالجتها جزءًا مهمًا من الأعمال اليومية للمجموعة، وقد يؤدي تسرب هذه البيانات إلى تعرض المجموعة لغرامات، وتضرر سمعتها، وتكبد مسؤوليات مدنية، وصعوبة الاحتفاظ بالعملاء

تقوم المجموعة في سياق عملها المعتاد بتجميع البيانات المقدمة من قبل عملائها وتخزينها واستخدامها، والتي يتم حمايتها بموجب قوانين حماية البيانات المعمول بها في دولة الإمارات. وقد يؤدي إخفاق المجموعة في الامتثال للقوانين المعمول بها فيما يتعلق بتخزين هذه البيانات وحمايتها إلى إجراءات إنفاذ أو غرامات من السلطات المختصة في دولة الإمارات. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون المجموعة مع مزودي خدمات خارجيين ووكلاء مبيعات مستقلين، مما يعرّضها بشكل غير مباشر لمخاطر إخفاق أنظمتهم التي تتضمن تخزين أو نقل المعلومات الخاصة بالمجموعة. علاوة على ذلك، في حال تطلب الأمر مشاركة بيانات شخصية مع جهات خارجية لتقديم خدمات الاتصالات، لا يمكن للمجموعة أن تضمن التزام هذه الجهات الخارجية بالبنود التعاقدية التي تحدد قيودًا على كيفية استخدام تلك البيانات. وقد يؤدي انتهاك قوانين حماية البيانات أو سوء استخدام البيانات الشخصية من قبل المجموعة أو الأطراف الخارجية إلى عواقب وخيمة، منها: غرامات، وتضرر السمعة، ومسؤوليات قانونية، وصعوبات في الاحتفاظ بالعملاء، مما قد يؤثر سلبًا على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

مع أن المجموعة تعتمد احتياطات معيارية متبعة في القطاع لحماية بيانات عملائها، وذلك بما يتوافق مع متطلبات الخصوصية السارية، ومعايير المنظمة الدولية للمعايير، وأفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال، إلا أنها تبقى عرضة لخطر تسرب بيانات العملاء مثل الأسماء والعناوين وأرقام الهواتف والأرقام الضريبية، وقد يحدث هذا التسرب نتيجة أخطاء بشرية، أو أعطال تقنية، أو قرصنة قواعد البيانات، أو خروقات أمنية، أو ظروف أخرى على الرغم من أن المجموعة لديها خطط جاهزة للتعامل مع أي تسرب للبيانات، فإن أي اختراق لقاعدة بياناتها أو نشر غير مصرح به لبيانات العملاء الشخصية قد يلحق ضررًا كبيرًا بسمعتها، ويفتح الباب أمام دعاوى قضائية من الأفراد والشركات، ويؤدي إلى مخالفات لقوانين حماية البيانات في دولة الإمارات، كما قد يستدعي إجراءات عقابية من قبل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) والسلطات الأخرى في الإمارات، بما في ذلك إيقاف عملياتها مؤقتًا. ويمكن أن تؤدي هذه الخروقات أيضًا إلى فقدان بعض العملاء وتعوق قدرة المجموعة على جذب عملاء جدد.

علاوة على ذلك، تقدم المجموعة خدمات الهاتف المحمول والإنترنت السريع وخدمات الهاتف الأرضي لعدد من المؤسسات المالية العامة والخاصة، والجهات الحكومية في دولة الإمارات، والعملاء من الشركات الذين لديهم متطلبات أمن البيانات. وقد يواصل هؤلاء العملاء تشديد متطلباتهم المتعلقة بأمن البيانات. وهذا يعني أن المجموعة قد تضطر إلى القيام باستثمارات إضافية لتلبية هذه المتطلبات المتزايدة، بالإضافة إلى مواكبة التغييرات في القوانين واللوائح، ويتضمن ذلك الحصول على بعض شهادات المنظمة الدولية للمعايير والحفاظ عليها، وتطوير أنظمة إدارة صلاحيات الوصول، وإنشاء بنية تحتية قوية لتشفير بيانات الشركات. وقد تضطر المجموعة إلى الاستثمار من خلال تكبد نفقات رأسمالية إضافية لتلبية متطلبات أمن البيانات. وإذا لم تتمكن المجموعة من القيام بذلك، فقد يقرر العملاء إنهاء عقودهم مع المجموعة، مما قد يؤثر سلبًا على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

تخضع الخدمات المالية الرقمية وخدمات الدفع لبيئة تنظيمية جديدة ومتطورة

أسست المجموعة شركة "*du Pay*" في أبريل ٢٠٢٤، وهي مزود لخدمات مالية رقمية وخدمات دفع تسهل تحويل الأموال الدولية، والتحويلات من نظير إلى نظير، وإعادة شحن رصيد الهاتف المحمول، ودفع الفواتير بموجب شروط تراخيصها الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. اللوائح المنظمة للخدمات المالية والدفع الرقمي في الإمارات ما زالت في طور التكوين والتطوير. ومع تطورها، قد تصبح أكثر صرامة، سواء بفرض شروط إضافية على التراخيص، أو التقارير، أو الضرائب، أو التسعير، أو الرقابة، أو بتقييد حرية المجموعة في تصميم وطرح منتجات جديدة، مما قد يحد من قدرتها على تقديم خدمات مالية ودفع رقمي بكفاءة، أو حتى منعها من تقديمها على الإطلاق. يمكن أن تؤدي أي تغييرات من هذا القبيل أيضًا إلى فرض تكاليف تشغيل إضافية كبيرة على المجموعة وتتضمن تأخيرًا كبيرًا في توفير أو تطوير خدماتها المالية الرقمية والدفع الرقمي.

وقد تؤثر الحاجة إلى الحصول على تراخيص إضافية، أو شهادات أو موافقات تنظيمية أخرى، أو أي ضرائب أو رسوم جديدة أو متزايدة على الخدمات المالية الرقمية تفرضها السلطات المعنية في دولة الإمارات، بشكل سلبي على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

تخضع المجموعة لمخاطر تتعلق بالنزاعات، و/أو التقاضي، و/أو المناقشات الجارية مع الجهات المنظمة، والمساهمين، والمنافسين، والأطراف الأخرى، والتي تكون نتيجتها غير مؤكدة

تتعرض المجموعة، في سياق عملها المعتاد، لمخاطر عديدة تتعلق بالإجراءات القانونية والتنظيمية التي قد تنشأ في المستقبل. ويمكن أن يكون للنتائج غير المواتية للمجموعة، في أي نزاعات أو إجراءات تقاضي أو إجراءات تنظيمية في المستقبل، تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، وبغض النظر عن نتيجة أي نزاع أو دعوى قضائية أو إجراءات تنظيمية، قد تتسبب هذه الإجراءات في تكبد المجموعة لتكاليف باهظة، كما قد تؤثر سلبًا على سمعتها، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

تراخيص المجموعة المتعلقة بقطاعي الاتصالات والخدمات المالية تخضع لآجال زمنية محددة، و/أو مراجعة مستمرة، و/أو تجديد دوري، وكلٌّ منها قد يؤدي إلى تعديل أحكامها أو إنهاءها بشكل مبكر

تخضع رخصة المجموعة لفترات زمنية محددة، وهي أيضًا تحت المراجعة الدائمة و/أو التجديد المنتظم. وفي بعض الحالات، يمكن أن يتم تعديلها أو إنهاؤها قبل موعدها، أو قد يستلزم الأمر تجديدها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية. على الرغم من أن المجموعة لا تتوقع أن يُجبر أي من أعضاء المجموعة على إيقاف عملياتهم بنهاية صلاحية عقودهم أو تراخيصهم، وأن العديد من هذه التراخيص تتضمن شروطًا لتجديدها، فلا يمكن ضمان أن هذه العقود أو التراخيص ستُجدد دائمًا بشروط مماثلة أو مقبولة، أو أنها ستُجدد على الإطلاق.

دفعت المجموعة مبالغ كبيرة من الرسوم ومدفوعات رسم حق الامتياز الاتحادي فيما يتعلق بترخيص الاتصالات الخاص بها من هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) ("**الترخيص**"). ينطبق نظام رسم حق الامتياز الحالي للفترة من يناير ٢٠٢٤ حتى ديسمبر ٢٠٢٦، ومن المقرر تجديد الترخيص في عام ٢٠٢٦. لا يوجد ما يضمن أن رسوم الامتياز المستحقة الدفع من قبل المجموعة لن تتجاوز مستواها الحالي، أو أن تقوم الحكومة الإماراتية بفرض رسوم ترخيص جديدة أو شروط تشغيلية أكثر صرامة على المجموعة كشرط لتجديد الترخيص. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الحكومة الإماراتية بسلطة مراجعة و/أو تغيير خطة دفع رسم حق الامتياز في أي وقت خلال مدة الترخيص. وقد يكون لأي تغيير أو زيادة سلبية في رسم حق الامتياز أو الترخيص تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية. يرجى الرجوع إلى "*المسائل التنظيمية - رخصة المجموعة*".

لا يوجد ما يضمن بأن هذه الرخصة ستستمر في التوافر بشروط مواتية للمجموعة. وقد يؤثر الإخفاق في الحصول على تراخيصها أو تجديدها بشروط مرضية أو على الإطلاق بشكل سلبي وجوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

وقد تؤدي المخاطر الصحية الفعلية أو المتوقعة أو المشكلات الأخرى المرتبطة بالهواتف أو الإرسال و/أو البنية الأساسية للشبكات إلى دعاوى قضائية أو الحد من استخدام اتصالات الهواتف المتحركة

إن تأثيرات أي ضرر ناتج عن التعرض للمجال الكهرومغناطيسي كانت وما زالت موضوع تقييمات دقيقة من قبل المجتمع العلمي الدولي، ولكن حتى الآن لا يوجد دليل علمي قاطع على وجود آثار ضارة على الصحة. ورغم ذلك، لا يمكن للمجموعة أن تستبعد احتمال أن يكون التعرض للموجات الكهرومغناطيسية أو أي إشعاعات أخرى صادرة عن الهواتف اللاسلكية أو أبراج الاتصال قد يشكل، أو سيتضح مستقبلاً أنه يشكل، خطرًا صحيًا.

وقد تتضرر أعمال الاتصالات المتنقلة للمجموعة بسبب هذه المخاطر الصحية المزعومة أو الفعلية. على سبيل المثال، قد يؤدي مجرد تصور هذه المخاطر الصحية إلى انخفاض عدد العملاء، أو تقليل الاستخدام لكل عميل، أو حتى تحمل مسؤوليات قانونية تجاههم. بالإضافة إلى ذلك، قد تتسبب هذه المخاوف في فرض الجهات المنظمة قيودًا أكبر على بناء أبراج المحطات الأساسية أو غيرها من البنية التحتية، مما قد يعيق إتمام بناء الشبكات والتوافر التجاري للخدمات الجديدة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

المخاطر المتعلقة بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات والمنطقة الأوسع نطاقًا

قد تؤثر الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية العامة، خاصة في دولة الإمارات، بشكل سلبي وجوهرية على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي

قد يكون للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية العامة، خاصة في دولة الإمارات، تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي. ويمكن أن يساهم أي تغيير سلبي في التصنيف الائتماني لدولة الإمارات و/أو تراجع ثقة المستهلكين و/أو إنفاقهم، أو التغيرات التضخمية أو الانكماشية الكبيرة، أو الأحداث التنظيمية أو الجيوسياسية المضطربة، في زيادة التقلبات وخفض التوقعات المتعلقة بالاقتصاد والأسواق، بما في ذلك سوق منتجات المجموعة وخدماتها، ويؤدي إلى ضغوط بشأن الطلب أو التكلفة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي. وقد يتأثر اقتصاد دولة الإمارات سلبًا بالظروف الاقتصادية العالمية الصعبة والصدمات الخارجية، ولاسيما التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية واضطرابات التجارة والسياسات التجارية الحمائية أو التهديدات المرتبطة بذلك. على وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي التحول العالمي في السياسات، بما في ذلك التوجه نحو سياسة حماية الإنتاج الوطني، مع انخفاض النمو العالمي بسبب انخفاض التجارة والهجرة وتدفقات الاستثمار عبر الحدود، إلى تقويض مسيرة النمو غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة. ويمكن أن تشمل الأمثلة على هذه الأوضاع ما يلي:

- تدهور عام أو طويل الأمد في الاقتصاد الكلي الإقليمي أو العام أو تعرضه للصدمات؛
- الضغوط الاقتصادية الانكماشية، والتي يمكن أن تعيق قدرة المجموعة على العمل بشكل مربح نظرًا للتحديات الكامنة في إجراء التعديلات الانكماشية المقابلة في هيكل التكلفة الخاص بنا.

بالإضافة الى ذلك، وفي حال حدوث أي نزاعات جيوسياسية كبيرة أو انكماش الاقتصاد الكلي، فقد ينخفض طلب العملاء النهائيين المحتملين للمجموعة. وبالمثل، قد تؤدي أي اضطرابات سياسية أو اقتصادية إلى تأخير العملاء لقرارات الشراء لاعتبارات مرتبطة بمخاطر سياسية أو متعلقة بالسمعة. وقد تؤثر هذه الأحداث سلبًا على قدرتها على جذب عملاء جدد أو تقلل من استخدامهم لخدمات المجموعة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها المستقبلية ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي. تعتمد دولة الإمارات أيضًا على العمالة الوافدة (بما في ذلك العمال غير المهرة والمهنيين ذوي المهارات العالية في مجموعة من القطاعات الصناعية) وقد بذلت جهودًا كبيرة في السنوات الأخيرة لتعزيز الإجراءات الأمنية وجذب أعداد كبيرة من الشركات الأجنبية والسياح إلى دولة الإمارات. كما أن نجاح دولة الإمارات يجعلها أكثر عرضة للخطر إذا أصبحت الأوضاع الاقتصادية غير مواتية أو في حالة تفاقم حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وفي هذه الحالة لا يوجد ما يضمن استمرار توافر عمالة وافدة يتمتعون بالمهارات المناسبة. ولا يوجد ما يضمن عدم تصعيد التوترات الجيوسياسية في المستقبل بما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي والأوضاع الاجتماعية، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي. وتتسم طبيعة هذه الأنواع من المخاطر بعدم إمكانية توقعها، لذا يصعب التخطيط لها أو التخفيف من حدتها، مما يفاقم تأثيرها المحتمل على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي.

يتأثر اقتصاد دولة الإمارات بشكل كبير بالتقلبات في الأسعار الدولية للنفط الخام، وقد تأثر اقتصادها في الماضي تأثرًا سلبيًا بفترات طويلة من انخفاض أسعار النفط الخام ومن المرجح أن يستمر تأثره في المستقبل

يتعرض اقتصاد دولة الإمارات لتقلبات أسعار النفط الخام ويتأثر بمستوى الإنفاق الحكومي. استحوذ قطاع التعدين والمحاجر، الذي يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي، ما يقارب ٢٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الثابت لدولة الإمارات في عام ٢٠٢٤، مقارنةً بنسبة ٢٥,٧٪ في عام ٢٠٢٣ و٢٧,٥٪ في عام ٢٠٢٢. وقد تقلبت أسعار النفط الخام في الماضي استجابةً لمجموعة متنوعة من العوامل التي تقع خارج سيطرة المجموعة، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) ما يلي:

- التطورات الاقتصادية والسياسية في كل من المناطق المنتجة للنفط في العالم، خاصة في المنطقة (يرجى الرجوع إلى "- *قد تؤثر الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية العامة، خاصة في دولة الإمارات بشكل سلبي وجوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها المستقبلية ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي*")؛
- مستوى العرض والطلب على الصعيدين العالمي والإقليمي والتوقعات المتعلقة بمستوى العرض والطلب في المستقبل على منتجات النفط والغاز؛

- قدرة أعضاء منظمة أوبك وأوبك+ على التوافق على مستويات إنتاج وأسعار عالمية محددة والحفاظ عليها؛
- تأثير اللوائح البيئية الدولية المعدة للحد من انبعاثات الكربون والظروف المناخية والبيئية العالمية؛ و
- الأسعار والتوافر والاتجاهات المتعلقة باستخدام أنواع الوقود والتقنيات البديلة.

لا تزال العديد من القطاعات الاقتصادية داخل دولة الإمارات تعتمد جزئيًا بشكل مباشر أو غير مباشر على أسعار النفط الخام، لذلك قد يكون للفترات الطويلة من انخفاض أسعار النفط الخام تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي لإمارة دبي وغيرها من الإمارات. على سبيل المثال، قد تقرر دبي أو أبو ظبي أو الحكومات الإماراتية الأخرى خفض النفقات الحكومية نظرًا إلى ضغوط الميزانية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الخام، مما قد يؤدي بدوره إلى خفض الإنفاق المالي على البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي تخلق تدفقات إيرادات لكل من الكيانات العامة والخاصة. وقد تواجه المؤسسات المالية المحلية انخفاضًا في السيولة (إذا تم سحب ودائع كبيرة من الحكومة والشركات المملوكة للحكومة لتمويل العجز) أو ارتفاع خسائر القروض أو انخفاض القيمة.

وقد يكون لأي من العوامل المذكورة أعلاه تأثير سلبي جوهري على الوضع الاقتصادي والسياسي والمالي لدولة الإمارات، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها المستقبلية ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي.

مارست الحكومات في المنطقة ولا تزال تمارس تأثيرًا كبيرًا على اقتصاداتها وأنظمتها القانونية والتنظيمية في المنطقة، مما قد يخلق بيئة غير مستقرة لأنشطة الاستثمار والأعمال

لطالما تدخلت الحكومات في المنطقة، بما في ذلك دولة الإمارات، في السياسة الاقتصادية لبلدانهم. وشمل هذا التدخل، على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم أوضاع السوق، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية والخدمات المالية وخدمات النفط والغاز. ورغم تمتع دولة الإمارات بنمو اقتصادي كبير واستقرار سياسي نسبي في السنوات الأخيرة، لا يوجد ما يضمن استمرار ذلك النمو أو الاستقرار. علاوة على ذلك، في حين أن السياسات الحكومية لدولة الإمارات قد أنتجت تحسنًا في الأداء الاقتصادي بشكل عام، فإنه لا يوجد ما يضمن استمرار ذلك المستوى من الأداء. وقد يكون لأي تغييرات غير متوقعة في الأوضاع السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من الأوضاع في دولة الإمارات تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها المستقبلية ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي.

وتشمل هذه التغييرات، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- زيادة التضخم والتدابير الحكومية للحد من هذا التضخم، بما في ذلك من خلال سياسات مثل ضبط الأسعار؛
- تأثير أعمال الحروب والصراعات المدنية الخارجية؛
- الإجراءات أو التدخلات الحكومية، بما في ذلك التعاريف الجمركية وسياسة حماية الإنتاج الوطني وضوابط النقد الأجنبي والعملات والإعانات؛
- التغييرات في الهيكل التنظيمي والضريبي والقانوني، بما في ذلك القيود على الملكية الأجنبية، وإلغاء الحقوق التعاقدية، ومصادرة الأصول، واحتمالية عدم استقرار ملكية العقارات؛
- الصعوبات والتأخيرات في الحصول على تصاريح وموافقات جديدة لعمليات جديدة أو تجديد التصاريح الحالية؛
- تغييرات في توافر الموظفين، ومتطلبات التوظيف، وتكلفة استقطاب الموظفين، وتأشيرات العمل والإقامة للموظفين الوافدين وأسرهم؛
- سياسات تأميم الأصول ومتطلبات تعيين الموظفين المحليين؛ و
- عدم القدرة على استرداد الأرباح و/أو الحصص.

قد تؤدي التغييرات غير المتوقعة في هذه السياسات أو اللوائح إلى زيادة المصاريف التشغيلية أو الامتثال، ويمكن أن تؤدي إلى الحد من القدرة التنافسية للمجموعة. وقد يكون لأي من هذه التغييرات تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة و/أو وضعها المالي و/أو نتائج عملياتها و/أو توقعاتها.

قد يؤثر استمرار حالة عدم الاستقرار والاضطراب في المنطقة، أو تصاعد النزاع المسلح، بشكل سلبي وجوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي

يقع المقر الرئيسي للمجموعة وتدير أعمالها في دولة الإمارات. وتُعد المنطقة ذات أهمية استراتيجية وجيوسياسية كبيرة شهدت مخاوف سياسية وأمنية واضطرابات اجتماعية، خاصة في السنوات الأخيرة. تخضع المنطقة حاليًا للعديد من النزاعات المسلحة بما فيها النزاعات القائمة في اليمن وسوريا والعراق وفلسطين بالإضافة إلى الصراع مع الميليشيات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية. ولا يمكن التنبؤ بحدوث حالات أو أحداث مثل الاضطرابات المدنية أو الحرب أو الأعمال العدائية الأخرى، أو ما

يترتب على ذلك من آثار على دولة الإمارات. كما أن الصراع المستمر بين إسرائيل وفلسطين، والغارات الإسرائيلية على لبنان في أكتوبر ٢٠٢٤، وعلى سوريا في ديسمبر ٢٠٢٤، والصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران في يونيو ٢٠٢٥، قد زاد من حدة التوترات في المنطقة وعلى المستوى العالمي. ولا يمكن التنبؤ بحدوث حالات أو أحداث مثل الاضطرابات المدنية أو الحرب أو الأعمال العدائية الأخرى، أو ما يترتب على ذلك من آثار على دولة الإمارات.

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت دولة الإمارات، وستظل تتأثر، بالأحداث السياسية الجارية في المنطقة الأوسع، أو تلك التي تؤثر عليها، وقد تسببت هذه الأحداث حتى الآن في اضطرابات سياسية في عدة دول مثل أفغانستان، والجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، ولبنان، وليبيا، وسوريا، وتونس، واليمن، بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية والمناطق المجاورة. وتضمنت هذه الاضطرابات مظاهرات عامة ووصلت في الحالات القصوى إلى الصراع المسلح والحروب بالوكالة والحروب الأهلية، وأدت إلى زيادة التوتر وعدم اليقين السياسي وتصاعد تهديدات الإرهاب والتطرف في كل أنحاء المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدم الثقة المتواصل يؤثر على التفاعلات الإقليمية، خاصة في قطاعات مثل التجارة والدفاع. ولا يوجد ما يضمن عدم استمرار تصاعد التوترات في المنطقة، أو عدم وقوع هجمات أخرى، كما أنه من غير الممكن التنبؤ بالتأثير الذي قد تحدثه مثل هذه الأحداث على المنطقة. علاوة على ذلك، حتى وإن لم تكن دولة الإمارات طرفًا مباشرًا في أي صراعات، فإن تصاعد عدم الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي أو أي مستويات متزايدة من النزاع العسكري في المنطقة أو على الصعيد العالمي، قد يعرّض الاقتصاد لتداعيات سلبية تشمل: تعطل صادرات النفط، وتراجع القطاع السياحي، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، ونزوح العمالة الوافدة، وتقلص حركة التبادل التجاري، وكل من هذه التداعيات قد يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد الإماراتي، وبالتالي يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على أعمال المجموعة وتوقعاتها المستقبلية ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي.

قد تتأثر أعمال المجموعة سلبًا إذا كان من المقرر إزالة أو تعديل سعر الصرف الحالي الثابت للدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي

تحتفظ المجموعة بحساباتها، وتبلغ عن نتائجها بالدرهم الإماراتي. لا يزال الدرهم الإماراتي مرتبطًا بالدولار الأمريكي في الوقت الراهن، ولا يوجد ما يضمن أن الدرهم الإماراتي لن يتم فك ربطه عن الدولار الأمريكي في المستقبل أو أن الربط الحالي لن يتم تعديله بطريقة تؤثر بشكل سلبي على تقييم الاستثمارات الدولية للمجموعة. وقد يكون لأي من هذه النتائج تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

المخاطر التنظيمية والقانونية والضريبية

يمكن أن يؤدي تطوير النظام القانوني لدولة الإمارات وإدخال قوانين ولوائح جديدة إلى خلق بيئة غير مستقرة أو متغيرة للاستثمار والنشاط التجاري، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي

وتخلق عوامل المخاطر التالية المتعلقة بالنظام القانوني لدولة الإمارات حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالقرارات القانونية والتجارية التي تتخذها المجموعة وقد لا توجد أوجه غموض من هذا القبيل في الدول ذات الاقتصادات السوقية الراسخة منذ فترة طويلة:

- التناقضات المحتملة بين الدستور والقانون الاتحادي والمراسيم الرئاسية والحكومية والوزارية، وكذلك التعارض بين التشريعات الاتحادية والمحلية؛
- المناطق التي لا تزال فيها القوانين المتعلقة بالشركات والأسواق المالية في مراحلها الأولى من التطور؛
- محدودية التوجيهات القضائية والإدارية بشأن تفسير التشريعات؛
- الثغرات في الهيكل التنظيمي بسبب تأخر إصدار التشريعات التنفيذية أو عدم توفرها؛
- الخبرة النسبية القليلة للسلطة القضائية في تفسير بعض التشريعات؛
- نظام قضائي في تطور مستمر، وقد تتفاوت فيه درجة الاستقلالية؛
- صعوبة إنفاذ الأوامر القضائية؛
- منح مستوى مرتفع من السلطة التقديرية للسلطات الحكومية، مما قد يؤدي إلى إجراءات غير متوقعة، مثل تعديل شروط تراخيص المجموعة؛
- إجراءات الإفلاس والإعسار التي لا تزال قيد التطوير وقد تكون عرضة لسوء الاستخدام؛

يمكن أن يؤدي التطور السريع للنظام القانوني في دولة الإمارات بطرق قد لا تتزامن دائمًا مع تطورات السوق إلى الغموض والتضارب وأوجه خلل في القانون والممارسة القضائية. ويمكن أن تؤثر مواطن الضعف هذه على قدرة المجموعة على حماية حقوقها بموجب تراخيصها وعقودها، أو على الدفاع عن نفسها ضد مطالبات الآخرين، بما في ذلك الطعون المقدمة من قبل

السلطات التنظيمية والحكومية فيما يتعلق بامتثال المجموعة للقوانين واللوائح المعمول بها، ما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي.

علاوة على ذلك، في ظل تطوّر اقتصاد دولة الإمارات ورغبة بعض الدول في المنطقة، بما فيها دولة الإمارات، في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن حكومات تلك الدول قد بدأت في تنفيذ قوانين ولوائح جديدة يمكن أن تؤثر على طريقة قيام المجموعة بأعمالها، ومن المتوقع أن تواصل الحكومات تنفيذ تلك القوانين واللوائح. وقد تتسبب أي تغيرات تطرأ على السياسات الاستثمارية أو المناخ السياسي السائد في إدخال تغييرات على اللوائح الحكومية فيما يتعلق بما يلي:

- ضوابط الأسعار؛
- ضوابط عمليات التصدير والاستيراد؛
- الدخل والضرائب الأخرى؛
- قيود الملكية على الأجانب؛
- ضوابط الصرف الأجنبي والعملات؛ و
- سياسات مزايا العمالة والرفاهية.

ولا يوجد ما يضمن أن إدخال أي تغييرات على القوانين أو الضرائب الحالية أو فرض أي قوانين أو ضرائب جديدة لن يؤدي إلى زيادة التكاليف أو يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها المستقبلية ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي.

قد تتعرض المجموعة لعدد من حالات عدم اليقين المختلفة المتعلقة بالضرائب، والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي

تحدد المجموعة الالتزام الضريبي، الذي يشتمل حاليًا على ضريبة القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات، والذي يتعين عليها دفعه بناءً على تفسيرها لقوانين وأنظمة الضرائب المعمول بها. وتخضع المجموعة أيضًا للتدقيق الضريبي من قبل السلطات الحكومية، وهو أمر يتسم بطبيعة غير مؤكدة. وقد يكون للنتائج السلبية أو غير المتوقعة لواحدة أو أكثر من عمليات التدقيق الضريبي هذه تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها المستقبلية ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي. وقد يكون للضوابط الضريبية وأي تغييرات في قوانين أو لوائح الضرائب (بما في ذلك التغييرات التي تسري بأثر رجعي) أو التفسير المقدم لها إلى إخضاع المجموعة أيضًا لعواقب ضريبية سلبية، بما في ذلك مدفوعات الفائدة / الأرباح والعقوبات المحتملة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة وتوقعاتها ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي.

على سبيل المثال، صدر في دولة الإمارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ في شأن ضريبة الشركات والأعمال بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، حيث يفرض هذا المرسوم لأول مرة ضريبة دخل اتحادية على الشركات بنسبة ٩٪، وتبدأ سريانها على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣ (بينما تخضع الشركات الإماراتية التي تنتهي سنتها المحاسبية في ٣١ ديسمبر لهذه الضريبة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤). وعلى هذا النحو، أصبحت المجموعة خاضعة للضريبة اعتبارًا من السنة المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤. علاوة على ذلك، خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، أصدر مجلس الوزراء الإماراتي قرار مجلس وزراء دولة الإمارات رقم ٨/٣٨ لسنة ٢٠٢٣ وأصدرت وزارة المالية الإماراتية مجموعة من لوائح الإرشادات المتعلقة برسم حق الامتياز، وكلاهما يحدد تفاصيل نظام رسم حق الامتياز الجديد الذي يسري من عام ٢٠٢٤ إلى عام ٢٠٢٦. اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤، يتم تحديد مبلغ رسم حق الامتياز السنوي وفقًا لقرار مجلس الوزراء ولائحة الإرشادات ويساوي ٣٨٪ من أرباح المجموعة السنوية المنظمة وغير المنظمة في دولة الإمارات (أي أرباح المجموعة قبل التمويل، ورسم حق الامتياز الاتحادي وضريبة الدخل)، بشرط ألا يقل مجموع مدفوعات رسم حق الامتياز الاتحادي وضريبة الدخل عن ١،٨ مليار درهم إماراتي سنويًا.

علاوة على ذلك، من الممكن أن تطبق أو تقترح الجهات الضريبية الدولية إصلاحات ضريبية عالمية مثل القواعد المنصوص عليها في الركيزة الثانية من إطار تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS 2.0) الصادر عن منظمة التعاون، والتي فرضت حدًا أدنى عالميًا لمعدل الضريبة وتم إقرارها في دولة الإمارات بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٢٥. في حين أن المجموعة تتوقع ألا تؤثر قواعد الركيزة الثانية على أدائها المالي بناءً على معدل الضريبة الفعلي الحالي، إلا أن نسبة الضريبة الفعلية للمجموعة قد تتغير مستقبلاً، وقد تخضع لالتزامات ضريبية غير متوقعة نتيجة تطبيق قواعد الركيزة الثانية أو أي إصلاحات ضريبية أخرى مشابهة.

لا يوجد ما يضمن أن ضريبة دخل الشركات ومعدلات رسم حق الامتياز المطبقة على المجموعة لن تزيد في المستقبل، أو أن الامتثال للأنظمة الضريبية المعمول بها لن يزيد تكاليفها أو يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

المخاطر المرتبطة بالأسهم

قد تخضع تسوية أسهم الطرح لتأخيرات

تعتبر عملية الطرح بموجب هذه النشرة طرحًا ثانويًا عامًا يتم تسويقه بالكامل. على عكس الطروحات العامة الأولية، فإن تسوية أسهم الطرح في الشريحة الثانية لا تتم في وقت واحد عبر الأنظمة الإلكترونية لسوق دبي المالي قبل الموافقة على إدراجها وتداولها، وإنما تتم تسوية هذه الأسهم عبر نظام الصفقات المباشرة لدى سوق دبي المالي. تُجرى تسوية كل صفقة بمجرد تسجيلها في أنظمة التداول والإيداع.

سيُطلب من المستثمرين في الشريحة الثانية شراء أسهم الطرح وفقًا للترتيبات المبرمة مع وسيطهم، وعليهم إعطاء توجيهاتهم لوسيطهم مباشرةً. إضافةً إلى ذلك، سيُطلب من مستثمرين يشترون أسهم طرح في الشريحة الثانية دفع رسوم وسيط، ورسوم سوق، وغيرها من الرسوم التي اتفقوا عليها وفقًا للشروط المبرمة مع الوسيط الذي يُكلفونه بشراء أسهم الطرح.

وتكون عملية الطرح وفقا للشريحة الثانية هذه عرضة لأخطاء بشرية أو تقنية. على سبيل المثال، قد لا يقبل الوسيط الصفقة في الوقت المناسب أو قد لا ينفذ بشكل صحيح نقل أسهم الطرح. وقد يؤدي ذلك إلى تأخيرات في التسوية لبعض المستثمرين. وفي حالة عدم تنفيذ أي صفقة تفاوضية، ستتم عملية إعادة تخصيص فورية بين المستثمرين و/أو إلغاء نموذج طلب الاكتتاب. وعلاوةً على ذلك، قد ينتج عن هذا التأخير في تسوية الصفقات خسارة للمستثمرين في حال انخفاض سعر الأسهم في سوق دبي المالي وعدم تمكنهم من بيع أسهم الطرح لحين تقييدها.

نظرًا لأن عملية التسوية تتضمن وسطاء إضافيين، فلا يمكن ضمان أن تسوية جميع الطلبات ستتم في تاريخ تسوية الشريحة الثانية وقد لا يتمكن المستثمرون من التعامل في الأسهم ذات الصلة التي تشكل تخصيصهم في الشريحة الثانية حتى يتم تنفيذ تسوية أوامرهم من قبل وسطائهم.

يشكل أي تأخير في إتمام الصفقات المتفاوض عليها مخاطرة تجارية يجب على المستثمرين تقييمها ومن ضمنها كفاءة وسطائهم. في حال تأخر الوسيط في تنفيذ صفقات أحد المستثمرين المحترفين، فإن استلام أسهم الطرح من قبل مستثمر محترف سيتأخر مقارنة بتوقيت استلام أسهم الطرح من قبل المكتتبين في الشريحة الاولى او المستثمرين المحترفين الذين لم يواجهوا أي تأخيرات من وسطائهم او غير ذلك.

قد يحدث توقف التداول في حال تقلب سعر السهم بنسبة ١٠٪ هبوطًا أو ١٥٪ صعودًا في يوم تداول واحد

يخضع تداول الأسهم في سوق دبي المالي لقيود على تقلبات الأسعار اليومية. تم تحديد الحد الأقصى للتغير اليومي في سعر أي سهم بنسبة ١٠٪ هبوطًا و١٥٪ ارتفاعًا، وذلك مقارنة بسعر إغلاق يوم التداول السابق. إذا انخفض سعر السهم بنسبة ١٠٪ أو أكثر، أو ارتفع بنسبة ١٥٪ أو أكثر مقارنة بسعر إغلاق اليوم السابق، فسيتوقف التداول في هذه الأسهم. ولن يتمكن المستثمرون من البيع أو الشراء إلا في يوم التداول التالي، حيث ستطبق نفس الحدود القصوى للتغير. وقد تفرض هذه القيود خلال فترة الاكتتاب أو قبل أو قبل أن يتلقى مستثمر أسهم الطرح الخاصة به ، وقد تؤثر على قدرة مستثمر على تداول الأسهم أو تؤثر على سعر تداول الأسهم خلال فترة الاكتتاب أو قبل أن يتلقى مستثمر أسهم العرض الخاصة به.

قد يخضع سعر الأسهم للتقلبات

وقد يتغير السعر السوقي للأسهم ويخضع لتقلبات كبيرة جراء مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العوامل المُشار إليها في عوامل المخاطر الماثلة، بالإضافة إلى التباينات التي تطرأ من فترة لأخرى في النتائج التشغيلية أو التغيرات التي تطرأ على تقديرات الإيرادات أو الأرباح من جانب المجموعة أو الأطراف المشاركة في القطاع أو المحللين الماليين. قد يتأثر كذلك السعر السوقي بالسلب جراء تطورات لا تتعلق بالأداء التشغيلي للمجموعة، مثل الأداء التشغيلي وأداء أسعار الأسهم لدى مقدمي خدمات الاتصالات وخدمات المحتوى الآخرين، أو احتمالية إقامة إجراءات تقاضي ضدهم، والتوقعات بشأن المجموعة في الصحافة أو المجتمع الاستثماري، والتغطيات الصحفية غير المواتية، والإجراءات الإستراتيجية التي يتخذها المنافسون (بما في ذلك عمليات الاستحواذ وإعادة التنظيم)، والتغيرات الطارئة على ظروف السوق، والتغييرات التنظيمية، وتقلبات السوق والحركات الأوسع نطاقًا التي تطرأ عليه. ويمكن أن تتأثر أسعار وحجم تداول الأسهم كذلك بالتحليلات والتقارير التي ينشرها المحللون الماليون أو المتخصصون في القطاع عن المجموعة وعملياتها وقطاع الاتصالات، أو حتى بغياب هذه الأبحاث أوالتقارير.

من الممكن أن يتغير السعر السوقي للأسهم خلال فترة الاكتتاب، وفي تاريخ تسوية الشريحة الثانية أو بعده، قد يكون أقل من السعر النهائي الذي يدفعه المستثمرون لشراء أسهم الطرح بناءً على طلبات الاكتتاب الخاصة بهم. وبناءً عليه، قد تصبح قيمة الأسهم في تاريخ تسوية الشريحة الثانية أقل من المبلغ الذي دفعه لهذه الاسهم.

بعد الطرح، ستستمر حكومة دولة الإمارات، ممثلة بجهاز الإمارات للاستثمار، في الاحتفاظ بحصة مسيطرة في الشركة، وستكون قادرة على ممارسة تأثير كبير على الشركة، مما قد يؤدي إلى تضارب محتمل في المصالح مع المساهمين الآخرين

كما في تاريخ هذه النشرة، تملك حكومة دولة الإمارات، عبر جهاز الإمارات للاستثمار، ما نسبته ٥٠,١١٦٤٪ من الأسهم. إذا قرر جهاز الإمارات للاستثمار المشاركة في الاكتتاب، فمن الممكن أن تزيد حصته من الأسهم أكثر بعد الانتهاء من الطرح. وبناءً عليه، سيتمكن جهاز الإمارات للاستثمار من ممارسة نفوذ كبير على إدارة الشركة وعملياتها، وكذلك على اجتماعات المساهمين. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تعيين غالبية أعضاء مجلس إدارة الشركة، وبالتالي اختيار الإدارة التنفيذية، وتحديد سياسات الشركة واستراتيجياتها التجارية، والموافقة على الميزانية، وإصدار الأسهم والسندات، وعمليات الاندماج والاستحواذ والتصرف في أصول الشركة أو أعمالها، ودفع الأرباح، بالإضافة إلى أمور أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة دولة الإمارات، من خلال ملكيتها لجهاز الإمارات للاستثمار، هي المساهم الرئيسي في شركة اتصالات والمزيد.

قد تتعارض مصالح حكومة دولة الإمارات مع مصالح المساهمين، ولا يوجد ما يضمن أن حل أي مسألة قد تمس مصالح الحكومة يتفق مع ما يعتبره المساهمون يخدم مصلحتهم أو مصلحة المجموعة. علاوة على ذلك، فإن الحصة الكبيرة لجهاز الإمارات للاستثمار والقيود المفروضة على مستويات ملكية الحكومة الإماراتية المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة ("**النظام الأساسي**") قد تؤدي إلى: (1) تأخير أو منع أي تغيير في السيطرة على الشركة (بما في ذلك منع أي طرف خارجي من تقديم عرض استحواذ للشركة)، و(2) حرمان المساهمين من فرصة الحصول على علاوة أسهم مقابل أسهم الطرح الخاصة بهم في إطار أي عملية بيع بالشركة، و(3) التأثير على سيولة الأسهم، وقد يكون لأي مما سبق تأثير سلبي جوهري على السعر السوقي للأسهم.

قد لا توزع الشركة أرباح على المساهمين في المستقبل

على الرغم من أن الشركة قد وزعت أرباحًا على الأسهم سابقًا وتعتزم متابعة هذا النهج مستقبلاً، إلا أنه لا يمكن ضمان استمرار توزيع أرباح الأسهم في المستقبل. يُرجى الرجوع إلى قسم "*سياسة توزيع الأرباح*". سيتم اتخاذ أي قرار بالإعلان عن توزيعات الأرباح ودفعها في المستقبل وفقًا لتقدير مجلس الإدارة وسيعتمد على عدة أمور منها توافر الاحتياطيات القابلة للتوزيع، وخطط النفقات الرأسمالية والمتطلبات النقدية الأخرى في الفترات المستقبلية وعوامل أخرى قد يراها مجلس الإدارة ذات صلة. ونتيجة لذلك، قد يخفق المستثمرون في الحصول على أي أرباح عن استثماراتهم في أسهم الطرح.

وقد تؤدي الإصدارات المستقبلية للأسهم من قبل الشركة إلى تخفيض قيمة ملكية المساهمين و/أو خفض سعر الأسهم

قد تقرر الشركة في المستقبل إصدار وطرح أسهم إضافية أو أوراق مالية قابلة للتحويل إلى أسهم. نتيجة لذلك، قد يعاني المساهمون من تخفيض ملكيتهم وحقوق التصويت الممنوحة لهم، خاصة إذا لم يشاركوا في طرح الأسهم على أساس تناسبي أو لم يكونوا مؤهلين للمشاركة في أي إصدارات أخرى للأسهم.

علاوة على ذلك، إذا قام المساهم البائع ببيع كميات كبيرة من الأسهم في السوق العامة، فقد ينخفض السعر السوقي للأسهم. المساهم البائع قد اتفق في اتفاقية التخصيص على بعض القيود المفروضة على قدرته على بيع أسهمها ونقلها والتصرف فيها بأي طريقة أخرى لمدة ٩٠ يومًا تبدأ من تاريخ تسوية الشريحة الثانية، إلا في أحوال محدودة معينة، ما لم تحصل على موافقة المنسقين العالميين المشتركين (على ألا يتم حجب أو تأخير هذه الموافقة لأسباب غير معقولة). ومع ذلك، لا تستطيع الشركة التنبؤ بما إن كان سيتم بيع عدد كبير من الأسهم في السوق المفتوحة عقب انتهاء فترة الحظر أم لا. وأي بيع لعدد كبير من الأسهم في السوق العامة، أو حتى تصور احتمالية وقوع هذه المبيعات، قد يكون له تأثير سلبي جوهري على السعر السوقي للأسهم.

قد يكون من الصعب على المساهمين تنفيذ الأحكام ضد الشركة في دولة الإمارات، أو ضد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لديها

الشركة هي شركة عامة تأسست في دولة الإمارات. ويقيم جميع أعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها خارج المملكة المتحدة والولايات المتحدة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأصول للمجموعة ومعظم أصول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا تقع خارج المملكة المتحدة والولايات المتحدة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية. ونتيجة لذلك، قد لا يكون من الممكن للمستثمرين إقامة الدعاوى خارج دولة الإمارات ضد الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم في محاكم خارج دولة الإمارات، بما في ذلك الأحكام المبنية على بنود المسؤولية المدنية من قوانين الأوراق المالية للمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

قد لا يتمكن المساهمون في بعض الدول خارج دولة الإمارات، بما في ذلك الولايات المتحدة، من ممارسة حقوق الأولوية الخاصة بهم إذا قامت الشركة بزيادة رأسمالها

بموجب النظام الأساسي، يحق للمساهمين بشكل عام الاكتتاب في الأسهم بعدد يكفي للحفاظ على نسب ملكيتهم النسبية ودفع مقابلها قبل إصدار أي أسهم عادية جديدة مقابل عوض نقدي. وقد لا يتمكن المساهمون الأمريكيون من ممارسة حقوق الأولوية الخاصة بهم ما لم يكن بيان التسجيل بموجب قانون الأوراق المالية ساريًا فيما يتعلق بتلك الحقوق والأسهم ذات الصلة أو ما لم يحصلوا على إعفاء من متطلبات التسجيل المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية. وتوجد قيود مماثلة في بعض الدول الأخرى خارج دولة الإمارات. ولا تعتزم الشركة حاليًا تسجيل الأسهم بموجب قانون الأوراق المالية أو قوانين أي دول أخرى، ولا يمكن تقديم أي ضمان بتوفر إعفاء من متطلبات التسجيل لتمكين المساهمين الأمريكيين وغيرهم من ممارسة حقوق الأولوية

الممنوحة لهم أو أن الشركة ستستخدم الإعفاء في حالة توفره. وفي حال لم يتمكن المساهمون الأمريكيون أو غيرهم من ممارسة حقوق الأولوية الممنوحة لهم، ستنقضي تلك الحقوق وسيتم تخفيض الحصص النسبية لهؤلاء المساهمين الأمريكيين أو غيرهم من المساهمين.

القسم التاسع: الضرائب في دولة الإمارات

التعليقات التالية عامة في طابعها وتستند إلى النظام الضريبي الحالي المعمول به في دولة الإمارات والممارسات الحالية للسلطات الإماراتية كما في تاريخ هذه النشرة. ولا تشكل التعليقات نصيحة ضريبية ولا يتوخى منها أن تمثل تحليلاً شاملاً لجميع التبعات الضريبية المطبقة على جميع أنواع المساهمين ولا تتعلق بأي نظام ضريبي خارج دولة الإمارات. وتقع على عاتق كل مستثمر مسؤولية معرفة أي عواقب ضريبية ذات صلة بظروفه الخاصة فيما يتعلق بشراء أسهم الطرح في الشركة أو حيازتها أو التصرف فيها. يجب على المساهمين طلب استشارة ضريبية منفصلة فيما يتعلق بملكيتهم للأسهم.

نظرة عامة على نظام ضريبة الشركات على المستوى الاتحادي

بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضريبة على الشركات والأعمال ("**قانون ضريبة الشركات الاتحادي**")، بدأت دولة الإمارات في تطبيق ضريبة شركات اتحادية على كافة الأنشطة التجارية والاقتصادية.

فيما يخص الأشخاص الاعتباريين، ومع مراعاة قابلية تطبيق أي استثناءات أو إعفاءات ضريبية، تُفرض ضريبة الشركات على الدخل الخاضع للضريبة للأشخاص المقيمين أو، في حالات محددة، على الأشخاص غير المقيمين. يشتمل قانون ضريبة الشركات الاتحادي على تعريفات واضحة لمصطلحي "المقيم" و"غير المقيم".

تنطبق ضريبة الشركات أيضًا على الأشخاص الطبيعيين (الأفراد) الذين يمارسون أعمالاً أو أنشطة تجارية في دولة الإمارات (بحسب التعريف الوارد في قانون ضريبة الشركات الاتحادي والقرارات الوزارية/مجلس الوزراء ذات الصلة)، في حال تجاوز دخلهم حدًا معينًا. إن بعض أنواع الدخل التي يحققها الأفراد، بما في ذلك الأجور، وعوائد الاستثمارات الشخصية، ودخل الاستثمار العقاري (بحسب التعريف الوارد في قرار مجلس الوزراء رقم ٤٩ لسنة ٢٠٢٣)، غير خاضعة للضريبة، شريطة استيفاء الشروط المحددة.

تتوفر تفاصيل إضافية حول فئات الأشخاص الخاضعين لضريبة الشركات في قسم "*ضريبة الأرباح الرأسمالية وأرباح بيع الأسهم*" أدناه.

تُطبق ضريبة الشركات على الفترات المالية التي تبدأ من تاريخ ١ يونيو ٢٠٢٣ أو بعده (مما يعني، على سبيل المثال، بالنسبة للشركات التي تكون فتراتها المالية من يناير إلى ديسمبر، أن أول سنة خاضعة للضريبة هي السنة المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤).

الدخل الخاضع للضريبة

بشكل عام، تخضع الكيانات القانونية المقيمة الخاضعة للضريبة لضريبة الشركات على إجمالي دخلها العالمي، في حين تخضع الكيانات القانونية غير المقيمة الخاضعة للضريبة لضريبة الشركات على الدخل المنسوب إلى مؤسستها الدائمة أو صلاتها التجارية في دولة الإمارات. يخضع الأشخاص الطبيعيون لضريبة الشركات على الدخل العالمي الناتج عن أعمالهم أو أنشطتهم التجارية التي يمارسونها في دولة الإمارات.

تُفرض ضريبة الشركات على الدخل الخاضع للضريبة، والذي يمثل صافي الربح المحاسبي المذكور في البيانات المالية للشركة، مع إجراء بعض التعديلات الضرورية بناءً على أحكام قانون ضريبة الشركات الاتحادي والقرارات الوزارية و/أو قرارات مجلس الوزراء المرتبطة به.

معدل ضريبة الشركات

تحدد نسبة ضريبة الشركات بـ ٠٪ (صفر بالمائة) للدخل الخاضع للضريبة حتى ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي، و٩٪ (تسعة بالمائة) للدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي.

<u>الأشخاص المؤهلون في المناطق الحرة</u>

ومع ذلك، تُعفى الشركات المسجلة في المناطق الحرة والتي تُصنف كـ"أشخاص مؤهلين في المناطق الحرة" من الضريبة، حيث تُفرض عليها ضريبة بنسبة ٠٪ (صفر بالمائة) على "دخلها المؤهل". ويُشترط لذلك ألا تتجاوز إيراداتها غير المؤهلة مستوىً معينًا يُعرف بـ"حد الإعفاء البسيط". ينص قانون ضريبة الشركات الاتحادي على الشروط التي يجب أن تفي بها كيانات المنطقة الحرة من أجل معاملتها كأشخاص مؤهلين في المنطقة الحرة، وتحدد قرارات مجلس الوزراء ذات الصلة الدخل المؤهل وتحدد شروطًا تفصيلية لتصنيفه. نظرًا إلى أن الشركة مسجلة ومؤسسة في البر الرئيسي لدولة الإمارات، فإن الأحكام الخاصة بالمناطق الحرة لا تنطبق عليها.

<u>ركيزة إطار تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح - للشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة</u>

بغض النظر عما سبق ذكره، وانسجامًا مع الركيزة الثانية من مبادرة مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أصدرت دولة الإمارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦٠) لسنة ٢٠٢٣ (الذي يعدّل

قانون ضريبة الشركات الاتحادي)، وينص هذا المرسوم على فرض ضريبة تكميلية على الشركات التابعة للمجموعات العالمية الكبرى، لضمان أن يصل معدل الضريبة الفعلي عليها إلى ١٥٪ (خمسة عشر بالمائة). بعد ذلك، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢) لسنة ٢٠٢٤، والذي يوضح القواعد والتفاصيل الخاصة بتطبيق الضريبة التكميلية وآلية تنفيذها.

تم تطبيق الضريبة التكميلية كما في ١ يناير ٢٠٢٥، وهي تنطبق بشكل عام على الكيانات المكونة التي هي أعضاء في مجموعات شركات متعددة الجنسيات تبلغ إيراداتها الموحدة العالمية السنوية ٧٥٠ مليون يورو أو أكثر في سنتين ماليتين على الأقل من السنوات المالية الأربع التي تسبق مباشرة السنة المالية المختبرة.

الضريبة المقتطعة

تسري الضريبة المقتطعة بحسب قانون ضريبة الشركات الاتحادي على بعض فئات الدخل المتحقق من مصادر داخل دولة الإمارات والمدفوع لغير المقيمين، شريطة ألا يُعزى ذلك الدخل إلى منشأة دائمة لغير المقيمين داخل الدولة. ولم يتم بعد تحديد فئات الدخل الخاضعة للضريبة المقتطعة. ومع ذلك، في جميع الحالات، يتم تحديد معدل الضريبة المقتطعة المعمول به حاليًا عند صفر في المائة. ويمكن تغيير المعدل في المستقبل بموجب قرار مجلس الوزراء.

تسعير نقل الملكية

بموجب قانون ضريبة الشركات الاتحادي، يجب أن تُسعّر المعاملات التي تتم بين الأطراف ذات العلاقة بما يتماشى مع مبدأ السعر العادل. يتم استيفاء مبدأ السعر العادل عندما تكون المعاملة أو الاتفاقية متوافقة مع النتائج التي كان من الممكن تحقيقها لو كانت أطراف غير مرتبطة قد أبرمت معاملة أو اتفاقية مماثلة في ظل ظروف مماثلة.

ينبغي دعم مبدأ السعر العادل بتحليل للوظائف والأصول والمخاطر يهدف التوافق مع المبادئ الإرشادية الخاصة بأسعار النقل الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحسب ما هو موضح في الدليل التفسيري الصادر عن وزارة المالية. أما دافعي الضرائب الذين تستوفي إيراداتهم/تتجاوز عتبات محددة، ملزمين بالاحتفاظ بوثائق تسعير تحويلي معينة.

ملاحظات عامة

قانون ضريبة الشركات الاتحادي جديد ولم يتم تطبيقه على نطاق واسع بعد، ولا تزال وزارة المالية والهيئة الاتحادية للضرائب تصدر التوجيهات المتعلقة به. وبالتالي، قد يكون هناك عدم يقين بشأن قابلية تطبيق بعض الجوانب القانون لضريبة الشركات الاتحادي على الشركة، أو على المستثمرين. لذا يتعين على المستثمرين المحتملين طلب المشورة الضريبية الخاصة بهم من مستشاريهم فيما يتعلق بالعواقب الضريبية لنظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات.

الضرائب على شراء أسهم الطرح

في حين يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات، فإن الإعفاء ينطبق على توريد بعض الخدمات المالية بما في ذلك إصدار الأوراق المالية أو تخصيصها أو نقل ملكيتها. وبناءً عليه، ينبغي ألا يترتب على شراء أسهم الطرح أي التزامات بخصوص ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات. غير أنه ينبغي للمساهمين الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين حول إمكانية تطبيق الإعفاء على رسوم أي خدمات مالية ذات صلة، حيث قد لا يسري الإعفاء على تلك الرسوم.

وقد يخضع المقيمون الخاضعون للضريبة من خارج دولة الإمارات، أو المقيمون الخاضعون لضريبة مزدوجة، والأفراد والشركات، للضرائب في ولايات قضائية خارج دولة الإمارات فيما يتعلق بملكية أسهم الطرح أو الدخل الناتج عنها بناءً على اللوائح الضريبية المحلية.

الضرائب على أرباح الأسهم وأرباح رأس المال بعد البيع

ضريبة الشركات

الأفراد

في حين تنطبق ضريبة الشركات الاتحادية على الأفراد الذين يمارسون أنشطة تجارية في دولة الإمارات (شريطة استيفاء حد معين)، فإن دخل الاستثمار الشخصي، وفق تعريفه الوارد في قانون الضرائب الإماراتي، الذي يتم الحصول عليه من قبل الأفراد لا يخضع للضريبة. ولذلك، من المفترض ألا يخضع الأفراد الذين يشترون أسهم الطرح لحسابهم الشخصي (دون امتلاك أو طلب ترخيص للقيام بذلك) للضريبة على أرباح الأسهم أو المكاسب الرأسمالية المتراكمة من أسهم الطرح.

الشركات

في سياق الأشخاص الاعتباريين/القانونيين، ومع مراعاة انطباق بعض الإعفاءات والتخفيضات المحددة، تنطبق ضريبة الشركات الاتحادية بشكل عام على: (١) الأشخاص القانونيين / الاعتباريين المقيمين في دولة الإمارات؛ و (٢) غير المقيمين الذين يمتلكون فروعًا دائمة أو لهم علاقة تجارية في دولة الإمارات، أو يحققون دخلاً من مصادر إماراتية حسب تعريف قانون ضريبة الشركات الاتحادي.

وعلى الرغم مما سبق، ينبغي ملاحظة أنه وفقًا للقرار الوزاري تحت رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٣، لا يتعين على الأشخاص غير المقيمين ممن ليس لديهم إقامة دائمة أو ارتباط في دولة الإمارات والذين يحققون دخلاً من دولة الإمارات التسجيل في ضريبة الشركات. يرجى الرجوع إلى التعليقات الخاصة بالضريبة المقتطعة أعلاه للحصول على نظرة عامة على الآثار الضريبية للدخل المحقق من مصدر إماراتي من قبل أشخاص غير مقيمين ليس لديهم منشأة دائمة أو روابط لغير المقيم في دولة الإمارات.

تمثل أرباح الأسهم وتوزيعات الأرباح المكتسبة من (أي الصادرة عن / فيما يتعلق بـ) الكيانات المقيمة في دولة الإمارات دخلاً معفيًا من الضريبة لأغراض ضريبة الشركات. وبالتالي، يجب أن يكون دخل الأرباح الناتج عن المستثمرين من الشركة معفى من ضريبة الشركات.

تشكل الأرباح الرأسمالية جزءًا من القاعدة الخاضعة للضريبة لأغراض ضريبة الشركات وهي خاضعة للضريبة. ومع ذلك، فإن المكاسب الناشئة عن بيع حصص الملكية في المستقبل (على النحو المحدد/المشمول في القرار الوزاري رقم (٣٠٢) لسنة ٢٠٢٤) من قبل المساهمين قد تخضع لإعفاء المشاركة إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية:

- يجب أن تكون حصة المساهم في الشركة خمسة بالمائة (٥٪) أو أكثر من الأسهم، أو أن تكون قيمة شراء حصة/حصص المستثمر في الشركة أربعة ملايين درهم إماراتي (٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي) أو أكثر؛
- أن يحتفظ المساهم، أو ينوي الاحتفاظ، بحصة الملكية لمدة متواصلة لا تقل عن ١٢ (اثني عشر) شهرًا؛
- أن تكون الشركة المستثمرة (أي الشركة التي تُملك فيها الحصة) خاضعة لضريبة لا تقل عن ٩٪ (تسعة بالمائة) في بلد إقامتها. يُعتبر هذا الشرط مستوفى أيضًا عندما تكون الحصة في شخص اعتباري يكون من "الأشخاص المؤهلين في المناطق الحرة" أو "شخصًا معفيًا" لأغراض ضريبة الشركات في دولة الإمارات بموجب قانون ضريبة الشركات الاتحادي؛
- ألا تتجاوز الأصول المباشرة وغير المباشرة للشركة المستثمر فيها (أي الشركة) نسبة ٥٠٪ (خمسين بالمائة) من حصص الملكية التي لن تستفيد من إعفاء المشاركة لو كان المساهم يمتلكها مباشرة؛
- أن تخول الحصة المملوكة للمساهم حق الحصول على ما لا يقل عن ٥٪ (خمسة بالمائة) من الأرباح المتاحة للتوزيع من قبل الشركة المستثمر فيها (أي الشركة)، وما لا يقل عن ٥٪ (خمسة بالمائة) من عائدات التصفية عند توقف الشركة المستثمر فيها (مع ملاحظة أن هذا الشرط قد يُعتبر مستوفى أيضًا إذا كانت تكلفة استحواذ المستثمر على حصة/حصص الملكية في الشركة تساوي أو تتجاوز ٤،٠٠٠،٠٠٠ درهم إماراتي (أربعة ملايين درهم إماراتي))؛ و
- أية شروط أخرى يحددها وزير المالية.

صدرت بالفعل توجيهات ولوائح مفصلة لكل شرط من الشروط المذكورة أعلاه. لذلك، يجب دراستها بعناية لتحديد مدى استيفاء الشروط اللازمة للاستفادة من الإعفاء الخاص بالمشاركة. يُعد الإعفاء بالمشاركة مجالاً معقدًا وغير مختبر في التشريع، وتُقدم التعليقات المذكورة أعلاه بغرض توفير نظرة عامة فقط، وليست مخططًا شاملاً لجميع الاعتبارات ذات الصلة. يجب دائمًا طلب المشورة الضريبية المتخصصة قبل تقييم مدى قابليتها للتطبيق.

وقد تخضع الشركات المقيمة من خارج الإمارات العربية المتحدة، أو المؤسسات الخاضعة لضريبة مزدوجة، للضرائب في ولايات قضائية خارج دولة الإمارات فيما يتعلق بملكية أسهم الطرح أو الدخل المتحقق فيما يخص الأسهم استنادًا إلى اللوائح الضريبية المحلية في بلدانهم ذات الصلة، وينبغي للمستثمرين المحتملين الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين.

ومن المهم أن يقيّم المساهمون في الشركات الإماراتية بتقييم الأثر الضريبي على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرف في أسهم الطرح على أساس كل حالة على حدة، وينبغي للمساهمين الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين في هذا الصدد.

وبالنسبة للمساهمين الخاضعين للضريبة في دولة الإمارات على مستوى كل إمارة بحكم كونهم شركة نفط أو غاز أو فرعًا لبنك أجنبي، أو مقيمين خاضعين للضرائب في ولايات قضائية خارج دولة الإمارات، بالإضافة إلى ضريبة المساهمين المقيمين في دولة الإمارات ولكنهم يخضعون أيضًا للضريبة في ولايات قضائية خارج دولة الإمارات (سواء من الشركات أو الأفراد)، فيجب عليهم كذلك الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين في ما يتعلق بفرض الضرائب على دخل توزيعات الأرباح والمكاسب من البيع المستقبلي لأسهم الطرح بموجب القوانين المحلية المعمول بها في تلك الولايات القضائية.

ضريبة القيمة المضافة

يرجى الرجوع إلى قسم "*الضرائب على شراء أسهم الطرح*" الذي يوضح إمكانية تطبيق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على نقل ملكية الأسهم. لا تخضع مدفوعات الأرباح لضريبة القيمة المضافة.

ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات

طبّقت دولة الإمارات ضريبة القيمة المضافة اعتبارًا من ٠١ يناير ٢٠١٨. ما لم يكن التوريد معفى صراحة أو يخضع لنسبة ضريبية صفرية، فإن ضريبة القيمة المضافة تطبق بنسبة ٥٪ على: (١) توريد السلع والخدمات المقدمة في دولة الإمارات من خلال الشركات المسجلة لأغراض ضريبة القيمة المضافة (أو الشركات المطلوب تسجيلها لأغراض ضريبة القيمة المضافة)، و(٢) جميع التوريدات الخاضعة للضريبة.

بالنسبة للأشخاص الذين لديهم مكان إقامة في دولة الإمارات لأغراض ضريبة القيمة المضافة، لا يكون التسجيل في ضريبة القيمة المضافة مطلوبًا إلا إذا تجاوزت قيمة توريداتهم الخاضعة للضريبة والواردات حد التسجيل الإلزامي المحدد. يمكنك اختيار التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، حتى لو كانت قيمة توريداتك الخاضعة للضريبة وارداتك أقل من الحد الإلزامي للتسجيل، بشرط أن تتجاوز حدًا أدنى للتسجيل الطوعي (كما يُسمح بالتسجيل الطوعي بناءً على المصروفات الخاضعة للضريبة التي تتجاوز هذا الحد الأدنى).

توجد قواعد منفصلة تنظم الحالات الخاصة التي قد يُطلب فيها من الأشخاص الذين لا يمتلكون إقامة ضريبية في دولة الإمارات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة.

مع مراعاة استيفاء الشروط، يحق للأشخاص المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة استرداد مصاريف ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على المشتريات المرتبطة بالأنشطة التجارية التي تتم أثناء (أي لأغراض) القيام بتوريداتهم الخاضعة للمعدل القياسي أو معدل صفري. ومع ذلك، فإن مصاريف ضريبة القيمة المضافة المتكبدة فيما يتعلق بالتوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة غير قابلة للاسترداد.

ويحدد قانون ضريبة القيمة المضافة نطاق الخدمات المالية المصنفة على أنها معفاة من ضريبة القيمة المضافة، وعلى هذا الأساس، من المفترض عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أي نقل لملكية أسهم الطرح، كما هو موضح في قسم *"الضرائب في دولة الإمارات"* أعلاه. ومع ذلك، يجب على الشركات استشارة مستشاري الضرائب التابعين لهم بشأن مدى إمكانية تطبيق الإعفاء على أي رسوم خدمات مالية ذات صلة، فقد لا ينطبق الإعفاء على هذه الرسوم.

تشكل المناقشة أعلاه ملخصًا عامًا. ولا تغطي جميع المسائل الضريبية التي قد تكون مهمة للمستثمرين. لذا يتعين على كل مستثمر مُحتمل الرجوع إلى مستشاره الضريبي الخاص، للتعرف على التبعات الضريبية المترتبة على الاستثمار في أسهم الطرح في ظل الظروف الخاصة بالمساهم نفسه.

القسم العاشر: معلومات مالية أخرى

١. سياسة توزيع الأرباح

تم دفع أرباح أسهم بقيمة إجمالية بلغت ٢,٤٤٨ مليون درهم إماراتي للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كما تم توزيع أرباح بإجمالي قدره ١,٥٤١ مليون درهم إماراتي على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وتم توزيع أرباح بإجمالي قدره ١,٠٨٨ مليون درهم إماراتي على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تعتمد قدرة الشركة على توزيع الأرباح على عدد من العوامل، بما في ذلك توفر احتياطيات قابلة للتوزيع وخطط النفقات الرأسمالية للشركة، وأي اعتبارات مستقبلية للتصنيفات الائتمانية وغيرها من المتطلبات النقدية في الفترات المستقبلية، ولا يوجد ما يضمن أن الشركة ستوزع أرباحًا من الأساس، أو مقدار تلك الأرباح في حالة توزيعها.

أي قرار يتعلق بإعلان أو دفع أرباح في المستقبل سيكون بناءً على تقدير مجلس الإدارة، وسيعتمد على مجموعة من العوامل المحددة في سياسة توزيع الأرباح (بحسب التعريف الوارد أدناه).

اعتمدت الشركة سياسة توزيع الأرباح التالية ("**سياسة توزيع الأرباح**"):

أهداف السياسة:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد إطار عمل واضح لتوزيع أرباح الشركة، لضمان الشفافية والثبات في إعادة القيمة للمساهمين، وتوفير قدرة على التنبؤ على المدى المتوسط. تسترشد السياسة بما يلي:

(i) الاستقرار: تزويد المساهمين بدخل مستقر ويمكن التنبؤ به من خلال تقديم مدفوعات أرباح منتظمة.

(ii) المرونة: الحفاظ على مرونة كافية لتمويل العمليات الجارية وفرص النمو العضوي وغير العضوي المستقبلية.

(iii) المواءمة مع مصالح المساهمين: مواءمة سياسة توزيع الأرباح مع المصالح طويلة الأجل لمساهمي الشركة.

مبادئ توزيع الأرباح:

يعتبر مجلس الإدارة دفع الأرباح أولوية في تخصيص رأس المال، ويلتزم بالتوصية بتوزيع أرباح تنافسية على المساهمين. عند تحديد مبلغ الأرباح المقترح للموافقة (أو التصديق) من قبل المساهمين لفترة معينة ("**الفترة**")، سيأخذ المجلس في الاعتبار عوامل مختلفة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(i) يتم تقييم الأداء المالي لهذه الفترة باستخدام مؤشرات أداء مالية رئيسية متنوعة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر صافي الربح، والتدفقات النقدية، وحالة السيولة النقدية، وغيرها.

(ii) التطور المتوقع للأعمال مستقبلاً، كما هو موضح في خطة العمل للأعوام الثلاثة إلى الخمسة القادمة، والتي تشمل تغير المؤشرات المالية الرئيسية مثل صافي الدخل، والتدفقات النقدية، ومستوى المديونية، وحالة السيولة.

(iii) المتطلبات الرأسمالية المستقبلية المتوقعة: الاستثمارات اللازمة للتوسع المستقبلي، أو التحديثات التكنولوجية، أو تطور التكنولوجيا المطلوبة لضمان مسار نمو الشركة أو تجديد بنيتها التحتية.

(iv) عمليات الاستحواذ والتصرفات: المواءمة مع استراتيجية الشركة طويلة الأجل فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ والتصرفات.

(v) اعتبارات التمويل: توفر التمويل، ومتطلبات اتفاقيات التمويل، والحفاظ على مستوى ملائم من الرافعة المالية.

(vi) المتطلبات التنظيمية: الامتثال لأي متطلبات تنظيمية أو قانونية مثل الحفاظ على احتياطيات رأس المال أو الالتزام بشروط الرخصة.

يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للأرباح المعلنة في أي سنة مالية ١٠٠٪ من صافي الدخل لتلك السنة المالية وأي أرباح محتجزة قابلة للتوزيع من السنوات السابقة، ويجوز لمجلس الإدارة تقديم توصيات للجمعية العمومية التأسيسية للشركة بتوزيع أرباح خاصة على الجمعية العمومية التأسيسية للشركة ("**الجمعية العمومية**"). ومع ذلك، لا يوجد ما يضمن أن الشركة ستقوم بسداد توزيعات الأرباح، كما لا يوجد ضمان بشأن مقدار توزيعات الأرباح في حال سداد هذه التوزيعات.

مواعيد السداد

تعتزم الشركة دفع أرباح نصف سنوية.

<u>الجمعية العمومية:</u>

(i) تفويض مجلس الإدارة بتحديد والموافقة على الأرباح المرحلية بعد الإعلان عن نتائج النصف الأول من كل سنة مالية.

(ii) التصديق والموافقة على الأرباح المرحلية والنهائية وأرباح السنة الكاملة، على التوالي، في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية في العام التالي.

وفي حالة وجود أي ظروف مالية استثنائية أو احتياجات رأسمالية كبيرة، يحتفظ المجلس بسلطة تقديرية لتعديل توقيت ومبلغ توزيع الأرباح، شريطة الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

صلاحية سياسة توزيع الأرباح

تسري سياسة توزيع الأرباح خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٧.

تعريف صافي الدخل

لأغراض سياسة توزيع الأرباح، يُعرّف صافي الدخل بأنه ربح الشركة بعد خصم جميع المصاريف التشغيلية، والضرائب، ورسم حق الامتياز، وتكاليف التمويل، والاستهلاك من إجمالي الإيرادات، كما هو مبين في البيانات المالية المدققة للسنة المالية.

المراجعة والتعديلات

سيقوم مجلس الإدارة بمراجعة سياسة توزيع الأرباح حسب الحاجة والتوصية بإجراء تعديلات على الجمعية العمومية عند الضرورة لتعكس التغيرات في المركز المالي للشركة، أو أوضاع السوق، أو عوامل أخرى ذات صلة.

٢. اتفاقيات الأطراف ذات العلاقة

تضم الأطراف ذات العلاقة المساهمين المؤسسين للشركة، والكيانات الخاضعة لسيطرة مشتركة، وأعضاء مجلس إدارتها، وكبار الموظفين الإداريين والكيانات التي يمارسون عليها السيطرة، أو السيطرة المشتركة، أو تأثيرًا كبيرًا. المساهمون المؤسسون هم جهاز الإمارات للاستثمار، وشركة الإمارات للاتصالات والتكنولوجيا ذ.م.م، وشركة المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدينج شركة مساهمة عامة. تتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل المعتاد ويتم اعتمادها من قبل إدارة المجموعة أو مجلس الإدارة.

لدى المجموعة ترتيبات تعاقدية مع الأطراف ذات العلاقة. فيما يلي نظرة عامة على صفقات المجموعة مع الأطراف ذات العلاقة كما في الفترات والتواريخ الموضحة أدناه. وقد تم استخلاص هذه المعلومات، دون أي تعديل جوهري، من البيانات المالية.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

	كما في ٣١ ديسمبر			كما في ٣٠ يونيو
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
	(بالألف درهم إماراتي)			
المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة	٩٤,٥٩٧	٥٣,٤٤٩	٢١,٧٣٢	٢٩,٥٨٣
المبالغ المستحقة للأطراف ذات العلاقة	٥,٧٣٤	٦,٠٦٤	٦,٧١٧	١,٢٩٧

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تم استبعاد المعاملات بين الشركة وشركاتها التابعة، وهي أطراف ذات علاقة، عند التوحيد ولم يتم الإفصاح عنها في الجدول التالي. تمت جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المشار إليها أدناه في سياق العمل المعتاد. يوضح الجدول التالي القيمة الإجمالية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر			للستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥
	(بالألف درهم إماراتي)				
بيع السلع والخدمات	٧٢٠,٣٦١	٥٧٩,٩٤٩	٤٤٢,٣٨٢	٢٦٠,٢٨٠	١٥٤,٢٢٧
الإيجار والخدمات.....	٣٤,٣٨٨	٢٨,٦٨٧	٢٨,٦٦٥	١٨,٤٣١	١٢,٤٤٧
استرداد مصاريف التشغيل المتكبدة نيابة عن مشروع مشترك.	٧٥٥	—	—	—	—

المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة

تشمل معاملات الأطراف ذات العلاقة الجوهرية ما يلي:

اتفاقية مساطحة مع شركة تابعة لشركة دبي القابضة لإدارة الأصول

أبرمت الشركة اتفاقية *مساطحة* مع شركة تابعة لشركة دبي القابضة لإدارة الأصول فيما يتعلق بأرض تبلغ مساحتها ١٨,٥٨٧ مترًا مربعًا في حي دبي للتصميم بغرض تطوير مركز بيانات جديد. وتبلغ مدة اتفاقية *المساطحة* ٢٥ عامًا، تبدأ في ١ سبتمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٤٩. كما في تاريخ هذه النشرة. تملك دبي القابضة بصورة غير مباشرة ١٩,٧٪ من الشركة، كما تملك نسبة ١٠٠٪ من شركة دبي القابضة لإدارة الأصول. علاوة على ذلك، يشغل سعادة/ مالك سلطان راشد آل مالك، رئيس مجلس إدارة الشركة، منصب الرئيس التنفيذي لشركة دبي القابضة لإدارة الأصول.

المعاملات مع حكومة دولة الإمارات

تقدم المجموعة خدمات الاتصالات وتتلقى أيضًا خدمات مختلفة من حكومة الإمارات (بما في ذلك الوزارات والهيئات المحلية). وتتم هذه المعاملات بشروط تجارية عادية، وتتراوح فترة الائتمان الممنوحة للعملاء من الجهات الحكومية بدولة الإمارات من ١٥ إلى ١٥٠ يومًا. وقد اختارت المجموعة عدم الإفصاح عن المعاملات مع حكومة الإمارات والكيانات الأخرى التي تمارس عليها الحكومة السيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثيرًا كبيرًا.

القسم الحادي عشر: العقود الجوهرية

يرد فيما يلي ملخص للعقود الجوهرية التي تكون المجموعة طرفًا فيها، والتي تُعد جوهرية أو قد تكون كذلك أو التي تتضمن أي أحكام يقع بموجبها على المجموعة التزام أو تتمتع باستحقاق جوهري للمجموعة أو قد يكون كذلك كما في تاريخ هذه النشرة. ولم يرد في هذه الملخصات ما يفيد أنها تقدم وصفًا لكل الشروط والأحكام المعمول بها في تلك الاتفاقيات كما أنها مقيدة في مجملها بما ورد في تلك الاتفاقيات.

اتفاقية التحالف مع شركة إكوينيكس

أبرمت المجموعة اتفاقية شراكة مع شركة إكوينيكس الشرق الأوسط ذ.م.م بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢، كما تم تعديلها آخر مرة بتاريخ أو حوالي ٧ أبريل ٢٠٢٠ (**"اتفاقية الشراكة مع إكوينيكس"**). تحدد اتفاقية الشراكة مع إكوينيكس النهج بين الطرفين كشريكين لتقديم خدمات التواجد والتوصيل البيني المقدمة إلى سوق العملاء النهائيين الراغبين في العمل ضمن مراكز بيانات عالية الاعتمادية ومتميزة في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (**"أعمال الشراكة مع إكوينيكس"**). تنص اتفاقية الشراكة مع إكوينيكس بشكل عام على أن تتحمل شركة إكوينيكس مسؤولية الاستحواذ على مراكز البيانات التي ستضم أعمال المجموعة مع إكوينيكس، وتصميمها، وتحديثها، وتأمينها، وتشغيلها، وإدارتها، وصيانتها، في حين تكون المجموعة مسؤولة عن تقديم خدمات اتصالات متنوعة لعملاء مركز البيانات أعمال الشراكة مع إكوينيكس. تحتوي اتفاقية الشراكة مع إكوينيكس على آليات لتوزيع النفقات الرأسمالية، والمصاريف التشغيلية، وتكاليف التسويق، وتقاسم الإيرادات.

عقد إيجار مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات

أبرمت المجموعة عقد إيجار لتوصيل الشبكة ومركز البيانات مع شركة مايكروسوفت (فرع أبو ظبي) (**"مايكروسوفت أبو ظبي"**) بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٩ (**"عقد إيجار مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات"**). بموجب عقد إيجار مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات، تقوم المجموعة بما يلي: (١) تأجير قاعات بيانات ومساحات مكتبية وغرف تخزين وأماكن وقوف سيارات معينة إلى شركة مايكروسوفت أبو ظبي في عقار يقع في الميدان بدبي، وذلك بشكل عام لأغراض تقديم خدمات الحوسبة السحابية ونقل وتوجيه حركة الاتصالات، و(٢) الموافقة على توفير، من بين أمور أخرى، كمية محددة من الطاقة الكهربائية لقاعات البيانات.

اتفاقية خدمات مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات

أبرمت المجموعة اتفاقية خدمات توصيل الشبكة ومركز البيانات مع شركة مايكروسوفت اوبريشنز ٣٨٢٤٤ ش.م.ح – ذ.م.م (**"شركة مايكروسوفت جبل علي"**) بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤ (**"اتفاقية خدمات مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات"**). تم إبرام اتفاقية خدمات مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات فيما يتعلق بعقد إنشاء حي دبي للتصميم. بموجب اتفاقية خدمات مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات، تقوم المجموعة بما يلي: (١) منح شركة مايكروسوفت جبل علي حق الاستخدام والإشغال لبعض قاعات البيانات في عقار يقع في حي دبي للتصميم، وذلك بشكل عام لأغراض تقديم خدمات الحوسبة السحابية ونقل وتوجيه حركة الاتصالات، و(٢) الموافقة على توفير، من بين أمور أخرى، كمية محددة من الطاقة الكهربائية لقاعات البيانات.

اتفاقية تأجير مركز البيانات والبنية التحتية في أبو ظبي مع شركة خزنة

أبرمت المجموعة اتفاقية لتأجير مساحة وبنية تحتية لمركز بيانات (في أبو ظبي) مع شركة خزنة داتا سنتر ليمتد (**"شركة خزنة"**) بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٢، كما تم تعديلها آخر مرة بتاريخ في ٢٨ فبراير ٢٠٢٤ **(**"**الاتفاقية مع شركة خزنة (أبو ظبي)**"**)**. بموجب الاتفاقية مع شركة خزنة (أبو ظبي)، توافق المجموعة على تأجير مساحة مركز بيانات (**"الوحدات"**) من شركة خزنة. تختلف شروط عقود الإيجار بحسب الوحدة. كما تتولى شركة "خزنة" صيانة وإدارة الأنظمة البيئية للمرافق بالمنشأة المستأجرة، مثل الكهرباء، وأنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وكشف الحرائق وإخمادها، والأمن.

اتفاقية تأجير مركز البيانات والبنية التحتية في دبي مع شركة خزنة

أبرمت المجموعة اتفاقية لتأجير مساحة وبنية تحتية لمركز بيانات (في دبي) مع شركة خزنة بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٢، كما تم تعديلها آخر مرة بتاريخ في ٢٨ فبراير ٢٠٢٤ (**"الاتفاقية مع شركة خزنة (دبي)"**). بموجب الاتفاقية مع شركة خزنة (دبي)، توافق المجموعة على تأجير الوحدات من شركة خزنة. تختلف شروط عقود الإيجار بحسب الوحدة. كما تتولى شركة "خزنة" صيانة وإدارة الأنظمة البيئية للمرافق بالمنشأة المستأجرة، مثل الكهرباء، وأنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وكشف الحرائق وإخمادها، والأمن.

عقد إنشاء حي دبي للتصميم

أبرمت المجموعة عقدًا لإنشاء مركز بيانات جديد في حي دبي للتصميم، دبي مع شركة جيمس ل ويليامز الشرق الأوسط المحدودة (**"شركة جيمس ل ويليامز"**) وشركة ماكلارين للمقاولات ذ.م.م (**"شركة ماكلارين"**، ويشار إليها مع شركة جيمس ل ويليامز، بـ **" المقاولين"**) بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٢٤ (**"عقد إنشاء حي دبي للتصميم"**). تم إبرام اتفاقية خدمات مايكروسوفت لتوصيل الشبكة ومركز البيانات لاحقًا فيما يتعلق بعقد إنشاء حي دبي للتصميم. ينص عقد إنشاء حي دبي للتصميم على قيام المقاولين بأعمال التنفيذ والإنشاء والإنجاز وإصلاح العيوب لمركز بيانات جديد فائق النطاق في حي دبي للتصميم، في دبي بدولة الإمارات. كما هو معتاد في هذا النوع من أعمال البناء، يتضمن عقد إنشاء حي دبي للتصميم الشروط العامة الواردة في شروط عقد فيديك للتجهيزات والتصميم والبناء للمحطات الكهربائية والميكانيكية، وذلك فيما يخص أعمال البناء والهندسة، والتصميم من قبل المتعاقد (إصدار عقد فيديك لعام ١٩٩٩)، بالإضافة إلى الشروط الخاصة المنصوص عليها في عقد إنشاء حي دبي للتصميم.

اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الثابتة مع شركة اتصالات والمزيد

أبرمت المجموعة اتفاقية تعاون مع شركة اتصالات والمزيد بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٤ (**"اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الثابتة"**). ويتمثل الغرض من اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الثابتة في إنشاء ترتيب تعاون غير مؤسسي لتطوير ونشر وتشغيل وصيانة البنية التحتية السلبية للاتصالات بشكل مشترك. توضح اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الثابتة، من بين أمور أخرى، العملية التي سيختار بها الطرفان مشاريع التطوير، ونشر أصولهما لتطوير المشاريع، وتشغيل المشاريع وصيانتها. بموجب اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الثابتة، يتعين على كل طرف: (١) المساهمة بنسبة من التكاليف المرتبطة بالبنية التحتية للاتصالات التي سيتم تطويرها ونشرها وصيانتها بشكل مشترك، و(٢) امتلاك الممتلكات بشكل مشترك والحصول على فرصة متساوية للوصول إلى الممتلكات المذكورة، و(٣) الحصول على نسبة من الإيرادات المستمدة من الممتلكات. يحتفظ كل طرف أيضًا بالحق في ممارسة أي أنشطة يقوم بها خارج نطاق اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الثابتة (إما بمفرده أو بالاشتراك مع أي شخص آخر)، وتلقي الفائدة الكاملة منها، دون استشارة أي طرف آخر ودون الالتزام بتوفير فرصة لأي طرف آخر للمشاركة، ودون مساءلة أي طرف آخر عن أي عائدات من تلك الأنشطة. بدأت اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الثابتة في ٣١ أغسطس ٢٠١٤ لمدة خمس سنوات وتتجدد تلقائيًا لفترات متتالية مدتها خمس سنوات ما لم يتم إنهاؤها مبكرًا.

اتفاقية الربط البيني

في ٨ فبراير ٢٠٠٧، أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات التوجيه رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ (بصيغته المعدلة بموجب توجيه هيئة تنظيم الاتصالات التوجيه رقم (٣) لسنة ٢٠١٨) الذي يُلزم المجموعة وشركة اتصالات والمزيد بإبرام اتفاقية الربط البيني. يتمثل الغرض من اتفاقية الربط في توفير إطار عمل ينظم الربط البيني بين شبكات الطرفين. بموجب اتفاقية الربط، يوافق الطرفان على تزويد بعضهما البعض بخدمات الربط البيني وربط شبكاتهما، لتمكين الاتصال وتبادل البيانات. تحدد اتفاقية الربط الشروط الفنية والتشغيلية والتجارية والقانونية والتنظيمية التي سيقوم بموجبها الطرفان بربط شبكاتهما. تظل اتفاقية الربط سارية وفقًا لتوجيهات هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA).

اتفاقية التعاون في مجال الهاتف المحمول مع شركة اتصالات والمزيد

أبرمت المجموعة اتفاقية التعاون في مجال الهاتف المحمول مع شركة اتصالات والمزيد بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، كما تم تعديلها آخر مرة في ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ (**"اتفاقية التعاون في مجال الهاتف المحمول"**). ويتمثل الغرض من اتفاقية التعاون في مجال الهاتف المحمول في إنشاء ترتيب تعاون غير مؤسسي لتطوير ونشر وتشغيل وصيانة البنية التحتية السلبية للاتصالات بشكل مشترك، وذلك خفض النفقات الرأسمالية والتشغيلية. توضح اتفاقية التعاون في مجال الهاتف المحمول، من بين أمور أخرى، العملية التي سيختار بها الطرفان مشاريع التطوير، ونشر أصولهما لتطوير المشاريع، وتشغيلها وصيانتها، وإيقاف تشغيل المواقع وتحديثها. يتحمل كل طرف نسبة من جميع تكاليف المشاريع التي سيتم تطويرها ونشرها وصيانتها بشكل مشترك، بما في ذلك النفقات الرأسمالية والتشغيلية. يتم تجديد اتفاقية التعاون في مجال الهاتف المحمول تلقائيًا لفترات متتالية مدتها ١٢ شهرًا ما لم يتم إنهاؤها قبل انتهاء مدتها من جانب أي من الطرفين.

اتفاقية آيفون مع شركة أبل

أبرمت المجموعة اتفاقية آيفون غير حصرية مع شركة أبل ام ئي ش.م.ح، فرع دبي (**"أبل ام ئي ش.م.ح – فرع دبي"**) بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٢١، بصيغتها المعدلة في ١ يناير ٢٠٢٥ (**"اتفاقية آيفون"**). تحكم اتفاقية آيفون شراء وبيع منتجات آيفون، وخدمة ودعم الآيفون، وعروض التسويق والعملاء لآيفون، وأي خدمات للشبكات الخلوية قد تقدمها المجموعة أو أي من شركاتها التابعة للعملاء الذين يستخدمون أجهزة الآيفون. تنتهي اتفاقية آيفون تلقائيًا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٧. بموجب اتفاقية آيفون، يتم تعيين المجموعة، من بين أمور أخرى، كمزود غير حصري لخدمات الاتصالات (أي نقل خدمات الصوت أو البيانات) لصالح آيفون وكموزع غير حصري لآيفون في دولة الإمارات. تلزم اتفاقية آيفون المجموعة، بعدة أمور من بينها تزويد أبل ام ئي ش.م.ح – فرع دبي بتقارير دورية عن مبيعات ومخزون آيفون، والمساهمة في تمويل الحملات الإعلانية للشركة.

اتفاقية التجزئة الرئيسية مع أكسيوم

أبرمت المجموعة اتفاقية البيع بالتجزئة الرئيسية بين المجموعة وشركة أكسيوم تيليكوم ذ.م.م. ("**أكسيوم**") بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٠، بصيغتها المعدلة في ١٣ نوفمبر ٢٠١٧ ("**اتفاقية البيع بالتجزئة الرئيسية**"). بموجب اتفاقية البيع بالتجزئة الرئيسية، تتولى أكسيوم مهمة ترويج وبيع منتجات المجموعة وخدماتها في دولة الإمارات. بموجب اتفاقية البيع بالتجزئة الرئيسية، تلتزم أكسيوم، من بين أمور أخرى، بشراء عددًا من منتجات وخدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة حصريًا من المجموعة، وبذل قصارى جهدها لتعزيز هذه المنتجات والخدمات توزيعها وبيعها من خلال منافذ البيع بالتجزئة أو من خلال سلسلة التوزيع الخاصة بها. تُعد المجموعة مسؤولة، من بين أمور أخرى، عن توفير كميات كافية من المواد الترويجية والفنية وأدلة المستخدم لأكسيوم، بالإضافة إلى تقديم تدريب مناسب لموظفيها لتمكينهم من شرح المنتجات والخدمات للعملاء بدقة. تدفع المجموعة لأكسيوم عمولة مقابل خدماتها، تتحدد قيمتها بناءً على المنتج والخدمة المباعة.

اتفاقية إطار عمل الخدمات الرئيسية مع شركة نتكراكير

أبرمت المجموعة اتفاقية إطار عمل الخدمات الرئيسية مع شركة نتكراكير تكنولوجي إيميا المحدودة ("**شركة نتكراكير تكنولوجي إيميا المحدودة** ") بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١، بصيغتها المعدلة الأخيرة في ٢٢ مايو ٢٠٢٥ ("**اتفاقية الإطار العام للخدمات**"). تحدد اتفاقية الإطار العام للخدمات الشروط التي يجوز للمجموعة بموجبها الحصول على خدمات ومخرجات متعلقة بالاتصالات والتحول الرقمي من شركة نتكراكير تكنولوجي إيميا المحدودة. توضح اتفاقية الإطار العام للخدمات، من بين أمور أخرى، ما يلي: (١) العملية التي يجوز للمجموعة بموجبها إعداد بيان عمل يوضح الخدمات والمخرجات التي تقترح المجموعة الحصول عليها من شركة نتكراكير تكنولوجي إيميا المحدودة، التي يجوز لها اختيار قبولها، و(٢) معايير الأداء المتوقعة من شركة نتكراكير تكنولوجي إيميا المحدودة و(٣) العملية التي يجوز بموجبها تعديل نطاق بيان العمل. تبلغ مدة اتفاقية الإطار العام للخدمات خمس سنوات اعتبارًا من ٣١ مارس ٢٠٢١.

اتفاقية المورد الرئيسية مع هواوي

أبرمت المجموعة اتفاقية المورد الرئيسي مع هواوي بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٠٩ ("**اتفاقية المورد الرئيسية لهواوي**"). بموجب اتفاقية المورد الرئيسية مع هواوي، توافق شركة هواوي، من بين أمور أخرى، على تصميم، وتوريد، وتركيب، ودمج، وتشغيل مختلف الشبكات، والأنظمة، والمعدات، والخدمات التي تتطلبها المجموعة. توافق المجموعة على تقديم البيانات الفنية للواجهات لدمجها مع الشبكات، والبيانات، والمخططات الحالية للمواقع المشمولة باتفاقية اتفاقية المورد الرئيسية مع هواوي، والتأكد من توصيل أي من هذه البيانات وجميع الواجهات ذات الصلة للشبكات القائمة. تبدأ مدة اتفاقية المورد الرئيسية مع هواوي في ٢٩ يوليو ٢٠٠٩ ويتم تجديدها تلقائيًا لفترات مدتها سنتان، ما لم يتم إنهاؤها في وقت سابق.

اتفاقية المورد الرئيسية مع شركة نوكيا

أبرمت المجموعة اتفاقية المورد الرئيسي مع شركة نوكيا سيمنز نتوركس أوي بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٠، كما تم تعديلها آخر مرة في ٩ أكتوبر ٢٠٢٣ وتم نقلها الى شركة نوكيا نتوركس ذ.م.م ("**نوكيا**") في ٩ يوليو ٢٠٢٤ ("**اتفاقية المورد الرئيسية لنوكيا**"). بموجب اتفاقية المورد الرئيسية مع نوكيا، توافق شركة نوكيا، من بين أمور أخرى، على تصميم، وتوريد، وتركيب، ودمج، وتشغيل مختلف الشبكات، والأنظمة، والمعدات، والخدمات التي تتطلبها المجموعة. توافق المجموعة على تقديم البيانات الفنية للواجهات لدمجها مع الشبكات، والبيانات، والمخططات الحالية للمواقع المشمولة باتفاقية المورد الرئيسية مع نوكيا، والتأكد من توصيل أي من هذه البيانات وجميع الواجهات ذات الصلة للشبكات القائمة. تبدأ مدة اتفاقية المورد الرئيسية مع نوكيا في ٢٨ يونيو ٢٠١٠ ويتم تجديدها تلقائيًا لفترات مدتها سنتان، ما لم يتم إنهاؤها في وقت مبكر.

الاتفاقية الإطارية للمشتريات مع شركة إريكسون

أبرمت المجموعة اتفاقية إطارية للمشتريات مع شركة إريكسون ("**إريكسون**") بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٦ ("**اتفاقية إريكسون الإطارية للتوريد**"). بموجب اتفاقية إريكسون الإطارية للتوريد، يجوز للمجموعة شراء المعدات، والبرمجيات، والخدمات، والمواد من شركة إريكسون، والتعاقد معها لتنفيذ مشاريع متكاملة لصالح المجموعة. لا تلزم اتفاقية إريكسون الإطارية للتوريد المجموعة بالشراء من إريكسون (بشكل حصري أو غير حصري)، ولا تُجبرها على الالتزام بحد أدنى من حجم أو قيمة المعدات، أو البرامج، أو الخدمات، أو المواد، أو المشاريع المتكاملة. تبلغ مدة اتفاقية إريكسون الإطارية للتوريد خمس سنوات تبدأ في ٢٩ مايو ٢٠١٦، ويتم تجديدها تلقائيًا لفترات متتالية مدتها خمس سنوات.

عقد الخدمات مع شركة إنجازات

أبرمت المجموعة عقد تقديم الخدمات مع شركة إنجازات لأنظمة البيانات ذ.م.م ("**شركة إنجازات**") بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٧ ("**عقد شركة إنجازات**"). بموجب عقد شركة إنجازات، توافق المجموعة على تزويد شركة إنجازات بخدمات معينة تتعلق ببناء وتشغيل ونقل نظام ذكي للمراقبة والتنبيه والتحكم يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع ويغطي جميع الإمارات (باستثناء

إمارة دبي)، والذي تم التعاقد مع شركة إنجازات لتقديمه لوزارة الداخلية الإماراتية. يحدد عقد شركة إنجازات الشروط الفنية والتشغيلية والتجارية والقانونية والتنظيمية التي ستقوم بموجبها المجموعة بالوفاء بالتزاماتها. تبلغ مدة عقد شركة إنجازات عشر سنوات تبدأ في ١٤ سبتمبر ٢٠١٧ ما لم يتم إنهاؤه قبل انتهاء مدته وفقًا لشروطه.

القسم الثاني عشر: أعضاء مجلس الإدارة والإدارة

١. نظام حوكمة الشركات لدى الشركة

حوكمة الشركة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة تمثيل المصالح العليا للشركة ومساهميها، والتصرف بشكل مهني والتحلي بأعلى معايير النزاهة، والالتزام واستقلالية الفكر، وبذل الوقت الكافي لضمان التنفيذ المتقن لواجباتهم.

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة، من بين أمور أخرى، واجب الحفاظ على سرية المعلومات الحساسة وتجنب تضارب المصالح، إلى جانب فرض قيود تتعلق بتداول الأوراق المالية، بما في ذلك حظر التداول بناء على المعلومات الداخلية، والمسؤوليات المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات.

قواعد الحوكمة

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بمعايير حوكمة الشركات التي تتماشى مع قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٣/ر.م) لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة (بصيغته المعدلة) (**"قواعد الحوكمة"**) وأفضل الممارسات العالمية. يمتثل أعضاء مجلس الإدارة لمتطلبات حوكمة الشركات المطبقة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دبي المالي على النحو المنصوص عليه في قواعد الحوكمة.

تشكيل مجلس إدارة

تتطلب قواعد الحوكمة أن يضم مجلس الإدارة عضوة واحدة على الأقل، وأن يتألف أغلبية المجلس من أعضاء غير تنفيذيين، كما يجب أن يشكل الأعضاء المستقلون ثلث أعضاء المجلس على الأقل، وذلك وفقًا للمعايير المنصوص عليها في قواعد الحوكمة. جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين والذين، باستثناء السيد/ أحمد جلفار والسّيد / زياد كلداري، يُعتبرون "أعضاء مستقلين في المجلس" بالمعنى المقصود في قواعد الحوكمة، وليس لديهم أي مصلحة شخصية أو علاقة أخرى قد تؤثر بشكل جوهري على ممارسة تقديرهم بشكل مستقل.

تتطلب قواعد الحوكمة أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة، مجتمعين، بالمهارات والمعارف والكفاءات والخبرات المناسبة والتنوع والاستقلالية لأداء واجباتهم، بالإضافة إلى استيفاء كل منهم معايير الترشيح المحددة في النظام الأساسي وقواعد الحوكمة.

تتطلب قواعد الحوكمة أيضًا أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل في السنة.

٢. الهيكل الإداري للشركة

مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية وضع الاستراتيجية الكلية للمجموعة، والإشراف عليها، ومراقبة أدائها. ويكون لمجلس السلطة النهائية لاتخاذ القرارات بشأن كافة المسائل باستثناء تلك المسائل التي تقع ضمن الاختصاص الحصري للجمعية العمومية بموجب القانون أو النظام الأساسي.

تتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- تحديد استراتيجية المجموعة، وأهدافها، وخطتها التجارية، وميزانيتها، وهيكلها التنظيمي؛
- تعيين الرئيس ونائب الرئيس؛
- تشكيل لجان مجلس الإدارة، وتحديد مدة عمل هذه اللجان وصلاحياتها ومسؤولياتها؛
- التوصية بإعلان الأرباح وإعلانها وفقًا للنظام الأساسي وسياسة توزيع الأرباح المعتمدة؛
- تنفيذ والإشراف على حوكمة الشركات المناسبة، واتخاذ الإجراءات الملائمة لإعداد التقارير المالية، وأنظمة الرقابة الداخلية، وسياسات إدارة المخاطر، وغيرها من الضوابط الداخلية والمالية للمجموعة؛
- اقتراح إصدار الأسهم والإشراف على هيكل رأس مال المجموعة؛
- تعيين الإدارة التنفيذية، وكبير مسؤولي التدقيق، وأمين سر الشركة، بالإضافة إلى ضمان وجود خطة تعاقب مناسبة للمناصب الرئيسية في المجموعة؛
- تحديد سياسات المكافآت للمجموعة وضمان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتولي إدارة تضارب المصالح المحتمل؛ و
- الدعوة إلى اجتماعات المساهمين وضمان التواصل المناسب مع المساهمين.

يُعيَّن المساهمون أعضاء مجلس الإدارة لفترة ثلاث سنوات. ويجوز انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لأي مدد متتالية.

يتكون مجلس الإدارة من تسعة أعضاء، وجميعهم أعضاء غير تنفيذيين في الشركة ("**الأعضاء غير التنفيذيين**")، وسبعة منهم أعضاء مستقلون. يضم المجلس حاليًا الأعضاء المذكورين أدناه:

الاسم	الجنسية	الصفة	تاريخ التعيين في المنصب الحالي
سعادة/ مالك سلطان راشد آل مالك	دولة الإمارات	رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي، مستقل	٢٠١٨
السيد/ أحمد عبدالكريم جلفار	دولة الإمارات	نائب رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي	٢٠١٨
معالي عبد الله البسطي	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل	٢٠٢٤
السّيد / عبدالله بالهول	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي	٢٠٢١
السيد/ وسام لوتاه	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل	٢٠٢٠
السيد/ خليفة المهيري	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل	٢٠٢٤
السّيد / زياد عبدالله كلداري	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل	٢٠٠٧
السيد/ سركان أوكاندان	قبرص	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل	٢٠٢٤
السيدة/ حصة بالعومه	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل	٢٠٢١

يكون عنوان العمل الخاص بكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة: دبي هيلز - مجمع الأعمال ٢، ص.ب ٥٠٢٦٦٦، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم تحديد الخبرة والعمل الإداري لكل من أعضاء مجلس الإدارة العليا أدناه.

سعادة/ مالك آل مالك

يُعد سعادة مالك آل مالك أحد الشخصيات القيادية البارزة في عالم الأعمال بدولة الإمارات، ويتمتع بخبرات واسعة في مجالات مختلفة منها التكنولوجيا والإعلام والتعليم. ويرأس مالك آل مالك حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة تيكوم والرئيس التنفيذي لشركة دبي القابضة لإدارة الأصول، إحدى شركات دبي القابضة، الشريك الاستراتيجي والمساهم في تحقيق الرؤى الطموحة لاقتصاد إمارة دبي، وهو أيضًا المدير العام لسلطة دبي للتطوير.

ويشغل سعادة مالك آل مالك أيضًا عضوية مجالس إدارة مؤسسات وشركات وهي كالتالي:

- رئيس مجلس إدارة - معهد دبي للتصميم والابتكار
- رئيس مجلس إدارة مركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب (سيرت) (HCT)
- عضو مجلس إدارة - مكتبة محمد بن راشد
- عضو مجلس أمناء - كليات التقنية العليا
- عضو اللجنة العليا لتكنولوجيا المستقبل والاقتصاد الرقمي – دبي
- عضو مجلس إدارة – مناطق دبي الحرة
- عضو المجلس التنفيذي لخطة دبي الحضرية ٢٠٤٠ (اللجنة العليا)

- عضو مجلس في مجلس دبي للإعلام
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الإمارات
- رئيس لجنة الاستثمار في دي اتش ايه ام لإدارة صناديق الاستثمار العقاري ذ.م.م.

سعادة/ مالك سلطان راشد آل مالك حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا في دولة الإمارات.

السيد/ جلفار

يتمتع أحمد جلفار بخبرات واسعة عبر قطاعات متنوعة ومنها الاتصالات، والاقتصاد، والمصارف وتنمية المجتمع، حيث تولى عدة مناصب قيادية رائدة في دولة الإمارات. كان يرأس فيما سبق منصب المدير العام لهيئة تنمية المجتمع، والتي تهتم بخلق قطاع اجتماعي رائد في دولة الإمارات لدفع عجلة التنمية المستدامة.

ويشغل أيضًا عضوية مجالس إدارة مؤسسات وشركات وهي كالتالي:

- رئيس مجلس إدارة صندوق المعرفة – حكومة دبي
- رئيس مجلس إدارة بنك دبي التجاري
- عضو المجلس الاستشاري لغرفة دبي للاقتصاد الرقمي
- نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الاتحاد التعاونية
- رئيس لجنة التدقيق في دبي القابضة

حصل السيد أحمد جلفار على بكالوريوس في الهندسة المدنية وعلوم الحاسوب من جامعة غونزاغا في ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة.

معالي عبد الله البسطي

يشغل معالي عبدالله محمد البسطي منصب أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة دبي منذ ١٨ أكتوبر ٢٠١٧، كما أنه عضو في مجلس الشؤون الاستراتيجية التابع للمجلس التنفيذي لإمارة دبي. ويتولى معاليه مساندة المجلس التنفيذي لإمارة دبي في دعم اتخاذ وتنفيذ القرارات الاستراتيجية على مستوى حكومة دبي ويشرف على صياغة التوجهات المستقبلية للإمارة من خلال تنفيذ ورسم السياسة العامة في مختلف المجالات، وتطوير وتحديث وإدارة تنفيذ خطة دبي الرامية لتحقيق تطلعات إمارة دبي ودولة الإمارات.

يتولى معالي عبد الله البسطي أيضًا قيادة عدد من المبادرات الرئيسية داخل دولة الإمارات وخارجها. كما يشغل معاليه منصب رئيس برنامج دبي للتميز الحكومي، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، ونائب رئيس اللجنة العليا لحماية حقوق أصحاب الهمم في إمارة دبي. بالإضافة إلى أنه عضو مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية بمسيرة مهنية واسعة في القطاع العام، يشغل سعادة عبد الله البسطي منصب الأمين العام لمجلس الوزراء في دولة الإمارات في وزارة شؤون مجلس الوزراء، والمدير العام للمكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، كما شغل منصب المدير التنفيذي لشؤون التطوير الحكومي في مكتب رئاسة مجلس الوزراء.

يتولى معالي عبد الله البسطي عددًا من المناصب لدى جهات / شركات رائدة في دولة الإمارات، وهي كما يلي:

- الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
- رئيس برنامج دبي للتميز الحكومي
- رئيس مجلس أمناء مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية
- عضو مجلس مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية

يحمل معالي عبدالله محمد البسطي درجة الماجستير في إدارة الجودة الشاملة من جامعة ولونغونغ الأسترالية، ودرجة البكالوريوس في برمجة أنظمة المعلومات من جامعة دبي، كما أنه خريج برنامج الشيخ محمد بن راشد لإعداد القادة.

السّيد / عبدالله بالهول

يشغل السيد/ عبدالله خليفة بالهول حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة تيكوم ش.م.ع. حيث يشرف على قيادة الفريق التنفيذي المسؤول عن محفظة المجموعة المكونة من ١٠ مجمعات أعمال في قطاعات استراتيجية هي التكنولوجيا والإعلام والتعليم والصناعة والعلوم والتصميم، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات وحلول الأعمال التي تهدف إلى تعزيز العوائد ونمو القطاعات المستهدفة والمساهمة في ترسيخ مكانة دبي مركزًا عالميًا للأعمال والمواهب.

شغل السيد/ بالهول قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي لمدينة دبي الصناعية في عام ٢٠١٠، وتولى بعدها مسؤولية الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في مجموعة تيكوم، وفي عام ٢٠٢٠، توسع دوره ليصبح الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية لـ"دبي القابضة لإدارة الأصول" حيث قاد جهود نمو وتطوير محفظة المجموعة الواسعة المكونة من ١٠ مجمعات أعمال و٢٠ وجهة تسوق و١٥ مجمعًا سكنيًا، كما أشرف على الأقسام والفرق المسؤولة عن خدمة وتجربة العملاء، بما في ذلك التحول الرقمي والخدمات الذكية.

وشغل السيد/ بالهول بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ العديد من المناصب القيادية في دبي القابضة، حيث أشرف على بناء وتشييد العديد من المشاريع الرئيسية في الإمارة. وقبل ذلك، شغل مناصب إدارية مختلفة في مركز دبي التجاري العالمي ودائرة هندسة الطيران المدني بدبي بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، مساهمًا في خلق قيمة إضافية للأعمال عبر تحسين الإيرادات وتعزيز القيمة المضافة طويلة الأجل للمساهمين الداخليين والخارجيين. كما شغل سابقًا عضوية مجلس إدارة مؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي (إمباور) ومجلس إدارة مرسى خور دبي ذ. م. م، وعضو مجلس إدارة مجموعة أكسيوم.

يحمل السيد/ بالهول شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا ودرجة البكالوريوس في الإدارة الهندسية، كما أكمل أيضًا العديد من البرامج على المستوى التنفيذي ومستوى مجالس الإدارة، بما في ذلك برنامج إنسياد للتطوير التنفيذي.

السيد/ وسام لوتاه

يعد السيد/ وسام العباس لوتاه من أبرز القيادات الرقمية البارزة على مستوى المنطقة بمسيرة مهنية تمتد لأكثر من 25 عامًا، تولى خلالها القيادة الاستراتيجية للتحّول الرقمي في دبي لتصبح مدينة ذكية كما نراها اليوم. واكتسب خبراته القيادية الواسعة والمتنوعة من خلال توليه العديد من المناصب التنفيذية في عدد من المؤسسات التابعة لحكومة دبي، وكذلك شركة إعمار ومركز دبي التجاري العالمي.

يشغل السيد وسام لوتاه حالياً منصب قيادة "الحكومة الرقمية" التابعة لدائرة تمكين الحكومة في أبوظبي. قبل هذا الدور، شغل منصب المدير التنفيذي لقطاع خدمات الدعم المؤسسي في بلدية دبي بدءًا من أغسطس ٢٠٢٢، بعد إعادة هيكلة المنظمة. وقبل ذلك، شغل السيد/ وسام لوتاه منصب المدير التنفيذي لمؤسسة حكومة دبي الذكية بدءًا من ديسمبر ٢٠١٥، حيث لعب دورًا رئيسيًا في تشكيل المشهد الرقمي لدبي.

يُعرف السيد/ وسام لوتاه كأحد أكثر القادة الرقميين تأثيرًا في المنطقة. لقد ترك رؤيته الاستراتيجية ونهجه المبتكر تأثيرًا دائمًا على المنظمات التي عمل معها.

ويشغل أيضًا عضوية مجالس إدارة مؤسسات وشركات بدولة الإمارات وهي كالتالي:

- المدير العام لدائرة تمكين الحكومة
- نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو لجنة التدقيق في شركة سوق دبي المالي ش.م.ع
- مدير ومالك شركة "ذا تيل هات تيكنولوجيز"
- المدير والمساهم الوحيد في شركة وسام لوتاه القابضة المحدودة
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمقاصة ذ.م.م
- عضو مجلس إدارة شركة "Mada Media Company"

يحمل السيد/ وسام لوتاه شهادة ماجستير في علوم وهندسة الكمبيوتر من جامعة ولاية بنسلفانيا وشهادة بكالوريوس من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية، وله العديد من الأبحاث المنشورة في مجال أمن الحاسوب، ومتحدث بارز في المحافل والفعاليات المرموقة عالميًا في مجال المدن الذكية والتحول الرقمي.

السيد/ خليفة المهيري

يشغل السيد/ خليفة المهيري منصب المدير التنفيذي لدائرة الدخل الثابت في جهاز أبو ظبي للاستثمار، حيث يتولى المسؤولية الشاملة عن إدارة الدائرة، في مجالات عدة منها استراتيجيات الاستثمار، والأداء، والمخاطر، والتطوير التنظيمي.

قبل ذلك، كان السيد/ المهيري المدير التنفيذي لدائرة الاستثمارات البديلة، مسؤولاً عن الإشراف على استثمارات جهاز أبو ظبي للاستثمار في صناديق التحوط. انضم خليفة المهيري إلى جهاز أبو ظبي للاستثمار عام ١٩٩٥ كعضو بدائرة الشرق الأقصى. من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٧ كان يعمل في مكتب جهاز أبو ظبي للاستثمار بلندن ومن ضمن مسؤولياته تحليل الاستثمار، وإدارة المحافظ الاستثمارية والشؤون الإدارية. في عام ٢٠٠٨، تم ترقيته إلى منصب المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا. وفي عام ٢٠١١، تم تعيينه مديرًا تنفيذيًا لدائرة الاستثمارات البديلة.

السيد/ المهيري عضو في لجنة الاستثمار بجهاز أبو ظبي للاستثمار، وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة جهاز أبو ظبي للاستثمار (هونج كونج) المحدودة.

كما يشغل السيد/ المهيري المناصب التالية في العديد من الجهات والمؤسسات الرائدة:

- رئيس مجلس إدارة بنك أبو ظبي الإسلامي - مصر
- عضو مجلس إدارة بنك أبو ظبي الإسلامي – دولة الإمارات

كان السيد/ المهيري عضوًا في مجلس إدارة بنك أبو ظبي الإسلامي منذ أبريل ٢٠١٦. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة مجموعة "أُريدُ" ذ.م.م، قطر، من مارس ٢٠١٥ إلى فبراير ٢٠١٨.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص نظام إدارة المعلومات من جامعة أريزونا. كما وانه حاصل على شهادة الماجستير في العلوم المالية من مدرسة لندن للأعمال وهو حاصل على شهادة المحلل المالي المعتمد من معهد المحللين الماليين المعتمدين.

السّيد / زياد عبدالله كلداري

يتمتع السّيد / زياد عبدالله كلداري، مؤسس مكتب كلداري محامون ومستشارون قانونيون، بخبرات رائدة في مجال المحاماة والاستشارات القانونية، بالإضافة إلى خبراته القانونية والاستثمارية، كما يمتلك مساهمات زاخرة في استضافة مدينة دبي للمحافل الدولية والمؤتمرات العالمية.

يشغل السّيد / زياد عبدالله كلداري منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة كلداري للاستثمار في دولة الإمارات، ويشغل أيضًا عضوية مجالس إدارة مؤسسات وشركات وهي كالتالي:

- عضو مجلس إدارة مركز دبي التجاري العالمي
- عضو مجلس إدارة المنطقة الحرة التابعة لسلطة مركز دبي التجاري العالمي
- عضو مجلس إدارة شركة دانة غاز ش.م.ع
- رئيس اللجنة العليا لبطولة دبي الدولية للجواد العربي
- رئيس مجلس مضمار جبل علي للخيول

يحمل السيد/ زياد كلداري شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ سركان أوكاندان

يتمتع السيد/ سركان اوكاندان بخبرة تزيد عن ٣٠ عامًا كمدير مالي تنفيذي في عدد من مجموعات الاتصالات الدولية، وتحديدًا شركات تركسل، واتصالات من إي آند، VEON، والتي تعمل في بلدان مختلفة في أوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا. وخلال فترة عمله في تلك المجموعات الدولية، شغل أيضًا مناصب عدة في مجالس إدارات شركات في مختلف الدول مثل: دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية والمغرب، وأوكرانيا، وروسيا، وباكستان، وبنغلاديش.

كما شغل السيد/ سيركان أيضًا مناصب رئيس لجنة التدقيق وعضوًا مستقلاً في مجلس الإدارة في العديد من الشركات المُدرجة في أسواق المال مثل "اتصالات" في المغرب، و"موبايلي" في المملكة العربية السعودية، و "BTCL" في باكستان. كما عمل السيد/ سركان أيضا كرئيس تنفيذي بالإنابة في شركة "تركسل" في أوكرانيا خلال عام ٢٠١٠، ثم في شركة "موبايلي" في المملكة العربية السعودية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٥.

ويشغل السيد/ سركان أوكاندان أيضا المناصب التالية في العديد من الجهات الرائدة الأخرى، فهو:

- عضو مجلس إدارة وعضو لجنة تدقيق في شركة باكستان موبايل كوميونيكيشنز المحدودة
- عضو مجلس إدارة شركة بنغلاديش للاتصالات الرقمية " banglalink "
- رئيس لجنة التدقيق المالي لشركة "Unifornic" فرع دبي
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر في شركة CETIN International NV

وقبل بدء حياته المهنية في قطاع الاتصالات، عمل السيد/ سيركان في شركات عالمية مثل ""PwC، و ""DHL، و"بيبسي".

وقد تخرج سركان من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بجامعة البوسفور في إسطنبول بتركيا، ويقيم حاليا في مدينة أمستردام بهولندا.

السيدة/ حصة بالعومه

تشغل السيدة/حصة بالعومه منصب مدير التنفيذي للأصول الاستراتيجية في جهاز الإمارات للاستثمار. وتشمل مسؤولياتها الإشراف على تعزيز قيمة الأعمال وإحداث تحولات إيجابية عبر عدد من الأصول الاستراتيجية لحكومة دولة الإمارات، وتدير عملية التحول الاستراتيجي وتتبع استراتيجيات القيمة طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، فهي مسؤولة عن الاستثمار المباشر في القطاعات الاستراتيجية في دولة الإمارات والمنطقة. سابقًا، شغلت منصب رئيس التنفيذي الأصول الاستراتيجية. وتتمتع بخبرة في وضع استراتيجيات وسياسات وفرق الاستثمار عبر مختلف القطاعات، وشغلت مناصب في مجالس الإدارة عبر المحافظ لتحقيق قيمة للمساهمين. وعملت قبل ذلك في قسم الأصول الخاصة في جهاز الإمارات للاستثمار، والذي كان مسؤولاً عن القيام بأنشطة استثمارية غير مباشرة في العديد من القطاعات الاستراتيجية غير السائلة مثل الأسهم الخاصة.

كما كانت مدير مشروع إنشاء أول منشأة لطباعة العملات في منطقة الخليج "عُمُلات" والتابعة لجهاز الإمارات للاستثمار، والتي تم إطلاقها بنجاح في عام ٢٠١٦. شغلت سابقًا منصب رئيس مجلس إدارة "عُمُلات"، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة مواصلات الإمارات، وعضو مجلس إدارة شركة التعدين العربية (ARMICO).

كما تشغل السيدة حصة بالعومه مناصب في العديد من الجهات والمؤسسات الرائدة في دولة الإمارات وهي كالتالي:

- عضو مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات (7X)
- عضو المجلس الاستشاري للصندوق الثانوي للملكية الخاصة

تحمل السيدة حصة بالعومه شهادة بكالوريوس في المحاسبة والمالية وشهادة ماجستير في الاستثمار من جامعة أبردين في اسكتلندا.

المناصب الوظيفية التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة في الشركات التابعة للشركة وغيرها من الشركات المساهمة العامة

يوضح الجدول التالي المناصب التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارة الشركات التابعة للشركة:

شركة تابعة	العضو الذي يشغل منصب في مجلس إدارة الشركة التابعة
شركة إي آي تي سي إنفستمنت هولدينجز ليمتد	سعادة/ مالك سلطان راشد آل مالك
	السيد/ أحمد عبدالكريم جلفار
	السيد/ وسام العباس لوتاه
	السيد/ سركان أوكاندان

يوضح الجدول التالي المناصب التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة بصفة أعضاء في مجالس إدارة شركات مساهمة عامة أخرى في دولة الإمارات:

الاسم	اسم الشركة	المنصب
سعادة/ مالك سلطان راشد آل مالك	تيكوم ش.م.ع.	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ أحمد عبدالكريم جلفار	بنك دبي التجاري ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ وسام العباس لوتاه	سوق دبي المالي ش.م.ع	نائب رئيس المجلس
السّيد / زياد عبدالله كلداري	دانة غاز ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
السيدة/ حصة بالعومه	شركة مجموعة بريد الإمارات	نائب رئيس المجلس عضو مجلس إدارة

السيد/ خليفة المهيري	مصرف أبو ظبي الإسلامي ش.م.ع	عضو مجلس إدارة

الإدارة العليا

إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة، يتولى فريق الإدارة العليا الإدارة اليومية لعمليات المجموعة وهم كالتالي:

الاسم	الجنسية	المنصب	سنة تعيين المنصب الحالي
السيد/ فهد الحساوي	دولة الإمارات	الرئيس التنفيذي	٢٠٢٠
السيد/ سليم البلوشي	دولة الإمارات	الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا	٢٠١٧
السيد/ قيس بن حميدة	فرنسا	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية	٢٠١٩
السيد/ كريم بنكيران	فرنسا	الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية	٢٠٢٠
السيد/ جاسم العوضي	دولة الإمارات	الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٠٢٣
السيدة/ حنان أحمد	دولة الإمارات	الرئيس التنفيذي للشؤون التنظيمية والخدمات المشتركة	٢٠٢٣
السيد/ دييغو منديز	بوليفيا	الرئيس التنفيذي لقطاع أعمال العملاء وقنوات التواصل	٢٠٢٣
السيد/ ديميتريز ليولياس	اليونان	الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية والذكاء الاصطناعي	٢٠٢٤
السيد/ عبد الله الحمادي	دولة الإمارات	الرئيس التنفيذي للمعلومات (بالإنابة)	٢٠٢٤
السيدة/ آمنة الأكرف السويدي	دولة الإمارات	الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي	٢٠٢٥
السيدة/ فاطمة العفيفي	دولة الإمارات	الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والتمكين المؤسسي (بالإنابة)	٢٠٢٥

تم تحديد الخبرة والعمل الإداري لكل من أعضاء فريق الإدارة العليا أدناه.

السيد/ فهد الحساوي

يشغل السيد/ فهد الحساوي منصب الرئيس التنفيذي للشركة، حيث يقود رؤية المجموعة واستراتيجيتها وأجندة نموها على المدى الطويل. تحت قيادته، قامت المجموعة - التي تعمل تحت العلامتين التجاريتين "دو" و"فيرجن" - بتسريع تحولها إلى مزود اتصالات رقمي يركز على العملاء.

يتولى السيد/ فهد في منصبه الحالي الإشراف على جميع جوانب الأداء التجاري، وتطوير البنية التحتية للشبكة، والاستثمار التكنولوجي، بالإضافة إلى قيادة عملية النشر المستمرة لتقنية الجيل الخامس (5G). وهو المسؤول عن زيادة الإيرادات، وجذب المزيد من العملاء، وتوسيع حصة الشركة في السوق، عن طريق تقديم أفضل تجربة ممكنة للعملاء من البداية للنهاية كما تولى قيادة إصلاحات هيكلية أسهمت في الارتقاء بمستوى الكفاءة التشغيلية على امتداد وحدات الأعمال المختلفة، ومنظومة تقديم الخدمات، والإدارة المالية، ووظائف الدعم.

في السابق، شغل السيد/ فهد منصب نائب الرئيس التنفيذي للشركة، وتولى مسؤولية الإشراف على استراتيجيات قطاعي المؤسسات والأفراد، وكذلك استراتيجية العلامة التجارية والاتصال، إلى جانب إدارة العلاقات الحكومية وتحسين تجربة العملاء. تضمنت مسيرته المهنية داخل المجموعة تقلُّد مناصب قيادية سابقة مثل الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والخدمات المشتركة، والنائب التنفيذي للرئيس لشؤون الموارد البشرية. قبل انضمامه إلى المجموعة، شغل عدة مناصب قيادية في الموارد البشرية في شركة طيران الإمارات.

وهو حاصل على درجة الماجستير في الهندسة الصناعية من جامعة ميامي وأكمل برنامج تحالف الأعمال العالمي في كلية لندن للأعمال في عام ٢٠٠٥.

السيد/ سليم البلوشي

يشغل السيد/ سليم البلوشي منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في الشركة، حيث يقود استراتيجية المجموعة التكنولوجية وتطور بنيتها التحتية دعمًا للتحول الرقمي والنمو التجاري على المدى الطويل. هو مسؤول عن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التقنيات الناشئة بهدف الارتقاء بأداء الشبكة، وتطوير منظومة الأمن السيبراني، وزيادة الربحية، وتعظيم القيمة المقدمة لأصحاب المصلحة.

في منصبه، يشرف السيد/ سليم على التصميم، والتنفيذ، والتحسين الشامل للبنية التحتية لشبكة المجموعة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات. يتضمن نطاق مسؤولياته تقييم أحدث التقنيات المستجدة، والمراقبة الدقيقة لمؤشرات الأداء الرئيسية للشبكة والعمليات التشغيلية، وضمان التوافق التام بين الاستراتيجيات التقنية والأهداف التجارية. يلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل خارطة طريق المنظمة التكنولوجية وإبلاغ مجلس الإدارة والشركاء الاستراتيجيين بآخر مستجدات تنفيذها.

يتمتع السيد/ سليم بخبرة ٢٩ عامًا في قطاع الاتصالات، ولديه سجل حافل في تقديم شبكات عالية الأداء، وحلول رقمية مبتكرة، ونتائج تركز على العملاء. قبل انضمامه إلى المجموعة الحالية، تولى مناصب قيادية متعددة ضمن شركة اتصالات وفروعها الدولية. لاحقًا، شغل منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في شركة ""SmartWorld، حيث كان مسؤولاً عن قيادة وتطوير مبادرات حاسمة تتعلق بالبنية التحتية الأساسية والتحول الرقمي.

يحمل درجة الماجستير التنفيذي العالمي في إدارة الأعمال من معهد إنسياد، ماجستير تنفيذي في البيانات الضخمة وتحليلات الأعمال من كلية ESCP للأعمال، ودرجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة خليفة.

السيد/ قيس بن حميدة

يشغل السيد/ قيس بن حميدة منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للشركة، حيث يتولى مسؤولية الاستراتيجية المالية للمجموعة، وهيكل رأس المال، وعمليات الاندماج والاستحواذ، وعلاقات المستثمرين، وخلق القيمة على المدى الطويل. ويتمتع برؤية استراتيجية قوية يستمدها من خلفية واسعة وخبرة عريقة في مجالات تمويل الشركات والأسهم الخاصة وعمليات الاندماج والاستحواذ والتحول التشغيلي، مع تركيز خاص على قطاعات التكنولوجيا، والإعلام، والاتصالات، والبنية التحتية.

قبل الانضمام الى المجموعة، تولى السيد قيس منصب المدير المالي لموبايلي و(أورانج مصر)، وعمل كشريك في "فاليانس كابيتال". كما شغل منصب نائب رئيس أول لعمليات الاندماج والاستحواذ في "أورانج جروب" حيث قاد بنجاح الاستثمارات الاستراتيجية ومبادرات إعادة هيكلة المحافظ. في بداية مسيرته المهنية، شغل عدة مناصب في الخدمات المصرفية الدولية مع بنك سوسيتيه جنرال والبنك الدولي.

نفذ السيد/ قيس بنجاح أكثر من ٤٨ صفقة كبرى بما في ذلك الاكتتابات العامة الأولية، والاستحواذات، وتمويل المشاريع، بالإضافة إلى عمليات التصرف في الأصول، تتراوح قيمتها من ٣٠ مليون يورو إلى ٤٠ مليار يورو عبر أوروبا، وأفريقيا، والشرق الأوسط. كما كان له دور فعال في إطلاق صندوق أسهم خاصة يركز على البنية التحتية بقيمة مليار يورو في أوروبا. بالإضافة إلى مسؤولياته التنفيذية، شغل مناصب في مجالس الإدارة ومناصب استشارية، بما في ذلك في شركة أورانج (أستراليا)، وأورانج (الدنمارك)، وأورانج (السويد)، وشركة موبينيل، وشركة Viaccess (فرنسا)، وشركة خزنة داتا سنتر، وشركة Linked.net، ومستشفى قرقاش. يشغل حاليًا منصب عضو مجلس إدارة "دو باي"، ذراع التكنولوجيا المالية للمجموعة.

يحمل درجة البكالوريوس في الإحصائية والهندسة المالية من مدرسة التقنيات المتعددة (Ecole Polytechnique) بباريس وماجستير في الهندسة من مدرسة الجسور والطرقات (Ecole des Ponts et Chaussées) بباريس وماجستير في الاقتصاد من جامعة السوربون (Sorbonne University)، وشهادة عضو مجلس إدارة من إنسياد.

السيد/ كريم بنكيران

يشغل السيد/ كريم بنكيران منصب الرئيس التنفيذي التجاري في الشركة، حيث يتولى مسؤولية قيادة الاستراتيجية التجارية للمجموعة وعملياتها الموجهة للعملاء عبر شرائح متعددة. تشمل مسؤولياته شرائح الجماهير، وخدمات المنزل والعملاء المميزين، والمكاتب الصغيرة والشركات الناشئة، والشركات المتوسطة والكبيرة، والقطاعات الحكومية وكبار العملاء، بالإضافة

إلى الإشراف على عمليات "فيرجن موبايل الإمارات"، بالإضافة إلى المنتجات، وتطوير المنتجات، وإدارة العلامة التجارية والتواصل التسويقي، إلى جانب قطاع الشركات الدولية.

يتمتع السيد/ كريم بخبرة تزيد عن عقدين في قطاع الاتصالات الدولي، مع خبرة عميقة في الخدمات الرقمية، وخدمات التجزئة، والجملة، والتكنولوجيا. قبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب المدير العام لشركة "فيرجن موبايل الإمارات"، حيث قاد إطلاق أول خدمة هاتف محمول رقمية بالكامل في المنطقة، مقدمًا تجربة رائدة تركز على العميل أولاً. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة "فيرجن موبايل السعودية"، حيث أشرف على دخول السوق وتوسع علامتي فيرجن موبايل و"فريندي" التجاريتين، مطلقًا أول مشغل شبكة افتراضية متنقلة في المملكة باستراتيجية تركز على "الجوال أولاً".

في بداية مسيرته المهنية، شغل السيد/ كريم أدوارًا تنفيذية في أوروبا، بما في ذلك الرئيس التنفيذي لشركة KPN France والرئيس التنفيذي التجاري في Telecom Italia في فرنسا، مساهمًا في النمو التجاري والتحول التشغيلي في أسواق شديدة التنافسية. يشغل حاليًا منصب عضو مجلس إدارة شركة "دو باي"، ذراع التكنولوجيا المالية للمجموعة.

يحمل درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة HEC Paris وقد أكمل برامج تنفيذية في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، والمعهد الهندي للإدارة بنغالور.

السيد/ جاسم العوضي

يشغل السيد/ جاسم العوضي منصب الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الشركة، وتتمثل مهام العوضي أيضًا في تطوير منظومة حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدمها المجموعة، ويشرف على تقديم حلول رقمية مبتكرة وتهدف هذه الحلول بشكل أساسي إلى دعم وتسريع وتيرة التحول الرقمي لدولة الإمارات نحو بناء اقتصاد ذكي يواكب التطورات المستقبلية. بخبرة تزيد عن ٢٣ عامًا في قطاع التكنولوجيا، بما في ذلك أكثر من ١٨ عامًا في المجموعة، كان للسيد جاسم دورًا محوريًا في تطوير البنية التحتية الرقمية للمجموعة، وقدرات شبكات الـ 5G، وابتكار السحابة.

ويتولى في منصبه الحالي مسؤولية تسريع أجندة التحول الرقمي للمجموعة عبر الكيانات الحكومية، والشركات، والشركات الناشئة، والأفراد تحت العلامة الفرعية "*du Tech*" وتشمل مسؤولياته وضع وتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعطي الأولوية للثقة الرقمية، والابتكار، والبنية التحتية الآمنة - وهي ركائز أساسية لأي اقتصاد رقمي مستدام.

شغل السيد/ جاسم العوضي مناصب قيادية مختلفة في المجموعة، بما في ذلك أقسام التكنولوجيا والتسويق، حيث شغل سابقا مدير إدارة تنفيذي بقطاع الخدمات الحكومية وكان له دور محوري في الحصول على مشاريع بمليارات الدراهم وتنفيذها، منها شراكة بقيمة ملياري درهم لإنشاء مركز بيانات فائق النطاق بالتعاون مع شركة مايكروسوفت، وخدمات ذكاء اصطناعي سيادية تعمل بتقنية ""GPU-as-a-service، بالإضافة إلى إطلاق أول مجمع إنفيديا فائق الأداء في دول مجلس التعاون الخليجي. عززت قيادته الرشيدة إطلاق وتنفيذ عدد من المبادرات، مثل أتمتة الروبوتات باستخدام تقنيات الثروة الصناعية الرابعة (٤,٠)، وتطوير منصات متقدمة في مجال التكنولوجيا الزراعية، بالإضافة إلى نشر طائرات الدرون بتقنية الجيل الخامس (5G) بالتعاون مع ديوا الرقمية، وتطبيق حلول التوائم الرقمية لهيئة الطرق والمواصلات.

وقد حصل على العديد من الجوائز تقديرًا لمساهماته، بما في ذلك "القائد الحكومي للعام" من مجلة Edge Middle East، و"قائد الأمن للعام" من شركة ITP Media، و"جائزة رائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" من شركة The Integrator. كما تم تكريم عمله في قمة تيليكوم ريفيو وقمة سمارت داتا لتميزه في تقنية 5G، والحوسبة السحابية، والتحول الرقمي.

حصل السيد/ جاسم على درجة البكالوريوس في هندسة الإلكترونيات من جامعة اتصالات في دولة الإمارات، وأكمل برنامج الدراسات العليا في قيادة التحول الرقمي في كلية هينلي للأعمال، في لندن.

السيدة/ حنان أحمد

تشغل السيدة/ حنان أحمد منصب الرئيس التنفيذي للشؤون التنظيمية والخدمات المشتركة لدى الشركة، حيث تقود الاستراتيجية التنظيمية للمجموعة، وحوكمة الشركات، ووظائف الخدمات المشتركة. وتتمتع خبرة تزيد عن ١٨ عامًا في الشؤون التنظيمية، والامتثال القانوني، وإدارة المخاطر، وحوكمة الشركات، حيث تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل مكانة المجموعة الاستراتيجية ضمن المشهد التنظيمي والسياسات العامة.

وتتولى السيدة/ حنان، في منصبها الحالي، مسؤولية تعزيز التميز التنظيمي، وترسيخ ثقافة الحوكمة القوية، وضمان التوافق مع أهداف السياسة الوطنية. نجحت في قيادة الموافقات التنظيمية الرئيسية، والتفاوض على اتفاقيات ذات قيمة عالية، وتنفيذ أطر عمل شاملة للمخاطر والامتثال تدعم المرونة التشغيلية والشفافية. وكانت قيادتها جزءًا لا يتجزأ من تمكين مشاريع التحول المؤسسية واسعة النطاق وتحسين هياكل الحوكمة الداخلية.

شغلت السيدة/ حنان، قبل تولي دورها الحالي، منصب نائب الرئيس الأول لحوكمة الشركات وأمين سر الشركة، حيث أشرفت على أطر الحوكمة، وعمليات مجلس الإدارة، والتواصل مع الجهات التنظيمية المعنية. وقد حرصت باستمرار على ضمان تبني

أفضل الممارسات في الحوكمة والامتثال، وساهمت بفاعلية في تعزيز بيئة عمل قائمة على التنوع والابتكار والتمكين. وتشغل حاليًا منصب عضو في مجلس إدارة "*du Pay*"، الذراع التقني المالي للمجموعة، وشركة تيلكو اوبريشنز ذ.م.م (المنطقة الحرة)، وشركة إي آي تي سي سينغافورة الخاصة المحدودة.

حصلت السيدة/ حنان على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من كلية Sorbonne-Assas International Law School ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ريتشموند في لندن. كما أنها حاصلة على شهادات في حوكمة الشركات، والامتثال، وقيادة مجالس الإدارة.

السيد/ دييغو كامبيروس

يشغل السيد/ دييغو كامبيروس منصب الرئيس التنفيذي لقطاع أعمال العملاء وقنوات التواصل لدى الشركة، حيث يقود عملية صياغة الاستراتيجيات وإدارة قنوات المبيعات والخدمات الخاصة بالمجموعة. كما أنه مسؤول عن تقديم تجارب متكاملة تركز على العملاء عبر جميع نقاط الاتصال، بما في ذلك المبيعات المباشرة وغير المباشرة، والمبيعات الهاتفية، والمنصات الرقمية، ومراكز الاتصال، مما يضمن التوافق مع الأهداف التجارية للمجموعة وأهداف مشاركة العملاء.

يمتلك السيد/ دييغو خبرة دولية تزيد عن عقدين في قطاع الاتصالات والخدمات الاستهلاكية، وقد أثبت سجله الحافل قدرته الفائقة على قيادة نمو الأعمال، وتحقيق التحول التشغيلي، وابتكار حلول تتمحور حول العملاء. قبل انضمامه إلى المجموعة، شغل عدة مناصب قيادية عليا لدى مجموعة Tigo-Millicom، حيث تولى منصب الرئيس التنفيذي في كل من السنغال ورواندا. كما شغل مناصب إدارية لدى علامات تجارية عالمية للخدمات الاستهلاكية مثل ماكدونالدز، وبرجر كينج، وترايلوجي إنترناشيونال بارتنرز (VIVA).

عمل السيد/ دييغو، قبل انضمامه إلى المجموعة، لدى شركة فودافون (قطر)، حيث انضم إليها لتولي منصب مدير أعمال المستهلكين في عام ٢٠١٧ وتمت ترقيته لاحقًا إلى منصب الرئيس التنفيذي للعمليات للإشراف على جميع الأنشطة التجارية والرقمية والخدمات المالية والعملاء في قطاعي الأفراد والشركات. وقد أدى خلال مدة خدمته دورًا رئيسيًا في صياغة استراتيجية العملاء وتعزيز العمليات الرقمية والتجزئة.

حصل السيد/ دييغو على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لوس أنديز في كولومبيا ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد والدراسات الدولية من جامعة ساوث كارولينا في الولايات المتحدة الأمريكية. وأتمّ أيضًا برنامجًا تنفيذيًا متخصصًا في التحول الرقمي والابتكار لدى معهد إنسياد في فرنسا.

السيد/ ديميتريز ليولياس

يشغل السيد/ ديميتريز ليولياس منصب الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية والذكاء الاصطناعي لدى الشركة، حيث يتولى المسؤولية الشاملة عن التوجيه الاستراتيجي للمجموعة. ويتضمن ذلك جميع جوانب أعمال المجموعة في قطاع الاتصالات، بالإضافة إلى استراتيجية المجموعة المتعلقة بالأعمال غير الأساسية للاتصالات، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية، ومراكز البيانات، والتكنولوجيا المالية، وغيرها. وبالتوازي، يتولى مسؤولية مبادرات الذكاء الاصطناعي للشركة، لضمان جهود منسقة ومتوائمة نحو تحقيق الفوائد الداخلية عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، والتحضير لتقديم خدمات الذكاء الاصطناعي للسوق. ويتمتع بخبرة قيادية واسعة في استراتيجية الشركات، والتحول الرقمي، وعمليات الاندماج والاستحواذ، مع تركيز خاص على قطاعات التكنولوجيا، والإعلام، والاتصالات، والبنية التحتية.

قبل انضمامه إلى المجموعة، شغل السيد/ ديميتريز مناصب تنفيذية عليا، بما في ذلك نائب الرئيس لاستراتيجية الشركات لشركة STC والمدير التنفيذي للقطاعات المجاورة في مجموعة أُريدو. واضطلع في هذه المناصب بمسؤولية إعداد الاستراتيجيات وتنفيذ البرامج التحويلية. وقد شغل مناصب عليا في بداية مسيرته المهنية لدى شركة استشارات استراتيجية "دلتا بارتنرز" وشركة "أورانج هولندا".

وضع السيد/ ديميتريز استراتيجيات مؤثرة، حولت مجموعة STC إلى شركة متعددة الأنشطة الأساسية من خلال الإطلاق الناجح لشركات فرعية قوية في قطاعات مجاورة، مثل شركات أبراج الاتصالات، والتكنولوجيا المالية، وشركات مراكز البيانات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى مضاعفة تقييم المجموعة خلال ثلاث سنوات. كما نفّذ مبادرات تحويلية، مثل فصل مراكز البيانات في ثلاث من الدول التي تعمل فيها مجموعة أريدو وإعدادها لعمليات الاندماج والاستحواذ، مما أدى إلى تجاوز قيمتها مليار دولار أمريكي.

حصل السيد/ ديميتريز على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والدراسات الدولية من جامعة بانتيون في أثينا، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية روتردام للإدارة في هولندا، وقد خاض العديد من التجارب التعليمية التنفيذية في كلية هارفارد للأعمال، وكلية كولومبيا للأعمال، وكلية بيركلي هاس للأعمال. وهو أيضًا أستاذ مساعد للاستراتيجية لدى كلية IE Business School في مدريد.

السيد/ عبد الله الحمادي

يشغل السيد/ عبد الله الحمادي منصب الرئيس التنفيذي للمعلومات (بالإنابة) لدى الشركة، حيث يقود قسم تكنولوجيا المعلومات ويشرف على هندسة المؤسسات، والبنية التحتية، ودمج التقنيات الناشئة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. ويمتد نطاق اختصاصه ليشمل التحول الرقمي، والمرونة التشغيلية، ومواءمة تكنولوجيا المعلومات مع أهداف الأعمال لتحقيق قيمة طويلة الأجل.

ويتمتع عبد الله بخبرة تزيد على ٢٧ عامًا في قطاعي الاتصالات والتكنولوجيا، حيث شغل مجموعة من المناصب القيادية في دولة الإمارات وعلى الصعيد الدولي. أمضى ١٣ عامًا في العمل لدى شركة اتصالات والمزيد، حيث أسهم بدور محوري في تحديث قسم العمليات، وتطوير البنية التحتية الحيوية، وقيادة تنفيذ أنظمة تكنولوجيا المعلومات. وتتضمن خبرته الدولية تأسيس عمليات شركة اتصالات والمزيد في السودان عام ٢٠٠٥، وشغل منصب تنفيذي مؤسس في اتصالات مصر، حيث قاد العمليات والبنية التحتية حتى عام ٢٠١١. خلال فترة عمله، نمت شركة اتصالات مصر لتصبح واحدة من أكبر مشغلي الاتصالات في أفريقيا.

قاد عبد الله، طوال مسيرته المهنية، العديد من المبادرات ذات التأثير الكبير التي ساهمت في نمو وتحول المؤسسات التي عمل لديها. في المجموعة، قاد برامج رقمية واسعة النطاق أدت إلى تحسين تقديم الخدمات، وتعزيز الأمن السيبراني، وتسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والسحابة. وكان لقيادته دور أساسي في تعزيز القدرات التكنولوجية للمجموعة وتمكين الابتكار التجاري طويل الأجل.

يحمل شهادة البكالوريوس في نظم تكنولوجيا المعلومات من كليات التقنية العليا، حصل عليها عام ١٩٩٨، وهو خريج برنامج "قادة المستقبل" التابع لشركة اتصالات والمزيد. كما مثّل عبد الله كلاً من شركة اتصالات والمزيد والمجموعة في المنتديات القطاعية الرئيسية والمبادرات الوطنية التي تركز على تطوير التكنولوجيا والبنية التحتية، حيث لا يزال يُعرف كشخصية قيادية رائدة في هذا القطاع.

السيدة/ آمنة الأكرف السويدي

تشغل السيدة/ آمنة الأكرف السويدي منصب رئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي لدى الشركة، حيث تقود قسم التدقيق الداخلي وتعزز التميز في الحوكمة وإدارة المخاطر وضمان الرقابة. وتتمتع بخبرة تزيد على ١٦ عامًا في التدقيق والرقابة على القطاع العام، مع خبرة عميقة في قطاعات الاتصالات، والطيران، والعقارات، والطاقة، والتجزئة، والحكومة.

تتولى السيدة/ آمنة، في منصبها الحالي، مسؤولية تقديم خدمات تأكيد واستشارية مستقلة وموضوعية تدعم الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتعزز النزاهة التشغيلية. وتعزز قيادتها إطار حوكمة المجموعة وتشجع ثقافة المساءلة والشفافية والتحسين المستمر.

شغلت السيدة/ آمنة، قبل انضمامها إلى المجموعة، مناصب عليا في القطاع العام الإماراتي، حيث قادت تطوير أول دليل للتدقيق الداخلي وإطار عمل للحوكمة للجهات العامة داخل حكومة دبي. كما تولت منصب المدير المؤسس لإدارة الاستشارات وتميّز الأعمال في جهاز الرقابة المالية، حيث أنشأت أول خدمات استشارية داخلية للحكومة وساهمت في تحقيق قيمة عامة كبيرة من خلال تحسين التكلفة ومبادرات استرداد الإيرادات. كما شغلت منصب أول مُقيِّم من الجهاز لبرنامج دبي للأداء الحكومي المتميز.

السيدة/ آمنة خريجة برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة. حصلت على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة باريس-بانثيون-أساس، وهي محاسب قانوني معتمد، ومحقق احتيال معتمد، وحصلت على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المالية والمحاسبة من جامعة زايد.

السيدة/ فاطمة العفيفي

تشغل السيدة/ فاطمة العفيفي منصب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والتأثير (بالإنابة) لدى الشركة، حيث تتولى مسؤولية قيادة استراتيجية رأس المال البشري للمجموعة وأجندة التحول التنظيمي. في هذا الدور، تشرف على تطوير المواهب، والمواءمة الثقافية، وتحسين القوى العاملة، مع ضمان دمج مبادرات الأفراد بشكل كامل مع الأهداف التجارية طويلة الأجل للشركة.

تتمتع السيدة/ فاطمة بخبرة تتجاوز ١٥ عامًا في قيادة الموارد البشرية، حيث اضطلعت بمسؤولية قيادة برامج تحول كبرى، وابتكرت ثقافات مؤسسية مرنة وموجهة الأهداف تعزز الأداء المتميز ومشاركة الموظفين. وتشمل مسؤولياتها التطوير التنظيمي، وبناء القدرات، وتعزيز بيئات العمل الشاملة والمستقبلية. وتسهم بدور رئيسي في تعزيز الأولويات الاستراتيجية للمجموعة حول التوطين، وتحقيق التوازن بين الجنسين، وتمكين الموارد البشرية الرقمية.

تشمل مسيرة السيدة/ فاطمة المهنية أدوارًا عليا في مؤسسات إقليمية ودولية رائدة، بما في ذلك طيران الإمارات، والاتحاد للطيران، وإتش إس بي سي، حيث طورت خبرتها في المشهد المتطور للموارد البشرية، والتحول الرقمي، ومستقبل العمل. كما شغلت عضوية مجلس إدارة معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية، حيث ساهمت في بناء القدرات الوطنية في مجال التعليم المالي وتطوير القوى العاملة.

وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في علم النفس من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

المناصب الوظيفية التي يشغلها أعضاء الإدارة العليا في الشركات التابعة للشركة وغيرها من الشركات المساهمة العامة

يوضح الجدول التالي المناصب التي يشغلها أعضاء الإدارة العليا كأعضاء مجلس إدارة في الشركات التابعة للشركة:

شركة تابعة	عضو الإدارة العليا الذي يشغل منصب عضو في مجلس إدارة الشركة التابعة
شركة إي آي تي سي سينغافورة الخاصة المحدودة	السيدة/ حنان أحمد
شركة تيلكو اوبريشنز منطقة حرة ذ.م.م	السيدة/ حنان أحمد
شركة إي آي تي سي للخدمات المالية ذ.م.م (*du Pay*)	السيد/ فهد الحساوي
	السيد/ قيس بن حميدة
	السيدة/ حنان أحمد
	السيد/ كريم بنكيران

بالإضافة إلى ذلك، يشغل جاسم العوضي حاليًا منصب المدير العام لكل من شركة مشروع منصة دبي الذكية ذ.م.م وإي آي تي سي سوليوشنز ذ.م.م، وكلاهما شركتان تابعتان للشركة.

٣. تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

بلغ إجمالي الأجور المدفوعة لمجلس الإدارة مجتمعين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١٢,٦٩٠,٠٠٠ درهم إماراتي، مقارنة بمبلغ ١٠,٧٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

خلال عام ٢٠٢٤، تم دفع تعويض إضافي للسيد أحمد جلفار قدره ٩٠,٠٠٠ درهم إماراتي شهريًا نظير الوقت والاهتمام الإضافي الذي كرسه في دوره بصفة العضو المنتدب للشركة (وفقًا للمكافآت التي أقرها مجلس الإدارة). انتهت فترة ولايته في العضو المنتدب في سبتمبر ٢٠٢٤.

بالإضافة إلى ذلك، تلقى السيد/ أتيش شاشيناث جود (وهو يحمل جنسية غير إماراتية)، والذي شغل منصب عضو مجلس إدارة حتى مارس ٢٠٢٤، مبلغ ٢٦,٨٢٩ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٢٤ مقابل تكاليف السفر والإقامة الفندقية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان وفقًا لسياسة السفر لمجلس الإدارة المعتمدة من قبل المساهمين.

كما تلقى السيد/ سركان أوكاندان (وهو يحمل جنسية غير إماراتية)، الذي تم تعيينه في مارس ٢٠٢٤، مبلغ ٤١,٧٢٧ يورو و١٤,٥٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤ مقابل تكاليف السفر والإقامة الفندقية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان وفقًا لسياسة السفر لمجلس الإدارة المعتمدة من قبل المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

يوضح الجدول التالي بعض المعلومات المتعلقة بتعويضات الإدارة الرئيسية للشركة للفترات المذكورة.

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
		(بالألف درهم إماراتي)	
مزايا الموظفين قصيرة الأجل	٣٠,١٦٢	٣٣,٩٤٧	٣٤,٢٨٤
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٤٤٨	٤١٢	٤٠٥
منافع ما بعد انتهاء التوظيف	١,٠٨٥	١,١٨٦	١,٣٩٢
حوافز طويلة الأجل	٤,٩٢٦	(٣,١٢٥)[١]	٥,٨٧٥
	٣٦,٦٢١	**٣٢,٤٢٠**	**٤١,٩٥٦**

ملاحظة:

(١) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قامت المجموعة بمراجعة تقدير الحوافز طويلة الأجل مما أدى إلى إلغاء مخصص.

٤. لجان مجلس الإدارة

يمتلك مجلس الإدارة ثلاث لجان دائمة: (١) لجنة التدقيق، و(٢) لجنة الترشيحات والمكافآت، و(٣) لجنة الاستثمار. تخضع كل من لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت لمتطلبات التشكيل الخاصة بقواعد الحوكمة. وفقًا للنظام الأساسي، يجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان أخرى حسب الحاجة. وفقًا لقواعد الحوكمة، لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضوًا في لجنة التدقيق أو لجنة الترشيحات والمكافآت.

ويرد أدناه عرض عام على مستوى عالٍ لاختصاصات كل لجنة من هذه اللجان.

لجنة التدقيق

تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالتقارير المالية، والتدقيقات والضوابط الخارجية والداخلية. ويشمل ذلك مراجعة ومراقبة سلامة البيانات المالية للمجموعة، وتقديم المشورة بشأن تعيين مدققي الحسابات الخارجيين، والإشراف على العلاقة مع مدققي الحسابات الخارجيين للمجموعة، ومراقبة أداء واستقلالية وموضوعية مدققي الحسابات الخارجيين، ومراجعة فاعلية عملية التدقيق الخارجي، ومراجعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للمجموعة والتوصية بالتغييرات عليها. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية النهائية عن مراجعة التقرير والحسابات السنوية والموافقة عليها. عند أداء مسؤولياتها ووظائفها، تولي لجنة التدقيق الاعتبار الواجب للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها (حسب الحالة) في دولة الإمارات، والهيئة، وسوق دبي المالي. تقوم لجنة التدقيق أيضًا بمراجعة وتقديم توصيات بشأن الحوكمة الشاملة والامتثال للمجموعة، بالإضافة إلى إنشاء لجنة داخلية لإدارة التداول بناء على معلومات داخلية ومتابعته والإشراف عليه.

يتطلب ميثاق لجنة التدقيق أن تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وأن يكون معظمهم مستقلين. يمكن تعيين عضوين أو أكثر في لجنة التدقيق من خارج مجلس الإدارة إذا كان عدد الأعضاء غير التنفيذيين غير كافٍ. يجب أن يتمتع جميع الأعضاء ببعض الخبرة في المحاسبة والمالية، على أن يتمتع عضو واحد على الأقل بخبرة مالية ومحاسبية ذات صلة. ويرأس لجنة التدقيق أحد الأعضاء المستقلين وسوف تشمل أعضاء آخرين يختارهم أعضاء المجلس من وقت لآخر. ستجتمع لجنة التدقيق مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، وفي أوقات أخرى خلال العام حسب اتفاق الأعضاء.

وستتخذ لجنة التدقيق الخطوات المناسبة للتأكد من أن المدققين الخارجيين للمجموعة مستقلين عن المجموعة وفق يقتضيه القانون المعمول به. وكذلك حصلت المجموعة على تأكيد كتابي من مدققي الحسابات لديها بامتثالهم للإرشادات المتعلقة بالاستقلالية الصادرة عن جهات المحاسبة والتدقيق ذات الصلة على أساس ربع سنوي.

الأعضاء الحاليون للجنة التدقيق هم كما يلي، وجميعهم أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مستقلون:

الاسم	المنصب
معالي عبد الله البسطي	رئيس مجلس الإدارة
السّيد / عبدالله بالهول	عضو
السيد/ خليفة المهيري	عضو
السيد/ سركان أوكاندان	عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت

تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة في وضع والإشراف على تنفيذ سياسات الترشيح والمكافآت فيما يتعلق بمجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين في المجموعة. وهي مسؤولة بهذه الصفة عن تحديد معايير الاختيار لتعيين الإدارة التنفيذية للمجموعة، وتقييم المهارات والمعارف والخبرات لدى المجلس ولجانه، ولا سيما مراقبة حالة استقلال أعضاء المجلس المستقلين. كما أنها مسؤولة عن المراجعة الدورية لهيكل المجلس وتحديد المرشحين المستقلين المحتملين، حسب الاقتضاء، الذين سيتم تعيينهم أعضاء مجلس إدارة أو أعضاء لجان حسب الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، ورهنًا بأحكام النظام الأساسي، تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة في تحديد مسؤولياته المتعلقة بالمكافآت، بما في ذلك تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن سياسة المجموعة المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ووضع المبادئ الشاملة، والمعايير، وإطار الحوكمة لسياسة مكافآت المجموعة، والتوصية لمجلس الإدارة بحزمة المكافآت والمزايا الفردية للأعضاء التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة (**"الأعضاء التنفيذيين"**) والإدارة العليا للمجموعة. تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت أيضًا مسؤولية تخطيط التعاقب القيادي لكبار قادة المجموعة، بالإضافة إلى مسائل التوطين.

يتطلب ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت أن تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين على الأقل، على أن يكون اثنان منهم على الأقل مستقلين. كما يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت أحد الأعضاء المستقلين وتضم أعضاءً آخرين ينتخبهم أعضاء مجلس الإدارة من وقت لآخر. ستجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر، وفي أوقات أخرى خلال العام حسب اتفاق الأعضاء.

الأعضاء الحاليون للجنة الترشيحات والمكافآت هم كما يلي، وجميعهم أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مستقلون:

الاسم	المنصب
السّيد / عبدالله بالهول	رئيس مجلس الإدارة
السّيد / زياد عبدالله كلداري	عضو
السيدة/ حصة بالعومه	عضو

لجنة الاستثمار

تراجع لجنة الاستثمار وتوصي مجلس الإدارة باستراتيجية استثمار المجموعة فيما يتعلق بأعمالها الأساسية وغير الأساسية. ويشمل ذلك تقييم ما يلي: مشاريع استثمار المجموعة وما يرتبط بها من نفقات رأسمالية وتشغيلية، واستثمارات رأسمالية كبيرة ونفقات تشغيلية، وخطة عمل وميزانية، وخطط استراتيجية واستثمارات أسهم، وسياسات الخزانة وتوزيع الأرباح، وهيكل رأس المال. كما تراجع اللجنة استراتيجيات المجموعة قصيرة وطويلة الأجل وتقدم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالميزانية السنوية للمجموعة.

يتطلب ميثاق لجنة الاستثمار أن تتكون لجنة الاستثمار من أربعة أعضاء على الأقل. يرأس لجنة الاستثمار عضو مجلس إدارة، على ألا يكون رئيس مجلس الإدارة، وستضم أعضاء آخرين يختارهم أعضاء مجلس الإدارة من وقت لآخر. ستجتمع لجنة الاستثمار مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، وفي أوقات أخرى خلال العام حسب اتفاق الأعضاء.

الأعضاء الحاليون للجنة الاستثمار هم كما يلي، وجميعهم، باستثناء السيد/ أحمد عبدالكريم جلفار، أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مستقلون:

الاسم	المنصب
السيد/ أحمد عبدالكريم جلفار	رئيس مجلس الإدارة
سعادة/ مالك سلطان راشد آل مالك	عضو
السيد/ وسام لوتاه	عضو
السيد/ سركان أوكاندان	عضو

القسم الثالث عشر: حقوق ومسؤوليات المساهمين

في ما يلي ملخص لبعض المعلومات المتعلقة بالأسهم، وبعض الأحكام الواردة في النظام الأساسي وبعض متطلبات القوانين واللوائح المعمول بها السارية كما في تاريخ هذه النشرة. لا يُقصد من هذا الملخص أن يكون كاملاً.

١. النظام الأساسي

تُحدد حقوق ومسؤوليات المساهمين في قانون الشركات والنظام الأساسي. ملخص لهذه الحقوق والمسؤوليات الرئيسية موضح أدناه ويجب قراءة المسائل القانونية المذكورة في ضوء أحكام النظام الأساسي. ويتوفر النص الكامل للنظام الأساسي على صفحة الشركة في موقع سوق دبي المالي، ويمكن الوصول إلى النظام الأساسي الحالي عبر الرابط التالي: رابط للنظام الأساسي.

- **رأس المال**

كما في تاريخ هذه النشرة، يبلغ إجمالي رأس مال الشركة ٤,٥٣٢,٩٠٥,٩٨٩ (أربعة مليارات وخمسمائة واثنين وثلاثين مليون وتسعمائة وخمسة آلاف وتسعمائة وتسعة وثمانين) سهمًا بقيمة درهم واحد لكل سهم.

مع عدم المساس بأي حقوق مرتبطة بأي أسهم قائمة، ورهنًا بالأحكام الأخرى للنظام الأساسي، يجوز للشركة، بموجب قرار خاص من جمعيتها العمومية، زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه، بشرط الحصول على موافقة الهيئة في حالة تخفيض رأس مال الشركة.

على وجه الخصوص، يجوز للشركة زيادة رأس المال بموجب قرار خاص في أي من الحالات التالية:

(i) دخول مستثمر استراتيجي بعد أن يقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية تقريرًا عن المزايا المتوقعة من دخول المستثمر الاستراتيجي؛

(ii) رسملة الاحتياطيات؛

(iii) وضع أو تنفيذ خطط ملكية أسهم الموظفين؛ و

(iv) رسملة السندات، أو الصكوك، أو التمويلات.

الأسهم غير قابلة للتجزئة، ويمنح كل سهم حامله حقًا متساويًا في حصة من أصول الشركة وقت التصفية وحصة من الأرباح، وحق حضور الجمعيات العمومية والتصويت على أي من قراراتها المقترحة.

- **سجل الأسهم**

تصدر الأسهم في شكل إلكتروني وهي مدرجة في سوق دبي المالي، ويتم الاحتفاظ بسجل الأسهم من قبل سوق دبي المالي.

يجوز بيع الأسهم أو نقل ملكيتها أو التصرف فيها بطريقة أخرى وفقًا لأحكام النظام الأساسي واللوائح المعمول بها المتعلقة بالبيع والشراء والمقاصة والتسوية والتسجيل.

- **السنة المالية**

تبدأ السنة المالية للشركة في ٠١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

- **توزيعات الأرباح وعائدات التصفية**

تلتزم الشركة بتوزيع أرباح الأسهم على المساهمين وفقًا للوائح والقرارات الصادرة عن الهيئة وسوق دبي المالي. تحدد الجمعية العمومية نسبة صافي الأرباح التي ستوزع على المساهمين بعد اقتطاع الاحتياطيات النظامية والاختيارية وتسوية رسم حق الامتياز، حيث تعني "رسم حق الامتياز" رسم حق امتياز الاتصالات كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣/١٥/٣٢٠ لسنة ٢٠١٢ وأي قانون أو مرسوم أو لائحة لاحقة.

في حالة تصفية الشركة، يحق لكل مساهم الحصول على جزء من أصول الشركة وفقًا للمادة (٢٢٣) من قانون الشركات.

- **نقل ملكية الأسهم**

يتم الاحتفاظ بالأسهم المطروحة بموجب هذه النشرة في شكل غير مادي (إلكتروني) في سجل المساهمين الذي يحتفظ به سوق دبي المالي، ويخضع نقل الملكية للوائح المطبقة على الشركات المدرجة في سوق دبي المالي. يجوز بيع الأسهم أو التنازل عنها أو رهنها أو التصرف فيها بأي شكل آخر وفقًا للنظام الأساسي واللوائح الصادرة عن الهيئة وسوق دبي المالي.

- **الجمعية العمومية**

يتمتع مجلس الإدارة بسلطة واسعة لإدارة شؤون الشركة ولأداء كل المهام عدا ما تم الاحتفاظ به بشكل محدد للجمعية العمومية.

عقد اجتماعات الجمعية العمومية

يجوز لمجلس الإدارة عقد جمعية عمومية كلما دعت الحاجة لذلك. يجوز للمساهمين أيضًا مطالبة مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمتلكون ما لا يقل عن ٢٠٪ (عشرين بالمائة) من رأس المال المُصدر للشركة. وفي كل الحالات، يجب أن تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل سنويًا بناءً على دعوة من مجلس الإدارة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية في المكان والزمان المحددين في الدعوة للاجتماع.

الدعوة وفترة الإشعار

ينعقد اجتماع الجمعية العمومية بموجب إشعار من مجلس الإدارة. بعد الحصول على موافقة الهيئة، يجب إرسال إشعار إلى المساهمين بالبريد المسجل، ونشره في صحيفتين يوميتين تصدران في دولة الإمارات، وإحداهما تصدر باللغة العربية، وبالبريد المسجل، أو البريد الإلكتروني، أو غيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تحددها الهيئة قبل ٢١ يومًا على الأقل من التاريخ المحدد للجمعية العمومية. ويجب أن يتضمن الإشعار جدول أعمال. وتُرسل نسخ من أوراق الدعوة وجدول الأعمال إلى كلٍ من الهيئة والسلطة المختصة.

جدول الأعمال

يضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العمومية، وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العمومية بناءً على طلب المساهمين أو مدققي الحسابات أو الهيئة يضع جدول الأعمال الجهة التي طلبت عقد اجتماع الجمعية. مع عدم المساس بأحكام المادة ١٨٠ من قانون الشركات، لا يجوز للجمعية العمومية معالجة أي مسألة أخرى غير تلك المحددة في جدول الأعمال المرفق بإشعار حضور الاجتماع. ومع ذلك، يحق للجمعية العمومية مناقشة الأمور الجادة التي يتم اكتشافها أثناء الاجتماع.

التسجيل

يجب على المساهم الذي يرغب في حضور الجمعية العمومية تسجيل اسمه في سجل إلكتروني توفره إدارة الشركة في مكان اجتماع الجمعية العمومية قبل انعقاد الجمعية العمومية. يجب أن يتضمن هذا السجل اسم المساهم أو ممثله، وعدد الأسهم التي يمتلكها أو يمثلها، وأسماء المساهمين الممثلين (إن وجدوا).

النِصاب القانوني

يُغلق باب التسجيل لحضور الجمعية العمومية بعد ٣٠ دقيقة (أو أي فترة أطول يحددها رئيس الاجتماع) من الوقت المحدد في إشعار حضور الاجتماع ذي الصلة. بعد ذلك، يعلن رئيس الاجتماع عما إذا كان هناك نصاب قانوني للاجتماع أم لا.

يتحقق النصاب في اجتماع الجمعية العمومية بحضور مساهمين يملكون (أو يمثلون بالوكالة) ما لا يقل عن ٥٠٪ (خمسين في المائة) من رأسمال الشركة، فإذا لم يتوافر النصاب في الاجتماع الأول، وجب دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثانٍ يعقد بعد مضي مدة لا تقل عن خمسة (٥) أيام ولا تتجاوز خمسة عشر (١٥) يومًا من تاريخ الاجتماع الأول ويعتبر الاجتماع المؤجل صحيحًا أيًا كان عدد الحاضرين.

حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعيات العمومية

لكل مساهم الحق في حضور الجمعيات العمومية والتصويت فيها. ويجوز لأي مساهم تعيين وكيل لحضور الجمعية العمومية نيابة عنه، ويجب ألا يكون هذا الوكيل من أعضاء مجلس الإدارة. يُعتبر هذا التفويض ساري المفعول إذا تم تأكيده بموجب توكيل خاص مكتوب وفقًا للشروط التي يحددها مجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز للوكيل أن يحوز بهذه الصفة على أكثر من ٥ في المائة من رأس مال الشركة. يجب تسجيل هذا التوكيل لدى الشركة أو أمين سرها قبل يومين على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وفقًا للتعليمات الواردة في الدعوة المرسلة للمساهمين لحضور الجمعية العمومية.

رئيس اجتماع الجمعية العمومية

يترأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة، أو نائبه في حالة غيابه، أو عضو مجلس الإدارة المعين من قبل مجلس الإدارة لهذا الغرض.

تدون الشركة محاضر اجتماعات الجمعية العمومية وإثبات الحضور في دفاتر تحفظ لهذا الغرض وتوقع من قبل رئيس الاجتماع المعني ومقرر الجمعية وجامعو الأصوات ومدققو حسابات الشركة.

- **مجلس الإدارة**

التعيين

تُدار الشركة من قبل مجلس إدارة يتألف مما يصل إلى ١٠ أعضاء، يتم تعيين ثمانية منهم من قبل المساهمين المؤسسين التاليين ووفقًا للشروط التالية:

(i) يحق لجهاز الإمارات للاستثمار (كمساهم مؤسس) تعيين أربعة أعضاء في مجلس الإدارة بشرط أن يظل مالكًا لنسبة ٣٠٪ من رأس مال الشركة؛

(ii) يحق لشركة الإمارات للاتصالات والتقنيات ذ.م.م (كمساهم مؤسس) تعيين عضوين في مجلس الإدارة بشرط أن يظل مالكًا لنسبة ١٥٪ من رأس مال الشركة؛

(iii) يحق لجهاز الإمارات للاستثمار (كمساهم مؤسس) تعيين عضو واحد في مجلس الإدارة مقابل كل ٧,٥٪ من رأس مال الشركة التي تمتلكها، وذلك قبل أن يقوم باقي المساهمين المؤسسين بالتعيين؛

(iv) يتم انتخاب ما يصل إلى عضوين إضافيين في مجلس الإدارة من قبل المساهمين في الجمعية العمومية للشركة عن طريق التصويت السري التراكمي وفقًا للمادة ١٤٤ من قانون الشركات. لا يحق لحكومة دولة الإمارات المشاركة في انتخاب الأعضاء المتبقين، إذا قامت بتعيين أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة.

(v) يحق للجمعية العمومية فصل جميع أو بعض أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من قبل المساهمين، وفي هذه الحالة، تنتخب الجمعية العمومية أعضاء جددًا. لا يجوز إعادة ترشيح أي عضو في مجلس الإدارة تم فصله قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ قرار الفصل.

يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات.

يُعيَّن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدة عضويته.

تعيين رئيس مجلس الإدارة وتحديد صلاحياته

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسًا ونائبًا للرئيس، على أن يكون الرئيس من مواطني دولة الإمارات. يتولى الرئيس مسؤولية إدارة المجلس. ويتولى نائب الرئيس مهام الرئيس في حال غياب الرئيس أو قيام مانع لديه.

اجتماعات مجلس الأعضاء

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل سنويًا، بناءً على دعوة كتابية من رئيس المجلس أو نائبه في حالة غياب الرئيس، أو بناءً على طلب كتابي من عضوين من أعضاء مجلس الإدارة.

مسؤولية مجلس الإدارة

يقع على عاتق الرئيس، وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية مسؤولية تجاه الشركة والمساهمين والأطراف الخارجية عن أي أفعال احتيال، أو استغلال للسلطة الممنوحة لهم، أو مخالفة لهذا النظام الأساسي، أو أي شكل من أشكال سوء الإدارة.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مبلغًا محددًا لكل منهم بناءً على توصية من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية. يحق للشركة أن تمنح لأي من أعضائها مصاريف أو رسومًا إضافية أو راتبًا شهريًا، يحدده مجلس الإدارة، إذا كان هذا العضو يعمل ضمن لجنة ما، أو يبذل جهودًا استثنائية، أو يقوم بواجبات إضافية تتجاوز مهامه الاعتيادية كعضو في مجلس الإدارة.

- **التصفية**

تأسست الشركة لمدة ١٠٠ عام، وهي قابلة للتجديد تلقائيًا لفترات متتالية ما لم يتم إصدار قرار خاص من الجمعية العمومية بإنهاء أو تعديل المدة، أو حل الشركة.

- **شكل الإخطارات والاتصالات**

ما لم ينص النظام الأساسي صراحة على خلاف ذلك، يجوز إرسال أو تقديم أي إخطار، أو مستند أو معلومات يتم إرسالها أو تقديمها من قبل الشركة للمساهمين (بما في ذلك أشكال تعيين الوكيل ونسخ من حسابات الشركة السنوية) في شكل ورقي، أو في شكل إلكتروني (على سبيل المثال، عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس) أو عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة أو موقع آخر.

القسم الرابع عشر: مدققو الحسابات المستقلون

تم تدقيق البيانات المالية السنوية من قبل شركة برايس ووتر هاوس كوبرز شراكة محدودة فرع دبي وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة، على النحو الوارد في تقارير مدققي الحسابات المستقلين المتعلقة بها (والتي تم إدراجها بالإشارة في هذه النشرة).

فيما خص البيانات المالية الموجزة الموحدة غير َالمدققة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ المدرجة هنا، أفادت شركة كي بي إم جي لوار جلف المحدودة أنها طبقت إجراءات محدودة وفقًا للمعايير المهنية لمراجعة هذه المعلومات. الا ان تقريرهم المنفصل المدرج هنا، والذي يتضمن فقرة أخرى تنص على أن المعلومات المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ قد خضعت للمراجعة والتدقيق من قِبَل شركة تدقيق أخرى، تفيد انهم لم يجروا تدقيقًا، ولا يبدون رأيًا، بشأن المعلومات المالية المرحلية. وبناءً عليه، يجب تقييد درجة الاعتماد على تقريرهم على هذه المعلومات في ضوء الطبيعة المحدودة لإجراءات المراجعة المطبقة.

الملحق (١)

فروع بنك الاكتتاب الرئيسي / فروع بنوك تلقي الاكتتاب

بنك الإمارات دبي الوطني - الفروع المشاركة						
#	الإمارة	الفرع	عنوان الفرع	أوقات الفرع	أوقات الاكتتاب	رقم الإتصال
١	دبي	فرع جميرا	مبنى بنك الإمارات دبي الوطني ، تقاطع طريق الوصل ، أم سقيم ٣ ، جميرا ، دبي	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	800 ENBD IPO (800 3623 476)
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
				الجمعة	الجمعة	
				(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص)	
				السبت	السبت	
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٢	دبي	فرع القصيص	شارع دمشق، بجانب فندق جراند دبي، القصيص، دبي	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	800 ENBD IPO (800 3623 476)
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
				الجمعة	الجمعة	
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص)	
				السبت	السبت	
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٣	أبوظبي	فرع خليفة	الطابق الأرضي، بناية النيم، شارع الشيخ خليفة، أبوظبي	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	800 ENBD IPO (800 3623 476)
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	
				الجمعة	الجمعة	
				(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
٤	أبوظبي			الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	

		فرع المرور	طريق المطار الجديد، المرور، أبوظبي	(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	800 ENBD IPO (800 3623 476)
				الجمعة	الجمعة	
				(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص)	
				السبت	السبت	
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٥	العين	فرع العين شارع خليفة	شارع الشيخ خليفة بن زايد، (مقابل مستشفى براجيل)، العين	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	800 ENBD IPO (800 3623 476)
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
				الجمعة	الجمعة	
				(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص)	
				السبت	السبت	
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٦	عجمان	فرع عجمان	مبنى بنك الإمارات دبي الوطني، شارع الشيخ راشد بن حميد، الصوان، عجمان	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	800 ENBD IPO (800 3623 476)
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
				الجمعة	الجمعة	
				(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص)	
				السبت	السبت	
				(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	

بنك أبوظبي التجاري - الفروع المشاركة					
#	اسم الفرع	المنطقة	أوقات الفرع	أوقات الاكتتاب	الموقع
١	فرع استاد هزاع بن زايد	العين	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	الطوية، شارع حمدان بن محمد، استاد هزاع بن زايد

			(٨:٠٠ ص – ٧:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	ص.ب: ٨٧٥٣٢ العين, أبوظبي
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			الأحد	الأحد	
			(مغلق)	(مغلق)	
٢	فرع مدينة زايد	أبوظبي	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	مدينة زايد، طريق طريف - ليوا، مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ٥٠٠١٣,أبوظبي
			(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			الأحد	الأحد	
			(مغلق)	(مغلق)	
٣	فرع شارع الرقة	دبي	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	منطقة المرقبات، شارع الرقة، بالقرب من محطة مترو الرقة، مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ٥٥٥٠ دبي
			(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			الأحد	الأحد	
			(مغلق)	(مغلق)	
٤	فرع الخليج التجاري	دبي	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	منطقة الخليج التجاري، تقاطع شارع السعادة وشارع الخليج التجاري، برج بوابة الخليج ص. ب: ٣٣٠٤٠
			(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	

			(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	دبي
			الأحد	الأحد	
			(مغلق)	(مغلق)	
٥	فرع عجمان	عجمان	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	منطقة الراشدية، شارع الاتحاد، مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ١٨٤٣ عجمان
			(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			الأحد	الأحد	
			(مغلق)	(مغلق)	
٦	فرع رأس الخيمة	رأس الخيمة	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	منطقة دفن النخيل، شارع بن ضاهر، النعيم مول ص.ب: ١٦٣٣ رأس الخيمة
			(٨:٠٠ ص – ٧:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			الأحد	الأحد	
			(مغلق)	(مغلق)	
٧	فرع الفجيرة	الفجيرة	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	شارع حمد بن عبد الله، بالقرب من محطة أدنوك، مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ٧٧٠ الفجيرة
			(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			الأحد	الأحد	

			(مغلق)	(مغلق)	
٨	فرع الرويس	منطقة الظفرة	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	مدينة الرويس ، شارع الشيخ زايد ، السوق المركزي ، مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ١١٨٥١ منطقة الظفرة
			(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			الأحد	الأحد	
			(مغلق)	(مغلق)	
٩	فرع الزاهية سيتي سنتر	الشارقة	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	شارع الشيخ محمد بن زايد، الطابق الأرضي، بالقرب من المدخل أ ص.ب: ٢٣٦٥٧ الشارقة
			(١٠:٠٠ ص – ٩:٠٠ م)	(١٠:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م)	لا نستقبل طلبات الاكتتاب	
			الأحد	الأحد	
			(مغلق)	(مغلق)	
١٠	فرع ريم مول	أبوظبي	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	من الإثنين إلى الخميس ويوم السبت	ريم مول، الطابق الأرضي، جزيرة الريم، ص.ب: ٦٥٠٨ ، أبوظبي
			(١٠:٠٠ ص – ٩:٠٠ م)	(١٠:٠٠ ص – ٣:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م)	لا نستقبل طلبات الاكتتاب	
			الأحد	الأحد	
			(مغلق)	(مغلق)	

بنك أبوظبي الإسلامي - الفروع المشاركة							
#	اسم الفرع	نوع الفرع	رقم الفرع	المنطقة	رقم المنطقة	أوقات الفرع	الموقع
١	فرع الشيخ زايد الرئيسي	فرع	٤٠٣	أبوظبي	١	الاثنين إلى السبت (٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م) الجمعة (٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	شارع الشيخ راشد بن سعيد (شارع المطار قديماً) - مقابل فندق جراند هيلتون كابيتل
٢	فرع النايشن تاورز	مول	٧١	أبوظبي	١	الاثنين إلى السبت (١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م) الجمعة (٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م)	شارع الكورنيش - نايشن تاورز مول - الدور الأول
٣	فرع خليفة أ	فرع	٩٤	أبوظبي	١	الاثنين إلى السبت (٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م) الجمعة (٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	منطقة مدينة خليفة أ - شارع رقم ١٦/ ٢١ الجنوب الشرقي
٤	فرع مدينة زايد	فرع	٧	أبوظبي المنطقة الغربية	٥	الاثنين إلى السبت (٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م) الجمعة (٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	مدينة زايد، المنطقة الغربية
٥	فرع عود التوبة	فرع	٥٤	العين	٢	الاثنين إلى السبت (٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م)	شارع عود التوبة، رقم ١٣٣

						الجمعة (٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
٦	فرع القصيص	فرع	٥١	دبي	٣	الاثنين إلى السبت (٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م) الجمعة (٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	منطقة القصيص - بنايه الوصل
٧	فرع شارع الشيخ زايد	فرع	١٤	دبي	٣	الاثنين إلى السبت (٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م) الجمعة (٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	شارع الشيخ زايد - مبنى الإمارات أيتيريوم
٨	فرع الثاني من ديسمبر	فرع	٨٦	دبي	٣	الاثنين إلى السبت (٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م) الجمعة (٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	منطقة الجميرا - شارع شاطئ الجميرا
٩	فرع الفجيرة	فرع	٦	الساحل الشرقي	٦	الاثنين إلى السبت (٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م) الجمعة (٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	شارع الشيخ حمد بن عبد الله
١٠	فرع راس الخيمة الرئيسي	فرع	١١	الساحل الشرقي	٦	الاثنين إلى السبت (٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م) الجمعة	مقابل مركز المنار التجاري، شارع المنتصر

						(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
١١	فرع أم القيوين الرئيسي	فرع	٢٩	الشارقة و الإمارات الشمالية	٤	الاثنين إلى السبت	جمعية أم القيوين الاتحادية
						(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	
						الجمعة	
						(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
١٢	فرع الشارقة الرئيسي	فرع	٥	الشارقة و الإمارات الشمالية	٤	الاثنين إلى السبت	منطقة المصلى - مقابل مبنى الاتصالات
						(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	
						الجمعة	
						(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	

بنك دبي الاسلامي - الفروع المشاركة						
#	اسم الفرع	المنطقة	أوقات الفرع	أوقات الاكتتاب	عنوان الفرع	رقم الإتصال
١	فرع أبوظبي الرئيسي	أبوظبي	الإثنين إلى الخميس	الإثنين إلى الخميس	شارع المطار – امام مبنى اتصالات	٠٤٦٠٩٢٢٢٢
			(٨: ٠٠ ص - ٢: ٠٠ م)	(٨: ٠٠ ص - ٢: ٠٠ م)		
			الجمعة	الجمعة		
			(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)	(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)		
٢	فرع العين الرئيسي	العين	الإثنين إلى الخميس	الإثنين إلى الخميس	مبنى بنك دبي الإسلامي - شارع خليفه - العين	٠٤٦٠٩٢٢٢٢
			(٨: ٠٠ ص - ٢: ٠٠ م)	(٨: ٠٠ ص - ٢: ٠٠ م)		
			الجمعة	الجمعة		
			(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)	(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)		
٣		دبي	الإثنين إلى الخميس	الإثنين إلى الخميس		٠٤٦٠٩٢٢٢٢

	فرع دبي الرئيسي		(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)	مبنى الإدارة العامة - بور سعيد شارع المكتوم – بجوار دوار الساعة	
			الجمعة	الجمعة		
			(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)	(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)		
٤	فرع شارع الشيخ زايد	دبي	الإثنين إلى الخميس	الإثنين إلى الخميس	برج جروفينور هاوس التجاري، شارع الشيخ زايد ، بالقرب من فندق فيرمونت ، دبي	٠٤٦٠٩٢٢٢٢
			(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)		
			الجمعة	الجمعة		
			(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)	(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)		
٥	فرع أم سقيم	دبي	الإثنين إلى الخميس	الإثنين إلى الخميس	ام سقيم شارع الجميرا، فيلا عبد الله احمد بن فهد	٠٤٦٠٩٢٢٢٢
			(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)		
			الجمعة	الجمعة		
			(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)	(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)		
٦	فرع رأس الخيمة الرئيسي	رأس الخيمة	الإثنين إلى الخميس	الإثنين إلى الخميس	منطقة النخيل- شارع المنتصر - بناية بنك دبي الإسلامي	٠٤٦٠٩٢٢٢٢
			(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)		
			الجمعة	الجمعة		
			(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)	(٧:١٥ ص– ١٢:٠٠ م)		
٧	فرع الشارقة الرئيسي	الشارقة	الإثنين إلى الخميس	الإثنين إلى الخميس	الشارقة منطقة الند / القاسمية - شارع الملك عبد العزيز مقابل حديقة الاتحاد	٠٤٦٠٩٢٢٢٢
			(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص - ٢:٠٠ م)		
			الجمعة	الجمعة		
			(٧:١٥ ص – ١١:٣٠ م)	(٧:١٥ ص – ١١:٣٠ م)		

بنك الامارات الإسلامي – الفروع المشاركة					
#	اسم الفرع	المنطقة	أوقات الفرع	أوقات الاكتتاب	الموقع
١	فرع مدينة دبي الطبية	دبي	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	مدينة دبي الطبية، مبنى ١٦
			(٨:٠٠ ص – ٤:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م و ٢:٠٠ م – ٤:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص)	
٢	فرع ند الحمر	دبي	الاثنين إلى السبت	الاثنين إلى السبت	مبنى نادي بالرميثة، معرض رقم S-8 وS-9، منطقة ند الحمر، شارع الرباط
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص)	
٣	فرع حلوان	الشارقة	الاثنين إلى السبت	الاثنين إلى السبت	بناية الشيخ عصام صقر القاسمي، شارع واسط، منطقة سمنان، حلوان، الشارقة
			(٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص)	(٨:٠٠ ص – ١٠:٣٠ ص)	
٤	فرع عجمان خليفة بن زايد	عجمان	الاثنين إلى السبت	الاثنين إلى السبت	بناية سارة بلازا ٢، منطقة الجرف ٢، شارع الشيخ خليفة بن زايد، عجمان
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص)	
٥	فرع رأس الخيمة	رأس الخيمة	الاثنين إلى السبت	الاثنين إلى السبت	برج الإمارات الإسلامي، الطابق الأرضي، شارع المنتصر - منطقة النخيل
			(٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	

			الجمعة	الجمعة	رأس الخيمة
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص)	
٦	فرع الفجيرة	الفجيرة	الاثنين إلى السبت	الاثنين إلى السبت	شارع الشيخ حمد بن عبدالله، بجوار شويترام، الفجيرة
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص)	
٧	فرع أبو ظبي الرئيسي	أبو ظبي	الاثنين إلى السبت	الاثنين إلى السبت	وايف تاور، منطقة كورنيش الخالدية، أبوظبي
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص)	
٨	فرع العين الرئيسي	العين	الاثنين إلى السبت	الاثنين إلى السبت	المربع، شارع عثمان بن عفان - مقابل العين مول
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص)	

بنك أبو ظبي الأول - الفروع المشاركة					
#	**اسم الفرع**	**المنطقة**	**أوقات الفرع**	**أوقات الاكتتاب**	**الموقع**
١	برج بنك أبو ظبي الأول	أبوظبي	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	تقاطع شارع الشيخ خليفة وشارع بني ياس
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	

			السبت	السبت	
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٢	شارع السلام	أبوظبي	السبت إلى الخميس	السبت إلى الأربعاء	شارع السلام - أبوظبي
				(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	
			(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	الخميس	
				(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٣	العين الجديد	العين - أبوظبي	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	العين
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			السبت	السبت	
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٤	شارع الشيخ زايد	دبي	السبت إلى الخميس	السبت إلى الأربعاء	القوز، بجوار الماس الذهبي، ص.ب: ٥٢٠٥٣
				(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	
			(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	الخميس	
				(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٥	فرع ديرة	دبي	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	شارع أبوبكر الصديق- ديرة
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			السبت	السبت	

			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٦	الشارقة	الشارقة	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	الريم بلازا، الطابق الأرضي، كورنيش البحيرة، الشارقة
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			السبت	السبت	
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
٧	فرع رأس الخيمة (بنك أبو ظبي الوطني سابقا)	رأس الخيمة	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	شارع كورنيش القواسم- قرب مستشفى ان ام سي رويال، رأس الخيمة
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	
			الجمعة	الجمعة	
			(٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م)	
			السبت	السبت	
			(٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م)	(٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م)	

بنك المارية المحلي - الفروع المشاركة					
#	**اسم الفرع**	**المنطقة**	**أوقات الفرع**	**أوقات الاكتتاب**	**الموقع**
١	بنك المارية المحلي - الفرع الرئيسي	أبو ظبي	الاثنين إلى الخميس	الاثنين إلى الخميس	بنك المارية المحلي - الفرع الرئيسي - شارع شخبوط بن سلطان ٤٥٤ - أبو ظبي - الامارات العربية المحتدة
			٨:٠٠ ص – ٤:٠٠ م	٨:٠٠ ص – ٤:٠٠ م وعلى مدار الساعة من خلال تطبيق Mbank	
			الجمعة	الجمعة	

		٨:٠٠ م – ١٢:٠٠م		٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠م وعلى مدار الساعة من خلال تطبيق Mbank	
		السبت		السبت	
		٨:٠٠ ص – ٤:٠٠ م		٨:٠٠ ص – ٤:٠٠م وعلى مدار الساعة من خلال تطبيق Mbank	
٢	بنك المارية المحلي - فرع مول الامارات	١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م	دبي	الاثنين إلى الخميس	بنك المارية المحلي - فرع مول الامارات - مول الامارات - مدخل سكاي دبي - الطابق ١ - دبي - الامارات العربية المتحدة
		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م وعلى مدار الساعة من خلال تطبيق Mbank	
		الجمعة		الجمعة	
		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠م وعلى مدار الساعة من خلال تطبيق Mbank	
		السبت		السبت	
		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠م وعلى مدار الساعة من خلال تطبيق Mbank	
٣	بنك المارية المحلي - كابيتال مول السوق الصيني	١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م	أبوظبي	الاثنين إلى الخميس	مدينة محمد بن زايد، المصفح - أبوظبي - الامارات العربية المحتدة
		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م وعلى مدار الساعة من خلال تطبيق Mbank	
		الجمعة		الجمعة	
		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠م وعلى مدار الساعة من خلال تطبيق Mbank	
		السبت		السبت	

		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م		١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠م وعلى مدار الساعة من خلال تطبيق Mbank	

الملحق (٢)

هيكل الشركة